الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

بعنوان:

مساهمة العالم الريفي في نمو الاقتصاد الجزائري

"دراسة قياسية لمحددات نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي للجزائر "

من إعداد الطالب :

- كرار محمد عبد الغني

تحت إشراف :

- أ.د بـدي نصر الدين

أعضاء لجنة المناقشة

طـويل أحمـد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
بـدي نصر الـدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مقررا
بـورحلـة عـلال	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا
بـومدين محـمد	أستاذ محاضر« أ »	جامعة تلمسان	عضوا
خالدي عبد القادر	أستاذ محاضر« أ »	جامعة تيارت	عضوا
سحنـون سميـر	أستاذ محاضر« أ »	جامعة سيدي بلعباس	عضوا

السنة الجامعية :2018-2019

قول الله تعالى :

" فَلْيَنظُرِ الإِنسَانُ إِلَىٰ طَعَامِهِ (24) أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا

(25) ثُمَّ شَقَقْنَا الأَرْضَ شَقًّا (26) فَأَنبَتْنَا فِيهَا

حَبًّا (27) وَعِنَبًا وَقَضْبًا (28) وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا (29) وَحَدَائِقَ

غُلْبًا (30) وَفَاكِهَةً وَأَبًّا (31) مَّتَاعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ (32) "

سورة عبس.

شكر و عرفان

أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف :***أ.د بـدي نصرالدين*** على ما قدمه لي من عون في إنجاز هذا البحث من نصائح و توجيهات، و ما بذله من جهد في متابعة هذا العمل. كما لا يفوتني أن أشكر كل الذين ساعدوني من قريب أو بعيد.

وفي الأخير، أشكر كل الأساتذة و الباحثين الذين استفدت من أبحاثهم لإنجاز هذا البحث.

محتويات البحث:

الفصل الأول: التنمية الريفية: المساحات الريفية والمجتمعات الريفية

مقدمة الفصل

I. مفاهيم حول الريف و المجتمع الريفي

1. تعريف الريف (الريفية)
2. الحيز الريفي
3. تعريف المجتمع الريفي

II. التنمية الريفية والتنمية الزراعية

1. التنمية الزراعية
2. مفهوم التنمية الريفية

III نماذج التنمية الريفية

1. خلال الفترة الممتدة من الخمسينات الى السبعينات
2. خلال الفترة الممتدة من الثمانينات الى التسعينات
3. التوجهات الجديدة للتنمية الريفية مع مطلع القرن 21

خاتمة الفصل

الفصل الثاني : القطاع الزراعي، النمو و التنمية الريفية المستدامة

مقدمة الفصل

I. الإنتاجية الزراعية و النمو

1. مفهوم النمو الاقتصادي
2. الإنتاجية الزراعية و النمو

II. الزراعة : قطاع متعدد الوظائف

1. مفهوم تعدد الوظائف للقطاع الزراعي
2. الأمن الغذائي
3. الوظيفة البيئية
4. الوظيفة الاقتصادية
5. الوظيفة الاجتماعية

III **مقومات التنمية الريفية المستدامة**

1. بناء المؤسسات وتعزيز القدرات
2. تعبئة الاستثمارات
3. سياسات وتكنولوجيات حديثة لرفع الإنتاجية الزراعية وإدارة البيئة الطبيعية

خاتمة الفصل

الفصل الثالث: أثارسياسات التنمية بالجزائر

مقدمة الفصل

I. تطور السياسات الزراعية و الريفية 1962 - 2014

1. التسيير الذاتي والثورة الزراعية 1962-1979
2. السياسات الزراعية و الريفية 1990-2000
3. السياسات الزراعية و الريفية خلال الفترة 2000-2014

II. أثر سياسات التنمية الزراعية و الريفية على القطاع الزراعي

1. الموارد الأرضية و المائية
2. تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر

III **مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام**

1. مكانة القطاع الزراعي في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر
2. اليد العاملة في قطاع الزراعة
3. التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية
4. دراسة قياسية لمحددات القيمة المضافة لقطاع الزراعة بالجزائر

IV. أثر السياسات التنموية على و اقع الريف

1. ديموغرافيا و تحولات
2. الخدمات الأساسية
3. الفقر و التفاوت بين الأقاليم

V. دروس مستفادة ، تحديات و أفاق

1. الإطار المؤسساتي
2. الأمن الغذائي
3. التنمية البشرية

خاتمة الفصل

الخاتمة العامة

الملاحق

الفهرس

الملخص

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تطور سكان الريف و العاملون بالزراعة	28
1-3	أنواع التعاونيات خلال مرحلة الثورة الزراعية حسب الهدف	142
2-3	تطور مساحة الأراضي الزراعية حسب الاستغلال	170
3-3	المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر بالجزائر	173
4-3	توزيع الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة المشغولة حسب الفئة	175
5-3	توزيع الأراضي حسب طبيعة المستثمرات الزراعية	177
6-3	تطور قيمة الاستثمار في قطاع المياه	178
7-3	مؤشرات وبيانات خاصة بالمياه مليون متر مكعب	179
8-3	السدود المنجزة و المشتغلة	180
9-3	تطور المساحة المروية	182
10-3	تطور المساحة المخصصة لمجموعة الحبوب	184
11-3	الأراضي المخصصة للبقول الجافة من الأراضي القابلة للزراعة %	190
12-3	الأراضي المخصصة لمحاصيل الزراعة الصناعية من الأراضي القابلة للزراعة %	193
13-3	الأراضي المخصصة للخضرمن الأراضي القابلة للزراعة %	195
14-3	الأراضي المخصصة للفواكه من الأراضي القابلة للزراعة %	198
15-3	تطور مساحة المخصصة لزراعة الفواكه ذات النواة	201
16-3	تطور الثروة الحيوانية	204
17-3	تطور نصيب الفرد من إنتاج البيض	212
18-3	تطور إنتاج الحليب	212
19-3	نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات	218
20-3	توزيع العاملين حسب قطاع النشاط والإقليم	221
21-3	الميزان التجاري الكلي والزراعي للفترة (1989-2004)	223
22-3	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF وPP عند المستوى لجميع المتغيرات	229
23-3	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF وPP عند الفرق الأول لجميع المتغيرات	230
24-3	نتائج اختبار تحديد درجة تأخير شعاع الانحدار الذاتي VAR	231
25-3	اختبار الأثر ودالة الإمكان الأعظم وفق طريقة Johansen	232
26-3	تقدير دعم المنتجين (%من إيرادات الفلاحين)	235
27-3	نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة	241
28-3	نتائج احصاءات عدد السكان - نسمة	243

29-3	توزيع التجمعات الريفية	244
30-3	نسبة السكن الريفي من الإجمالي السكنات	248
31-3	تطور مؤشرات الفقر حسب الأقاليم	251
32-3	معدل التبعية للأغذية الأساسية	254
33-3	تطور الحريرات المتوفرة لكل فرد	256
34-3	تطور مؤشر العمر المتوقع	259
35-3	تطور مؤشر التعليم	261
36-3	تطور مؤشر الدخل الوطني الإجمالي	262

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-3	كيفية إعداد مشروع جواري مندمج للتنمية الريفية	155
2-3	الأراضي الزراعية (%من مساحة الأراضي)	169
3-3	تطور مساحات الغابات	174
4-3	تطور الإنتاج النباتي الإجمالي	183
5-3	تطور متوسط إنتاج الحبوب	185
6-3	تطور إنتاجية الحبوب قنطار/هكتار	188
7-3	تطور متوسط إنتاج لمجموعة البقول الجافة	191
8-3	تطور إنتاجية البقول الجافة قنطار/هكتار	192
9-3	تطور الإنتاج للزراعة الصناعية	194
10-3	تطور الإنتاج للخضر	196
11-3	تطور الإنتاجية للخضر	197
12-3	تطور إنتاج الحمضيات	199
13-3	تطور إنتاج الكروم	200
14-3	تطور إنتاج التمور و التين والفواكه ذات النواة	201
15-3	تطور إنتاجية التمور و التين والفواكه ذات النواة	202
16-3	تطور إنتاج الزيتون	203
17-3	تطور إنتاج اللحوم الحمراء الإجمالي	206
18-3	تطور إنتاج اللحوم الحمراء حسب الصنف	207
19-3	تطور إنتاج اللحوم بيضاء	208
20-3	تطور الإنتاج السمكي	210
21-3	مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام %	217
22-3	نسبة العاملون بالزراعة (% من إجمالي المشتغلين)	220
23-3	تطور الواردات والصادرات الزراعية بالنسبة إلى إجمالي التجارة الخارجية	223
24-3	نسبة سكان الريف من إجمالي عدد السكان بالجزائر	243
25-3	مؤشر الفقر بالجزائر لعام 2012	250
26-3	تطور مؤشر التنمية البشرية و مكوناته	259

المقدمة العامة

1) توطئة:

كان نمو قطاع الزراعة بمثابة نقطة البدء للثورة الصناعية التي انتشرت في البلدان ، من انجلترا في منتصف القرن الثامن عشر إلى اليابان في أواخر القرن التاسع عشر ، وفي الآونة الأخيرة، كان النمو الزراعي في الصين والهند وفيتنام بمثابة الشرارة التي انطلقت منها النهضة الصناعية. [1] ويمكن تأكيد التجارب الناجحة لهذا التحول الهيكلي بالشواهد الدالة على ارتفاع الإنتاجية الزراعية الذي نجم عنه فائض في الإنتاج الزراعي، والذي ارتبط جزئيا بتمويل التنمية الصناعية وتهيئة الأسباب التي أدت إلى خفض أسعار المواد الغذائية.

قد كتب Arthur Lewis سنة 1954 : إذا شهدت الزراعة تدهورا، فلا توفر سوى سوقا تعاني من الركود وتعيق تنمية بقية القطاعات الاقتصادية، وإذا تم إهمال التنمية الزراعية، يصبح من الصعوبة بمكان تنمية أي قطاع آخر، هذا هو المبدأ الأساسي للنمو المتوازن، و الإنتاج الزراعي أن يسبق التنمية الصناعية، وبزيادة الإنتاجية الزراعية قد يصبح ممكنا تحرير العمال لإرسالهم إلى الصناعة وقد تؤدي القدرة الشرائية المتزايدة في العالم الريفي إلى تزايد الطلب على المنتجات الصناعية، فلا يؤدي التصنيع إلى تشجيع النمو الداخلي إلا إذا كان نتيجة للتنمية الزراعية [2].

كما أن الزراعة هي المصدر الرئيسي للدخل وفرص العمل لـ 70% من فقراء العالم الذين يقطنون المناطق الريفية. غير أن تعرض الأراضي والمياه للنضوب والتدهور يشكل تحديات خطيرة على إنتاج ما يكفي من الغذاء ومن المنتجات الزراعية الأخرى لتحقيق استدامة سبل كسب الرزق في المناطق الريفية، والوفاء باحتياجات سكان المناطق الحضرية[3].

فللتوجه الليبرالي و التحرير الاقتصادي في السنوات الأخيرة لم يضعف الاهتمام بصياغة وتنفيذ استراتيجيات وسياسات زراعية جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي عبر جل الدول النامية. بل بالعكس، فإنه غالبا ما يكون تنفيذ برامج التكيف الاقتصادية مع إعطاء أولوية متزايدة للبحث عن السياسات لإنعاش قطاعات الموارد

---

[1] البنك الدولي، الزراعة والنمو الاقتصادي، تقرير عن التنمية في العالم 2008

[2] د عبد اللطيف مصطيفى و د بن سانية عبد الرحمان ، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان ، 2014.ص 86

[3] Banque mondiale 2017.

الزراعية والطبيعية. وتكمن جذور هذا الدافع جزئيا في الحاجة إلى إعادة تعريف دور الزراعة بما يتماشى مع الرؤية و التوجه الجديدين للاقتصاد، و المفاهيم الجديدة التي جاء بها اقتصاد التنمية باعتبارها مفهوم كيفي ، له دلالة على تحسين الإطار الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمعات وفي نفس الوقت العمل على أخذ احتياجات سكان الريف في الاعتبار، خاصة مع تنامي ظاهرة الفقر و التهميش في المناطق الريفية ، فللنمو الزراعي هو الطريقة الأكثر فعالية للتصدي لها.

لهذه الأسباب، ونظرا للموارد المتاحة في الأقاليم الريفية و لأهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية، تمر السياسات الزراعية بفترة تطور في جميع أنحاء العالم، من أمريكا اللاتينية إلى إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب وشرق آسيا، بحيث يتم استخلاص الدروس من التجارب من منظور تاريخي وتكييفها مع الظروف السائدة

إذا ما عدنا إلى تعريفات التنمية و التخلف التي وردت في إطار ظهور نظريات التنمية لأمكننا استخلاص أن هذه السنوات الستين الأخيرة عبارة عن مراحل من التخلف ومراحل من التنمية في الشمال كما في الجنوب ، وفي الزراعة كما في الأنشطة الأخرى بالعالم الريفي. هناك مناطق ريفية دخلت في عمليات التنمية ، في دول الشمال كانت هذه المناطق هي تلك التي استطاعت أن تضع موضوع التنفيذ نموذج التنمية للسياسة الزراعية المشتركة أو بصفة عامة نماذج للتحديث ، أما في دول الجنوب كان الأمر يتعلق بالمناطق التي تهم بها أجهزة التنمية ، لـلمناطق ذاتية الإدارة في الجزائر أو الخطوط العامة للري في تونس، وفي تركيا كان الأمر يتعلق بالمناطق التي نفذت فيها التهيئة الكبرى للزراعة المائية ، وفي يوغسلافيا أراضي الإدارة الذاتية. [4] يمكن القول أيضا بأن تدهور الزراعة في عدد من المناطق الريفية في الشمال وفي الجنوب قد أدى بدوره إلى أنشطة غير زراعية مما أدخلها في عملية حقيقية من التخلف، وهكذا حدثت بصورة متزامنة وأحيانا في نفس المناطق عملية للتنمية وعملية للتخلف.[5]

التنمية الريفية موضوع للبحث في عديد من الفروع، و لا سيما الاجتماع و الاقتصاد و الجغرافيا و الهندسة الزراعية و غير ها من التخصصات العلمية. وهي في جوهرها مجال متعدد الاختصاصات. و مع ذلك، يعتبر القطاع الزراعي بمثابة المحور الأساسي لفرع التنمية الريفية.

تتجلى أهمية الزراعة على مستويين، مستوى الفضاءات الريفية و المستوى الوطني، باعتبارها قطاع استراتيجي متعدد الوظائف (اقتصاديا، اجتماعيا، بيئيا) :

أ) أولا: الزراعة هي النشاط الأساسي في الفضاءات الريفية ، وعليه استهداف التنمية الريفية يشمل بالضرورة تنمية زراعية؛ لما لها من آثارا جوهرية بالنسبة لتحسين معيشة سكان الريف. فالزراعة لها تأثير مباشر

[4] Abdel Hakim Tahani, Economie de dévelopement rural .Cours publ. dans le cadre du projet FORMder, (Formation multipôle et pluridisciplinaire en développement durable), Institut agronomique méditerranéen, CIHEAM,2011 p06

[5] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(IFAD)، تقرير الفقر الريفي، 2011. ص12.

على الأنشطة الريفية غير الزراعية، وكذلك القدرة على تحقيق الاستقرار لم داخيل الأسر الريفية والمحافظة عليها. ومن هنا كانت أهميتها الكبيرة في تحقيق التنمية الريفية وكذلك في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ب) ثانيا: مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد ،حيث تقوم الزراعة بدور رئيسي في البلدان النامية التي يغلب عليها الطابع الريفي. أثبتت عديد الدراسات و البحوث على أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد كمحرك لعجلة النمو و التنمية، و من أهم النتائج المتوصل إليها ، نذكر ما يلي: [6]

- على الرغم من أن الزراعة على مر التاريخ قد ولدت فائض في العمالة والمدخرات والعملات الأجنبية التي سهلت نمو القطاعات الأخرى ، فالسياسات التي تحاول فرض الضرائب ، بشكل ضمني أو صريح ، على الزراعة لاستخراج المزيد والمزيد ، كانت ذات نتائج عكسية في خلق فرص العمل وتوليد النمو . أما السياسات التي تسعى إلى دعم الزراعة و إعانة المزارعين ، تكون ذات فعالية أكبر و بآثار ايجابية على النمو الزراعي و من ثم الاقتصاد؛

- يساهم النمو الزراعي بشكل نسبي أكثر في التنمية الاقتصادية من النمو الصناعي ، لأن الآثار المضاعفة للنمو الزراعي على الاقتصاد الوطني أكبر؛

- أظهرت الدراسات أن القطاع الزراعي الأكثر فعالية للحد من الفقر الريفي والحضري ، على الرغم من أن الفقراء يستفيدون أقل من النمو الزراعي في الاقتصاديات حيث التوزيع الحالي للدخل متفاوت للغاية؛

- يعد الحفاظ على مستويات مناسبة من الأسعار الحقيقية أحد مفاتيح النمو الزراعي، وبالتالي الحد من الفقر في المناطق الريفية.

في الجزائر، تحددت عناصر إستراتيجية التنمية الريفية من خلال دراسة الفضاء الريفي و مكوناته ، مع مطلع القرن 21، مع توسيع مفهوم التنمية الزراعية إلى التنمية الريفية. و تجسد ذلك من خلال تخصيص وزارة منتدبة للتنمية الريفية تابعة لوزارة الفلاحة، مع مساهمة من المنظمات الدولية (منظمة الأغذية والزراعة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، البنك الدولي ، CIHEAM ...) ، المكاتب الاستشارية (CENEAP و BNEDER) . [7] حيث تم تعبئتهم لإنتاج دراسات تشخيصية على المجتمعات الريفية ، و تخص الوضع الاجتماعي، والظروف الاقتصادية، والسياق الإيكولوجي، و المنظمات المجتمعية ومؤسسات التنمية الريفية، والقيود و العراقيل، واحتياجات السكان في المناطق الريفية ، والمساهمة في تحديد استراتيجيه تهدف إلى إعادة الاعتبار للمناطق الريفية و تثمين الموارد الزراعية و الطبيعية المتاحة بالجزائر.

---

[6] Roger D. Norton, Politiques de développement agricole Concepts et expériences, Organisation des Nations Unies Pour L'Alimentation et l'Agriculture, Rome, 2005.

[7] MADR,2004.

التفاوت الذي تعرفه الجزائر بين المناطق الريفية والحضرية ، هو نتاج إرث تاريخي، والفترة الاستعمارية وعلاقات المدينة/الريف التي تميزها، ولكن أيضا سياسات التنمية التي تم تنفيذها. حيث أن منذ الاستقلال، كان الإطار الاجتماعي للمناطق الريفية يتسم بالهشاشة و بانخفاض الدخل وانتشار البطالة و نقص في الخدمات الأساسية، بالمقارنة مع المدن الحضرية. يمكن تشخيص ذلك من خلال بعض مؤشرات، فإن سوء التغذية أعلى في المناطق الريفية 7,8% منه في المناطق الحضرية 4,8% ؛ كما لا يزال معدل التمدرس منخفضا نسبيا في المناطق المعزولة 65,50% و أقل من المعدل الوطني 82% ؛ معدل الولادة للنساء في المنزل أعلى في المناطق الريفية ؛ الأمية أكبر في المناطق المعزولة 51,5% وفي التجمعات الشبه حضرية 34,9%.[8] في ظل هذه المعطيات و الضرورة الملحة لتنمية زراعية لمواجهة التحديات المتمثلة في تعزيز الأمن الغذائي و تدعيم النمو باعتبار أن القطاع الزراع قطاع إنتاجي مستدام، جاءت سياسات التنمية الزراعية و الريفية (PNDA2002) و (PNDR2004) و RENOUVEAU) (RURAL2006، كامتداد للسياسات السابقة، و التي تهدف لترقية الإنتاج الزراعي و تحسين الإطار المعيشي في المناطق الريفية. كما أن السياسة الجديدة للعالم الريفي، ما هي إلا مراجعة لإعادة تخصيص الموارد المتاحة ، و إعادة هيكلة الاستغلال الزراعي والريفي، و لتكييف الاستراتيجيات الزراعية والريفية وفقا لمبادئ الاقتصاد الليبرالي.

2) طرح الإشكالية :

تطور مفهومي التنمية الزراعية و التنمية الريفية كان وفق التغيرات التي عرفتها المجتمعات على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و المؤسساتي، فالتنمية الريفية مفهوم حديث نسبيا بالمقارنة مع التنمية الزراعية .

التنمية الزراعية تستهدف القطاع الزراعي لزيادة الإنتاج الزراعي و تحسين الإنتاجية الزراعية بغرض توفير الغذاء و تحقيق أمن غذائي، أما " التنمية الريفية فهي أوسع لتشمل التنمية الزراعية و تنمية المجتمعات الريفية بغرض تحسين الإطار المعيشي لسكان الريف. فللتنمية الريفية هي عملية تهتم وتضم كل من : الزراعة، التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية، والفئات المحرومة، والتي تهدف إلى تحسين معيشة سكان الريف بصفة عادلة ومستدامة" .[9]

أي أن تثمين الريف و تنمية المناطق الريفية مبني على و ضع السياسات الزراعية و مدى تحقيق أهدافها على المستوى المحلي و المستوى الوطني.

-على المستوى المحلى (المناطق الريفية): نمو القطاع الزراعي، إن تحقق، يكون له أثر إيجابي و ذلك بخلق ديناميكية في المناطق الريفية (اقتصاديا و اجتماعيا) ؛

- المستوى الوطني(الاقتصاد الوطني): نمو الإنتاج الزراعي يدعم النمو و يعزز الأمن الغذائي.

[8] ONS, RGPH, 1998.

[9] تعريف مشترك بين الفاو و اليونيسكو.

عرفت الجزائر سياسات تنموية مختلفة تماشيا مع المراحل التاريخية التي مرت بها وظروف كل مرحلة، وما حملته من تدابير واعدة في المجال الزراعي ينتظر منها زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية الزراعية، بما يسمح بتحقيق دعم النمو بزيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى في المجال الاجتماعي ينتظر منها تقليص الفوارق بين الريف/المدينة.

نسبة الريفية بالجزائر في انخفاض ولكن لا تزال معتبرة ، ففي إحصاء لتعداد الجزائر سنة 2008، تم تصنيف 979 بلدية ريفية من أصل 1541 بلدية، و تتوزع البلديات الريفية من حيث الموقع الجغرافي عبر كافة الأقاليم بالجزائر، حيث أن 25 % المجتمعات الريفية تقع في الهضاب العليا، ما يقرب 64% تقع في الشمال وأخيرا 11% من البلديات الريفية في جنوب البلاد.[10]

من خلال هذه المعطيات تظهر أهمية التوجه إلى السياسات التنموية الريفية، لأنها تستهدف نسبة جد معتبرة تقدر ب 60% من البلديات التي تصنف على أنها ريفية.

مما سبق، ينبغي علينا أن نتساءل: هل استطاعت سياسات التنمية الزراعية و الريفية التي عرفتها الجزائر أن تحقق أهدافها ؟

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

–ما المقصود بالريف و الريفية؟ و متى تصنف منطقة ما على أنها ريفية؟

–فيما تتمثل أهمية القطاع الزراعي ، باعتباره (الزراعة) كنشاط رئيسي في الأرياف و كقطاع استراتجي في الاقتصاد الوطني؟ وما هي التحديات التي تواجهه في الدول النامية ؟

–هل ساهمت السياسات الزراعية في زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني؟

–كيف انعكست هذه السياسات على المناطق الريفية؟

3) الفرضيات:

بناءا على الدراسات السابقة و تجارب الدول في مجال التنمية الزراعية و الريفية، بالإضافة إلى الواقع المعاش، فإن الفرضيات تكون كالتالي:

الفرضية الأولى: الإمكانات الطبيعية و البنية الاجتماعية التي تتمتع بها الجزائر، يمكن للزراعة بالجزائر أن تدعم النمو و تعزز الأمن الغذائي.

[10] ONS, L'armature urbaine, Collection Statistique, n° 163: Série S, 2008. P125

الفرضية الثانية : السياسات التنموية المنتهجة من شأنها تحقيق **تنمية ريفية مستدامة**، التي تأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

–الجانب الاقتصادي: رفع قدرات الإنتاج وتحسين الإنتاجية، لتحقيق نمو زراعي؛

–الجانب الاجتماعي: مشاركة واستفادة كل فئات المجتمع من التنمية ، و العمل على تحسين مستوى الخدمات الأساسية و التعليم و الصحة في المناطق الريفية التي تعرف تأخر بالمقارنة مع المدن؛

–الجانب البيئي: من خلال سياسات تقوم عل التضامن بين الأجيال والمحافظة على البيئة.

4) أسباب اختيار الموضوع:

لماذا الزراعة و الريف؟ منذ أزمة 1986، التي نشأت مع انهيار أسعار النفط و اكتشاف هشاشة الاقتصاد الجزائري، كان هناك دوما السعي إلى خلق اقتصاد متنوع ، لا يعتمد على قطاع المحر وقات فقط ، من خلال وضع السياسات التنموية الهادفة إلى تنمية قطاعية (زراعة و صناعة) .

يعد القطاع الزراعيفي الجزائر ركيزة أساسية لبناء الاقتصاد الوطني، إلا أنه لم يحظ بنفس الاهتمام الذي يعرفه قطاع الصناعة. لكن مع مطلع هذه الألفية، لاحظنا توجها لقطاع الزراعة من خلال سياسات تنموية تستهدف إعادة تثمين المناطق الريفية .

بالنظر للمقومات و الموارد التي تمتلكها الجزائر في المجال الزراعي، تمكنها من الاعتماد على الزراعة كأداة لدفع النمو و كأداة لمواجهة تحدي الأمن الغذائي. إذ يساهم قطاع الزراعة في تحقيق التنمية باعتباره: نشاطا اقتصاديا، ومصدر دخل، ومصدرا للخدمات البيئية، مما يجعل هذا القطاع أداة للتنمية بامتياز. و يتجلى ذلك من خلال :

- **الزراعة كنشاط اقتصادي:** يمكن للزراعة أن تكون من بين مصادر نمو الاقتصاد الجزائري، وذلك كعامل يتيح للقطاع الخاص فرص الاستثمار، وكمحفز رئيسي للصناعات المرتبطة بالزراعة وللاقتصاد الريفي غير الزراعي. للإنتاج الزراعي أهميته كذلك من أجل تحقيق الأمن الغذائي .
- **الزراعة كمصدردخل:** تعتبر الزراعة من بين مصادر دخل لغالبية سكان المناطق الريفية. فهي تتيح فرص العمل ، و فرص للاستثمار لأصحاب الحيازات الصغيرة. خاصة و أن ملاك الأراضي بالجزائر النصيب الأكبر منهم يعتبر من أصحاب الحيازات الصغيرة.
- **الزراعة كمصدر للخدمات البيئية:** الصلة بين الزراعة وحماية الموارد الطبيعية والبيئة جزءا لا يتجزأ من مسألة استخدام الزراعة من أجل عملية التنمية المستدامة. و الجزائر كغيرها من البلدان تعمل على تحقيق تنمية مستدامة.

5) أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا البحث عرض مضامين السياسات التنموية في المجال الزراعي و الريفي، و انعكاساتها، و ذلك بتشخيص لواقع قطاع الزراعة و المجتمعات الريفية، و ذلك من خلال:

–عرض لتطور الإنتاج الزراعي خلال الفترة 1970-2016 ؛

– دراسة مدى مساهمة القطاع الزراعي في نمو الاقتصاد الوطني من خلال تحليل أهم محددات القيمة المضافة الناتجة عن القطاع الزراعي في الجزائر؛

–تحليل واقع الريف على المستوى الاجتماعي وأثار السياسات التنموية في الحد من التفاوت بين الريف و المدن الحضرية.

6) حدود الدراسة:

من الناحية النظرية شمل البحث عرض لتطور المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدراسة ، حيث يعتبر فرع اقتصاد التنمية حديث النشأة ، ظهر أوائل الخمسينيات جراء ظهور فوارق بين دول متقدمة و أخرى متخلفة (متأخرة)، من هنا بدأ التساؤل عن ماهية التنمية و النمو. و للإجابة على جزء من الإشكالية، قمنا بعرض تاريخي لتطور المفاهيم و النظريات المفسرة للتنمية الريفية من الخمسينيات إلى مطلع القرن الواحد و العشرين. بالإضافة إلى إدراج بعض تجارب الدول .

أما من الجانب التطبيقي ، فالدراسة شملت دراسة حالة الجزائر ، واقع الزراعة و الريف، و أهم المؤشرات ذات دلالة على فعالية السياسات المنتهجة كالأمن الغذائي و القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام، شملت ما يلي :

–عرض لمضامين مختلف السياسات التنموية الزراعية و الريفية منذ سنة 1962، أي الاستقلال، إلى غاية سنة 2014؛

–عرض لواقع قطاع الزراعة و الإنتاج الزراعي خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2016؛

–دراسة قياسية لمحددات نسبة مساهمة الزراعة في الاقتصاد الوطني للفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2016 ؛

–عرض بعض البيانات التي تعكس واقع الريف بالجزائر. تجدر الإشارة أن هناك شح و نقص في بعض المعطيات الخاصة بالجزائر في هذا المجال بالإضافة إلى حداثة بعض المفاهيم و المؤشرات المعتمد.

7) منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف هذا البحث، سوف تعتمد الدراسة منهجية تقوم على الجمع بين **التحليل الكمي والتحليل الكيفي**، في التعامل مع البيانات والمعطيات التي تعكس واقع الزراعة و الريف بالجزائر.

ومن أجل ذلك، سوف نعتمد على **المنهج التاريخي** في تتبع تطور السياسات التنموية عبر مراحل و ظروف محددة مرت بها الجزائر ، كما سيتم الاعتماد على المنهج **الوصفي التحليلي** الذي يهتم بوصف واقع القطاع الزراعي وتبيان مكوناته وتأثيراته البينية، و مدى تأثره بالسياسات و الإجراءات المتعاقبة ؛ كما سيتم الاعتماد على بعض **الأساليب الإحصائية** الضروريّ كاستعمال جداول بيانية وحساب نسب مئوية و معدلات نمو الإنتاج و تطور الإنتاجية للأهم المحاصيل الزراعية ؛ وذلك من أجل تقديم صورة معبرة عن حقيقة الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2016.

لتحديد مدى فعالية السياسات الزراعية في تعزيز مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، قمنا بدراسة **قياسية** لتحديد أثر بعض المتغيرات المستقلة على نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي من الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع.

لنصل إلى **المنهج الاستشرافي** من خلال الوقوف على النتائج و آفاق تحقيق الأهداف الإنمائية بصفة عامة و في المناطق الريفية بصفة خاصة.

8) تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول، حيث:

الفصل الأول:

حاولنا وضع إطار مفاهيمي للريف، الزراعة، التنمية الزراعية و التنمية الريفية. كما عرضنا تطور نظريات" نماذج" التنمية الريفية التي كانت تمثل إسقاطات لنظريات التنمية الاقتصادية التي ميزت كل مرحلة. و لغاية فهم الخلفية النظرية تم و ضع الظروف و السياق العام الذي أدى إلى ظهور كل توجه نظري جديد الذي كان بمثابة الإطار النظري للسياسات التنمية الريفية.

الفصل الثاني:

قمنا بتحليل النظري لمكانة الزراعة على مستوى العالم الريفيو كقطاع يساهم في النمو الاقتصادي على المستوى الوطني، استعنا في هذا الجزء ببعض البحوث و الدراسات قياسية التي تفسر علاقة الزراعة بالنمو

الاقتصادي لمجموعة من البلدان. و حاولنا عرض مقاربة نظرية للتنمية الريفية المستدامة و التحديات التي تواجه البلدان النامية، باعتبار الجزائر دولة نامية.

الفصل الثالث:

تطرقنا إلى تطور السياسات الزراعية و الريفية بالجزائر منذ الاستقلال، ثم قمنا بعرض نتائج تلك السياسات على القطاع الزراعي من خلال تحليل معطيات تخص تطور الإنتاج الزراعي و الإنتاجية لأهم الفروع الزراعية بالجزائر.

بعد عرض واقع الزراعة تسألنا عن مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني في ظل السياسات التنموية المنتهجة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، تسألنا عن محددات أو المتغيرات التي تفسر تدني نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام.

ثم تطرقنا إلى انعكاسات تلك السياسات على المناطق الريفية، فحاولنا جمع و عرض بعض المعطيات التي تعكس واقع الريف الجزائري (فقر، خدمات أساسية، تعليم ، صحة) .

و أخيرا حاولنا عرض أفاق التنمية بالجزائر بالإشارة إلى الأمن الغذائي كتحدي قائم و مشكل تعاني منه الجزائر و هدف رئيسي للسياسات الزراعية و إلى عرض مستوى التنمية البشرية.

9) دراسات سابقة:

الدراسات السابقة تشمل كل الكتب العلمية المتخصصة أو المجلات والدوريات والرسائل الجامعية أو التي حملتها البحوث والدراسات التطبيقية، والتي تناقش و تحلل نفس موضوع البحث أو لها صلة مباشرة مع موضوع البحث .

الدراسات السابقة بالنسبة لأي بحث علمي تعتبر المرجعية العلمية التي يستند إليها البحث في تحديد خطوات معالجة الإشكالية وفق سياق ما سبقه من بحوث ودراسات،حيث أفادتنا في التصور النظري و في كيفية تصميم البحث وفق خطة تتماشى وخصوصيات البحث. و ذلك لأن المعرفة هي عملية تراكمية، فمن خلال نتائج البحوث يمكن إضافة أو تعديل أو إثبات ما هو قائم من معرفة علمية ونظرية .

تناولت عديد الدراسات موضوع الزراعة و الريف ، سوف نقتصر على بعض الدراسات السابقة التي اهتمت بالإنتاج الزراعي في مجال التنمية الاقتصادية، و التي استندنا عليها للإجابة على الإشكالية. وسنختار من بينها دراسات أجريت في بلدان مختلفة وأخرى بالجزائر.

– الدراسة الأولى:

وعنوانها، **" Agricultural Productivity, Comparative Advantage, and Economic Growth "**، صاحب المقال **K. Matsuy Ama**. سنة **1992** .

تعتبر من أهم الدراسات التي تناولت أهمية التنمية الزراعية و النمو الزراعي في التحول الهيكلي للاقتصاد. قد حاول K. Matsuy Ama التوفيق بين وجهات النظر المتضاربة حول دور الإنتاجية الزراعية في النمو الاقتصادي على المدى الطويل في البلدان، من خلال القول بأن مفتاح فهم يمكن في درجة الانفتاح الاقتصادي. و يؤكد أن للبلدان التي تتمتع بميزة نسبية في الزراعة في مرحلة مبكرة من التنمية يمكن أن تسرع نموها وتحولها الهيكلي عن طريق الاستثمار في الزراعة. وبالنسبة لحالة الاقتصاد المفتوح، توجد علاقة سلبية بين الإنتاجية الزراعية والنمو الاقتصادي. فتوصل إلى نتيجة مفادها أن في نظام تجاري مفتوح حيث يتم تحديد الأسعار حسب الظروف السائدة في الأسواق العالمية، يمكن أن يؤثر سلبا على الصناعات التحويلية بفعل عدم التحكم في الأسعار خاصة للبلدان التي تتوفر على الموارد و الأراضي الزراعية ذات إنتاجية مرتفعة وفائض في الإنتاج .

وأفدتنا هذه الدراسة في تحليل العلاقة بين الإنتاجية الزراعية و النمو الاقتصادي على المدى الطويل، و كذا منحتنا تصور في بناء نموذج قياسي لدراسة المتغيرات المؤثرة على القيمة المضافة للزراعة بالجزائر ، باعتبار أن هذه الدراسة شملت بلدان تتميز اقتصاديا بنفس خصائص الاقتصاد الجزائري.

– الدراسة الثانية:

وعنوانها **" Agricultural Productivity and Economic Growth: Empirical Analys is on the Contemporary Developing Countries "**، المقال لمجموعة باحثين بـــ **international policy centre for inclusive growth.**

في هذا المقال تم اختبار تجريبيا تأثير الإنتاجية الزراعية على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الدول النامية المعاصرة. وتحديدا تلك الاقتصاديات النامية التي كان لها حجم قطاع الزراعة كبير نسبيا في أوائل الثمانينيات، من خلال اختبار العلاقة بين إنتاجية القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي خلال العقدين والنصف الماضيين باستخدام بيانات البنك الدولي 2008.

النتائج المتوصل إليها تتمثل في كون الانفتاح الاقتصادي يؤثر سلبا على المكاسب التي تتحقق في النمو الاقتصادي لتحسين في الإنتاجية الزراعية، إلا أن هذا التأثير ليس قويا بما فيه الكفاية لإحداث علاقة سلبية في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي والإنتاجية الزراعية في البلدان النامية التي يفترض أنها منفتحة.

أفدتنا هذه الدراسة في فهم العلاقة بين نمو قطاع الزراعي و النمو الاقتصادي للدول النامية في سياق العولمة ،خاصة و أن عينة الدراسة تتمثل في اقتصاديات بلدان نامية تتمتع بنفس خصائص الاقتصاد الجزائري .

– الدراسة الثالثة:

وعنوانها **" L'échec de la croissance de la productivité agricole en Afrique francophone "**، من إعداد **Nkamleu Guy-Blaise**، وذلك سنة 2004.

في هذا المقال تم مناقشة تطور إنتاجية القطاع الزراعي في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية . في هذه الدراسة، اختار الباحث مجموعة دول إفريقية (لم يذكر على أي أساس تم الاختيار البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية) ، لتحليل أداء القطاع الزراعي في ثمانية بلدان ناطقة بالفرنسية بطريقة « la courbe enveloppe ». استخدم بيانات "البانل" خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2000 ، نموذج الدراسة يسمح بقياس مؤشرات Malmquist للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

خلال فترة الدراسة، لوحظ أن إنتاجية عوامل الإنتاج لديها، عموما، اتجاها سلبيا في البلدان التي شملتها العينة. وبتحليل نتائج الدراسة، مستوى الإنتاجية الضعيف يعزى إلى التخلف التكنولوجي. تشير هذه النتائج إلى أنه لرفع مستوى نمو القطاع الزراعي في الدول النامية عموما "إفريقيا الناطقة بالفرنسية ،كعينة" ، تكمن الصعوبة الرئيسية في تحسين المستوى التكنولوجي ، وهذا يعني في نقل التكنولوجيا و عوامل الإنتاج (معدات ، ألات ، أسمدة.....) من الدول المتقدمة، تعكس هذه الحالة فشل نسبي للسياسات الزراعية في مجموعة الدول التي شملتها الدراسة .

أفدتنا هذه الدراسة في فهم محددات نمو قطاع الزراعي من خلال دراسته لإنتاجية عوامل الإنتاج ، تم بناءا على هذه الدراسة تصور المتغيرات التي تخص محددات نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالجزائر .

– الدراسة الرابعة:

وعنوانها **"Importance économique de l'agriculture dans la lutte contre la pauvreté "** ، من إعداد كل من **Dewbre &Cervantes-Godoy** ، وذلك سنة 2010 ، والصادرة عن OCDE .

في هذه البحث سعى الباحثان للإجابة على هذا السؤال **لماذا نجحت بعض الدول في الحد من ظاهرة الفقر والأخرى فشلت ؟** من خلال دراسة خصائص 25 دولة نامية خفضت بشكل كبير من الفقر المدقع خلال السنوات الأخيرة. حيث تم مقارنة هذه البلدان مع بعضها البعض بناء على مؤشرات وضعهم الاقتصادي ، وعلى وجه الخصوص، الوضع القطاع الزراعي.

البلدان المختارة في الدراسة تختلف، حيث تشمل بعض البلدان النامية منخفضة الدخل والبعض مرتفعة الدخل، وتمثل تقريبا كل منطقة جغرافية بالعالم، كما تتميز عن بعضها البعض من خلال أنظمة الحكم الخاصة بها وإدارة اقتصادياتها. ومع ذلك ، تظهر نتائجها أوجه تشابه ، سواء من حيث الحد من الفقر أو مجموعة المؤشرات المستخدمة لمقارنة أداء اقتصادها بالكامل أو تلك الخاصة بقطاعها الزراعي وحده.

تظهر نتائج تحليل أنه على الرغم من أن النمو الاقتصادي بشكل عام قد ساهم بشكل كبير في انخفاض الفقر ، إلا أن الطريقة التي تم بها تقسيمها بين مختلف قطاعات تؤثر بشكل مباشر في ظاهرة الفقر ، فإن زيادة دخل المزارع و توجيه مختلف أنواع الدعم الفلاحين لهما أهمية كبيرة في الحد من ظاهرة الفقر باعتبار الفقر ظاهرة ريفية.

أفدتنا هذه الدراسة في تحديد أهمية القطاع الزراعي كقطاع فعال في الحد من التفاوت بين الأقاليم، بما أن الفقر منشر بمعدلات أكبر في المناطق الريفية بالجزائر بالمقارنة مع المناطق الحضرية.

– الدراسة الخامسة:

وعنوانها **" الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية "** ، رسالة دكتوراه، من إعداد : **فوزية غربي** ، وقد أشرف عليها **د .عبد الله بعطوش** وذلك سنة 2007. وقد اشتملت الدراسة على ستة فصول وهي:

الفصل الأول :خصص لتوضيح أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية.
الفصل الثاني :قدم فيه السياسات الزراعية في الدول النامية وفي الجزائر.
الفصل الثالث :خصص لعرض واقع الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر.
الفصل الرابع: خصص لعرض واقع الإنتاج الزراعي الحيواني في الجزائر.
الفصل الخامس : التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية في الجزائر.
الفصل السادس: مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر.
وقد ناقشت الدراسة أداء قطاع الزراعة في الجزائر، من خلال الإشكالية المطروحة :**مدى مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر ؟**

ومن خلال الأدوات الإحصائية المطبقة تم توضيح تطور قطاع الزراعة في من خلال عرض لواقع الإنتاج الزراعي من الفترة الممتدة 1975-2003، وركزت الباحثة في الجزء التطبيقي على التحليل الاقتصادي لبعض المتغيرات المتعلقة بقطاع الزراعة، و من خلال عرضها للمعطيات قدمت تفسير اقتصادي لنتائج السياسات الزراعية.

توصلت نتائج التحليل أن قطاع الزراعة كان قطاع ذو أهمية ثانوية بالمقارنة مع القطاعات الأخرى ، كما أن الإنتاج الزراعي بالجزائر يعيش وضعية مزرية يعرف عدة مشاكل و معوقات تحول دون تنميته عل غرار مختلف الدول النامية خاصة العربية منها التي لها إشكالية الأمن الغذائي، مع إمكانية تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الزراعية بالنظر لما تملكه الجزائر من مقومات و موارد لو يتم حسن استغلالها .

أفدتنا هذه الدراسة في الجانب المنهجي المعتمد في عرض واقع قطاع الزراعة بالجزائر، و المراحل التي مر بها.

– الدراسة السادسة:

وعنوانها **"مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة4** 1974 **- 2012"**، رسالة دكتوراه، من إعداد : **هيشر أحمد التيجاني،** وقد أشرف عليها أ.د مصيطفى عبد اللطيف وذلك سنة 2016. وقد اشتملت الدراسة على أربعة فصول وهي:

الفصل الأول :خصص لتقديم قطاع الزراعة في الجزائر، نشأته وتطوره وأهميته في النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

الفصل الثاني :قدم فيه الوضع العام لقطاع الزراعة في الاقتصاد الجزائري من منظور حساب الإنتاج وحساب الاستغلال خلال الفترة 1974-2012.

الفصل الثالث :خصص لمقارنة بين أداء القطاع العام الزراعي والقطاع الخاص الزراعي.

الفصل الرابع: إيجاد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة لحساب الإنتاج وحساب الاستغلال للقطاع الزراعي الجزائري.

وقد ناقشت الدراسة أداء قطاع الزراعة في الجزائر، من خلال الإشكالية المطروحة :كيف ساهم القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري من خلال حساب الإنتاج وحساب الاستغلال خلال الفترة-19742012؟

ومن خلال الأدوات الإحصائية المطبقة تم توضيح أهمية قطاع الزراعة في النشاط الاقتصاد الجزائري، وركز الباحث في الجزء التطبيقي على التحليل الإحصائي لبعض المتغيرات المتعلقة بقطاع الزراعة، و تتبع سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال، ثم تقدير دوال التمييز للقطاعين العام والخاص.

توصلت نتائج التحليل أن قطاع الزراعة كان يساهم خلال فترة الدراسة في التنمية الاقتصادية إلى جانب بقية القطاعات الأخرى، وكان لقطاع العام الانطلاقة الأولى في هذه المساهمة ليحل بعده القطاع الخاص ويسيطر على نشاط الزراعة. وتفيدنا هذه الدراسة في الجانب المنهجي المتعلق بجانب الدراسة القياسية المعتمد، وإجراءاته التطبيقية في التعامل مع المعطيات الإحصائية بغرض بناء تصور مستقبلي يكون أكثر موضوعية .

جميع هذه الدراسات التي تتشابه مع دراستنا الراهنة، ساعدتنا في تقديم صورة متكاملة عن البحث من خلال جوانبه النظرية و المنهجية و التحليلية، و ذلك بما يسهل مهمتنا البحثية؛ و بتكامل نتائج تلك الدراسات مع ما نتوصل إليه من نتائج، يتشكل عندنا إطارا معرفيا يساهم في تقديم عرض متكامل حول بعض جوانب القطاع الزراعي و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر تحديدا؛ و بهذا يكون توظيف الدراسات السابقة في خدمة وتطوير البحث العلمي قد تم وفقا للقواعد المنهجية والمعرفية المتداولة.

الفصل الاول التنمية الريفية: المساحات الريفية والمجتمعات الريفية

مقدمة الفصل:

مفهوم التنمية الزراعية لا يثير كثيرا من المشكلات في المناطق الريفية عندما يستخدم بصورة عامة ، وفي المقابل فإن الذي يثير مشكلة هو مفهوم التنمية الريفية، من حيث أنه لا يحمل نفس معنى مفهوم التنمية الزراعية. و المشكلة هنا تكمن في مفهوم و محتوى التنمية الريفية. و عليه ،سنحاول أن نحدد أولا محتوى مفهوم التنمية الريفية قبل أن نتعرض بالتفصيل للمناهج المختلفة، والسؤال الذي نطرحه هو التالي: عندما نتحدث عن التنمية الريفية، فعلى أي شئ ينطبق مفهوم التنمية؟ و هل الريف مادة علمية يمكننا أن نعالجها كمفهوم؟

للإجابة على هذين السؤالين حاولنا أولا أن نوضح كيف نفصل مفهوم التنمية الريفية تدريجيا عن مفهوم التنمية الزراعية الذي كان مندمجا فيه. ثم بعد ذلك تتبعنا تطور المناهج الريفية، لكي نتوصل إلى ما المقصود بالتنمية الريفية اليوم منهجا و مفهوما.

إن مفهوم التنمية الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ، سرعان ما أفسح المجال لظهور فرع من العلوم الاقتصادية وهو اقتصاد التنمية الذي أدى بعد ذلك إلى ظهور نظريات مختلفة للتنمية والشئ المؤكد هو أننا نعرف أن مبدأ الاقتصاد ذاته ونظريات التنمية لا تزال تتصارع الى يومنا هذا لتفسير مفهوم التنمية. ومع ذلك، فنحن نعرف أيضا أن اقتصاد التنمية قد تحول إلى اقتصاد التنمية الزراعية أو التنمية الصناعية مما أدى إلى إفساح المجال لنظريات أخرى. [1] وهكذا فإننا ننتظر أن يؤدي مفهوم اقتصاد التنمية الريفية إلى ظهور نظريات للتنمية الريفية ، وأن كانت لم تظهر بعد، بل هي عبارة عن نماذج و تجارب لدول مختلفة و كل حسب خصائصها، و اعتمدت هذه النماذج بدورها على اللإسقاطات النظرية للنظريات اقتصاد التنمية.

ذكر المنظرون أن **الحيز الريفي والمجتمعات الريفية، التي هي الموضوع العلمي للتنمية الريفية**، تمثل قدرا من التنوع يجعل من غير الممكن التعرف على ما تشتمل عليه هذه التنوعات والقوانين التي تسمح بوضع النظريات. وقد واجه القائمون على التنمية بدورهم صعوبة من نفس النوع و لما كانوا هم أنفسهم مكلفون بالتعرف على ما يصاحب التغير في الحيازات والمجتمعات الريفية ، فقد وضعوا أصابعهم ، هم أيضا على ما يصادف من تنوع في كل مجال ريفي بشأن القطاعات الاقتصادية الموجودة والأوضاع الزراعية و البيئية والديناميكيات الجغرافية و الأراضي و العاملين فيها. ولما كان القائمون بالتنمية مهتمون أساسا بالتنمية الزراعية، فإنهم أحجموا عن استخدام أنماط التنمية الريفية التي لا تتوافق بالضرورة مع الواقع، وفضلا عن

[1] إسماعيل شعباني، مقدمة في إقتصاد التنمية : نظريات التنمية و النمو - إستراتيجية التنمية، دار هومه، الجزائر، 1997 ص 26

ذلك فإن هذه الأنماط و النماذج، كانت هي نفسها نتيجة لنظريات عن التنمية التي لا تنطبق إلا في مجالات محددة للغاية و من ثم فإنها لا ترتقي إلى العمومية و التعميم كنظرية.[1]

لم تورد مختلف المناهج الاجتماعية الاقتصادية للتنمية الريفية بالصدفة أو بتجميع مبسط للممارسات. إنما يأتي من تيارات نظرية كبرى للاقتصاد ومن اقتصاد التنمية بصفة خاصة، وهي تستمد مصادرها منها.[2]

وفيما يلي ، سنحاول عرض هذه المناهج وربط كل واحد منها بتيار نظري لاقتصاد التنمية، لكي نصل في النهاية إلى عرض للنماذج الجديدة للتنمية الريفية. حيث نسعى من خلال هذا الفصل إلى مناقشة مفاهيم المتعلقة باقتصاد التنمية الريفية و هي كالأتي :

- مفهوم الريف، الريفية و المجتمعات الريفية؛
- نسعى إلى توضيح أن اقتصاد التنمية الريفية هو نتاج لتحليل الواقع الريفي ، لكنه في الوقت نفسه نتاج لتحليلات نظرية لعمليات التنمية التي طبقت خلال نفس هذه الفترة؛
- عرض المفاهيم الرئيسية التي استخدمت في التنمية الريفية (المساحات الريفية، ونظام الإنتاج، ونظام الزراعة، والعلاقة بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، والعلاقات المحلية / العالمية، والعلاقة بين المنطقة الريفية والمدن)؛
- عرض لمناهج التنمية الريفية.

I. مفاهيم حول الريف و المجتمع الريفي:

يمكن أن نعرف المصطلح لغويا، ثم تعريفها اصطلاحا، فالريف لغويا نقصد بها ارض مزروعة خصبة و ما يتعارض مع المدن والتجمعات السكانية الكبرى، و مصطلح ريفي صفة لكل ما يرتبط بالمناطق الريفية، والريفية تطلق على المناطق العاملة بالزراعة كنشاط أساسي.

1. تعريف الريف (الريفية):

مفهوم غامض للريفية، حيث يختلف مفهوم الريف حسب المكان و الزمان، وعليه من الصعب إعطاء تعريف دقيق، فالريف الذي يوجد في دول الشمال ليس نفسه بأسيا و إفريقيا.[3]

لا يمر تعريف الريفية، أو الريفي، دون طرح مشكلات عديدة، انطلاقا من الفترة التي لم يعد فيها "الريفي" مرادفا لـ "الزراعي". فمن الناحية التاريخية ، سواء في دول شمال أو في دول الجنوب، كان تعبير الريفي

[1] Jean-marc Boussard, introduction a l'économie rurale, edition CUJAS, 2011, p19.

[2] Petit Michel. Economie rurale et développement, Perssé, 1990.p04

[3] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011. p22 .

يعني مساحات وسكان يتمسكون بشدة بالزراعة ويعتمدون عليها ، واليوم أدت التطورات الديموغرافية والاقتصادية إلى إحداث تغييرات هامة:[1]

- التحضر العام في الشمال ، والمتزايد في الجنوب؛
- التحديث التقني والاقتصادي؛
- للنشاط الزراعي نتائج في بلدان الشمال، انخفاض كبير في عدد المساحات الزراعية، وانخفاض كبير في السكان وفي الأصول الزراعية) ؛ و في بلدان الجنوب أدت الزيادة الديموغرافية للسكان الريفيين مرتبطة إلى ضعف قدرة الزراعة على استيعاب فائض الأيدي العاملة وتوليد دخول كافية الأس ر، مما تسبب في تقليص نشاط الزراعة في المساحات الريفية.

تطور تعريف الريف تحت تأثير المناقشات والبيانات التي استخلصت من ملاحظة و تشخيص الواقع، أما تعريفه تعريفا دقيقا فيكاد يكون من المستحيلات،[2] وهذا ما يؤكده البروفسورSanderson قائلا : يجب الإشارة إلى الحقيقة التي تتمثل في استحالة وصف "الريفية" في الولايات المتحدة بصورة كلية أو عامة، أو أن نعطي خصائص مطلقة للريف تنطبق في كل مكان، ومن ثم فيجب النظر إلى مشكلات التنظيم الاجتماعي الريفي على المستوى المحلي، وفي حدود الثقافة المحلية والموقف الاجتماعي المحلي[3]، وبالنسبة لـجامع محمد نبيل الذي طرح سؤالا و هو**متى يكون المجتمع ريفيا؟ (معيار الريفية)** ، هذا ما يدل على صعوبة تحديد مفهوم موحد للريف أو المجتمع الريفي، إلا أنه دائما يستخدم مصطلح الريفي Rural مقابل مصطلح آخر وهو حضري Urbain ، كتعريف الذي يقول :أن الريفي هو ما ليس حضري.[4]

بالنسبة لـ Lory Nelson المجتمع الريفي يتمثل في المناطق التي ترتفع فيها درجة الألفة والعلاقات الشخصية غير الرسمية، ويدخل أيضا خصائص أخرى تتمثل في ما يلي:[5]

- البيئة التي تشمل أقل من 2500 نسمة؛
- تكون العلاقات فيها مباشرة و تؤدي إلى نوع متميز من الحياة؛
- وأن تكون الزراعة هي النشاط الأساسي و المهيمن في المجتمع .

[1] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011. p23.

[2] جامع، محمد نبيل، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، الإسكندرية: دار المعرفة الجديدة، 2010. ص25.

[3] هاشمي الطيب، التوجه الجديد لتوجه سياسات التنمية الريفية بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014. ص 13.

[4] جامع محمد نبيل، مرجع سابق ذكره. ص 26.

[5] السيد رشاد غنيم، دراسات في علم الاجتماع الريفي، مطبوعات جامعة الأسكندرية،2000 ص 43.

هناك تعاريف أخرى ، نذكر أهمها فيما يلي:

- **تعريف الريف في الولايات المتحدة الأمريكية** :اعتمدت و.م.أ في تعريفها على معيار حجم السكان وهو الذي يحدد المناطق الريفية، وهم الذين يعيشون في جماعات أقل من2500 نسمة، وهذا التعريف يشمل الفلاحون والسكان الريفيون الغير زراعيون[1] .
- **تعريف مكتب الإحصاءات القومية بالمملكة المتحدة للريف** :التجمعات السكانية التي تشمل المدن الصغرى والقرى الصغيرة أو المشتتة والتي يقل عدد سكانها عن 10 آلاف نسمة.
- **تعريف هيئة الأمم المتحدة:** وضعت هذه المنظمة معيارا كميا للتمييز بين الريف و الحضر على أساس الحجم السكاني حيث اعتبرت أن التجمعات السكانية تكون ريفية إذا قل عدد سكانها عن 2000نسمة، إضافة إلى أنها لا تبعد عن جاراتها بمسافة2000 متر (أي بين تجمعين سكانيين مسافة2000 م) وإذا زاد عدد السكان عن 2000 نسمة فهو مجتمع حضري.
- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**OCDE : تستخدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تعريفها للريف ثلاث معايير و هي:[2]

- معيار الكثافة السكانية وأهمية التجمعات السكانية: تتميز المناطق الريفية بضعف الكثافة السكانية والتي تقدرها المنظمة ب 150 فرد / كلم مربع ، إضافة إلى صغر حجم التجمعات وتفرقها بين بعضها البعض، هذا التعريف لا ينطبق على بعض الدول، فالهند مثلا يقطنها أقل من 50 فرد / كلم مربع ، كذلك أن أكثر المناطق كثافة زراعية بالهند لن تدرج تحت تعريف للريف بالرغم أنها ريف.
- تتميز بالبعد عن المدن والأسواق الحضرية؛
- الزراعة هي النشاط الرئيسي في الريف، وتتميز بقلة الأراضي المخصصة للبناء والعمران؛
- البناء الاجتماعي تقليدي و بسيط تسوده العرف والتقاليد؛

- **منظمة الزراعة والتغذية واليونسكو (FAO وUNISCO)** :يعرفان الريف بأنه المجتمع الذي يعيش في تجمعات سكانية التي عددها لا يتجاوز 10 آلاف نسمة متواجدون في مناطق بها مزارع ومراعي وغابات وأنهار وجبال، وقد تكون صحاري، كما أن نشاطهم الأساسي هو الزراعة وبأجور ضعيفة ومنخفضة، وتتوفر فيها الأراضي بأسعار منخفضة، إضافة إلى أنها مكان تتأثر فيه الأنشطة بالأسعار المرتفعة للمعاملات التجارية، تضاف إليها المسافات البعيدة عن المدن و هشاشةالبنية التحتية.[3]

[1] Cromartie, J. B., and Robert Gibbs, Rural definitions in the US: Concept and practice, Paper presented at the Meeting of the Wye City Group on Statistics on Rural Development and Agriculture Household Income Conference, 2008.

[2] البنك الدولي، ترجمة قسم الترجمة بالدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، الزراعة من أجل التنمية، تقرير التنمية لعام2008 .

[3] UNISCO& FAO, L'éducation pour le développement rurale , 2005 . P 12.

من خلال التعاريف المختلفة لمفهوم الريف يمكن أن نستنبط ثلاثة مناهج تعرف ريف من منظور اقتصادي و منظور سلبي و منظور يشير إلى أن الريف هو عكس التحضر:[1]

* المنهج الأول، من منظور سلبي: يعرف بصورة دقيقة ما هو العالم الحضري وإعلان أن الريفي هو كل ما ليس حضري. وتعرف المدينة بأنها تجمع للأنشطة في إطار تجمع السكان، ومن ثم يتم تعريف عالم الحضر أساسا انطلاقا من ثلاثة معايير:

-كثافة المساحة المسكونة.

-تركيز السكان.

-تنوع وتركز الأنشطة الاقتصادية.

بينما بالنسبة للريف فيتميز بضعف الكثافة السكانية ، وضعف مستوى تنوع الأنشطة الاقتصادية، والأراضي ضعيفة التجهيز، وهيمنة الزراعة، وتناثر الأنشطة .

*المنهج الثاني ، من منظور اجتماعي: يعرف الريف انطلاقا من عدد من المعايير الاجتماعية الثقافية المتصلة بالعلاقات الاجتماعية ، ونظام القيمة، وأسلوب المعيشة والإستهلاك. ومن ثم فإن هذا المنهج يركز أساسا على سمات السكان. ورغم أن المكونات التي يركز عليها هذا المنهج لا يمكن نفيها، إلا أنها تعاني من انفصالها الشديد عن المساحة التي يعيش فيها هؤلاء السكان, ومن ناحية أخرى ، هناك عملية توصف في بلدان الشمال بأنها المجانسة وتوصف في بلدان الجنوب بتقارب أساليب المعيشة والإستهلاك بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، الأمر الذي يحد بشكل كبير من نطاق هذا المنهج.

*المنهج الثالث، تحليل الاقتصادي: وهو يعرف أساسا بالعلاقات بين هياكل النشاط. وهكذا فإن الريف هو المساحات التي تمارس فيها نسبة مئوية هامة (يجري تحديدها) من السكان نشاطا زراعيا .

هل ينبغي أن نضم هذه المناهج الثلاثة؟ من خلال المفاهيم المقدمة ، لا يجري التحليل عن التنمية الريفية وإنما بالأحرى عن تنمية الأراضي الريفية. هناك منهج عملي يسمح بفهم المساحات الريفية. وهناك نوعان من المناهج[2]:

-أولا: يضع الموارد الطبيعية في المركز، فالمنطقة الريفية هي تلك التي تتوفر فيها موارد طبيعية: مساحات كبيرة مفتوحة، وموارد مائية، مع غلبة للطابع الطبيعي والخضار...إلخ ، و توسع عمراني أقل مقارنة بالمناطق الحضرية.

[1] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011. P36 .

[2] Petit Michel, Economie rurale et développement, Perssé, 1990 P11.

-ثانيا: يجمع بين الكثافة الضعيفة للسكان، والبنية التحتية والأنشطة في مساحة معينة، مع قدرة شرائية أضعف بالمقارنة مع المناطق الحضرية.

وعلاوة على ذلك، ضرورة أن تؤخذ في الإعتبار العلاقة الريفية الحضرية، من حيث التأثير الاقتصادي والاجتماعي والسكاني، بما أنه لم تعد هناك في بلدان الشمال بصفة خاصة مساحات ريفية لا تتأثر بالعمليات الجارية في المدن. وبصورة أكثر عمومية فإن المناطق الريفية تخضع للعمليات التي تغير المجتمع العام، وأنها تعيد هيكلة نفسها انطلاقا من بعدين: سماتها الخاصة وأثار هذه العمليات.[1]

فللريف هو كيان جغرافي واجتماعي وثقافي، أي يعبر عن المنطقة التي يعيش فيها الفلاحين الذين يعتمدون في اقتصادهم بالشكل الأساسي على الزراعة وهو ليس زراعيا كليا، ولديهم ثقافة خاصة بهم مثل اللهجات وطرق العيش وحتى العلاقات مع بعضهم البعض.[2]

2. الحيز الريفي، نتاج للتاريخ:

يعتبر المنظرين أن الأقاليم الريفية ما هي إلا نتيجة تراكمات تاريخية تكونت على إثرها الأقاليم الريفية، كما توجد هناك مجموعة من العوامل ساهمت في تكوينه.

1.2 الحيز الريفي ليس متجانسا ولا طبيعيا:

الحيز الريفي ليس متجانسا ولا طبيعيا ، هذه المقولة واضحة نسبيا من حيث أنها تؤكد الغياب الكامل للتجانس في الحيز الريفي .[3] بحيث أن هذا الحيز نتاج لعدة ظواهر يتعين علينا محاولة الإحاطة بها ففي البداية، يرجع عدم تجانس الحيز الريفي في جانب كبير منه إلى الطبيعة، وبعبارة أخرى، التنوع الجغرافي (التضاريس ، المناخ ، التربة و النبات)،ويضاف إليه التنوع الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي ، دون أن ننسى تنوع المسارات التاريخية التي أثرت في بنيته.

استخدم منهج الحيز الطبيعي و غير الطبيعي لفهم الحيز الريفي ، وهذا المنهج يركز على التحول الذي أحدثه الإنسان. وقد أدى ذلك ، في كثير من الأحيان ، إلى المعيار لتدهور /وعدم التدهور النظم البيئية التي كانت قائمة من قبل. وإذا ما وضعنا جانبا العوامل الخارجية السلبية (تلوث التربة ، والمياه،...إلخ) لبعض أشكال التكثيف في الاستغلال و الإنتاج اليوم، فسوف ندرك أن الحيز الريفي قد تحسن بفضل الإعداد الذي نفذته المجتمعات الريفية التي كانت تعيش فيه حتى يمكنها أن تتوا فق معه بصورة أفضل. ومن ناحية أخرى، ضرورة

[1] Petit Michel, op.cit, P 29.

[2] البنك الدولي، مرجع سابق ذكره ،2008 .

[3] Jean-marc Boussard, introduction a l'économie rurale, edition CUJAS, 201 .1p12 .

التدخل البشري للحفاظ على الطبيعة بهدف القيام بالوظائف البيئية ووظائف الحماية من المخاطر (وعلى سبيل المثال : صيانة الغابات للحد من مخاطر الحريق...إلخ).[1]

ويرجع عدم تجانس الحيز الريفي أيضا إلى أنه نتاج للتاريخ، ذلك أن الحيز الريفي أخضع لتحركات للإستقطاب والإستغلال ، ومؤخرا للإندماج في السوق العالمية. وقد زادت هذه العمليات من تنوع الحيازات الريفية، وترتب عليها اندماج وتنمية بعض الحيازات وتهميش بعضها الآخر. و لفهم هذه الدينامكية، لابد من تحليل الحيازة الريفية في التكون التاريخي للعلاقات بين النظم البيئية والمجتمعات الريفية. ويقترح Cayes منهجا ريفيا من أربعة شرائح:[2]

- حيز تمت مواجهة فيه التحضر ومجتمعا ريفيا في كامل صورته ،
- حيز ذو اقتصاد زراعي إنتاجي ومهني،
- حيز ريفي عميق هامشي وفقير ومن ثم فهو متاح،
- حيز سيطر عليه انغراس أنشطة الخدمات الحضرية (وقت الفراغ ، السياحة ، الصحة).

معالجة التنمية الريفية على مستوى العالم الريفي ، سوف يؤدي إلى تحليل المسارات التاريخية، ومن ثم الإسراع بعملية تنمية المناطق ، وهكذا يعرض Bernie Well ثلاثة أنواع من الديناميكية في المجال الريفي : ديناميكية صناعية وحضرية ، وديناميكية زراعية – صناعية ، وديناميكية للتهميش.[3]

2.2 عملية الاستقطاب في المساحة الريفية:

تتجسد عملية الاستقطاب كظاهرة بوجود فائض في المجتمعات الزراعية تاريخيا سمح بقيام تيارات التبادل وتنمية اقتصاد السوق. وقد أدى انتشار الشكل الاجتماعي للإنتاج الرأسمالي إلى انتشار التبادل العام للسلع و حركية للبشر. وقد صحب ذلك تركيز جغرافي واقتصادي للتجمعات السكانية حيث كانت مكوناتها الرئيسية كما يلي[4]:

أ) تركيز في المساحة:

قبل الثورة الصناعية، كان عدد المدن محدودا وحجمها صغيرا، وكان النشاط الأساسي في المناطق الريفية هو الزراعة، لكن الاقتصاد الأسري شأنه في ذلك شأن القرى على جانب كبير من التنوع لإشباع الإحتياجات غير الغذائية ، و من ناحية أخرى النقل بين المناطق الريفية و المدن كان صعبا وباهظ التكاليف.

[1] Paul Houee,les politique de développement rural,INRA-Ed Economica,1996 .p10 .

[2] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011. p 40.

[3] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011. p 40.

[4] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011. P42 -45.

فأدى تركيز إنتاج سلع معينة في أماكن محددة ، و على سبيل المثال القمح إلى ظهور أسواق مركزية لإجراء المبادلات، وكانت هذه الأسواق تحتوي على الحبوب من إنتاجها الخاص مع زيادة السكان، وقيام خدمات متنوعة ... إلخ . وانطلاقا من هذه الحالة، و مع قيام الثورة الصناعية، لم يتوقف تركيز السكان و الأنشطة، ولاسيما بسبب اقتصاديات التراكم. و يوضح التحليل النظري المعاصر، وعلى سبيل المثال في الجغرافيا الاقتصادية الجديدة، زيادة العائدات الكبيرة وما تولد عن ذلك من السمة الخارجية الإيجابية المهمة بواسطة تجمع المؤسسات أو ظاهرة التجمع.

وقد أدت التطور السريع للمبادلات المرتبطة بالشكل الاجتماعي للإنتاج الرأسمالي ولا سيما الإحتكارات، إلى نشوء اقتصاد التكاليف، وكان تجمع مثل هذه الوسائل يتطلب مستوى مرتفعا من السكان. و لكن وجود تركيز مثل هذا تطلب أنشطة عديدة من الاقتصاديات الخارجية المرتبطة بوجود خدمات متنوعة. ما استلزم تجمع عديد من السكان في مكان واحد لإنشاء معدات و سلع جماعية، سواء بالنسبة للمؤسسات أو الأفراد، أو بالنسبة للتجارة (بورصة للتبادل، خدمات للإدارة) أو لمختلف شرائح السكان كمرافق ثقافية و مرافق اجتماعية للتعليم و الصحة.

ب) عملية التحضر:

ارتبطت عملية التحضر في البلدان الصناعية بتنمية الأنشطة الصناعية، وفي المقام الأول، الصناعات الثقيلة: صناعة الحديد والمعادن والمعدات الثقيلة ، ثم الأنشطة التحويلية و مع نشوء التركيزات البشرية الكبيرة و التي تخلق سوقا لمنتجات الإستهلاك الكبير، المنسوجات والمنتجات الغذائية ، زاد الإقبال على الأيدي العاملة نظرا لفرص الاستخدام المتنوعة.

بعد هذه المرحلة من تنمية القطاع الثانوي ،جاءت المرحلة المرتبطة بتنمية خدمات العلاقات، ولا سيما ، الخدمات رفيعة المستوى : البحث العلمي ، أجهزة الإعلام ، المختبرات. و هكذا لم تكن العملية هي نفسها في البلدان المتخلفة المسيطر عليها اقتصاديا ، فقد كانت الخدمات المتصلة باستنزاف الثروات نحو البلدان الصناعية هي التي تطورت ، وجذبت معها عددا كبيرات من السكان الباحثين عن عمل والذين قنعوا بوظائف ثانوية في أغلب الأحيان. وقد سمح إنشاء السوق بتطوير صناعات صغيرة و خدمات حرفية.

ت) إنشاء مجال تحت السيطرة:

يصوغ Bocart تفكير François Berroux عن هذا الموضوع : كان أثر السيطرة هو التفاعل بين ثلاثة عوامل ، أولا حجم الوحدة الاقتصادية ، بمعنى دورها في الطلب العام وفي العرض العام، ثم قدرتها على التأثير في شروط التبادل وأخيرا طبيعة نشاطها أو المكان الإستراتيجي الذي تحتله الوحدة في مجمل الاقتصاد ، حيث ظهرت و توسعت **المدن من عملية تسويق فائض المناطق الريفية.** و كانت العلاقات المختلفة ترتكز على

التكامل، فالأرياف تقدم المنتجات الغذائية والمدن تقدم المواد الحرفية اللازمة للزراعة والمعدات الصناعية. و مع تطور الرأسمالية، أصبحت المدينة هي مقر السلطة الاقتصادية والسياسية حيث تتركز جميع القرارات ذات التأثير في الموارد. و قد أدى هذا الوضع إلى أن جعل من القرى مستودعات للمنتجات الزراعية وللأيدي العاملة. في المدينة كانت تتخذ جميع القرارات التي تؤثر في حياة المزارعين : تقديم المعدات والسماد ، وتسويق المنتجات الزراعية ، وتقديم الخدمات التقنية، وحتى عندما كان المزارعون يمتلكون سلطات نظرية (نقابات ، ومنظمات مهنية) ظل التطور التكنولوجي يعمل على تركيز السلطات الحقيقية في المدينة. مجالس إدرات المجمعات الزراعية. ومديرو التعاونيات الكبرى، والسلطات السياسية هي التي تقرر مستوى الأسعار.

ت) عملية التراكم:

مرتبطة اساسا بمفهوم الوحدات المحركة التي ولدت عملية التراكم ، عملت الوحدات المحركة على تغيير واستقطاب بيئتها بممارسات و تأثيرات مختلفة. ويمكن التمييز بين التأثيرات التقنو- اقتصادية (تأثيرات التدريب، والاستقطاب القطاعي) ، والتأثيرات الجغرافية (تأثير التجمع، والاستقطاب الإقليمي) ، والتأثيرات النفسية والتأثيرات المؤسسية (تحول الهيكل المؤسسي، والمركزية واللامركزية). كانت هناك مجموعة من الصناعات بحاجة إلى وكلاء لتوزيع القطع والماكينات، كما كانت بحاجة إلى مجموعة من الخدمات، وكانت هذه الخدمات التي نشأت تحتاج بدورها إلى أنشطة أخرى يتعين عليها خلقها أو إيجادها أو تطويرها. وهكذا تطور عامل مضاعف للأنشطة الاقتصادية. وقد أدى تنامي الأطر الاقتصادية على المستوى الدولي، مرتبطا بتطور الاحتكارات، إلى قيام منافسة شرسة ترجمت في صورة تأثير المسارع على حجم و نوعية الأنشطة الاقتصادية . ولما كانت الاستثمارات في معدات المؤسسات تزداد أهمية فقد أدى ذلك إلى تركيز متس ارع للقوة الاقتصادية وإلى اللامركزية.

ث) مجال الاستقطاب:

يعرف مجال الاستقطاب بأنه المجال الذي يمتد إليه نفوذ القطب، وهذا المجال ليس موحدا، فهو يختلف حسب طبيعة التدفق. فاستخدام الأيدي العاملة نادرا ما يتجاوز 100 كيلو متر وغالبا ما يكون في محيط يتروا ح بين 5 و50 كيلومتر، على أن اجتذابهم بالنسبة للخدمات النادرة يمكن أن يتجاوز 200 كيلو متر ويمكن للتنقلات السياحية الكثيفة أن تصل إلى هذه المسافة. وفضلا عن ذلك ، فإن مجال الاستقطاب لمدينة ما يمكن أن يتقاطع مع مجال احتكار آخر.

خلق الاستقطاب و المسار التاريخي للمناطق الريفية أحيانا ما تكون متجانسة وأحيانا متنافرة حسب ما أدى إليه التاريخ من تشابه أو تكامل فهكذا كانت المناطق الريفية شديدة الاستقطاب . وفي البداية أثار هذا الاستقطاب مزيدا من استنزاف للثروات المنتجات في المناطق الريفية التي لم تستطع تعويض هذه الثروات بوسائل للتنمية. وفي مقابل ذلك، سمح الاستقطاب الاقتصادي، بظهور استقطاب حقيقي في المنظمات

الاجتماعية وفيما يتعلق بالمعدات. و بهذا المعنى فإن الاستقطاب المستنزف للثروات هو في الوقت نفسه وسيلة سمحت بظهور عناصر حيوية أساسية للمجتمعات الريفية بوصفها النسيج الاجتماعي والمعدات الاجتماعية.

3.2 نماذج المجالات الريفية:

إن صعوبة بناء مفهوم للريفية، وعدم التجانس الدائم بين المجالات الريفية، الناجم بين عدة أمور عن التحركات التاريخية للإستقطاب والتمركز، يؤدي بصورة متناقصة إلى موضوع نماذج للمجالات الريفية. حيث نشأت نماذج المجالات الريفية بالانتقال من المعيار الوحيد وهو معيار كثافة أو حجم السكان ، إلى النماذج متعددة المعايير التي تجمع بين العوامل الديموغرافية ، والإستخدام ، والإقامة. بما يسمح بفهم محتوى المجالات بين الحضري والريفي.[1]

- **أولا المثال في فرنسا** ، تصنف المجالات الريفية على النحو التالي:[2]

❖ المجال ذو السيادة الحضرية بشكل نطاقات حضرية تتكون من:

-أقطاب حضرية حيث وحدة حضرية تقدم 5000 فرصة عمل أو أكثر؛

-نطاقات محيطة بالحضر حيث مجمل الجماعات خارج القطب الحضري؛

يضاف إلى هاتين الشريحتين ، الجماعات متعددة الاستقطاب، بمعنى جماعات ريفية و وحدات حضرية تقع خارج النطاقات الحضرية يكون لنسبة 40% على الأقل من سكانها المقيمين عمل في عديد من النطاقات الحضرية.

❖ ويتكون المجال ذو السيادة الريفية من وحدات حضرية صغيرة وجماعات ريفية حيث تكون خارج مجال ذو سيادة حضرية ونلاحظ أربعة أنواع من الجماعات:

-جماعات الريف تحت تأثير حضري ضعيف: وهي مجمل الجماعات الريفية والوحدات الحضرية التي ليست قطبا ريفيا والتي يعمل 20% أو أكثر من العاملين المقيمين فيها في أقطاب ريفية.

-جماعات في حدود الأقطاب الريفية: مجمل الجماعات الريفية والوحدات الحضرية التي ليست قطبا ريفيا أو تحت نفوذ حضري والتي يعمل 20% أو أكثر من العاملين المقيمين فيها في أقطاب ريفية.

-جماعات الريف المعزول: الجماعات والوحدات الحضرية للمجال ذي السيادة الريفية التي لم تشملها الشرائح الثلاثة السابقة. هذه النماذج تأخذ في الإعتبار عدد فرص العمل و مكان العمل و الإقامة و بصورة عامة، تأثير المراكز الحضرية على المجالات المحيطة بها. كما يوضح أن الحالة الراهنة للمجال الريفي إنما هي نتائج للتاريخ وأنها مهيكلة ومقسمة تحت تأثير عمليات عديدة داخلية وخارجية.

[1] Jean-marc Boussard, introduction a l'économie rurale, édition CUJAS, 2011 .P13 .

[2] Jean-marc Boussard, opcit, 2011 .P 24 .

المثال الثاني للنماذج الريفية الأكثر شيوعا ، يرتكز على معيارين :[1]

- قرب المدن ومداخلها.
- كمية ونوعية الموارد الطبيعية، وبعبارة أخرى، مستوى تخصيص عوامل الإنتاج (الأرض ، درجة خصوبة التربة، المياه).

وعندما نجمع بين هذين المعيارين نتوصل إلى الشرائح التالية:

-المناطق المحيطة بالحضر، و التي تتسم بتفاعل كثيف مع المجالات الحضرية.

-المجالات الريفية المتوسطة الغنية بالموارد الطبيعية ، والتي تمتلك زراعة إنتاجية.

-المجالات الريفية المتوسطة الفقيرة في الموارد الطبيعية، وهذه المجالات بصفة عامة ضعيفة السكان وذات مستوى ضعيف من البنية التحتية والخدمات، الأمر الذي يعوق تنمية الأنشطة غير الزراعية.

-المجالات الريفية المعزولة أو النائية، وفيها شريحتين فرعيتين:

- مجالات غنية بالموارد الطبيعية ، توجد لديها إمكانية للتطور بشرط إيجاد الإستثمارات اللازمة لخفض تكاليف النقل والقضاء على العزلة.
- مجالات فقيرة بالموارد الطبيعية لكنها من الممكن أن تستفيد من العزلة كحافز سياحي.

هذه النماذج ليست ثابتة، فهي معرضة للتطور تحت تأثير محددات ثلاثة:

-التنمية الاقتصادية لمجمل المجتمع؛

-النمو الحضري وظهور طلبات جديدة على المجالات الريفية؛

-زيادة التدفق التكنولوجي .

وإشكالية التنمية أنها مختلفة لكل مجال ريفي، وبالتالي فإن الإستراتيجيات والسياسات ستكون مختلفة أيضا على مستوى المجتمعات الريفية. من هنا نتساءل، ما تعنيه التنمية الريفية ؟ وعلى أي مستوى تكون؟

3. تعريف المجتمع الريفي:

تنطوي معظم التعاريف العلمية للمجتمع المحلي على سمتين رئيسيين، الأولى تختص بالحدود الجغرافية والتي تجعل من المجتمع المحلي، وحدة منفصلة ذات كيان مستقل، والثانية تختص بالجانب الاجتماعي والثقافي

[1] Jean-marc Boussard, opcit, 2011. P29

والتوافق والتعاون والسلوك الجماعي والعلاقات المتداخلة. وتتباين هذه التعاريف فيما بينها من خلال التركيز المعنوي على إحدى تلك السمتين السابقتين.

تعريف R. E. Hieronymus الذي يرى أن المجتمع المحلي جماعة أو صحبة من الناس يعيشون قريبين نسبيا من بعضهم في شكل تجمع بمنطقة متلاصقة وأصبحوا يتعاملون مع بعضهم فيما يتعلق بالاهتمامات الرئيسية للحياة[1].

تعريف Sanderson: " المجتمع المحلي هو جماعة من الناس في منطقة محلية وأن الأرض التي يشغلوها هي الأساس الطبيعي للمجتمع المحلي. أما قرب أو بعد الناس عن بعضهم فإن ذلك يتوقف على الخصائص الجغرافية للمنطقة التي يعيشون فيها، فقد يصل قطر المجتمع المحلي حيث يقيم الناس في أماكن متناثرة إلى 25-50 ميل[2] ، ومع ذلك يعتبر مجتمعا محليا حقيقيا، وأن الناس يتعاملون مع بعضهم البعض فيما يتعلق بتحقيق اهتماماتهم المشتركة وزيادة هذا التعامل الاختياري هي مقياس لدرجة الوعي بالمجتمع المحلي خاصة حيث يتم هذا التعامل من خلال المنظمات والمؤسسات التي تخدم منطقة محلية ذات معالم واضحة نسبيا للسكان المقيمين بها. وعادة ما تتركز المنظمات والمحال التجارية التي تخدم المجتمع المحلي في قرية والتي تكون بمثابة مركز للنشاط الاجتماعي والاقتصادي والاهتمامات المشتركة للمجتمع المحلي". [3]

بالنسبة **لجامع محمد نبيل** فالمجتمع الريفي كمورد بشري في البنيان الاقتصادي الريفي، حيث عرف المجتمع الريفي المحلي كما يلي: " المجتمع الريفي هو الجزء من المجتمع الذي يشمل القدر من الموارد الإنسانية التي يضمها البنيان الاقتصادي الريفي بما فيه الزراعي حيث يجرى تمثيل رواية الحياة الإنسانية الريفية على مسرح الموارد الأرضية الريفية بما فيها غير الزراعية. فالممثلون في هذه الحالة هم سكان البنيان الاقتصادي الريفي بما فيه الزراعي بوصفهم منتجين ومستمتعين في آن واحد ".[4]

مما سبق يمكننا أن نقدم تعريفا للمجتمع الريفي المحلي بأنه مجموعة من السكان تمكنوا من العيش معا و يشتركون مع بعضهم في الموروثات الثقافية و لهم علاقات اجتماعية نشطة تتجسد في نظم ومنظمات ومؤسسات اجتماعية مستقرة وديناميكية في منطقة محددة جغرافيا واجتماعيا وذلك لمدة طويلة، تجعل منهم وحدة اجتماعية محددة تتميز بالترابط والصلابة الاجتماعية وبالانتماء العاطفي والوجداني والثقافي وتحقق لهم إشباعا فريدا لحاجاتهم المادية والنفسية والاجتماعية والثقافية.

---

[1] هاشمي الطيب، مرجع سابق ذكره ،2014.ص11.

[2] 01 ميل= 1.60934 كلم .

[3] هاشمي الطيب، مرجع سابق ذكره ،2014.ص13.

[4] محمد نبيل جامع، مرجع سابق .ص 33.

أما بالنسبة لابن خلدون، حاول فهم خصائص المجتمع الريفي الذي يمثل نموذجا من الحياة لها تطلعاتها وطموحات أفرادها ونظرتها للحياة وفقا لتلك الظروف، " فالريفيون أولئك الذين يمتهنون الفلاحة كنشاطأساسي و بصفة عاديةٍ، وهذا الاتجاه نجده يؤكده في أكثر من موقع في تحليلاته وخاصة عندما يتحدث عن البداوة والبادية والريف حيث يفرق بين المجتمعين انطلاقا من هذا المستوى، حيث ينظر إلى الريفيين بأنهم يعيشون في حالة استقرار دائم ويقومون بفلح الأرض وتربية المواشي، فهم يعيشون على قدرة الأرض الإنتاجية مما جعلهم يستقرون بصورة دائمة في المكان ولا يعيشون عيش الترحال كما هو عند البدو ".[1]

و يرى ابن خلدون العلاقات الاجتماعية التي تربط الجماعة أو الأفراد في المجتمع الريفي، بالإضافة إلى اعتمادهم على القرابة والنسب كما أنهم لا يميلون إلى حياة الترف وطلب استهلاكي متزايد على الكماليات، وأحيانا يرجع هذه الحالة إلى العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى، وقد يعود ذلك إلى مدى تأثير البيئة الطبيعية على حياتهم[2].

خصائص الحياة الريفية كما يعرضها ابن خلدون تتميز بالبساطة والبعد عن الحياة الناعمة والسكن الفخم وبالتالي فإن ثقافتهم هي الأخرى متواضعة وبسيطة وأولية ولكنها معبرة ، إلا أنه يجب أن ننوه بأن هذه الخصائص ليست ثابتة أو منغلقة بل هي خاضعة لكل أنواع التغير والتحول التي تحدث على مستوى سيرورة المجتمع، لأن التحولات لا تحدث فقط على مستوى الجوانب المادية بل هي تصيب الجوانب الثقافية والاجتماعية طبقا للتجارب والظروف التاريخية التي يمربها المجتمع الريفي، والتي تأتي بعدة أساليب أو عوامل منها:[3]

-أولا: العوامل الداخلية :مثل تغير حجم السكان والوفرة الإنتاجية.

-ثانيا : العوامل الخارجية :و هي المنافسة بين الجماعة البشرية لتحقيق الأهداف المتباينة والمختلفة حتى على المستوى الفلاحي وتوسيع دخول العامل الصناعي، وهو ما يؤدي إلى إحداث التغيرات في الاتجاهات والمواقف وسلم القيم للجماعة وهذا ليس على درجة واحدة، بل تتحكم فيها ظروف كل مجتمع وما تسود فيه من ثقافة وميكانيزمات وما تتميز به من مرونة.

II. التنمية الريفية والتنمية الزراعية :

تطور مفهومي التنمية الزراعية و التنمية الريفية كان وفق التغيرات التي عرفتها المجتمعات على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و المؤسساتي، ف التنمية الريفية مفهوم حديث نسبيا بالمقارنة مع التنمية الزراعية . التنمية الزراعية تستهدف القطاع الزراعي فقط أما التنمية الريفية فهي أوسع لتشمل التنمية الزراعية و تنمية

[1] عبد الغاني قتالي ،ظاهرة التروح الريفي في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الريفي ، جامعة باتنة ،2010. ص 47.

[2] يوحنا قمير،فلاسفة العرب"ج3": ابن خلدون، دار الشروق، بيروت، 1983 ص 116.

[3] إدريس خضير، التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقاته ببعض النظريات الاجتماعية، 2001 ص 102.

المجتمعات الريفية . سنحاول في ما يلي عرض لمراحل تطورالمفهوم، ومناقشة بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية الريفية.

1. مفهوم التنمية الزراعية:

هناك الاعتقاد السائد بأنه بمجرد ذكر التنمية الريفية يتبادر في الذهن أنها مرادف للتنمية الزراعية، إلا أن هذه الأخيرة تشكل جزءا من التنمية الريفية وليس رديفا لها، و عليه نطرح السؤال التالي: مالهدف من التنمية الزراعية؟

1.1 تعريف التنمية الزراعية:

قد كتب Arthur Lewis سنة 1954 ، إذا شهدت الزراعة تدهورا، فلا توفر سوى سوقا تعاني من الركود وتعيق تنمية بقية القطاعات الاقتصادية، وإذا تم إهمال التنمية الزراعية، يصبح من الصعوبة بمكان تنمية أي قطاع آخر، هذا هو المبدأ الأساسي للنمو المتوازن، و الإنتاج الزراعي أن يسبق التنمية الصناعية، وبزيادة الإنتاجية الزراعية قد يصبح ممكنا تحرير العمال لإرسالهم إلى الصناعة وقد تؤدي القدرة الشرائية المتزايدة في العالم الريفي إلى تزايد الطلب على المنتجات الصناعية، فلا يؤدي التصنيع إلى تشجيع النمو الداخلي إلا إذا كان نتيجة للتنمية الزراعية، [1] وتعتبر التنمية الزراعية تعتبر أفضل أداة للتخلص من الفقر الريفي، حيث أكد هذه الحقيقة في مشروع بحثي نفذته منظمة الفاو حول أدوار الزراعة في إحدى عشرة دولة، حول أدوار الزراعة .

التنمية الزراعية تشكل نقطة الارتكاز الرئيسية في أي استراتيجية تهدف لتحقيق تنمية ريفية ، كما أن دور الزراعة في المحافظة على الاستقرار الاجتماعي يتكون من ثلاثة جاونب هي : الحماية الاجتماعية لسكان الريف، و بناء رأس المال البشري و المحافظة عليه في المجتمعات الريفية، و منع الهجرة المفرطة أو غير المبرمجة إلى المدن . التنمية الريفية تشترك مع مصطلح التنمية الزراعية في أهمية زيادة الإنتاج الزراعي، و لكنها تتميز عن التنمية الزراعية بأنها تهتم بحسن توزيع الدخل والخدمات العامة الموجهة لصالح الفقراء من سكان الريف. [2]

تركز التنمية الزراعية على كل ما يهم القطاع الزراعي فقط بينما تهتم التنمية الريفية بجميع جوانب الحياة في الريف، [3] و تنمية الزراعة كنشاط لا تأخذ بالبعد البشري للتنمية الذي يعتبر جوهر و هدف للتنمية الريفية ، و لا تتضمن نظام الحوافز الإنتاجية و مشاركة سكان الريف في عملية التنمية عن طريق تنظيمات محلية اجتماعية و اقتصادية و سياسية، بل **هي تنمية قطاعية** مثلها مثل التنمية الاجتماعية و الصناعية، لا

[1] عبد اللطيف مصطيفى و د بن سانية عبد الرحمان ، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان ، 2014.ص 86

[2] هاشمي الطيب، مرجع سابق ذكره، 2014. ص 23.

[3] فوزية غربي ، الزراعة بين الاكتفاء و التبعية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الأقتصادية، جامعة الجزائر ، 2007.

تغطي جميع جوانب التنمية الشاملة للريف ، إلا أننا لا نخفي أهمية الزراعة في الوسط الريفي، فهي النشاط و المحرك الأساسي للتنمية الريفية.[1]

و يؤكد على هذا الفرق الخبير الاقتصادي Michael Paul Todaro قائلا :" التنمية الريفية لا يمكن ببساطة أن تقتصر أهدافها على مجرد تحقيق النمو الزراعي والاقتصادي، بل ينبغي أن ننظر إليها بمعيار التنمية الاقتصادية الاجتماعية المتوازنة، مع التركيز على تحقيق العدالة في توزيع الدخل و في توسيع وانتشار و تحسين الصحة والتعليم و الغذاء والإسكان، و بشكل يلبي طموحات أهل الريف " . [2] أي أن التنمية الزراعية لها مفهوم كمي ، يهدف إلى تحقيق نمو في الانتاج الزراعي.

2.1 أهداف التنمية الزراعية:

تتضمن معظم سياسات التنمية القطاعية الاقتصادية القومية العديد من الأهداف الأساسية و الفرعية، و لكن تتفق معظمها في أربعة أهداف رئيسية ، يتحدد **أولها** في توفير الظروف العامة المواتية للتنمية الاقتصادية كما يتحدد الهدف **الثاني** في حصر إمكانات التنمية و العوائد المتوقعة من استخدامها ، إذا يتطلب قبل وضع برامج التنمية حصر تلك الممكنات التي يمكن تحقيقها بواسطة البرامج التنموية و التعرف على تركيب البنيان الاقتصادي و الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة و مدى استجابتها للأنشطة التنموية ، بينما يتحدد الهدف **الثالث** في قيام السياسة الاقتصادية المختلفة بحيث يشمل كافة آفاق الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي و بمعنى آخر توظيف كافة الموارد الاقتصادية في مجال الاستخدام الكامل ، و أخيرا فإن الهدف **الرابع** لسياسة التنمية الاقتصادية هو خلق الأساليب و السبل الممكنة لتسريع النشاط الخاص في مجال التنمية الاقتصادية [3]. ويقتضي لتحديد أهداف التنمية الزراعية التعرف على طبيعة الموارد الاقتصادية المتاحة،إذ غالبا ما ترتبط عملية التنمية الاقتصادية الزراعية بأهداف طموحة تبتعد عن حدود الموارد الاقتصادية المتوافرة وإمكاناتها.[4]

و يجب الإشارة إلى أن نوعية الأهداف تختلف من بلد إلى آخر في ضوء العديد من المتغيرات كطبيعة الموارد المتاحة و نوعية النشاط الاقتصادي. الذي يغلب في أهميته النسبة على الاقتصاد القومي و طبيعة المرحلة الاقتصادية التي تمر بها الدولة و كذلك طبيعة الظروف الاجتماعية المهيأة لعملية النمو الاقتصادي ، و بصورة عامة فإن معظم البرامج التنموية الزراعية تستهدف المتغيرات الآتية[5] :

---

[1] عبد الغاني قتالي ،مرجع سابق الذكر ، جامعة باتنة ،2010.

[2] Todaro, Michael P. Income expections, rural-urban migration and employment in Africa. Int'l Lab. Rev., 1971, vol. 104, p. 387.

[3] عبد اللطيف مصطيفى و د بن سانية عبد الرحمان ، مرجع سابق ذكره ، 2014. ص 98.

[4] رفعت لقوشة، التنمية الزراعية (قراءة في مفهوم متطور)، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 1998ص65.

[5] رفعت لقوشة، المرجع السابق ذكره ص 69.

-زيادة اجمالي الناتج الزراعي بصورة عامة وفقا لطبيعة الطلب على المحاصيل الزراعية المختلفة و متطلبات التجارة الخارجية لمحاصيل الزراعية ، سواء من خلال التوسع في الرقعة الزراعية القائمة أو تطوير انتاجية المشروعات القائمة ؛

-الارتفاع بمستوى الدخل الفردي في القطاع الزراعي سواء من خلال التوسع في المشاريع القائمة أو تنوعها من الناحية الانتاجية كإنشاء المزارع العائلية التي تضم حقلا للدواجن واخر لتربية الأغنام وكذلك زراعة وكذلك بعض المحاصيل التي تتطلبها التنمية ؛

-إتاحة الفرصة للوصول إلى التشغيل الكامل للعمل الزراعي والقضاء على ظاهرة البطالة بأشكالها المختلفة،وذلك من خلال توسع الاستثمار في المجالات المختلفة كاستصلاح الأراضي وإقامة مشاريع الري والتوسع في زراعة المحاصيل كما تؤدي المتغيرات المذكورة إلى التقليل من هجرة القوة العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الانتاجية الأخرى؛

-العمل على زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية الزراعية المستخدمة وخاصة كفاءة العمل الزراعي،إذ غالبا ما يتسم العمل الزراعي في الدول النامية بانخفاض كفاءته بمثله في الدول المتقدمة، ويتأتى ذلك من خلال التدريب المهني ومتابعة الأساليب العملية في العمليات المزرعية ؛

-زيادة الثروة الحيوانية و زيادة منتجاتها و تطوير تصنيع المنتجات الحيوانية و النهوض بأساليب تسويقها، إذ يعتبر متوسط نصيب الفرد من المنتجات المذكورة كالحليب مقياسا و دليلا على تقدم صحة الفرد و كفاءته.

-و تعد حماية البيئة من التلوث من الأهداف الأساسية في سياسات التنمية الاقتصادية ، إذ غالبا ما تؤدي صناعة الزراعة و خصوصا مشاريع تربية الدواجن أو تسمين حيوانات اللحم و الصناعات التعليبية إلى التأثير على البيئة و تلوثها بالفضلات الناتجة عن تلك المشاريع ، مما تتطلب إقامتها شروطا خاصة تبعدها عن تلوث البيئة و حمايتها من الآثار المتوقعة عن ذلك التلوث .

إن تحقيق الأهداف المذكورة يتطلب توفير العديد من الشروط أهمها ان تكون برامج وسياسات التنمية ذات مواصفات اقتصادية و تقييمها وفق معايير تقويم المشاريع الزراعية في اطار السياسات زراعية المراد تطبيقها، للوصول إلى تحقيق أهدافها سواء من الناحية الكيفية أو الكمية . وعليه **نتساءل: ما هي مضامين السياسات الزراعية؟**

3.1 السياسات الزراعية، مضمونها و أدواتها:

تتضمن السياسة الاقتصادية عموما مجموعة من السياسات الصناعية والزراعية والخدماتية وغيرها، السياسة الاقتصادية هي عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة.[1]

1.3.1 تعريف السياسة الزراعية:

بوصفها جزءا من السياسة الاقتصادية، تعرف السياسة الزراعية بأنها فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، و يتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة ، و تهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين، يتضمن الهدف الأول تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية، بينما يتضمن الهدف الثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين، أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية ، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد ممكن، وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الإختلال الهيكلي في الإنتاج والإستهلاك ، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة. وتتمثل السياسة الزراعية في مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة تجاه القطاع الزراعي ، وهي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية.[2]

إن مسألة التوازن أو عدمه بين النمو في إجمالي الناتج المحلي والناتج الزراعي تعتبر ذات صلة وثيقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني بصورة عامة. ففي البلدان ذات الدخل المنخفض التي تغلب على اقتصادها سمة النشاط الإنتاجي الزراعي، غالبا ما تسودها سياسات زراعية ذات فاعلية مرافقة للسياسة الاقتصادية . ونتيجة لعدم فاعلية معظم السياسات الاقتصادية في البلدان النامية (المنخفضة الدخل)، فإن معدل نمو الناتج الزراعي هو أقل من معدل نمو السكان، بحيث يترتب عليه انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (الغذاء) في غالب الأحيان. ولم تؤد المتغيرات الاقتصادية ، كالأسعار والحوافز الإنتاجية ، وما لها من آثار إيجابية، إلى توسيع حجم الناتج ونموه في البلدان النامية، وذلك لعدم فاعلية هذه المتغيرات ، وفقا لنظام السوق المتبع في معظم تلك البلدان.[3]

بالنسبة لجميع الدول في عالمنا المعاصر، سواءا كانت من الدول المتقدمة أو النامية تتدخل حكوماتها بصفة مباشرة في تبني سياسة زراعية معينة، وفقا للأهداف المراد تحقيقها على مستوى القطاع الزراعي والتنمية

---

[1] علي عبد القادر علي ، أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط،2003 ص 12.

[2] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي،حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010 ص109.

[3] منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2012، دور النمو الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر والجوع.2012 ص32.

الزراعية. ويمكن تصنيف السياسات التي اتبعت في حل المسألة الزراعية ، على الرغم من بعض الاختلافات الجزئية في ما بينها ، إلى ثلاث مجموعات ، هي:[1]

أ) سياسة التوجيه الزراعي: وتسود بشكل واضح بين الدول الرأسمالية (أوروبا الغربية) ، وتجمع بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي ، ولقد انطلقت من هدف رئيسي هو تحسين فعالية النشاط الزراعي، و لم تتدخل الحكومات إلا إذا كان التدخل ضروريا لخدمة هدف محدد. أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة، و من ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية.

ب) سياسة الإصلاح الزراعي : وقد طبقت في معظم البلدان النامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية الأخرى، كإسبانيا وإيطاليا ...إلخ . وقد كانت منطلقات معظمها تتحدد في :

- تحديد الملكية بسقف أعلى، ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو دون تعويض.
- توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أي أرض.
- فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

عموما، فإن الهدف الاقتصادي من الإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة، وتشجيع أساليب الإستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الإستثمار بين الزراعة والصناعة.

ورغم النتائج التي حققتها جراء هذه الإصلاحات فإنها في كل الحالات لا تقارب النتائج التي حققتها سياسات التوجيه الزراعي. ولعل السبب ليس في سياسات الإصلاح الزراعي في حد ذاتها ، بقدر ما تعود إلى عوامل عديدة، تتوزع بين عوامل موضوعية سياسية واقتصادية ، أو تعود إلى المصداقية والكفاءة والتصميم في التنفيذ.

ج) السياسة الثورية الزراعية: الثورة تعني التغيير الشامل و الكامل، بمعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة. وقد طبقت سياسة الثورة **الزراعية** تلك الدول التي كانت تتبني التوجه الإشتراكي ، بحيث يقوم على إعادة ملكية الأرض إلى الشعب، و وضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة كافة الشعب، غير أنها عرفت الفشل في معظمها، نظرا إلى تغلب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية، و عوامل أخرى. و مهما تكن السياسة الزراعية ، فإن الهدف في النهاية هو رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الفلاحي.

تكون زيادة في انتاج السلع الغذائية الأساسية هي الهدف في معظم بلدان العالم دون استثناء ، لكونها تعد من السلع الإستراتيجية في مجال الأمن الغذائي بالنسبة إلى الدول النامية خصوصا ، فقد ينصب الاهتمام عليها

[1] فوزية غربي، مرجع سابق ذكره، 2010 ص110- ص113.

بالدرجة الأولى عند وضع آي سياسة أو تقييم نتائجها واستشراف تطورها، بحيث تصبح السياسة مطالبة بالعمل أولا على زيادة إنتاجية الوحدة المساحية من هذا المنتج، سواء من خلال التكثيف المحصول بمعنى زيادة كفاءة استخدام العناصر على وحدة المساحة ، وذلك نظرا إلى أن الجزء الكبير من الرقعة الزراعية للسلع الغذائية تعتمد على سقوط الأمطار في الدول النامية عموما ، بينما العكس في الدول المتقدمة، حيث أدى استخدام رأس المال بصورة مكثفة إلى تحويل مختلف أنواع الأراضي (المطرية) إلى أراضي مروية ، بحيث ارتفع بذلك متوسط إنتاجية للعنصر البشري الكفء الذي تفتقده الدول النامية واستخدام وسائل الإنتاج الحديثة مع تحسين المردودية.

2.3.1 أداوات السياسات الزراعية :

نظرا لطبيعة القطاع الزراعي و أهميته في أي اقتصاد دولة سواء كانت متقدمة أو نامية ، يتطلب تدخل الحكومات من خلال وضع سياسات تخدم وتحقق أهدافها ، ففي ظل العولمة و الأسواق العالمية من جهة و من جهة أخرى أسعار السلع الزراعيةالتي تعاني من التقلب من عام لآخر أو من موسم لآخر ، حيث أن هناك علاقة تشابكية في جانب العرض كما أن هناك جوانب تكاملية تبادلية في جانب الطلب ، مما يقتضي تدخلا حكوميا من أجل تصحيح الاختلال و توجيه المتغيرات التي تؤثر على الانتاج الزراعي للتحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية أو لمواجهة أي طارئ.[1]

الدول المتقدمة تتدخل بصفة عامة من أجل رفع الأسعار الزراعية، في حين تميل الدول النامية إلى التدخل لإبقاء الأسعار الزراعية أدنى من مستوياتها.[2] و من بين مظاهر التباين في معاملة القطاع داخل مجموعة الدول المتقدمة، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، تدفع إعانات للمزارعين لكي يتوقفوا عن إنتاج المزيد من الحبوب ، في حيث يقدم الإتحاد الأوروبي من جهته إعانات إلى المزارعين لزيادة زراعة الحبوب، أما في اليابان ، فيستفيد مزارعو الأرز بما يعادل ثلاثة أضعاف السعر العالمي مقابل ما ينتجون. و مع اتجاه الدول نحو النمو ، فإنها تميل إلى تقديم الحوافز و الدعم إلى الإنتاج الزراعي المحلي، و كلما انخفضت الميزة النسبية لدولة ما في الزراعة، فإنها تتجه نحو تقديم الحماية لقطاعها الزراعي، حتى أصبحت الحماية الزراعية سمة من سمات معظم السياسات الزراعية في الدول الصناعية القائمة على نظام السوق.[3]

السياسات الزراعية مهما اختلفت في ما بينها، فهي تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية، يتعلق بعضها بسياسات الاستثمار و التمويل ، و بعضها الآخر بسياسة الأسعار و الضرائب ، كما يتعلق بعضها

[1] محمد عيسى الغزالي، سياسات زراعية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 21،المعهد العربي للتخطيط الكويت ،2003 ص 05.

[2] مخبي أحلام، نشأة وتطور اتفاقية الزراعة في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية، مجلة ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ،2015.ص610.

[3] مخبي أحلام، نفس المصدر ،2015 . ص618 .

بسياسات البحث العلمي و الإرشاد و نقل التكنولوجيا.. ..... إلخ، و كلها تعتبر مكونات و عناصر لهذه السياسات .[1]

بصفة عامة ، مختلف السياسات الزراعية هي متكاملة في ما بينها لتطبق ضمن أنواع أخرى من أنواع الإصلاح الزراعي أو الثورة الزراعية ...إلخ . ويمكن تقسيم السياسات الزراعية إلى ثلاثة أنواع ، و هي: السياسات السعرية و السياسات التوسيقية ، و السياسات الهيكلية .

أ) السياسة السعرية الزراعية:

للأسعار أهمية لئيرة نظرا لدورها في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الانتاج و كذلك في توزيع الإنتاج بين المستهلكين، إضافة إلى تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية و توزيع الدخل و ى الاستهلاك و حجم العائد الصافي من التجارة الخارجية.[2]

تعتبر السياسة السعرية الزراعية أهم الأجزاء الرئيسية في السياسة الاقتصادية الزراعية، و هي تؤدي دورا كبيرا في مستوى أداء القطاع الزراعي ، و يقصد بها مجموعة الإجراءات و القرارات و القوانين التي تؤدي إلى تحديد مستوى الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والإستهلاكية، و هي بذلك تؤثر في كل من الإنتاج والإستهلاك والتوزيع ، ومن ثم في المستوى المعيشي. وتلك هي المحاور الأساسية للأمن الغذائي ، حيث من خلالها يمكن التعرف على متوسط نصيب الفرد من الغذاء، ومستوى الاكتفاء الذاتي ونوعية الغذائي للفرد، وهي تستخدم ضمن مجموعة من الإجراءات اللازمة للإصلاح الاقتصادي وتصحيح الاختلال الهيكلي في قطاع الزراعة.[3]

و يعتبر التدخل في تحديد الأسعار الزراعية من أكثر أدوات السياسة الزراعية الفعالة على المدى القصير، من أجل التأثير في القدرة الشرائية للمستهلكين، ومستوى دخول المنتجين الزراعين ، واقتصاديات المناطق الريفية. والجدير بالذكر أن السياسة السعرية الزراعية تأخذ عدة أشكال عند التطبيق ، تختلف تبعا لخصوصيات كل دولة واقتصادياتها . ولهذا ، فإن السياسة السعرية تؤدي دورا مهما في التأثير في الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية . كما أن نجاح السياسة السعرية الزراعية في تحقيق أهدافها، يساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف السياسة السعرية الزراعية ودوافعها من دولة إلى أخرى، ومن مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي إلى أخرى، تبعا للتغير في الأهداف الاقتصادية التي تغير بدورها تماشيا ودرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي للدولة. وبصفة عامة، يمكننا حصر أهم أهداف السياسة السعرية الزراعية في مايلي:[4]

---

[1] فوزية غربي، مرجع سابق ذكره، 2010. ص119.

[2] محمد عيسى الغزالي مرجع سابق ذكره ،2003. ص 08.

[3] سالم توفيق النجفي، السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر مع اشارة خاصة الى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010 .ص65.

[4] فوزية غربي، مرجع سابق ذكره، 2010 ص120

-الحفاظ على مستويات معيشية مقبولة تبعا للدخول المتاحة؛

-تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى، وكذا توزيع الدخل الزراعي بين الاستهلاك والاستثمار؛

-تعديل هيكل الصادرات والواردات، بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات؛

-تحقيق الترابط والتكامل بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومساهمة الزراعة في تنمية سائر القطاعات ، وبخاصة منها قطاع الصناعة في المراحل الأولى من عملية التنمية.

و تتباين إجراءات و وسائل تنفيذ السياسة السعرية من دولة إلى أخرى ، ومن وقت إلى آخر ، وذلك حسب طبيعة وأهداف السياسات والاحتياجات المطلوبة والظروف السائدة ، وفي مايلي إشارة إلى أهم إجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السعرية:

-تحديد سعر ثابت للمنتج مع ضمان الأسعار الدنيا، و في هذه الحالة تقوم الدولة بتحديد أسعار المنتج مسبقا، وربما تضع حدا أدنى لضمان حصول الفلاح على السعر المجزي. وتستلزم سياسة ضمان الحد الأدنى إمكانية أن تشتري الدولة الكميات التي يعرضها الفلاح في السوق ، والتي لا يستطيع بيعها عند سعر أعلى من سعر السوق الذي تحدده الدولة ، ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على التقدير الصحيح للأسعار ، ومدى إمكانية الشراء والتخزين من قبل الدولة ، وهذا الإجراء لا يلائم السلع القابلة للتلف.

-تحديد أسعار إجبارية للمنتج، وتكون هذه الأسعار معلومة مسبقا، ويقتصر دور الدولة هنا على تنفيذ هذه الأسعار.

-إجراءات تحديد أسعار للمستهلك ، وتقييد الأسعار العليا حتى يكون لسعر في متناول المستهلك ، من أجل تخفيف أعباء المعيشة على المواطنين.

-إجراءات دعم مستلزمات الإنتاج، وذلك للتشجيع على زيادة الإنتاج.

السياسة السعرية تشمل كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر في هيكل الأسعار، وتعتبر كل من التكاليف والضرائب والدعم والإعانات والتوزيع ، من أهم أدوات السياسة السعرية للسلعة، أو المجموعة السلع. وينظر إلى السياسة السعرية السليمة على أنها وحدة واحدة على كافة المستويات، ويجب أن تكون مترابطة وغير متعارضة ، بدءا من السياسة السعرية للسلعة أو مجموعة سلعية معينة، ثم السياسة القطاعية ، فالسياسة السعرية العامة للدولة. غير أنه عند تطبيق مثل هذه السياسات قد تظهر ثغر تقلل من نجاعتها [1]، التي يمكن تلخيص أبرزها في مايلي:

- وجود سياسات جزئية لا تشمل كل الأسعار للسلع الزراعي، و هي بذلك أقرب إلى نظام التسعير منها إلى سياسة سعرية شاملة.

[1] فوزية غربي، مرجع سابق ذكره، 2010 ص122.

- تؤدي السياسة المتنوعة للأسعار إلى دخل متدن يللفلاحين الذين تحدد الدولة أسعار منتجاتهم ، مما يؤدي إلى انخفاض المساحات المزروعة بالمحاصيل المحددة أسعارها ، لصالح المساحات المزروعة بالمحاصيل غير المحددة أسعارها.

- تتسم هذه السياسات بثبات الأسعار، وبأنها ردود أفعال لاحقة، بحيث لا تتغير إلا في حال وجود مشكلة، كما يستمر العمل بها لمدة طويلة، وذلك من أجل وقف ارتفاع الأسعار. وبهذا تتشكل فروق كبيرة بين أسعار السلع المحلية التي تخضع لتحديد من طرف الدولة، وأسعار السلع نفسها في السوق العالمية، بحيث يصبح تعديلها من الصعوبة بمكان.

- تعتبر بعض السياسات السعرية متحيزة لصالح المستهلك، والقطاعات غير الزراعية ، على حساب القطاع الزراعي الذي يقوم بإنتاجها ، وبالتالي تصبح الأسعار لا تعبر عن السعر الحقيقي.

- عدم وجود علاقة تكاملية بين السياسة العامة للأسعار ، وسياسة الأسعار الزراعية ، وسياسة الأسعار الخاصة بمستلزمات الإنتاج ، مما يؤدي إلى استنزاف دخول المزارعين الضعيفة أصلا.

- تنجم عن الفروق الكبيرة بين الأسعار الفعلية والأسعار المحددة رسميا، الكثير من المخالفات لجميع القواعد السياسية السعرية وقراراتها وعدم الإلتزام بها. ونظرا إلى عدم قدرة الدولة على المراقبة المستمرة لذلك. فإننا كثيرا ما نجد أن الأسعار الفعلية تختلف عن الأسعار المحددة وتتجاوزها، التي تكون على حساب ميزانية المستهلك.

ب) السياسة التسويقية الزراعية:

يعاني القطاع الزراعي في البلدان النامية من السوق السلع الزراعية لتدني فعاليتها ، مما يجعل من تنظيم السوق ضرورة ملحة، و يتمثل التسويق الزراعي في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتحزين ونقل المنتجات الزراعية إلى المستهلك المحلي و الأجنبي، و بالتالي فهو يساهم بقدر كبير في خلق القيمة المضافة و فرص التوظيف للاقتصاد الوطني. [1] و تتولى المهام التسويقية مجموعة من الأجهزة والتنظيمات، مثل المشروعات التجارية المستقلة و التعاونيات الزراعية و التعاضديات و المشروعات التي تتولى التصنيع والبيع بالجملة، و كذلك الشركات المختصة ذات الطابع العالمي في تصدير و استيراد السلع الزراعية. هذا، و بالرغم من أهمية التسويق الزراعي، فإنه لم ينل العناية اللازمة، عند تصميم وصياغة خطط التنمية الزراعية ، بل إنه عرف لا مبالاة واضحة في الدول النامية بالدرجة الأولى ، حيث كان التركيز في الأساس على سياسات الإنتاج و الأسعار ، بحجة أن زيادة إنتاج الغذاء مثلا سوق تؤدي إلى تحسين الوضع الغذائي للسكان ، و أن هذه الزيادة ستؤدي دور المحرك في عملية التنمية الريفية ، على اعتبار أن الأسواق سوف تتطور بشكل تلقائي تماشيا مع زيادة الإنتاج. و هذا عكس ما تشير إلية الدلائل العلمية و الواقعية إلى أن غياب التسويق الكفء قد يعرقل الإنتاج والتنمية الريفية بشكل

[1] محمد عيسى الغزالي، مرجع سابق ذكره ،2003. ص 41.

مباشر. ولهذا، فمن الواجب الإهتمام بعملية التسويق ، و ضرورة اتباع سياسة ذات أهداف واضحة في هذا المجال من أجل تنمية شاملة.[1] و تتلخص أهداف السياسة التسويقية الزراعية في النقاط التالية:

-رفع نسب الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج.

-تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي ، ويتأتي ذلك من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا ، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين كفاءة رأس المال وزيادة المتاح منه.

-السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، من خلال العمل على استقرار الأسعار الزراعية ، وتفعيل التسويق الزراعي ، وخلق فرص عمل جديدة في أنشطة تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل.

و من الناحية التاريخية ، فإن مجالس التسويق الحكومية تعتبر من بين أهم أدوات السياسة التسويقية الزراعية، التي يعود تاريخ إنشائها إلى أزمة الكساد العالمي عام 1929 ، حينما اعتبر الفشل التسويقي بمثابة العامل الرئيسي في وقوع الأزمة، وتفاديا لتكرار وقوع مثل هذه الأزمات ، فقد سنت بريطانيا قوانين لتنظيم التسويق الزراعي عامي 1931و 1933 ، حيث تم بمقتضاها إنشاء مجالس مهمتها السهر على عملية التسويق. ولقد تبعت بريطانيا في هذا الشأن عدة دول أخرى [2]. من ملامح السياسة التسويقية بالنسبة إلى الدول النامية خصوصا،حيث يحاول الكثير منها فرض نظام تسويقي ذي قناة واحدة للإنتاج والمدخلات ، حيث يقوم الفلاحون ببيع منتجاتهم إلى الوكالات الحكومية، أو يتم تقييد التجارة التي يقوم بها القطاع الخاص، على الأقل بالنسبة إلى المستوردين وتجار الجملة.

وفي معظم الدول النامية تسهر مجتمعات التسويق الحكومية ، كذلك الخاصة بالحبوب والمنتجات الغذائية مثلا، على تحقيق استقرار أسعار المنتج والمستهلك ، كما يقوم بعضها ، كالجزائر مثلا، بدعم مباشر لبعض السلع الأساسية، بحيث تحافظ على سعر مقبول لها، بغض النظر عن أسعارها في السوق العالمية. ولهذا فإن وجود قناة تسويق موحدة بالنسبة إلى المدخلات الزراعية يصبح أمرا شائعا وواسع النطاق، حيث تقوم الوكالات حكومية في العادة بتوزيع هذه المدخلات بأسعار مدعمة.[3]

ت) السياسة الهيكلية الزراعية:

هي التي تكون موجهة إلى الجانب الهيكلي البنائي للقطاع الزراعي ، وتهدف سياسات الهيكلية إلى تشجيع التغير في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها ، والتقليل من حدة الصعوبات التي قد تطرأ أو الإيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الاجتماعية غير المالية التي قد تغفل أو تنسى في خضم العمليات المختلفة التي تهدف إلى إحداث تغيرات. وتحدث التغيرات الشديدة التي تمس الجانب الهيكلي خلال عملية التحول من الزراعة

[1] فوزية غربي، مرجع سابق ذكره، 2010. ص119 .

[2] محمد عيسى الغزالي ،مرجع سابق ذكره ،2003 ص 42.

[3] فوزية غربي، مرجع سابق ذكره، 2010 ص123 .

التقليدية إلى الزراعة الحديثة ، وكذا جراء التغير الفني الذي يغير علاقات المدخلات و المخرجات لنظام زراعي قائم ، أو يقدم نظاما زراعيا جديدا، أو تغيير أنماط الملكية الزراعية.[1]

ومن بين أهم السياسات الزراعية الهيكلية هي تلك التي تمس التغيرات الهيكلية من ذلك مثلا تغير نسبة السكان العاملين في الزراعة إلى إجمالي السكان من فترة إلى أخرى، وذلك حينما يتم الإعتماد على التكنولوجيا ، كما قد تتأثر نسبة العاملين في الزراعة نتيجة لجذب النشاط الصناعي للكثير من الأيدي العاملة فتضطر الزراعة إلى إعادة هيكلة تبعا للمستجدات . ومن بين أهم المجالات التي تتدخل فيها السياسة الزراعية الهيكلية ما يتعلق بتسيير الموارد المائية والملكية العقارية، وكل تلك الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية والإدارية والسياسية ، إلى جانب الإهتمامات البيئية والآثار المتبادلة بين العمل الزراعي والمحافظة على البيئة، بحيث تسعى السياسة الهيكلية إلى تفادي أي إخلال بالبيئة وتدهورها المختلفة، إلى جانب الإستغلال العقلاني لهذه الموارد.[2]

II. مفهوم التنمية الريفية:

1.2 تعريف التنمية الريفية:

التنمية الريفية تخص الكيانات الريفية، و هي كيانات جغرافية، واجتماعية ، واقتصادية ، و ثقافية وهي ليست كيانات زراعية تماما أو بصورة مطلقة. و معنى هذا أن الريفية لها هوية خاصة بها كما عرفناها سابقا، و التحولات الأخيرة التي شهدها الحيز الريفي ، ولا سيما بسبب عمليات الإستقطاب التي شهدها منذ التطورات الكبرى للمجتمع العالمي وبخاصة منذ الثورة الصناعية.

تستند التنمية الريفية على مفهومين أساسين ، مفهوم التنمية ومفهوم الريفية ، لإن العمليات التي جرت في التنمية الريفية لها طابع محدد نسبيا بالمقارنة مع تلك التي تجري على المستوى القومي العام والتي يمكننا أن نصفها بالتنمية الشاملة ، ومن ناحية أخرى، فإنها تتسم بدور هام نسبيا للزراعة ، ولكن بدرجة أقل في بلدان الجنوب ويتفق الجميع على أن أي تنمية زراعية في المناطق الزراعية لبلدان الجنوب ليس ممكنا دون زيادة كبيرة في الأنشطة غير الزراعية ، وارتبطت بالقطاعات الاقتصادية الأخرى من حيث أن غالبية الأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية ترتكز على تقويم الأصول الموجودة في المجال الزراعي (السياحة الريفية ، والمنتجات الزراعية الغذائية ...إلخ).[3]

تعددت المفاهيم والتعاريف حول مفهوم التنمية الريفية بين المفكرين الاقتصاديين و علماء الاجتماع والخبراء والمنظمات الحكومية، ويرجع هذا إلى النظرة والزاوية التي ينظرونها لهذا المفهوم سواء من منظور قطاعي

---

[1] فوزية غربي، مرجع سابق ذكره، 2010 ص125.

[2] محمد عيسى الغزالي مرجع سابق ذكره ،2003 ص42.

[3] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011.p101 .

كقطاع التعليم أي أنها عملية تعليمية ترتكز على التعليم و منهم من اعتبرها عملية تدخل في مجال الصحة العامة و نظافة البيئة و ذلك بتوفير الوسائل التي تؤدي إلى تحسين المستوى الصحي، و منهم من يعتبرها أنها تنمية اقتصادية ترتكز على القطاع الزراعي،[1] والبعض الآخر يعتبرها أنها تنمية اجتماعية تستهدف مواجهة الفقر الريفي من خلال تزويد سكان الريف بالخدمات العامة الأساسية، باعتبار أن سكان الريف يعانون من تدهور الغذاء و كذلك انخفاض مستويات معيشة الجماهير ذات الدخل المنخفض، و تفشي ظروف اللامساواة و تدني الخدمات وبدهور البيئة،[2] و منهم من ينظر إليها أنها الجهود المبذولة من أجل زيادة دخل الأفراد في المناطق الريفية وبخاصة الفلاحين المعدمين، حيث تتطلب التنمية قرارات جماعية على مستوى المجتمع الريفي والمشاركة فيها . و تختلف التعاريف أيضا من منظمة إلى منظمة أخرى، يمكن أن نعطي بعضا منها:

-**تعريف البنك الدولي:** عرفها البنك الدولي سنة 1975 أنها إستراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا من بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وهذه المجموعة تشمل المزراع ذوي الحيازات الصغيرة، والمستأجرين، والمعدمين.[3]

-**تعريف مشترك بين الفاو واليونيسكو** : التنمية الريفية هي عملية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة، التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية، والفئات المحرومة، والتي تهدف إلى تحسين معيشة سكان الريف بصفة عادلة ومستدامة[4].

-**ويعرفها Robert Chambers** " كإستراتيجية مصممة لتمكين مجموعة من الناس، فقراء الريف رجالا ونساء، للحصول على ما يحتاجونه لأنفسهم ولأطفالهم، ويتضمن ذلك مساعدة الناس الأكثر فقرا من بين أولئك الذين يلتمسون سبل العيش في المناطق الريفية في المطالبة بالمزيد من منافع التنمية والحصول عليه، وتتضمن المجموعة صغار المزارعين، المستأجرين، والمعدومين هي إستراتيجية للتغلب على الفقر، وتحقيق مستوى أفضل في المناطق الريفية" .[5]

-**عرفتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)** بأنها " عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعته وتوجيها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية، والفنية والمالية المتاحة للمجتمع" .[6] تتمحور التنمية الريفية إلى :

- تنمية الانتاج الزراعي ؛

---

[1] إسماعيل شعباني، مرجع سابق ذكره، 1997. ص 29.

[2] جامع محمد نبيل، مرجع سابق ذكره. ص 29.

[3] البنك الدولي، التنمية الريفية، 1991. ص 07.

[4] UNISCO& FAO, Op.cit, 2005 . P17.

[5] الامم المتحدة، دليل تنمية المجتمع المحلي، 1999. ص 55.

[6] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) ،استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في دول جنوب شرق أسيا 2009 . ص 31.

- تنمية الموارد البشرية من أجل مشاركة فعالية؛
- تنمية القطاع غير الزراعي بالمجتمع الريفي من أجل توفير مختلف الخدمات وتوفير فرص العمل.

التنمية الريفية بالرغم أنها تعتمد بدءا على تحقيق التقدم للمزارع الصغير فإنها تشمل على ما هو أكثر من ذلك فهي تتضمن كافة الجهود المبذولة لزيادة الدخل الحقيقي في الريف سواء كان مصدره الأنشطة الزراعية وغير الزراعية وتصنيع الريف، ونشر التعليم وتوفر الخدمات الصحية والإسكان وكذلك محاولة تقليل عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل وتقليل التفاوت بين الحضر والريف إضافة إلى ضمان استمرارية التحسن في الريف.[1]

2.2 التطور التاريخي لمفهوم التنمية الريفية:

1.2.2 من التنمية الزراعية إلى التنمية الريفية:

لقيت فكرة الثورة الخضراء انتقادات حادة، بعدما وجد الليبراليون بعد تحليل معاملات الارتباط التي يعتمدونها، إلى القول بأن العلاقة بين معدل زيادة الناتج الزراعي و بين التغير في مستوى فقر الجماعات الريفية تسير بالاتجاه العكسي، وأن مثل ذلك لا يمكن محوه من خلال تصعيد النمو الإنتاجي، إذ أن أسباب الجوع والفقر لها علاقة وثيقة بأنماط النمو وليس بمعدلاته،[2] هذه الحجة جاءت في تقرير لمنظمة الفاو 1980 ، إذ يوضح فيه بأن عوائد التنمية في تلك الفترة لم يتم توزيعها بصورة عادلة، وأن الدخل الحقيقي للقطاعات الفلاحية في غالبية البلدان العالم الثالث قد بدأ بالتضاؤل، و أن السبب في ذلك لا يمكن إرجاعه من خلال الإجابة على سؤال : من يسيطر على الموارد الزراعية؟ ومن يمتلك القوة؟ وبالتالي من المنتفع؟[3] ، و من هنا فإن عدم المساواة في السيطرة على الموارد الإنتاجية هو المعوق الأساسي لإنتاج الغذاء والتوزيع العادل، كما أن تحويل الفائض الزراعي من الريف إلى تمويل استهلاك الطبقات العليا، أو إلى الاستثمارات التي لا تعود عليهم بالنفع، ومن ثم الإبقاء خارج دائرة النمو الاقتصادي، هو من المحتمات الأساسية الأخرى لفشل برامج التنمية الريفية . كرد للانتقادات المذكورة فقد سارع مهندسو الإستراتيجيات التنموية في الدوائر الدولية إلى إعادة ترتيب المقاربات المتعلقة بالتنمية، و بهذا خرجت فترة السبعينات بإستراتيجية إعادة التوزيع مع النمو و محو الفقر باعتبارها الشعار المرفوع للعقد الثاني للتنمية، و قد كانت حصة برامج التنمية الريفية من ذلك بعض الإضافات المفاهيمية، إذ دخلت مقولة تحسين نوعية الحياة في الريف كهدف مصاحب لزيادة الإنتاج، بمعية بعض التأكيدات الأخرى حول ضرورة التوجه إلى فقراء الريف وصغار المزارعين باعتبارهم الهدف الأساسي للتنمية و المشروعات الريفية، و بالتالي كانت فترة السبعينات أفرزت مجهودات براغماتية متشبعة في الريف مما أدى إلى

[1] UNISCO & FAO, Op.cit, 2005 . P19.

[2] OCDE, Vers une croissance pro-pauvres (Agriculture),2006. P 21

[3] منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة،تقرير عن حالة الأغذية والزراعةلعام 1980. ص 32.

تسميتها اصطلاحا بمشروعات التنمية الريفية المتكاملة، وكانت اشتقاقا من المفهوم الأوسع لما اتفق على تسميته بالتنمية الشاملة والذي طرحته أدبيات تلك الفترة.[1]

العلاقات بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية لا يمكن تحليلها إلا من منظور تارخي، من خلال تطورات وتحولات العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في القطاع الزراعي والعالم الريفي . ففي فترة الستينات خاصة في أوربا و بدرجة أقل في جنوب و شرق البحر المتوسط والتى تميزت بانفصال مطرد بين الزراعة و الريف و هو ما تحول إلى انفصالا حقيقيا في بعض الحالات و يرى آخرون أنه لا غنى عن قيام تحالف بين المزارعين والريفيين.[2]
ومن هنا يتضح كيف كان هذا الكيانان مرتبطين بصورة قوية حتى الحرب العالمية الثانية قبل أن نصف العلاقات الجديدة التي نشأت بينهما وكيف تعطي هذه العلاقات الجديدة التي نشأت بينهما وضعا محددا للريف، حيث :[3]

- كان عدد سكان العالم عام 2003 أقل قليلا من 6 مليار و500 ملسون نسمة . وكان 52% منهم يقيمون في مساحات ريفية وكانوا يشكلو ن السكان الريفيين ، كان السكان الزراعيون يمثلون أكثر قليلا من 2.5 مليار نسمة، وهكذا يتضح بالطرح أن 665 مليون شخص ممن كانوا يعيشون في المناطق الريفية ، عام 2003 وينتمون إلى أسر لم يكن نشاطها زراعيا ، يمثلون حوالي20 % من السكان الريفيين .

- وهذا الوضع جديد نسبيا حيث كان نصيب السكان الزراعيين عام 1965 من السكان الريفيين 86% وتجاوزت نسبتهم 95% عشية الحرب العالمية الثانية.

- وبالإضافة إلى ظاهرة التحضر، نشهد أيضا ظاهرة اللازراعية في العالم الريفي، على الرغم من زيادة السكان الزراعيين (0.86% في السنة) والزيادة السريعة في التحضر ، التي لم تكبح بصورة ملموسة، الزيادة في سكان الريف الذين تزايدو بنسبة 50% في 38 سنة من 1965 إلى 2003.

---

[1] Bertrand Hervieu .Agriculture, pêche, alimentation et développement rural durable dans la région méditerranéenne, CIHEAM, AgriMed, 2006. p09.

[2] لبنك الدولي، مرجع سابق الذكر،2008 . ص 12.

[3] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011 .P 88.

هذا التطور ملموس بصورة أكثر في منطقة البحر المتوسط كما يتضح من الجدول التالي:[1]

الجدول رقم 1-1: تطور سكان الريف و العاملون بالزراعة

السنة	1965	2003	1965	2003	1965	2003
المنطقة من العالم	السكان الزراعيين %	السكان الريفيين %	السكان الريفيين %	السكان الزراعين النشطين %	اجمالي السكان النشطين%	السكان الزراعين/الريفيين النشطين%
العالم	86	81	40	40.8	58.5	43.5
شمال البحر المتوسط	73	38	34	25	36.4	16.7
جنوب البحر المتوسط	100	59.4	33	23	61	24.2
الإتحاد الأوربي	67	26	27	12	26	5.5

المصدر : نقلا عن, FORMder, Economie du Développement Rural CIHEAM,2011

-يتضح من هذا الجدول ، أنه حتى عام 1965 ، كان السكان الزراعيون مهيمنون بصورة كبيرة على سكان الريف ، سواء في العالم ، أو في البحر المتوسط أو في بلدان الإتحاد الأوربي. وهكذا كان الحيز الريفي والمجتمعات الريفية يحددها إلى درجة كبيرة العمل الزراعي وكذلك أنماط الإستهلاك الزراعي.

و في عام 2003 ، ظلت الأمور على ما هي عليه نسبيا في العالم ، على الرغم من تضاعف العدد الإجمالي للسكان. وفي المقابل تغيرت الأمور بصورة جذرية في البحر المتوسط، ففي الشمال لم تعد الأسر الزراعية تمثل سوى 38% (26% في بلدان الإتحاد الأوربي) من سكان الريف، بينما زاد هؤلاء زيادة طفيفة (7.6% في 38 سنة). وفي الجنوب لم يعد السكان الزراعيون يمثلون من سكان الريف سوي 59.4% بينما كانت أعدادهم متساوية عام 1965.

و من الناحية الديموغرافية، شهدت السنوات الأربعين الأخيرة ظهور فئة من سكان الريف لم تعد لديهم صلة بالنشاط الزراعي. فهناك 60 مليون من الريفيين زيادة في البحر المتوسط، 53 مليونا في الجنوب، و7 ملايين في الشمال. وأثناء الفترة نفسها نقص عدد السكان الزراعيين بـ19 مليون نسمة في البحر المتوسط (حيث نقص 26 مليون في الشمال بينما زاد بـ7 ملايين في الجنوب).

في سنة 1965 ، كان السكان الزراعين في الضفة الشمالية قد فقدوا نصف أعدادهم . وحتى ذلك الوقت لم يكن النشاط زراعيا في غالبيته فقط وإنما كانت الزراعة تستدعي أيضا أنشطة حرفية وتجارية، موجودة في العالم الريفي وترتبط ارتباطا وثيقا بالنشاط الزراعي.

[1] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011.p94

وعلى مدى العقود استمر تناقص السكان الزراعيين ، و تأكد في إطار وضع السياسة الزراعية موضوع التنفيذ، و تعميم نمط الزراعة الكثيفة والإنتاجية ، الأمر الذي أدى إلى تناقص عدد المزارع، مصحوبا بتحرك دائم للتجمعات العقارية و زيادة لم يسبق لها مثيل في إنتاجية العمل الزراعي. و إلى جانب ذلك، ركزت السياسة الزراعية المشتركة النشاط الزراعي الإنتاجي في جزء صغير نسبيا من الأراضي الأوربية ، وأدى تحديث الزراعة إلى توحيد نمط الاستغلال الزراعي و أوجد انفصالا بين النشاط الاقتصادي و الزراعي و ديناميكيات الأراضي الريفية، لصالح المنطق القطاعي.[1] و خلال السبعينات ، بدأ باحثون ومهنيون في لفت الإنتباه إلى خلو المناطق الريفية من السكان، حتى وصلوا إلى وصف ذلك بالتصحر وقد أدى تناقص السكان في عديد من الخدمات بما فيها الخدمات العامة. وجدير بالذكر أن هذه العملية لم تمس فقط تلك المناطق التي كان النشاط الزراعي يواجه صعوبة فيها مقارنة للنموذج السائد. فالشئ الملاحظ أن تناقص السكان و اختفاء الأنشطة و الخدمات المصاحبة لها ، قد أصاب أيضا مناطق كان النمط المكثف والإنتاجي يعمل فيها. و الواقع أن المكننة والتركيز العقاري الكبير أدى في بعض الحالات إلى حدوث نقص كبير في عدد الأسر وفي النشطين الزراعيين مع ما ترتب على ذلك من أثار سلبية على النسيج الاقتصادي والاجتماعي. [2]اعتبارا من سنة 1965، حدث انصراف مضطرد عن النشاط الزراعي في المساحات الريفية في الشمال و بنسبة أقل في الجنوب. و السؤال الذي طرحه المنظرين، هل حلت الأنشطة الريفية غير الزراعية محل الأنشطة الزراعية؟ لم يحدث ذلك بصورة تلقائية في جميع الحالات، واليوم هناك حقيقتين ثابتين:[3]

-تراجع الزراعة من حيث عدد الأفراد، والاستخدام والدخل في المناطق الريفية بينما ظلت تشغل الجزء الأكبر من المساحة؛

-الانخفاض الديموغرافي في المناطق الريفية، مع اتجاه معاكس تمثل في زيادة السكان في بعض المناطق الريفية وثبات الوضع في الأخرى، (وهو ما أطلق عليه في فرنسا التجدد الريفي). ويرجع ذلك إلى انتقال شرائح من سكان الحضر إلى المناطق الريفية، المتقاعدون والمقيمون الجدد ، والريفيون الجدد؛

في المناطق الريفية لبلدان جنوب البحر المتوسط نشهد أيضا اعتبارا من سنوات السبعينيات التأثير الذي حدث في كثير من المناطق الريفية نتيجة لوجود غالبية من الأسر الريفية لمهاجر يعمل سواء في البلاد أو في الخارج. و قد أثارت هذه الظاهرة بدورها،عن طريق تحويلات الدخل من جانب المهاجرين، اضفاء طابع نقدي محلي على النشاط الذي أدى إلى ظهور أنشطة جديدة و لا سيما الأنشطة الحرفية والتجارية.

نلاحظ اليوم وفي المناطق الريفية لبلدان الجنوب، أن الزراعة ، وإن ظلت نشاطا هاما ، ونظرا لتطورات هياكل الإنتاج الزراعي والزيادة السكانية، فإنها لم تعد قادرة على امتصاص فائض الأيدي العاملة، ولا ضمان

[1] Bertrand Hervieu, Op.cit, 2006. P18.

[2] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011.p101 .

[3] لبنك الدولي، مرجع سابق الذكر، 2008 . ص 15.

دخول كافية لغالبية الأسر الزراعية ، و من هنا جاء تعميم الأنشطة المتعددة في هذا الأسر ووجود معدل مرتفع للبطالة في المناطق الريفية، وعلى نفس المنوال، سواء في الشمال أو في الجنوب ، يمكننا أن نرجع إلى سنوات السبعينيات بداية انفصال بين التنمية الريفية والتنمية الزراعية ، ولا يزال هذا الانفصال جاريا في عدد معين من البلدان:[1]

-ففي الجنوب ، بدأت السلطات تضع سياسات محددة للتنمية الريفية كما حدث، مثلا، في المغرب (استراتيجية 2020) أو في الجزائر (PNDR 2002). وبالنسبة لبلدان الجنوب أو الشرق أخرى مثل مصر وتونس وتركيا ، ظلت سياسات التنمية الريفية تحتفظ بصلات مع تهيئة الأراضي عبر مشرعات مائية زراعية كبرى للتهيئة.

- وفي الشمال تأخذ السياسة الزراعية المشتركة التنمية الريفية بإعتبارها ركيزتها الثانية، وقد وضعت موضع التنفيذ برامج موجهة نحو تنمية الأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية.

2.2.2 من تنمية المجتمع المحلي إلى التنمية الريفية المستدامة :

تطور مفهوم التنمية الريفية تاريخيا عبر عدة حقب ومراحل من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية، عبر مفهوم التنمية الريفية إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة الذي برز ووجد الاهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية في الآونة الأخيرة،[2] و فيما يلي التسلسل التاريخي لتطور المفهوم:[3]

أ) مفهوم تنمية المجتمع:

برز مفهوم تنمية المجتمع في أواخر الأربعينات من القرن الماضي حيث تبناه مؤتمر كامبردج للتنمية الذي إنعقد في عام 1948 لتدارس احتياجات التنمية في المستعمرات البريطانية التي كانت في ذلك الوقت تعد تدريجيا للحصول على الإستقلال السياسي من بريطانيا ، وجاء في التعريف الذي تبناه ذلك المؤتمر بأن تنمية المجتمع الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي جميعه على أساس من المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة منه كلما أمكن، فإذا لم تظهر هذه المبادرة تلقائيا فينبغي الإستعانة بالأساليب المنهجية العلمية لبعثها واستثارتها بطريقة تحقق الإستجابة الفعالة لهذه الحركة. وعليه فإن مفهوم تنمية المجتمع يؤطر لبرامج التنمية الإجتماعية المعتمدة أساسا على المشاركة الشعبية والعون الذاتي.

[1] Bertrand Hervieu, Op.cit, 2006. P20.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(اسكوا)، التنمية الريفية في المنطقة العربية، 2007. ص03

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، نفس المرجع السابق ،2007 ص03- 11.

ب) مفهوم التنمية الريفية المتكاملة:

يتأسس مفهوم التنمية الريفية المتكاملة على ضرورة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية، وضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة. وتتضمن مشاريع التنمية الريفية المتكاملة بشكل عام أنشطة إنتاجية زراعية تهدف إلى الحد من الفقر من خلال زيادة دخل الأسر الريفية. وتساهم منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العالمية الغير حكومية في تمويل الكثير من مشاريع التنمية الريفية المتكاملة. ولقد تبنت الحكومات في كثير من دول برامج التنمية الريفية المتكاملة كآلية لتقديم خدمات محورها الأساسي اقتصادي إنتاجي تتكامل معه مكونات خدمية ذات طبيعة اجتماعية.

ت) مفهوم التنمية الزراعية و الريفية المستدامة :

تبنت منظمة الأغذية والزراعة مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة تأسيسا على توجيهات الفصل 14 في جدول أعمال القرن 21(النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة)، وعرفتها بأنها عملية متكاملة تهدف إلى:[1]

-ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر والمستقبل آماً ونوعاً إلى جانب التوسع في إنتاج السلع الزراعية الأخرى؛

-توفير فرص العمل المستدام وزيادة الدخل ، وتحسين مستوى المعيشة عامة وظروف العمل لكل العاملين في مجال الإنتاج الزراعي؛

-المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل في حدود المستطاع لزيادة إنتاجها دون الإخلال بالتوازن الطبيعي لهذه الموارد أو بالقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمعات الريفية ولمنع تعرض البيئة للتلوث؛

-العمل على حماية القطاع الزراعي من التعرض للعوامل الطبيعية والاقتصادية الاجتماعية الضارة باستدامة الإنتاج وعلى تقوية آليات الاعتماد على الذات في العمل الإنتاجي؛

-ضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية لإحداث التنمية المستدامة.

ث) التنمية الريفية في ضوء إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة:

أكد إعلان مؤتمر القمة للتنمية المستدامة الذي إنعقد بجوهانسبرغ بجنوب أفريقيا سنة2002على أهمية الآتي :

-التزام شعوب العالم بالتنمية المستدامة؛

-الالتزام بإقامة مجتمع عالمي إنساني ومنصف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للجميع؛

-العمل على ضمان رفاهية الأجيال القادمة عن طريق استئصال مظاهر الفقر وتدهور البيئة وأنماط التنمية غير المستدامة؛

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المرجع السابق ذكره ،2007

-التعاهد على تعزيز وتقوية أركان التنمية المستدامة (التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة) على الصعيد المحلي و الوطني و الإقليمي والعالمي؛

-السعي بعزم ثابت لتلبية الحاجة إلى وضع خطة عملية وواضحة من أجل تحقيق التنمية البشرية والقضاء على الفقر؛

-تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كمتطلبات أساسية للتنمية المستدامة؛

-مواجهة تحديات التنمية المستدامة المتمثلة في:

- ❖ الفروق العميقة التي تقسم المجتمع البشري إلى أغنياء وفقراء والفجوة المتزايدة الاتساع بين العالمين المتقدم النمو والنامي اللتان تشكلان تهديدا كبيرا للازدهار والأمن والاستقرار على مستوى العالم،
- ❖ البيئة العالمية التي تعاني من التدهور الناتج عن تناقص التنوع البيولوجي المستمر واستنفاذ الأرصدة السمكية، والتصحر الذي يتلف مساحات متزايدة من الأراضي الخصبة والآثار الضارة لتغير المناخ التي باتت واضحة والتزايد في حدوث الكوارث الطبيعية وما يترتب عليها من دمار وأضحت البلدان النامية أضعف حالا، ولا يزال تلوث الهواء والمياه والبحار يحرم ملايين الأشخاص من العيش الكريم.

العولمة التي أضافت بعدا جديدا للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة، فتكامل الأسواق السريع و حركية رؤوس الأموال و الزيادات الهامة في تدفقات الاستثمارات حول العالم قد طرحت فرصا جديدة لتحقيق التنمية المستدامة، و لكن فوائد العولمة و تكاليفها موزعة بشكل متفاوت، و خاصة في البلدان النامية التي تواجه صعوبات في مجابهة تحديات العولمة و عليه فإن جوهر إعلان جوهانسبرغ هو تأكيد الإلتزام بمحاربة الفقر و حماية البيئة واستدامة استخدام الموارد الطبيعية بتوازن من شأنه أن يحمي المصالح الحيوية للسكان في الأجيال الحالية و القادمة في المستقبل و عليه سنحاول في الفصل الثاني لهذا البحث عرض أهم التحديات التى تواجهها مختلف الدول عموما و الأقاليم الريفية خاصة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة .

بعد عرض لمختلف المفاهيم النظرية لمفهوم التنمية الريفية سنحاول في ما يلي عرض نماذج التنمية الريفية الممتدة من الخمسينيات القرن الماضي وصولا للمفاهيم الجديدة التي وظفت في المجال النظري و التي كانت مستوحاة من نظريات التنمية الاقتصادية.

III. نماذج التنمية الريفية :

تم استخدام كلمة منهج بدلا من استخدام نظرية ، ويرجع هذا إلى تحليلات علمية مختلفة يمكن استخدامها لفهم كيفية عمل الحيز الريفي والمجتمع الريفي، والشئ المؤكد أن كل فرع من هذه الفروع يستخدم ، جزئيا على الأقل، نظرياته الخاصة به، بالاضافة إلى ذلك ، لا يمكن اعتماد تجارب البلدان في التنمية الريفية و

النتائج المتوصل إليها كنظريات و ثمة لا يعني تطبيق نفس التجربة ببلد مغاير أو نفس البلد في إقليم مغاير، االوصول إلى نفس النتائج، فالريف في امريكا يختلف تماما عنه في افريقيا.

1. خلال الفترة الممتدة من الخمسينات الى السبعينات:

كانت هناك ظروف ميزت هاته الفترة بالإضافة إلى التشبع بنظريات اقتصادية معينة و التوجهات و النظريات في اقتصاد التنمية أثرت بشكل مباشر في تحديد و بناء نماذج للتنمية الريفية.

1.1 السياق العام المميزلفترة الخمسينات الى السبعينات:

كان الرهان في هذه الفترة هو انفتاح العالم الريفي على الحداثة من أجل أستدراك تخلفه الإقتصادي والإجتماعي، حيث كان التخلف للمجتمع على جميع المستويات ، و إدماج العالم الريفي في المجتمع الصناعي والحضري يمكن أن يتحقق بواسطة تحديث الزراعة والنهوض بمستوى المعدات والبنية التحتية في المناطق الريفية[1]. **لم يكن تعبير التنمية الريفية موجودا، ثم بعد ذلك تماثل مع التنمية الزراعية** و كانت سياسة التنمية الريفية ترتكز على تحديث الزراعة حتى تمكنها من تأدية الوظائف ها المتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي وتصدير فائض الانتاج الزراعي.

وقد تحقق تحديث الزراعة عن طريق وضع نموذج تقني وإنتاجي ، بالاستخدام المكثف للمدخلات الصناعية والمستوى الرفيع من الميكنة، كما أن التحديث التقني للزراعة بنقل التكنولوجيا، والملك لئنة وتدخل الدولة. كما كانت فترة سياسات دعم الزراعة والسعي إلى تكافؤ الدخول في بلدان الشمال. [2] كانت تحولات في الزراعة والمجالات الريفية والمجتمعات الريفية، نتيجة لتحولات البيئة الاقتصادية التي كانت موجودة فيها والتي تأثرت بالسياسات الزراعية والريفية التي كانت جزء من السياسات العمومية.

2.1 المحتوى و التوجه النظري:

سوف نستعرض نظريات ترتكز على الاختلافات بين قطاعين للنشاط الزراعي، القطاع التقليدي و القطاع الحديث. والأمر يتعلق بنظرية الازدواجية ، ونظرية الإنعاش الريفي و المشاركة، وأخيرا نظرية الإنشقاق وسوف نختتم بوصف محاولات ونتائج تطبيق نظرية أقطاب التنمية على العالم الريفي.

[1] د. إسماعيل شعباني،مرجع سابق ذكره، 1997.ص 56

[2] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011.p54

1.2.1 نظرية التحديث:

كان تحديث الزراعة في أوربا وفي غالبية بلدان الجنوب واقعا قبل أن يصبح نظرية، فإن تحديث الزراعة مفهوم كثيرا ما يستخدم في أدبيات السياسات الاقتصادية بدون تحليل اقتصادي.[1] و يعرف التحديث انطلاقا من أربعة مكونات:

- اختيار للأصناف ذات أولوية من المواد النباتية والحيوانية بما يتوافق مع خصائص المنطقة المراد تطبيق فيها السياسات الزراعية مما يسمح بتغيير جذري، و هذا التغيير يمثل عملية متواصلة؛
- هذا الاختيار يزيد بدرجة كبيرة القدرات الإنتاجية لهذه الأصناف ، وهذا يستلزم من المزارعين السيطرة على ظروف وضع هذه الاتجاهات موضوع التنفيذ؛
- التحكم في أساليب الإنتاج الحديثة؛
- يؤدي التحول الدائم للمواد النباتية والحيوانية ولوسائل الإنتاج إلى تحقيق زيادة في العائدات ، الأمر الذي يسمح أيضا بزيادة في المساحة المزروعة.

في تحليل لتحديث زراعات في الدول المطلة على البحر المتوسط، هذا التحليل، الذي يتضمن في الأساس عوامل تقنية، سمح بإيضاح الأهداف الاقتصادية للتحديث من وجهة نظر الدولة ومن جهة نظر المزارعين، فبالنسبة للدولة فإن أهداف التحديث هي التالية[2]:

- توفير المنتجات الزراعية و ضمان الغذاء؛
- إمداد الصناعات الزراعية-الغذائية؛
- الإسهام في التوازنات الاقتصادية الكلية، ولا سيما عن طريق تصدير السلع الزراعية و المواد الغذائية.

بالنسبة للمزارعين، كان دائما هدف الزراعة هو إشباع احتياجاتهم على المستوى الاجتماعي الذي تحدده مجتمعاتهم الخاصة. و هذا يعني أنه كان لكل مجتمع زراعي، منذ الأبد وفي كل فترة و لكل منطقة ريفية، مستوى لإشباع الاحتياجات يعتبره كل فرد أمرا عاديا لأنه لا يرجع إلى معايير تقنية (مثل المعايير الغذائية) و إنما لمعايير اجتماعية.[3] المجتمع الريفي ذاته هو الذي يحدد ضمنيا هذه المعايير الإجتماعية. وهذه المعايير هي التي سمحت للمزارعين الأوروبين الأسريين بأن يمارسوا ، منذ قرون الزراعات ذات الفائض الغذائي حيث كان الإنتاج الوحيد الذي يباع في السوق هو ما يشكل الفائض الزراعي. و كانت هذه هي التي أعطت للمزارعين والفئات الإجتماعية المهنية الأخرى، أهدافا للإستهلاك ترجع إلى نظم اجتماعية أخرى غير النظم الزراعية.

---

[1] Roger D. Norton , Politiques de développement agricole: concepts et expériences, fao, 2005 .P96.

[2] Bédrani Sliman, Choix technologiques, risques et sécurité dans les agricultures méditerranéennes, CIHEAM, 1991.P11.

[3] Bédrani Sliman, Op.cit, 1991. P19.

وعليه فإن هدف التحديث ، بالنسبة لمزارع أسري ، هو أن يحقق نشاطه دخلا حقيقيا يتفق مع المستوى الاجتماعي ولمستوى الاشباع للاحتياجات الذي يريد بلوغه. وعلى ذلك، في فترة تاريخية معينة وفي منطقة ريفية معينة، مزيجا من عوامل الإنتاج التي كان يمارسها المزارعون المتوسطون من حيث الحجم ومن حيث المستوى التقني أي الأكثر انتشارا في المنطقة ، تحقق مستوى من الدخل الذي يسمح بالحفاظ على المستوى الاجتماعي لإشباع الاحتياجات. ويتفق هذا المزيج بالنسبة للزراعة الأسرية مع صافي إنتاجية العمل.

و هكذا فإن الظروف العامة لإنتاج بالنسبة لإنتاج معين تمثل مستوى من التحديث يتفق هو نفسه مع مستوى معين من صافي إنتاجية العمل. ومن ثم فإن صافي إنتاجية العمل التي تتمثل في قيمة الإنتاج مطروحا منها التكاليف المباشرة، تعبر عن المعيار الأساسي للتقييم الإقتصادي للتحديث، و إن تنافسية المزارعين الأسريين إنما ترجع أساسا إلى هذه الإنتاجية الصافية للعمل وليس، كما هو الحال في القطاع الرأسمالي، إلى تكاليف الإنتاج. و هكذا، فإن التحديث ليس بالضرورة زيادة العائد فالتحديث هو زيادة صافي الإنتاج بالنسبة للفرد.[1] ومن هنا يمكننا أن نستخلص هذه التطورات للتحديث بإيضاح أن الزراعة تندرج، من وجهة النظر هذه، في الأثار العامة التي يمارسها اقتصاد التنمية.

و الواقع ، منذ القدم، أنه المعيار الرئيسي لتحديد ما إذا كان قطاع اقتصادي ما ، أو منطقة ريفية أو نشاط ما ، يتطور وسوف نرى فيما بعد أن هذا المعيار لا يكفي لتحديد ما إذا كانت هناك عملية تنمية من عدمه، لكنه معيار ضروري يوضح جيدا أن الزراعة هي نشاط اقتصادي مثل الأنشطة الأخرى.[2] وبالإضافة إلى التحديث التقني والإقتصادي لعملية الإنتاج على مستوى وحدات الإنتاج ، فإن لتحديث الزراعة جانبا آخر:[3]

-جانب التكامل مع القطاع الصناعي من أعلى (بالإستفادة من المدخلات الصناعية والميكنة) ومن أسفل بتحويل المنتجات والصناعة الزراعية الغذائية؛

-جانب التكامل مع التجارة الدولية بتنمية الصادرات ولا سيما في بلدان الجنوب.

2.2.1 نظرية الازدواجية:

نظرية الازدواجية وممثلها الرئيسي A. W. Lewis هي نظرية اقتصادية عامة تصف عمليات التنمية الممكنة في بلدان العالم الثالث ، وهي تستند على التكامل بين قطاعين اقتصاديين القطاع التقليدي المسماة بقطاع الإعاشة « subsistance » و القطاع الحديث الذي يرتكز على الأنشطة التصنيعية.

[1] Roger D. Norton , Op.cit, 2005. P39.

[2] Bédrani Sliman, Op.cit,1991. P21.

[3] Roger D. Norton , Op.cit, 2005. P41.

حاول بعض الإقتصاديين تطبيق هذه النظرية في سنوات السبعينات من القرن الماضي على الزراعة و العالم الريفي في بلدان العالم الثالث.[1]

ترتكز نظرية الازدواجية على فرضية ثابتة، ففي كل مجتمع ريفي في مرحلة التحول ، هناك قطاعان ، القطاع التقليدي وهو الأكثر أهمية في الجانب التحليلي النظري و القطاع الحديث. وقد تشكل هذا القطاع الأخير إما من مزارع استعمارية أو إقطاعية أصبحت تدار ذاتيا كما في الجزائر أو بلدان يوغوسلافيا السابقة، أو تشكل قطاعا للدولة الوليدة ألبانيا أو قطاع رأسمالي بالمغرب أو بصورة عامة أراضي مروية أو جافة تديرها الدولة و تطبق فيها التقنيات الحديثة لأساليب الإنتاج المطبقة.[2]

و من ثم فإن هذه النظرية تنطلق من مبدأ أنه لم تكن هناك علاقات تلقائية بين القطاعين ، و عملية التنمية تتكون، طبقا لهذه النظرية، من محاولة نشر الحداثة في اتجاه القطاع التقليدي، انطلاقا من القطاع الحديث. وهكذا يستفيد القطاع التقليدي بالمزايا التقنية واقتصادية للقطاع الحديث ومن ثم يتحول تدريجيا للإتصال به.

نظرية الازدواجية تستند إلى افتراضات لم تتحقق مطلقا في الواقع فالقطاعين كانت بينهما علاقات تتمثل، في أغلب الأحوال، على حركية اليد العاملة. و نظرا لعدم توازن سوق العمل (زيادة العرض على الطلب) فقد كانت الأجور متدنية. و مع ذلك، ظلت هذه اليد العاملة تتدفق نحو القطاع الحديث لأنها كانت بحاجة كبيرة إلى دخل نقدي مرتفع. و توضح التحليلات التي أجريت أن القطاع الحديث نجح في امتصاص فائض اليد العاملة في القطاع التقليدي بأقل من تكلفة الإنتاج. ومعنى ذلك أنه إذا كانت هذه اليد العاملة موضوع تتقاضي كل سنة أجورا على هذا المستوى فإنها لن تكون قادرة على الحفاظ على المستوى المعيشي باعتمادها على الأجور المحصلة من القطاع الحديث فالدخول الحقيقية التي يحصل عليها كل عامل تتكون من جزء نقدي يمثله الأجر وجزء عيني يمثله الجزء المستهلك ذاتيا من المحصول الزراعي الذاتي. و كان هناك تحويل للقيمة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث بدلا من أن تكون العلاقات بين القطاعين علاقات انتشار للحداثة نحو القطاع التقليدي، فقد كانت على العكس من ذلك علاقات اقتطاع. [3]وهكذا فشلت نظرية الازدواجية كما حدث لها بعد ذلك في بلدان الشمال.[4]

وإذا ما انتقلنا إلى العلاقات بين المناطق ، فإننا نجد نظريات عدد من الاقتصاديين بأمريك اللاتينية في سنوات السبعينات بشأن التبادل غير المتكافئ ، ذلك أن التقارب والمبادلات فيما بين المنطقتين على مستوى

[1] Roger D. Norton , Op.cit, 2005 P45.

[2] Abaab Ali et ELloumi Mohamed, Agricultures familiales et politiques agricoles en Méditerranée: enjeux et perspectives. CIHEAM, 1997. P21.

[3] د. إسماعيل شعباني،مرجع سابق ذكره، 1997.ص 57.

[4] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011.p 56

التنمية غير المتكافئة لم يؤد مطلقا إلى إثراء المنطقة الأكثر فقرا ، بل إن ما حدث هو العكس ، فقد زادت المنطقة الفقيرة فقرا بينما زادت المنطقة الغنية ثراء.[1]

3.2.1 نظريات الشعبية والإنعاش الريفي و المشاركة:

تنطلق هذه النظريات من افتراضات مختلفة. فهي تفترض ، أولا، أن القطاع الحديث لا يعدو كونه قطاعا تقليدا محولا. ومن ناحية أخرى ، فإن هذا التحول سيكون تدريجيا وأنه سيحدث ببطء دون انقطاع، وهو يعتمد على ما تستطيع الهياكل الإجتماعية التقليدية أن تقدمه كنقطة انطلاق للتحديث.[2]

كانت هذه النظريات هي ما ارتكزت عليه جميع العمليات المسماة بالإنعاش الريفي و التنمية المجتمعية ، وبصورة عامة، لكل ايديولوجية المشاركة في التنمية ، لم تكن هناك انتقالات نحو القطاع الحديث إلا نادرا و ما يدل على ذلك، الفشل العام لعمليات الإنعاش الريفي في إفريقيا، و كان التحول الهام الوحيد الذي شهده قرويو أفريقيا السوداء جاء من إدخال زراعات الإيجار بواسطة النظام الاستعماري ثم بواسطة النظام الرأسمالي. و قد أدى في كثير من الأحيان إلى ترك هذه المجتمعات في وضع أكثر زعزعة مما كان عليه من قبل. و في أمريكا اللاتينية، لم تستطيع أي عملية للإنعاش أن تحول دون سيطرة على المشكلات العقارية. وفي بلدان المغاربية، كانت التحولات الأكثر أهمية التي حدثت في الزراعة هي تلك التي حدثت في أغلب الأحوال ، في القطاع الرأسمالي أو قطاع الدولة أو في إطار عمليات محصورة تماما مثل المناطق المروية.[3]

4.2.1 نظرية الإنشقاق (La Rupture):

وضع هذه النظرية اقتصاديون ماركسيون و تطرح هذه النظرية مبدأ أنه لا يمكن إحداث تغيير عميق في المجتمعات الريفية التقليدية إلا إذا تم تحطيم قبل ذلك هياكلها الإجتماعية القائمة. [4] فالتغيير لا يمكن أن يتحقق إلا بالإنشقاق ويمكن لهذا الإنشقاق أن يؤدي إلى ظهور:

- إما هياكل للإنتاج الجماعي (كمثال في الفيتنام).
- هياكل تستلهم الرأسمالية في المزرعة الأسرية المحدثة (كمثال في البرازيل).

عندما نحلل التجارب التي استلهمت هذه النظرية يتضح لنا أنه في حالة الانشقاق في اتجاه الاشتراكية وباستثناء إطار سياسي، لم تنجح هذه التجارب في أغلب الأحوال، إلا في تفريغ العالم الريفي من عناصره الأكثر ديناميكية ، حيث أن الصدمة التي نجمت عن الإنشقاق كان من الصعب تحملها ، في هذه الحالة الانشقاق من

[1] سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة للدكتورة فهيمة شرف الدين، دار النشر الفرابي،لبنان. 2002. ص 18.

[2] Roger D. Norton, Op.cit, 2005.P53.

[3] Abaab Ali et ELloumi Mohamed, Op.cit, 1997.P26.

[4] Roger D. Norton , Op.cit, 2005.P58-P61

النوع الاشتراكي ، نجد تفسيرا جزئيا على الأقل في الاقتطاعات الضريبية التي تفرضها الدولة ، كما لم تكن عامل للتعبئة و في هذه الحالة ،أدى إلى جمود هياكل الاستغلال المقترحة إلى إنتاجية شديدة الانخفاض بحيث لا تكون حافزا على التعبئة.

و اعتبارا من سنوات التسعينات سمحت التوجهات الليبرالية، مثل تلك التي طبقت على هذا النوع من التجارب للمزارعين بإعادة تركيز هذا النوع من الهياكل على أنشطة يعتبرها الفاعلون المعنيون ذات أولوية، وهكذا جرى التخفيف من الانشقاق الأول، وقد أدى ذلك إلى زيادة مؤكدة في الانتاجية لكنه اثار في بعض الأحيان مشكلات أخرى مثل تصريف المنتجات التي تولدت عن هذا النظام الجديد.

5.2.1 نظرية الأقطاب:التصنيع الغائب للعالم الريفي (Ruralisation):

قبل تحليل كيف جرى تقسيم المساحة الريفية في كل بلد أو مجموعة من البلدان إلى المناطق الريفية، رأينا أنه من المفيد أن نوضح هنا كيف شهدت نظرية الأقطاب تطورات معينة في تطورات الستينات. كان الإسهام الرئيسي Perroux. F هو تنظير لعملية التجزئة في مساحة الأنشطة التي كانت تسعى إلى تحقيق النمو الهائل للثلاثيين المجيدة.

لم يكن Perroux. F يتجاهل أن تركيز الأنشطة الصناعية في أقطاب التنمية قد أدى إلى تفريغ المساحات الريفية لسببين. كان الطلب الشديد على الأيدي العاملة في المجالات الثانوية (8مليون شخص في ثلاثين عاما في مجمل القارة الأوروبية). لكن التركيز الصناعي طال كذلك الأنشطة الزراع يةّ التي كانت أشكالها الإجتماعية لا تزال أسرية للغاية حتى الحرب العالمية الثانية. كان مجمل النشاط " من الأعلى" تصنيع وإصلاح المعدات الزراعية وترميم مباني المزرعة تصنيع الأدوات و قد ظل مركزا في القرى الريفية التي كانت تستقبل الأسواق أيضا و أماكن تخزين الإنتاج الزراعي . كل هذا اندثرفي أقل من عشرين سنة وتركز في المدن الصغيرة والمتوسطة مما حرم المناطق الريفية من نوع آخر من النشاط.[1]

النزوح و الإنخفاض الشديد في النشاط يمكن تعويضه بتصنيع العالم الريفي. و لقد كنا في الفترة الستينيات التي بدأت فيها المدن تنمو بسرعة هائلة. لماذا لا تخفيف كثافة و تركيز الصناعة، و لا سيما صناعة التحويلية أو الصناعية الخفيفة التي لا تستلزم اقتصادات كبيرة في القرى الريفية؟ ويذكر في هذا الصدد أن عدد العمالة الصناعية في أوروبا الغربية زاد من 32.9 مليون عام 1950 إلى 41 مليون عام 1970، ومن ناحية أخرى كانت ظروف المعيشة في العالم الريفي تستطيع اجتذاب كوادر كما كان السكان المحليون يمثلون يد عاملة. وقد بدأ التحرك أثناء عقد الستينات من القرن الماضي لكنه تراجع عام 1970 و الإتجاه الخاص بالعمالة الصناعية. فبعد أن زادت 8 ملايين في 20 سنة (من 1950 إلى 1970) فقدت 11 مليونا في السنوات الخمسة

[1] Roger D. Norton, Op.cit, 2005.P66.

والعشرين التالية. [1]و هكذا نجد أن المناطق الصناعية الريفية أخليت من مؤسساتها وعوضت بأنشطة خفيفة استطاعت أن تواصل تنميتها.[2]

ثمة عامل آخر اضطلع بدور هام في فشل تصنيع العالم الريفي و يتعلق الأمر هذا بأثر التجمعات السكانية، الذي يعتبر أحد عوامل الفعالة للإنتاج في الاقتصاديات كبيرة، و تنوع اليد العاملة و الطلب، و خفض تكاليف النقل ...إلخ. و في مقابل هذا المنظور ، لا يمكن لتصنيع العالم الريفي أن يؤدي إلا إلى انتشار للأنشطة ، الأمر الذي يستلزم تدخلا عاملا قويا لدعم هذه الأنشطة.

كخلاصة لما سبق ، توصف مناهج التنمية من خلال نظريات التحديث والازدواجية بمايلي:

إنها مستلهمة إلى حد كبير وبصورة مباشرة من نظريات التنمية لهذه لفترة ، ولا سيما نظرية روستو ونظرية الازدواجية للويس. ويذكر في هذا الصدد أن التنمية بالنسبة لروستو ، مرادف للتحديث من حيث نشر التقدم التقني و زيادة الإنتاجية و الفائض. وكانت ازدواجية لويس هي أصل المنهج الإزدواجي في القطاع الزراعي، الذي سعى إلى تطوير قطاع زراعي حديث يعمل على جذب القطاع الزراعي التقليدي إلى التصنيع.

التنمية الريفية و الزراعية التي وضعت قيد تنفيذ في الشمال كما في الجنوب مستلهمة من نظرية أقطاب النمو و النظرية الكلاسيكية الجديدة التي تقول بأن النمو تابع لحجم رأس المال و للعمل، و قد ركزت سياسات التحديث وسائل الإنتاج والإستثمارات (البنيات التحتية، وأعمال الإدارة المائية والزراعية) في المناطق الريفية ذات القدرة الزراعية القوية ، وبهذا زادت من عدم التوازن الطبيعي والتاريخي.

وفي بلدان الجنوب ترجم هذا الأمر بالأولوية التي أعطيت لزراعات التصدير و الإدماج القوي للزراعة في السوق الدولية. و هنا نجد تأثير نظرية النمو الكلاسيكي الجديد التي تضع في المقدمة دور التجارة الخارجية و التخصص في تنمية المميزات النسبية للمقارنة. و من هنا فقد كان نموذج التنمية هو نموذج النمو الزراعي الذي يرتكز على التخصص، و تنمية المميزات المقارنة، و الإندماج في السوق العالمية، و كان هذا النمو الزراعي مركزا بالضرورة في المناطق الأكثر قدرة على وضع هذا النموذج موضع التنفيذ، و التي تؤدي إلى تنمية المناطق الريفية ، **يمكننا أن نصف هذه المناهج للتنمية الريفية (التنمية الزراعية) بأنها مناهج للتنمية خارجية المنشأ : فالتنمية هي من فعل النمو الزراعي الذي تتحكم فيه المميزات المقارنة مقومة في السوق الخارجية.**[3]

[1] Roger D. Norton, Op.cit, 2005 .P69.

[2] Roger D. Norton, Op.cit, 2005 .P70.

[3] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011. P116 .

في نهاية هذه الفترة، أي في نهاية عقد السبعينات، كانت نتائج سياسات التنمية الزراعية التي وضعت موضوع التنفيذ كما يلي:[1]

- في الشمال نلاحظ تفريغ المساحات الريفية من السكان مما أثر ذلك على التوازن الإقليمي؛
- في الجنوب كانت هذه بداية للأزمة التي نجمت عن فشل سياسات التنمية. هذه كانت بداية الشك في تدخل الدولة الذي أعتبر غير متناسب ، وغير كفؤ ، وباهظ التكاليف . وفي هذا السياق بدأت تظهر مناهج جديدة للتنمية الريفية.

2. مناهج التنمية الريفية خلال الفترة الممتدة من الثمانينات الى التسعينات:

1.2 السياق العام المميزلفترة الثمانينات الى التسعينات:

كان هذا قرب نهاية أعوام السبعينيات، وفي سياق الأزمة في الجنوب المرتبطة بفشل سياسات التنمية والقلق في الشمال المرتبط بالت حول الديموغرافي و البيئي لجزء كبير من المساحات الريفية، عندما صيغت مفاهيم جديدة مثل مفاهيم الاحتياجات الأساسية والعقلانية و التنمية المتكاملة.[2]

يشير هذا إلى حدوث تغير هام في الطريقة التي تعالج بها مسألة التنمية الريفية في البداية يكشف الباحثون العقلانية القروية وفي نهاية فترة التحديث التقني و وضع معايير للإدارة و الفعالية، تساءل الباحثون عن ظاهرتين:[3]

- الحفاظ على أشكال الاستغلال الزراعي التي تبدو غير عقلانية وغير فعالة من منظور هذه المعايير.
- مقاومة اتباع ممارسات معينة أو خيارات تقنية واقتصادية تعتبر عوامل معيقة للتنمية.

و بالتوازي مع ذلك، **يتم و يتأكد في نفس الفترة ، التمييزبين التنمية الزراعية والتنمية الريفية** و منذ نهاية السبعينات ، توضح التحولات الكبيرة، التي لوحظت في الزراعات وفي المساحات الريفية والمجتمعات الريفية في الشمال كما في الجنوب ، قيود الواقع الريفي المرتبط بإدارة المزارع الزراعية، وكان الأمر الذي أضفى موضوعية على هذا المنهج هو ضرورة اختبار المكتسبات التقنية للتحديث على المستوى الإقتصادي ولم يأخذ في الإعتبار العلاقات الجديدة التي كانت في سبيلها للنشوء بين الزراعة وبيئتها والتي سرعان ما اتخذتها السياسات الإقتصادية في الإعتبار . [4]وهكذا اكتشف المختصون في مجال العلوم الإجتماعية (الباحثون وأصحاب الأعمال، ووكلاء التنمية والمدربون) أن التحليل المنظم الذي أجرى في مجالات اقتصادية على الزراعة والعالم الريفي

[1] Abaab Ali et ELloumi Mohamed, Op.cit, Op.cit,1997. P27.

[2] د. إسماعيل شعباني،مرجع سابق ذكره، 1997. ص 111.

[3] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011. P 118.

[4] Abaab Ali et ELloumi Mohamed, Op.cit, Op.cit,1997. P27.

استطاعت تقديم ردود على هذا العجز للمنهج النظري. وهكذا ظهر التحليل للواقع الريفي ، وكانت نقطة انطلاقه هي تحليل نظام الإنتاج أو نظام الزراعة الذي أدى إلى ايجاد عدد من المفاهيم والأساليب التي سنتعرض إليها.

تطبيق التحليل المنسق و النظري على الواقع الريفي يمثل مكتسبا هاما، فتحليل النظام يسمح في الواقع بإيضاح كيفية عمل العناصر المختلفة للواقع الريفي وكيفية الإرتباط فيما بينها لفهم ديناميكية هذا الواقع .

شهدت سنوات الثمانينات والتسعينات تغييرات هامة أخرى في مناهج التنمية الريفية ، فخلال هذين العقدين **ساد التفكير الليبرالي الداعي إلى تقليص تدخل الدولة** سواء في الشمال أو في الجنوب، و قد ترجم ذلك في بلدان الجنوب في صورة سياسات الإصلاح الهيكلي وفي بلدان الشمال في صورة اصلاحات متتابعة للسياسة الزراعية المشتركة ، وكان العامل المشترك في الشمال كما في الجنوب هو تحرير الأسواق ، و في هذا السياق ظهر منهج التنمية الريفية الذي لا يتيح مجالا واسعا لمبادرة و تدخل الدولة، ولم يكن هذا المنهج تنازليا بل تصاعديا ، وأتاح المبادرة والمسؤولية عن التنمية للفاعلين و الأعوان أي بمعنى التنمية المحلية.[1]

2.2 المحتوى و التوجه النظري:

يمثل المنهجان المنتظم والمحلي، تغييرا حقيقيا في طريقة تناول التنمية الريفية، وقد نشأ هذان المنهجان من أزمة أعوام السبعينات ، أزمة التنمية الزراعية في الشمال كما في الجنوب (ولكل بنتائج مختلفة) ومن مزيج للتحليل الهيكلي ، لنظرية المركز- المحيط و التنمية الداخلية.

1.2.2 المنهج المنتظم للتنمية الريفية :

كان طرح مسألة التنمية الريفية ، يتعلق بتحديد حدود المفهومين المعنيين ، وهما التنمية الريفية و التنمية الزراعية(الإنتاج الزراعي) ، بعد هذا التميز ، لا يمكن الاقتصار على تحليل عام للعالم الريفي و أنه لابد من معالجة الأمر من حيث المنطقة و مجمل العمليات المتشابكة و المميزة لها . ففي كل منطقة ريفية محددة على هذا النحو ، هناك عددا معينا من العمليات، والتدفقات والتحولات. و تنشأ هذه الظواهر أساسا من العمليات والتحولات على مستوى وحدات الإنتاج الزراعي و غير الزراعي بصورة متزايدة. و عليه لا بد أن نتبين عن المفاهيم الرئيسية التي تخص وحدة الإنتاج الزراعي و تنمية منطقة ريفية و التي تستخدم عادة في هذا المجال وهي النظام والهيكل والأسلوب والنموذج.

أ) الهيكل والنظام والأسلوب: غالبا ما تستخدم عبارات الهيكل، والنظام، والأسلوب للتعبير عن نفس الواقع عندما تطبق على مفاهيم الإنتاج والإستغلال . و من ناحية أخرى، كثيرا ما يجري الحديث دون تمييز عن

[1] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011. P 120.

النظم أو الهياكل القروية وعن النظم أو الهياكل العقارية . و لهذا الغموض من حيث المفهوم وجب ترتيب المفاهيم المختلفة التالية:[1]

- الهيكل يشير إلى وجود عناصر عدة تشكل واقعا.
- النظام يؤكد على التفاعل بين العناصر ، وعلى ما يوجد بينهما من روابط وعلى ما ينجم عنهما من تنظيم وعملية ضبط.
- يحدد الأسلوب أن هذا النظام الذي يعمل به ، يتحول بصورة مستمرة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أيضا مختلف المناهج النظامية لهذه المفاهيم عندما تطبق على المشكلات الزراعية.

ب) **نظام الزرع** : يستخدم هذا التعبير لكي يحدد طبيعة المنتجات، والأصناف المزروعة و العلاقات بين مختلف الأصناف.

ت) **نظام الانتاج** : تحدد هذه العبارة بصفة عامة، الجمع بين المنتجات و عوامل الانتاج. لكننا نجد، انطلاقا من ذلك، قراءة زراعية و قراءة اقتصادية على النحو التالي: **فالقراءة الزراعية** : غالبا ما تحدد النظام التقني للإنتاج و نظام الانتاج، ولا يشير النظام التقني للإنتاج إلا للعلاقات التقنية القائمة بين الانتاج وعوامل الانتاج ، **أما القراءة الاقتصادية:** تركز على عوامل الإنتاج (الأرض، والعمل، وأساليب الانتاج) ومفاهيم الاستهلاك الوسيط والتدفق والفائض.

ث) **نظام الاستغلال الزراعي:** وهو يحدد بدوره أسلوب عمل وحدات الإنتاج أي ما يضاف إلى أخذ في الإعتبار، حالة العمل والأرض و الوصول إلى وسائل الإنتاج.

ج) **المقاربة الإقتصادية لنظم الإنتاج:** نتاج للعلاقة بين نظام بيئي وتكوين اجتماعي، لأن كل مجتمع ريفي كان عليه دائما أن يكيف استخدامه للنظام البيئي طبقا لاحتياجاته الخاصة ، و انطلاقا من ذلك تحولت تقنيات الإنتاج بصورة تدريجية. ومن ناحية أخرى فإن هذا المنهج لنظم الإنتاج يسمح بإجراء تقييم يأخذ بعين الإعتبار ثلاثة أنواع من الإجراءات المختلفة و هي : التدفقات النقدية ، تدفقات العمل . النظام الإنتاجي مفهوم استخدم لتحديد العلاقات فيما بين : نظم الزراعة و نظام الإنتاج و نظام المزرعة.

ح) **النظام الزراعي الحقلي(Agraire):** يعتبر هذا المفهوم فكرة جغرافية، المظهر الجغرافي للنظام الاقتصادي والاجتماعي في إجراء تقييم للموارد الزراعية أو تربية الماشية لكنه بالنسبة لأخرين يصف الوساطة بين المنظمات الاجتماعية ومساحة معينة.

خ) **نظام الإنتاج و شكله الاجتماعي، المقاربة الاقتصادية :** ظهر مفهوم الشكل الاجتماعي للإنتاج مع الفكر الماركسي . وهو يستخدم الأن بصورة كبيرة خارج هذا التيار من التفكير. وإذا ما طبق على الإنتاج الزراعي ، فإنه سوف يصف أساسا نظام الإنتاج كما هو موجود داخل النظام الاقتصادي في مجمله. ا

[1] Roger D. Norton , Op.cit, 2005. P74.

الإدماج يترجم أساسا بالكامل في السوق، من أعلى ومن أسفل. والسوق هو نفسه الذي تهيمن عليه وحدات الإنتاج ينظم عملها النظام الرأسمالي. هذه النظرة للنظام الإقتصادي في مجمله تسمح بفهم السبب الذي من أجله تتغير ، بمرور الوقت ، العلاقات الداخلية بين المكونات المختلفة لنظام الإنتاج (الأرض ، والعمل ورأس المال) ، ولماذا تشهد ما تسميه بعلاقات الإنتاج تحولا عميقا، العائلي أو الإقطاعي أو الرأسمالي ،والتي أدت لأن تصبح رأسمالية ، عن طريق العمل الأخير المباشر أو غير المباشر.

د) **النظام الريفي المحلي** : تطبيق تحليل النظام على الواقع الزراعي قديم نسبيا لكن الأحدث، هو ما تقابله لوصف الواقع الريفي المحلي حيث ظل الاعتقاد السائد لفترة طويلة أن النظام الزراعي هو الذي يحكم عمل كل منطقة ريفية في كل أنحاء العالم. وكان هذا صحيح تماما حتى سنوات السبعينات في أوربا كما لا يزال صحيحا في عدد معين من المناطق الريفية في جنوب وشرق البحر المتوسط.

التنمية الزراعية تبدو عاجزة، في بعض الأحيان، عن تفسير كل الواقع الريفي أو بعضه خاصة عندما تراجع نشاط الزراعة في المناطق الريفية. وقد حاولت دراسات حديثة أن تتحدث عن نظم النشاط للتعبير عن أنه لم يكن هناك نشاط سائد وأن الشئ الوحيد الذي يمكنه شرح عمل هذا الواقع الريفي المحلي هو أن يؤخذ في الاعتبار، داخل الأسرة وداخل الجماعة كلها، مجمل الأنشطة وعلاقاتها. فالتنمية المحلية، بمفهوم النظم الإنتاجية المحلية للتوضيح أن تجمع كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إقليم ما، خلق تفاعلات بينها مما أدى إلى حدوث آثار إيجابية ترجمت في صورة تعاون، وتدريب ووسائل لتداول المعلومات و المبادلات عن طريق خفضها لتكاليف المعاملات.[1]

إن التحليل المنتظم يسمح بالتعرف على مكونات النظام و تحليل تطورها وتفاعلها كما يسمح بفهم التفصيلات الداخلية للنظام و كذلك التفصيلات الخارجية، و أن تكون لنا نظرة ديناميكية و التعرف على العقلانية الخاصة بكل نظام ، حي ث لا يوجد نموذج موحد للعقلانية. هذا المنهج مستلهم من التحليل الهيكلي. وإذا كان موضوع التحليل هو النظام ، بوصفه مجمل لعناصر متداخلة توجد فيما بينها روابط و تدفقات ، فإن نقطة انطلاقه هي مكونات النظام، بمعنى المكونات المتسلسلة للنظام والتي تحدد سماته جزئيا.

يهدف التحليل الاقتصادي لنظم الإنتاج إلى التعرف على سمات هياكل الإنتاج وتحديد تدفق العمل ورأس المال وتدفقات الإنتاج ووجهتها. ويهدف تطبيق منهج نظم الإنتاج على مستوى منطقة ريفية إلى التعرف على مختلف نظم الإنتاج الموجودة ، وتحليل علاقاتها والعلاقات عبر تدفق (رأس المال، والعمل ، والإنتاج) بين نظم الإنتاج هذه والبيئة الاقتصادية الخارجية. وهكذا نتوصل إلى التعرف على القدرات الإنتاجية ، و مصدر الفائض و استخدامه ، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تحديد درجة استقلال المنطقة الريفية و أسباب تخلفها.[2]

[1] Roger D. Norton , Op.cit, 2005. P81.

[2] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011 .P129.

2.2.2 منهج التنمية المحلية:

ظهرت التنمية المحلية كمفهوم قرب نهاية السبعينيات، و تطورت في سنوات الثمانينيات، ثم اتخذت نطاقها الكامل خلال سنوات التسعينيات. تميزت نهاية سنوات السبعينيات و بداية الثمانينيات بهيمنة الليبيرالية الاقتصادية و المطالبة بانسحاب الدولة (سياسات الإصلاح الهيكلي في الجنوب، والإصلاح الاقتصادي وإصلاح السياسة الزراعية المشتركة في الشمال):[1]

- في الشمال : بلغ النموذج الإنتاجي السائد مداه وشهدنا أثاره على المساحات الريفية منزوعة الحيوية والمهمشة و نزوح السكان من المناطق الريفية ، وتصاعد المساحات البور، وأخطار الحريق...إلخ
- في الجنوب : شهدنا فشل سياسات التنمية، وتصاعد مديونية الدول، وانهيار شبه كلي لمشروعات التنمية الوطنية الكبرى.

هكذا ظهرت، المناطق الريفية المتعثرة أو المهمشة ، و ظهرت مبادرات لإعادة تجميع الفاعلين المحليين والتعاونيات المحلية من أجل القيام بعمليات و مشروعات صغيرة تهدف إلى الحفاظ على الفاعلين المحليين و التعاونيات المحلية من أجل القيام بعمليات و مشروعات صغيرة تهدف إلى الحفاظ على الخدمات العامة، و إعادة توطين الأسر، لوقف التدهور أو لإعادة إطلاق الأنشطة الاقتصادية (الزراعية والحرفية والسياحة...إلخ) . هكذا نشأت التنمية المحلية، بوصفها منهجا عمليا للتنمية الريفية قبل أن تصبح منهجا نظريا.

يقوم ببناء هذا المنهج الفاعلون المحليون الذين لديهم إرادة أخذ زمام تنميتهم الخاصة بأنفسهم و بشكل تلقائي . كان في عدد من المناطق الريفية في عديد من البلدان أوروبية اتحادات محلية تسعى إلى التفكير في كيفية تحقيق هذا الاضطلاع بالمسؤولية. في عديد من البلدان تابعت السلطات العامة المسؤولة عن هذه المبادرات بوضع إطار مؤسسي لهذه المبادرات، تم بفرنسا عن طريق المواثيق المجتمعية لتنمية و العمل التي أنشئت في إطار قانون تهيئة الأراضي و قد ظهرت نفس المبادرات في ايرلندا و جمهورية المانيا الإتحادية و في ايطاليا.[2]

كانت هذه المبادرات موضع بحث من الإتحاد الأوروبي الذي فكر في الاضطلاع بالمسؤولية المجتمعية للعالم الريفي بإسم التماسك الاجتماعي، و لم يكن الباحثون بل القائمون على التنمية هم أول من أسسوا لتوجه التنمية المحلية. وقد نشأ البرنامج الأوربي الأول LEADER عام 1989 يختص بما يزيد عن 220 منطقة ريفية

[1] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011 .P129.

[2] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011 .P133.

ويهدف إلى مساندة مجموعات العمل المحلي التي نشأت انطلاقا من اتحادات التنمية القائمة لوضع برنامج للتنمية المحلية بالمشاركة مع الإدارات ، والجمعيات المحلية، والمنظمات المهنية، وغيرها من الإتحادات.[1]

سرعان ما أثارت هذه الحركة للتنمية المحلية في أوروبا في بداية الثمانينات ، اهتمام البحث وكان الجغرافيون هم الذين بدئوا في تنظير هذه العملية التلقائية ، ثم تبعهم علماء الاجتماع و الاقتصاديون وقد أثرى منهج التنمية المحلية أثناء التسعينيات بعديد من المفاهيم للنماذج الجديدة للتنمية، و وضع موضوع التنفيذ في السياسات الوطنية وكذلك في سياسات المنظمات الدولية (البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ...إلخ).[2]

كانت التنمية المحلية هي المنهج الرئيسي للتنمية الريفية ، و هي تقدم طريقة جديدة لفهم تنمية المساحات الريفية، التي تختلف جدا عن تهيئة الأراضي فبينما الأراضي بمنطق مركزي وخارجي بإستخدام التنظيم أساسا، تهدف إلى إعادة تخصيص للأنشطة على الأراضي الوطنية ، بمعنى حفز الأنشطة الإقتصادية على التواجد في الأماكن التي لم تذهب إليها تلقائيا ، نجد أن التنمية المحلية ترتكز على الموارد المحلية، والتفاوض بين الفاعلين العمومين والخاصيين ، و المبادرة المحلية لخلق ديناميكية اجتماعية و اقتصادية.

مبدأ التنمية المحلية، تقويم الموارد المحلية وأخذ الفاعلين المحليين لزمام التنمية في أيديهم، أساسا للتنمية الريفية ويعطيانها بعدا جديدا، لأنها تجعل من الممكن:[3]

-تحقيق تنمية ريفية متعددة القطاعات، فتقديم الموارد يتضمن جميع الموارد و غالبا ما يكون ذلك غير ممكن إلا من خلال تعاون بين مختلف قطاعات النشاط و التقويم المتبادل، مثل (السياحة، الزراعية التي تجري تقويما للموارد الزراعية)، ومن خلال التجديدات التقنية أو التنظيمية.

-تحقيق تنمية ريفية إقليمية : إن التفكير في التنمية ، و وضع استراتيجية و عمليات على المستوى المحلي يعني اعترافا و أخذا في الإعتبار بعدم تجانس المساحات الريفية فالتنمية الريفية لا يمكن و لا ينبغي أن تكون عامة و ذلك لأن محتوى التنمية الريفية و نماذجها وسبلها تتوقف على الموارد المحلية و من ثم فهي محددة لكل مساحة على حدة وفقا لمميزاتها.

-تنمية ريفية يضطلع بها الفاعلون المحليون: من الواضح أن المستوى المحلي موا فق لقدر أكبر من مشاركة الفاعلين المحليين. أما خطوات عملية التنمية المحلية فهي تحليل الوضع، و تحديد أولويات التنمية وأهدافها، و القيام بعمليات من أجل بلوغ هذه الأهداف ، و تعبئة الوسائل اللازمة لوضع هذه العمليات موضوع التنفيذ، و تكون كل خطوة من هذه الخطوات موضوع مفاوضات بين الفاعلين العامين و الخاصيين، ويكون

[1] إسكوا ، مرجع سابق الذكر، 1995.
[2] إسكوا ، مرجع سابق الذكر ، 1995.
[3] إسكوا ،مرجع سابق الذكر ،1995.

مجمل العملية موضوع تعاقد. ويفترض هذا البعد التعاقدي موائمات دائمة ومشاركة متواصلة من جانب الفاعلين.

التنمية المحلية منهج متصاعد ومنهج للتنمية الداخلية للمناطق الريفية، بمبادئ مستلهمة من نظريات عديدة للتنمية لسنوات السبعينيات و الثمانينيات ،خاصة النظريتين التاليتين:[1]

- **نظرية المركز- المحيط و التنمية ذاتيا (auto_entretenu)**: هذه النظرية ترى أن أصل التخلف إنما ينتج عن العلاقة السيئة بين القطاعات الإقتصادية، و التعبئة الخارجية للفائض المنتج داخليا، الأمر الذي يترجم إلى تبعية هياكل الإنتاج، فالتنمية هي بالضرورة خروج على هذا المنطق من أجل التوجه نحو تنمية ذاتية المركز و ذاتية الاكتفاء، بمعنى أنها ترتكز على تعاون أفضل للقطاعات الاقتصادية و تراكم للفائض المحلي. و هذا التحليل يتردد في **مبدأ تقويم الموارد المحلية كأساس للديناميكية الاقتصادية**.

- **نظرية النمو الداخلي** : الذي يشكل فيه الابتكار ورأس المال البشري العاملان للنمو، فالتنمية المحلية تعطي مكانا هاما للابتكار بوصفه سبيلا لرفع قيمة الموارد المحلية التي عادة ما لا تقومها السبل التقليدية. احدى هذه الموارد تتمثل في رأس المال البشري المتاح في المنطقة في صورة أيدي عاملة تمتلك خيرة و معارف. كما ترتكز التنمية المحلية على رأس المال الاجتماعي الذي يخلق روابط و شبكات تيسر المبادلات و تنسيق الأنشطة بتقليلها لتكاليف التعاملات. و رأس المال الاجتماعي يتجاوز حدود المنطقة أو المزرعة و من ثم يمكنه الإسهام في تقويم الموارد المحلية بتيسيره الوصول إلى الأسواق.

لقد أفسحت التنمية المحلية المجال لعديد من المناهج العملية للتنمية الريفية التي تعززها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، مثل منهج المشاركة، أو منهج سبل الإعاشة المستدامة.

3. التوجهات الجديدة للتنمية الريفية مع مطلع القرن 21:

1.3 السياق العام المميز للفترة:

لكي نضع النماذج الجديدة للتنمية الريفية في سياقها ، سوف نتطرق بإيجاز الى خصائص المساحات الريفية والمحددات الخارجية لعمليات تحول هذه المساحات و محتوى مناهج التنمية الريفية الذي ميز هذه الفترة و العناصر الرئيسية لتجديد نظريات التنمية.

[1] Roger D. Norton , Op.cit, 2005.P88.

1.1.3 خصائص المساحات الريفية : أهم ما يميز ها ما يلي:[1]

-تحتوي المساحات الريفية على جزء كبير من الموارد الطبيعية و الثروات البيئية ، بالإضافة إلى النشاط الزراعي و ترابط مباشر مع البيئة.

-المساحات الريفية شديدة التنوع من ناحية التنوع الطبيعي بالإضافة الى التنوع الاجتماعي- الإقتصادي و التاريخي.

-الزراعة، رغم أهميتها ، لم تعد النشاط السائد و الوحيد في هذه المساحات ، ففي بلدان الشمال تراجعا لوزنها الاقتصادي و الديموغرافي ، و في بلدان الجنوب ، عجزها عن خلق فرص عمل واستيعاب البطالة.

-المساحات الريفية في بلدان الجنوب محرومة، بصفة عامة، مقارنة بالمساحات الحضرية، من حيث البيئة التحتية، و الحصول على الخدمات و القدرة الشرائية كما أنها بعيدة عن مراكز السلطة و القرارات . لكن هذه الإستبعادات مخففة في بلدان الشمال.

2.1.3 المحددات الخارجية لعمليات تحول المساحات الريفية:

هناك عدة عوامل ساهمت في عملية التحول للمناطق الريفية ، أهمها:[2]

- التحديث والتبادل الحر : إن التبادل الحر العام للمنتجات الزراعية ، سوف يضع كل المساحات الريفية في حالة تنافس ، الأمر الذي سيترتب عليه تهميش أو زيادة تهميش المناطق الأقل تنافسية، كما أن العولمة أ حدثت دينامكية محلية وأثرت على القدرة التنافسية و وجهت الطلب نحو المنتجات جيدة من حيث النوعية.

- المسألة البيئية : تمحور المسألة البيئية تحت بعدين، أولا من حيث الاستدامة للموارد الطبيعية : إن ندرة بعض الموارد (مثل المياه ومشكلات الجفاف المتكرر) ، والتهديدات التي تتعرض لها موارد اخرى (تدهور التربة، وإزالة الغابات والتصحر...إلخ) و مخاطر و فقر في التنوع الإحيائي ، تتطلب إتباع ممارسات وأساليب لاستغلال و لإدارة هذه الموارد تجمع بين الحيوية الإقتصادية وحماية البيئة. أما ثانيا حماية البيئة من الآثار السلبية للإنتاج والاستهلاك (التلوث، وارتفاع حرارة المناخ ، وتدمير المشاهد الطبيعية...إلخ) لقد أصبحت حماية البيئة مطلبا عاما في جميع القطاعات على مستوى السياسات الوطنية والدولية، وهي تخص ، في المقام الأول ، الممارسات الزراعية وأساليب إدارة المساحات الريفية.

بالإضافة إلى ذلك ، تيارات نظرية كبرى أسهمت في تجديد نظريات التنمية كالهيكلية الجديدة، والإقتصاد المؤسسي الجديد واقتصاد الأقاليم، ويمكن القول أن العناصر الرئيسة التي قدمتها هذه التيارات الثلاثة هي:[3]

---

[1] البنك العالمي، تغير سياق التنمية والتنمية الريفية ، 2011.

[2] البنك العالمي، نفس المرجع، 2011.

[3] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011 .P19.

- تجاوز الدولة الشاملة أو السوق الشامل وإبراز دور الدولة ولكن مع وظائف مختلفة ، ولا سيما خلق بيئة موائية للإستثمار ، والتكامل بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص. ومن جهة أخرى، اعتبار رأس المال البشري عاملا للتنمية، العودة إلى مهام الدولة في مجال التدريب، والصحة ...إلخ بهدف إيجاد موارد بشرية مؤهلة ومنتجة.

- العلاقة الضرورية بين النمو والإنصاف: ذلك أن تقليص عدم المساواة يمثل عاملا للتنمية ، لأن استمرار أشكال لعدم المساواة ينتهي بإبطاء النمو بسبب ضعف الطلب الداخلي والنزاعات الإجتماعية.

- المؤسسات كعامل للتنمية : إن المؤسسات بما فيها المؤسسات غير السوقية وغير الرسمية ، تزيد من كفاءة الإقتصاد عن طريق خفض تكاليف التعامل، ذلك أننا لن نستطيع ، بعمل الدولة وحدها ولا بآليات السوق وحدها، أن نحسن أداء الإقتصاد وإنما يتحقق ذلك بالعمل الجماعي المنسق.

-العوامل الداخلية للنمو: النمو ليس فقط مسألة استثمار و الانفتاح على السوق الخارجية فقط، لكنه مشروط بعوامل داخلية مثل رأس المال البشري والإبتكار.

- العوامل الجديدة للقدرة التنافسية: تتمثل في مرونة نظام الإنتاج، وقدرته على التكيف ، وتقويم الموارد المحددة، وكذلك في التعاون بين مجمل الفاعلين(العام والخاص) الذي يدعم التدريب الجماعي الدافع للإبتكار.

2.3 المحتوى و التوجه النظري:

إن مناهج التنمية الريفية، التي هي تنمية محلية وداخلية وقائمة على المشاركة ترتكز على تقويم الموارد المحلية، ومشاركة جميع الفاعلين والتنسيق بين مختلف قطاعات النشاط، تستلهم من التحليلات الواردة أدناه:[1]

- إن خفض أوجه عدم المساواة الإجتماعية أو الإقليمية كعامل للتنمية الشاملة كان مصدر إلهام لسياسات التنمية الريفية في بلدان الشمال (بلدان الإتحاد الأوربي) ، حيث كان الهدف المعلن لهذه السياسات هو الإنسجام الإقليمي وخفض عدم المساواة بين الأقاليم . وفي بلدان الجنوب كانت مكافحة الفقر لخفض أوجه عدم المساواة الإجتماعية هو الهدف الأول للتنمية الريفية ، نظرا لأن السكان الأكثر فقرا هم السكان الريفيين، قد أدى تجاوز معضلة الدولة / السوق وتنسيق العمل الجماعي كعامل للكفاءة الإقتصادية ، إلى المشاركة والتعاون بين الجميع في عملية التنمية الريفية.

[1] البنك العالمي، مرجع سابق الذكر، 2011.

- إن تقويم الموارد المحلية يرجع إلى البحث عن عوامل داخلية للتنمية و للقدرة التنافسية . و غالبا ما يمر ذلك عبر تنسيق بين الأنشطة كمصدر للتقويم اعتمادا على أساليب محددة للتنظيم (التنظيم المرن، الدوائر غير الرسمية ...إلخ).

- الطابع المحلي للتنمية الريفية يرجع إلى عملية تصاعدية ، لكنه يتعلق قبل كل شئ بتنمية مدرجة داخل حيز مادي واقتصادي واجتماعي ومعنى هذا أنه إذا كان منهج التنمية الريفية قابلا للتطبيق في كل مكان، فإن مسارات التنمية ستكون محددة بالنسبة لكل إقليم. هذه العناصر الرئيسية للتنمية الريفية يحددها على أنها محلية ، وداخلية قائمة على المشاركة ومتعددة القطاعات .

تعتمد مناهج التنمية الريفية على المفاهيم التالية و هي: الحكم الراشد؛ اللامركزية؛ تعدد الوظائف؛ الأقاليم؛ الاقتصاد المؤسسي؛ تنمية القدرات.

سنحاول في ما بلي من تحليل ، محاولة شرح هذه المفاهيم من منظور التنمية الريفية.

1.2.3الحكم الراشد:

يشهد منذ قرابة العشرين سنة كثرة استخدام عبارة الحكم الراشد ، فكرة الحكم الراشد فكرة متعددة المعاني، تستخدم في الاقتصاد وفي العلوم السياسية وفي العلاقات الدولية.

أ) فكرة الحكم الراشد :

يرجع بعض المؤلفين أصولها إلى القرن الثالث عشر، بينما يرجع آخرون أصولها إلى القرن الثامن عشر و قد استخدمت في البداية للمسائل القضائية، وعلى المستوى النظري نلاحظ ظهور فكرة الحكم الراشد في الاقتصاد في سنوات السبعينيات لدى الاقتصاديين المؤسسين الجدد.[1]

و زاد من أهميتها ذلك التعقيد المتنامي للمجتمعات الحديثة، التي تتسم بعدد كبير للغاية من الفاعلين ، وبتغيرات تكنولوجية عميقة، وظهور قطاعات جديدة للنشاط وأخيرا بارتباطات متعددة، بالإضافة الى عالمية الاقتصاد، مع إنشاء مجالات اقتصادية جديدة لا تتلاءم بالضرورة مع المجالات الوطنية، توسيع الأسواق وعدم التوافق بين مجالات الإنتاج و الاستهلاك.[2]

لم يعد للدولة نفس الدور، حيث كان السوق و الدولة هي الأدوات الرئيسية للتنسيق والتنظيم وفي البلدان المتخلفة يضطر دور الدولة إلى التطور بعد الفشل للدولة المركزية والمتدخلة في كل شئ لسنوات

[1] منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OCDE)، مبادئ الحكم المشترك، 2004.

[2] Raphaël Toupane, La gouvernance : evolution, approches theoriques et critiques du concept, Séminaire géographique, D. CANTEMIR,2009.

الستينات و السبعينات (عقدي التنمية)، والدولة الغائبة لسنوات الثمانينات و التسعينات (عقدي الإصلاح الهيكلي).[1] لكل هذه الأسباب، أصبح الحكم الراشد نموذجا محل نقاش سواء على المستوى النظري أو على مستوى السياسات.

الحكم الراشد و الحكومة مشتقتان من نفس الأصل وهما متفقتان جزئيا ، لكنهما تعبران عن فكرتين متميزتين إلى حد كبير.[2] فعبارة الحكومة تعبر عن المؤسسات الرسمية للدولة وعن سلطة الإلزام المشروعة وبهذا فهي تشير إلى العمليات الرسمية والمؤسسية التي تستهدف، على مستوى الدولة، ضمان الحفاظ على النظام العام وتيسير العمل الجماعي. بينما الحكم الراشد يعبر عن أسلوب الحكم واقتسام السلطة: فهي إذن ليست منهجا من أعلى إلى أسفل ، وإنما منهج يضطلع فيه الفاعلون غير الحكوميين في صنع السياسة ، وينظر إليه أساسا على أنه يتضمن مجموعة متداخلة من العلاقات بين الدولة والمجتمع تسيطر فيه الشبكات وليس التسلسل القيادي على عملية صنع السياسة.[3] وبعبارة أخرى، الحكم الراشد يرجع إلى أس الهب التنسيق القائم على أساس من الشراكة والتفاوض بين قطاعات تنتمي إلى مجالات مختلفة.[4]

في العلوم السياسية ، يطرح الحكم الراشد مسألة التحديث السياسي ، و هي فكرة يمكن أن تكون لها معاني عديدة تتراوح من الإصلاح المؤسسي إلى إحداث تغييرات في عمليات صنع القرار. لكن هذه الفكرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحكم الراشد من حيث أنه يعبر في تغيير في المنظور، ويعرف بأنه العلاقات المتحولة بين و الدولة و السوق و المجتمع المدني في المجالات السياسية للمجتمعات.[5]

في مجال العلاقات الدولية، يثار الحكم الراشد ، في مجالين : مجال التجارة الدولية، و مجال البيئة، و هكذا يجري الحديث عن الحكم الراشد العالمي والمبدأ هو: هناك أمور لا يمكن تسويقها بصورة فعالة إلى من خلال نظم دولية، والنظام الدولي هو مجمل القواعد و الإجراءات و كذلك النظم الدائمة للتنسيق و/أو التفاوض. ومنظمة التجارة العالمية هي المثال على هذا الحكم الراشد العالمي في مجال التجارة الدولية. كما ينبغي إيضاح أن هناك فاعلين آخرين موجودين عن طريق مختلف (المنظمات غير الحكومية، والاتحادات...الخ) .

يثار الحكم الراشد العالمي في المجال البيئة من أجل إدارة الممتلكات و المخاطر البيئية. و الواقع أن غالبية الممتلكات البيئية هي ممتلكات عامة أي الممتلك العام غير تنافسي (بمعنى أن استهلاك هذا الممتلك من جانب ما ،لا يقلل من إمكانية استهلاكه من جانب فاعلين اخرين) كما أنه ليس قاصرا على فاعل بعينه (فليس ممكنا استبعاد أي فاعل منه) . ومن ناحية أخرى، فإن مسببات و اثار الأخطار البيئية، مرتبطة بالكوارث

[1] البنك العالمي، مرجع سابق الذكر، 2011.

[2] Raphaël Toupane , Op.cit, 2009.

[3] Raphaël Toupane , Op.cit, 2009.

[4] منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OCDE) ، مرجع سابق الذكر، 2004.

[5] Raphaël Toupane , Op.cit, 2009.

الصناعية أو بأساليب الإنتاج والاستهلاك، تتجاوز بكثير الحدود الوطنية.ومن هنا تنشأ الحاجة إلى وجود حكم راشد عالمي بمعنى مجمل القواعد، والمعايير، وتدابير الرقابة، المبينة في المواثيق الدولية أو خلق هياكل دولية متخصصة.[1] فمن منظور الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية و الممتلكات البيئية، فإن الحكم الراشد العالمي لا يعني أن الفاعلين الوحيدين المعنيين هم الدول، بل على العكس من ذلك، إشراك مختلف جماعات الفاعلين على مختلف المستويات.

في التحليل الإقتصادي استخدمت فكرة الحكم الراشد ، التي أوضحها أ.وليامسون ، لتحديد الحكم الذي وضعته شركة تجارية لتحقيق التناسق الداخلي و الخارجي الفعال. الذي يقلل من تكاليف التعامل الداخلي (المرتبط بالتسلسل) و الخارجي (المرتبط بعلاقة الشركة مع الشركات الأخرى عن طريق مبادلات البيع). وبناء على ذلك، توسع المفهوم لكي يحدد سبل التنسيق بين الفاعلين الذي يتجاوز الإنقسام الكلاسيكي بين السوق و التسلسل (الشبكات والعقود والدوائر غير الرسمية...إلخ)، الأمر الذي يخفض تكلفة التعامل ويسهم في زيادة كفاءة العمل الجماعي.[2]

و بالنسبة لبعض المنظمات الدولية ، مثل البنك الدولي ، يلزم إجراء إصلاحات مؤسسية داخل البلدان إلى أن تخضع لسياسات الإصلاح الهيكلي لكي تمتلك حكما راشدا جديدا ، وهو معيار جوهري من أجل تحقيق إدارة سليمة وكفاءة للإدارة العامة ، يعتبر ضامنا للشفافية في إدارة الشؤون العامة، واحترام قواعد السوق ، ومن وجهة النظر هذه ، يعتبر الحكم الراشد وسيلة لمكافحة الفساد ومصادرة السلطة بواسطة جماعات أسرية أو إجتماعية ، و هما معيار يعتبران عوائق للكفاءة الإقتصادية.[3]

إذا ما طبقت فكرة الحكم الراشد على مستويات مختلفة. على مستوى المؤسسة ، أو على مستوى إقليمي أو على مستوى وطني و دولي ، وأيا ما كان المجال الاقتصاد أو العلاقات الدولية أو البيئية أو على المستوى الوطني أو دون الوطني أو الدولي ، فإنها ترجع إلى:[4]

- مستوى اقتسام السلطة
- عملية اتخاذ القرار التي تدمج جميع الفاعلين المعنيين.
- وسائل متبادلة (في السوق وفي التسلسل القيادي) لتنسيق عمل الفاعلين من أجل بلوغ أهداف محددة.

[1] OCDE, Le nouveau paradigme rural : Politiques et gouvernance, 2006.

[2] Raphaël Toupane , Op.cit, 2009.

[3] Raphaël Toupane , Op.cit, 2009.

[4] منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OCDE)، مرجع سابق الذكر، 2004.

- شراكات وتعاون بين جماعات الفاعلين(بما فيهم الفاعلين المؤسسين) التي تنتمي إلى مجالات مختلفة: عامة، خاصة، وتجارية، وغير تجارية والدولة والمجتمع المدني ...إلخ

حسب منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (2006)، " الحكم الراشد أداة للتنمية الإقتصادية حيث ينبغي أن تكون الأعمال منسقة على المستوى المحلي وأن تكون منسقة في الحالة المثالية ، مع التدابير التي تتخذ في مجالات أخرى ، من أجل إيجاد التأزر وتفادي النزاعات واستخدام المعلومات المتاحة على النحو الأمثل".[1]

وعلى الرغم من توافق الآراء على أهمية وجدوى الحكم الراشد ، فإن هناك انتقادات موجهة على هذه الفكرة وبيان حدودها، فالحكم الراشد لا يحل مشكلة الاستبعاد و الاقصاء و التهميش لآن المستبعدون اقتصاديا و اجتماعيا ليس لهم مكان كفاعلين في لعبة الحكم الراشد، والحكم الراشد لا يحل الصراعات التي يتعذر تبسيطها، فهي تعمل عندما يتعلق الأمر بإختلافات وليس صراعات ، ومن ناحية أخرى فالحكم الراشد يصطدم بحدود الشفافية على أساس المشاركة في المعلومات ونشرها. هذا التحليل للديناميكية الذي تضم الحكم الراشد وحدوده مسألة صحية ، ذلك أنه يجعل من مدى الحكم الراشد مسألة نسبية ، وهو يذكرنا بأن هذا الحكم الراشد ليس الحل لجميع المشكلات.[2]

ب) الحكم الراشد والتنمية الريفية:

التنمية الريفية عملية تخضع لتفاوض دائم بين جميع الفاعلين المعنيين عامين كانوا أو خاصيين ، و تهدف هذه المفاوضات إلى تحقيق تعاقد داخلي بين الفاعلين المحليين العام والخاص و خارجي بين الفاعلين المحليين و الفاعلين الوطنيين حول الأولويات والأهداف والسبل، و بعبارة أخرى، ليس هناك نموذج للتنمية لتعميمة أو نقله، وعلى كل منطقة ريفية أن تب ني إستراتيجيتها الخاصة للتنمية، استنادا على تقويم مواردها المحلية المادية وغير المادية ولا يمكن لهذه العملية أن تتحقق إلا في إطار حكم راشد جديد، يسمح بحشد جميع الفاعلين العامين و الخاصين بما فيهم الفاعلين المؤسسين.[3]

وإذا كان نموذج الحكم الراشد يلهم إلى حد كبير سبل الإدارة والسياسات الإقتصادية في البلدان المتقدمة، حيث أنها الأكثر تكيفا مع التطور الراهن للإقتصاد والمجتمعات إلا أن له أهمية واضحة بالنسبة لموضوعات التنمية، بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة.[4]

[1] OCDE, Op.cit, 2006.

[2] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011. P 156.

[3] Bertrand Nathalie et Moquay Patrick, La gouvernance locale, un retour à la proximité. Économie rurale, 2004, vol. 280, no 1. p77-95.

[4] OCDE, Op.cit, 2006.

يفترض أن الحكم الريفي الراشد يعزز شرعية القرارات و الأعمال، لكن هذه الشرعية لا تتحقق بصورة تلقائية، فهي تبنى و ينبغي الحفاظ عليها لكي تستمر ، فالشرعية بناء ينبغي صيانته و تجديده ومن هنا تأتي ضرورة دعم وتطوير الهياكل والمؤسسات الفعالة و التمثيلية في المناطق الريفية. فالشراكة هي أداة وهدف الحكم الراشد في نفس الوقت، التي ينبغي بناءها بصفة دائمة بين مختلف الفاعلين .[1]

ضعف بعض القطاعات وعدم وضوح بعض جماعات الفاعلين في المناطق الريفية ، الأمر الذي يعوق بناء شراكات حقيقية، إذا كانت المناهج الحالية للتنمية الريفية تركز على الدور المركزي للفاعلين فإن هذا يعني مشاركة وتمثيل كل جماعات الفاعلين في الشراكات من أجل تبادل ومناقشة وبناء توافق الرأي قبل اتخاذ القرارات ووضع الاستراتيجيات.[2]

إن أحد سمات المناهج الحالية للتنمية الريفية هو تعدد القطاعات أو الطابع المتكامل وهذه السمة تمثل صعوبة رئيسية نظرا لأن المؤسسات و الهياكل الحكومية موزعة على القطاعات وأنه ليس هناك تقليد لبناء السياسات المتكاملة بصورة مشتركة . فالحكم الريفي الراشد جهاز يسمح بتجاوز هذه الصعوبة و إيجاد الظروف لتنمية متعددة القطاعات تستند إلى تقويم مجمل الأنشطة المحددة.[3]

لما كانت الزراعة هي النشاط السائد في المناطق الريفية، فإن المزارعين كانوا دائما هم الفاعلون الرئيسيون ، إن لم يكونوا الوحدين في هذه المناطق لكن هذا الوضع تغير ، لأسباب مختلفة في البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، بفعل التطورات الإقتصادية و الديموغرافية. ومنذ ذلك الوقت، لم يعد المزارعون هم الفاعلون السائدون أو الوحيدون في المناطق الريفية، و من ثم لابد من التفاوض و الإدارة المشتركة مع جماعات الفاعلين المحليين و كذلك مع جماعات الفاعلين غير الريفين لكنهم يستخدمون المساحات الريفية. و يتعلق الأمر ببحث الطلب الريفي على الممتلكات و الخدمات الريفية للمساحات الريفية من حيث الإستخدام المباشر كالمساحة الريفية الطبيعية، وأوقات الفراغ، والتراث أو غير المباشر كنوعية البيئة و نوعية المنتجات.[4]

إن الحكم الراشد ، كأداة للتفاوض و التنسق واتخاذ القرار ، يحتل مكان الصدارة في سياسات التنمية الريفية و على نحو ما تشير إليها منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية فهي سياسة ريفية متكاملة غالبا ما توضع موضوع التنفيذ عبر شراكات محلية ذات سمات محددة و تستجيب لمبادئ محددة. أولا ، أن المنطقة المستهدفة تحدد انطلاقا من المعايير الإدارية أو الوظيفية، و ثانيا أن الفاعلين العاميين والخاصيين المحليين يشكلون

[1] OCDE, Op.cit, 2006

[2] Omar Bessaoud, Améliorer la gouvernance rurale, MediTERRA, Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.) 2009, p. 277-308.

[3] OCDE, Op.cit, 2006.

[4] Omar Bessaoud, Op.cit,2009.

شراكة ويضعون معا المعارف والموارد ، ثالثا توضع أي استراتيجية للتنمية الريفية انطلاقا من منظور و توجه مشترك للمنطقة و من مجمل الأهداف المشتركة[1] .

الحكم الراشد هو مثال المناهج المتكاملة والقائمة على المشاركة التي تسمح بإدارة موضوعات مركبة بقدر أكبر من الكفاءة الاقتصادية وهو يعني وضع أساليب للتنظيم وسياسات تعاقديه ومناقشات عامة تضم جميع الفاعلين ويترجم ذلك في صورة وجود مجمل المؤسسات والعمليات التي تسمح لجماعات الفاعلين المختلفة بالتفاوض من أجل التوصل إلى توافق عام انطلاقا من مصالحهم المتباينة و تشكيل شراكات بين القطاع العام، و المجتمع المتكامل و القطاع الخاص. و هذا يستلزم تدعيم الحكومات المحلية بإعطائها السلطة ، و الموارد و الوسائل التي تمكنها من التصرف في إطار الشراكات ، [2]و بعبارة أخرى ، إجراء تغييرات في هياكل وأساليب على المستوى الوطني والمحلي بما يؤدي إلى عملية اللامركزية.

2.2.3 اللامركزية :

و هذه الفكرة ليست جديدة، وهي ذات محتوى قانوني وتنظيمي يرتبط بهياكل الدورية والإدارة العامة كما نجده ا تتردد في مختلف المستويات محلي، اقليمي، عالمي.

أ) فكرة اللامركزية:

اللامركزية هي عكس المركزية لكن الفكرتان تشير ان إلى إعادة تقسيم أو توزيع السلطات و الاختصاصات بين هيئة مركزية أو وطنية و هيئات لامركزية أو على المحيط الخارجي للجماعة، و قد استخدم معياران في اللامركزية: طبيعة الأمور التي تعالج على المستوى المركزي والمحلي و الاستقلال الذاتي القانوني و بالتالي للهياكل المحلية. ويضاف إلى هذين المعيارين، المستوى المكاني أو الدرجة التي تجري عليها اللامركزية.[3]

بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة، تعريف للامركزية مجمل الاختصاصات لتخطيط الواردات وإدارتها، وتعبئتها ورصدها من القطاع المركزي:

- وحدات أراضي الوزارات والهيئات العامة المركزية.
- وحدات الإدارة والمستويات التابعة .
- المؤسسات والهيئات العامة المستقلة ذاتيا.
- الهيئات الإقليمية.

[1] OCDE, Op.cit ,2006.

[2] Omar Bessaoud et al, Op.cit, 2009.

[3] محمد عمر باطويح، اللامركزية وإدارة المحليات: تجارب عربية ودولية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد 109 ،المركز العربي للتخطيط، الكويت ،2014 .

- منظمات القطاع الخاص و التعاونيات .

هذا التعريف أوسع تعريف ممكن ، لكنه يحتوي على مقارنة بين اللامركزية وعدم التركز، أن عدم التركز هو شكل من اللامركزية، فعدم التركيز هو إضفاء الطابع المحلي على الإدارة المركزية في أماكن مختلفة من الوطن (التراب الوطني) التي عادة ما تكون بعيدة عن مركز القرار. وهذا هو ما سمته منظمة الأغذية و الزراعة ، في تعريفها بالوحدات أراضي الوزارات و المنظمات العامة المركزية و مع ذلك ، أنه في إطار عدم التركيز يعهد بسلطة القرار اللازمة للإدارة المستقلة للعمليات إلى المسؤولين عن هذه الأجهزة ، وهذا يوضح حدود عدم التركيز مقارنا بمبادئ اللامركزية التي نجدها في تعريفات أخرى مثل أن اللامركزية تخص نقل الإختصاصات التي تمارسها السلطة المركزية إلى الحكومات المحلية.[1]

و يعني استخدام عبارة الحكومات المحلية مايلي:[2]

- نقل الإختصاصات والسلطات على جميع الأصعدة : التشريعية والتنفيذية والمالية.
- تغيرات في عملية اتخاذ القرار
- إجراء عملية للرقابة ومواءمة السياسات العامة و من ثم فإن اللامركزية وسيلة لمراقبة الوكلاء، المنتخبين أو الموظفين، للتقييم و التصحيح الدائم للسياسات العامة الموضوعة موضوع التنفيذ.

كان لوجود إدارة مركزية ما يبرره في الماضي، نظرا لدورها في بناء الدولة، الأمة، و معاملة المواطنين بطريقة متساوية بتقديم نفس الحلول لنفس المشكلات أيا ما كان مكان الإقامة. لكن التغيير الاقتصادي و الاجتماعي جعل من هذا الشكل في الإدارة غير كاف للأسباب التالية:

- يطرح المشكلة المتعلقة بالمعلومات والتعامل مع المعلومات اللازمة والمفيدة لإتخاذ القرار؛
- يرفع المسؤولية من الوكلاء؛
- صعوبة المفاوضات بين الفاعلين ، وغير فعالة ، بل مستحيلة؛
- الزيادة المستمرة في التكاليف للإدارة.

من مظاهر العولمة أثرها المباشر على قدرة الأنشطة الاقتصادية من حيث الحجم و النوعية و الأداء و على الحركية لعوامل الإنتاج و مختلف التبادلات ، لكي تضع كل الوحدات الانتاجية في تنافس دائم. و في هذه الظروف، كان البحث عن عوامل جديدة للقدرة التنافسية عملية دائمة لا يمكن القيام بها بكفاءة إلا على

[1] محمد عمر باطويح، مرجع سابق ذكره ،2014 .
[2] محمد عمر باطويح، مرجع سابق ذكره ،2014 .

المستوى المحلي و هكذا أسهمت اللامركزية بتعزيزها لكفاءة المؤسسات و تيسير التنسيق بين الفاعلين في مجال محدد، في عملية تقويم الموارد المحلية المحددة . و مع ذلك ، فإن اللامركزية تطرح مشكلات ، من بينها:[1]

- مستوى ودرجة اللامركزية : ذلك أنه من الصعب، لعديد من البلدان أن تعيد النظر في تراثها في التقسيم الإداري والمكاني.

- عدم المساواة الإجتماعية والمكانية : إن إحدى الوظائف الجوهرية للدولة، انطلاقا من تحصيل الضرائب على المستوى الوطني ، هي كفالة إعادة توزيع الثروات بين المناطق والأمر عن طريق الأجهزة العامة والأشكال الأخرى للنقل المباشر أو غير المباشر . فإذا ما تقرر في إطار اللامركزية ، إن مصروفات الأجهزة العامة المحلية ستمول فقط من جانب المالية المحلية، بمعنى الضرائب التي يدفعها المساهمون المحليون، فإن هذا سيؤدي إلى عدم المساواة الإجتماعية والمكانية. و من ناحية أخرى ، فإن سياسة لإعادة التوزيع على المستوى المحلي ليست فعالة ، وقد تترتب عليها نتائج تفاقم من عدم المساواة في هذه الحالة، يمكن أن تؤدي المركزية إلى اتساع الهوة و درجة التفاوت بين الأقاليم، خاصة باللأقاليم التي تعاني نقص في التمويل ، فلا بد من السعي إلى وضع آليات تجمع بين التمويلات المحلية و التحويلات الوطنية.

توضح المناقشة حول أثر اللامركزية على عدم المساواة بين المواقع، فالواقع أن اللامركزية عملية مستمرة تفسح المجال لإجراء موافقات تصاحب للتطور الإجتماعي والإقتصادي. كما يصعب تحقق اللامركزية لأهدافها و صياغتها في بعض الأقاليم، لعوامل مختلفة.

ب) اللامركزية و التنمية الريفية:

على الرغم من توافق الآراء حول اللامركزية، فإن اشكالية اللامركزية في المناطق الريفية تبدو بصورة مختلفة في بلدان الشمال والجنوب. والشئ المشترك بينهما هو حقيقة أن الأراضي الريفية، بصورة عامة، أقل تمتعا بالبنية التحتية والخدمات من الأراضي الحضرية، مع العلم بأن هذه التباينات بين الحضر والريف أقل في بلدان الشمال عنها في بلدان الجنوب،[2] و يمكن تلخيصها في ما يلي:[3]

في بلدان الشمال، تكون اللامركزية أداة لتدعيم الحكم الراشد المحلي وبلوغ قدر أكبر من التماسك الإجتماعي. و هي تصاحب الانتقال من سياسة للتنمية الريفية أحادية القطاع (الزراعة) تعتمد على الاعانات ، إلى سياسة متعددة القطاعات تعتمد على الاستثمارات واستغلال المميزات المحلية ، طبقا للملاحظات التالية:

[1] محمد عمر باطويح، مرجع سابق ذكره ،2014 .

[2] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011 .P159.

[3] Omar Bessaoud et al, Op.cit,2009.

- أن سياسات إعادة التوزيع والإعانة لم تؤد إلى تقليل التفاوت الإقليمي ، فالمناطق الريفية لم تتقدم في غالبية الحالات.
- وزن الإعانات المقدمة إلى المناطق الريفية يثقل كاهل النفقات العامة.

وفي بلدان الجنوب، تتراكم في الأراضي الريفية العقبات التي تجعل من اللامركزية أمرت صعبا للغاية لكنه ضروري أيضا . ومن بين هذه العقبات نستطيع أن نذكر العقبتين الرئيسيتين وهما ضعف بل غيبة الجمعيات والهياكل المحلية. والبعد عن مراكز السلطة و القرار.

بالنسبة لآثار عملية اللامركزية لإطلاق ديناميكية محلية للتنمية، فقد أظهرت بعض تجارب خلق هياكل محلية في بلدان الجنوب أن هذه الهياكل لا تضطلع بمهامها بسبب عدم انضمام الفاعلين إليها.

إن السياق الإجتماعي-الإقتصادي لعملية اللامركزية في المناطق الريفية لبلدان الجنوب يتطلب ظروفا خاصة تتعلق، في المقام الأول ، بتدريب الفاعلين ومصاحبتهم ذلك أن بناء مشروعية الهياكل المحلية الجديدة أصعب منه في بلدان الشمال، لعدة أسباب من بينها المخاطرة برؤية السلطة في هذه الهياكل و قد صادرتها مجموعة الفاعلين الذين ظلوا تقليديا يسيطرون على السلطة الاجتماعية.[1]

وتوضح نتائج عديد من الدراسات التجريبية ، التي أجريت في عديد من البلدان المتخلفة أنه عندما يعهد بتخصيص الموارد المركزية للمنظمات المحلية ، فإن الصفوة المحلية هي التي تستفيد من ذلك أولا ، دون أن تترك للفقراء إلا البواقي ، وتوصلت إلى نتيجة أنه يتعين على الدولة أن تتخذ من التدابير ما يحول بين الصفوة المحلية ومصادرة السلطة وإذا ما عجزت الدولة عن الإضطلاع بهذا الدور الجوهري، فإن منهج المشاركة في التنمية الريفية لايستطيع تحقيق الاهداف.[2]

ولكي تحقق اللامركزية أهدافها، يتعين أن تسمح للجمعيات والهياكل المحلية في المناطق الريفية بالاضطلاع بمهام عديدة:

- إدارة تقديم الخدمات العامة؛
- وضع إطار لإدارة المنازعات بين الفاعلين ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية؛
- وضع إطار للتفاوض بين الفاعلين من أجل وضع استراتيجية محلية للتنمية وتعبئة الوسائل ، ولا خاصة الوسائل المالية ، لوضع هذه الإستراتيجية موضوع التنفيذ.

[1] OCDE, Op.cit. 2006

[2] محمد عمر باطويح، مرجع سابق ذكره ،2014

هذه المهام لا غنى عنها من أجل التنمية المحلية ، حيث تستطيع الجمعيات الإقليمية والهيئات المحلية أن تعزز الديناميكية الاقتصادية لكونها أماكن للتنسيق والتحكيم ، و أن تكون أداة للكبح، وذلك بالعمل على إيجاد نماذج مركزية على المستوى المحلي.[1]

3.2.3 تعدد الوظائف: المهام الجديدة للحيز الريفي:

ظهرت في التسعينات عقد المسألة البيئية بالمعنى الواسع للعبارة الذي يغطي الانشغالات المتعلقة بالتلوث (الهواء، والمياه، والتربة) ، والاحتباس الحراري ، والتهديدات للتنوع البيولوج ي و للكوارث الطبيعية و ندرة بعض الموارد (المياه وموارد الطاقة) بالإضافة الى الليبرالية و تثبيت السوق و العالمية و بدء عملية المفاوضات التجارية الدولية (منظمة التجارة العالمية) بهدف وضع قواعد عمل السوق العالمية طبقا لآليات العرض و الطلب و القضاء على أي مصدر لتسويه الأسعار و تطور الطلب على نوعية الحياة و للبيئة و المنتجات الزراعية و الغذائية. و الزراعة معنية ، بصورة مباشرة بهذه المعايير و السياق ، فالزراعة و بحكم طبيعتها تؤثر بشكل مباشر في البيئة عن طريق استخدام الموارد الطبيعية خاصة المياه و الأرض، و الإنتاج الزارع ي وإدارة التنوع البيولوجي...إلخ . و بالنظر إلى الأهداف التي أوكلت إليها أساسا، هدف الأمن الغذائي، فإن القطاع الزراعي ظل لفترة طويلة يحتل مكانا خاصا في السياسات الاقتصادية، واستفاد من تدابير الحماية ومن تدابير المعونة والدعم التي تتفاوت من حيث قوتها وتأكيدها حسب البلدان. و نجد هذه الخصوصية في تحرير الأسواق الزراعية، مما يعني أنه، تحت تأثير الليبرالية السائدة، أجمعت البلدان المتقدمة والمتخلفة على إلغاء تدابير الدعم المباشر أو غير المباشر للأسعار.[2]

أ) فكرة تعدد الوظائف :

كانت في سنوات التسعينات مناقشات حول خصوصية الزراعة كقطاع اقتصادي، والطلب على النوعية ومفهوم تعدد الوظائف وتدور مناقشة نظرية هامة حول هذا المفهوم لتوضيح محتواه وتحليل أثاره. **وتعدد وظائف الزراعة يعني أن الزرعة تؤدي وظائف أخرى غير انتاج المنتجات الزراعية.** و انطلاقا من ذلك، تدور المحتويات المحددة للتعريف في اتجاهات مختلفة. ويمكننا في هذا الصدد ، أن نتعرف على اتجاهين ، سوف نعرضهما فيمايلي:[3]

- أن الوظائف الأخرى للزراعة وظائف بيئية.
- أن للزراعة وظيفة بيئية واقتصادية وإجتماعية ، وظائف للحفاظ على التراث الثقافي.

ب) مفهوم تعدد الوظائف:

[1] OCDE, Op.cit. 2006

[2] OCDE, Op.cit, 2006.

[3] Ocde&Fao, perspectives agricoles de l'ocde et de la fao 2014-2023, éd ocde, 2014. P 07.

يتفق الجميع على أن مفهوم تعدد الوظائف لا يعدو كونه إعادة اكتشاف لواقع قديم للزراعة طواه النسيان بسبب نهوض زراعة تنافسية وإنتاجيه، **فتعدد الوظائف سمة ملازمة للنشاط الزراعي** .[1] ومع ذلك ينبغي ألا نخلط بين مفهوم تعدد الوظائف وتعدد الأنشطة أو التنوع ، ذلك أن تعدد الأنشطة يرجع إلى وضع يكون فيه المزارع، أو أحد أفراد أسرته ، يمارس إلى جانب النشاط الزراعي، نشاطا أو أنشطة غير زراعية ، وهو وضع يعبر عنه بوجود دخول غير زراعية في التشكيل الإجمالي لدخل الأسرة . وبالنسبة للتنويع ، فإنه يمكن أن يطبق على الإنتاج الزراعي ، أو على الأنشطة المتصلة بالإنتاج الزراعي. تعدد الوظائف يشير إلى الوظائف المختلفة التي تحقق نشاطا ما، **وفي حالة الزراعة فإن تعدد الوظائف هو بحث السلع أو غير السلع التي تنتج عن الأنشطة المتنوعة للفلاح أو القطاع الزراعي**، بعبارة أخرى فإن النشاط الزراعي ينتج نوعين من السلع:[2]

- الأول في صورة ثروات مادية (ناتج سلعي).
- الثاني في أشكال أخرى غير الثروات المادية (ناتج غير سلعي).

هذه الوظائف لا يمكن تقييمها بواسطة آليات السوق ، بسبب الطبيعة غير التسويقية لبعض الوظائف ، ومن ناحية أخرى فإن النواتج التي ليست ثروات مادية للزراعة غالبا ما تكون نواتج مشتركة. [3] تحدد الخدمات البيئية التي تقدمها الزراعة والتي تستجيب للطلب الاجتماعي الجديد على الطبيعة و على نوعية المعيشة. و هذه الخدمات التي ترتبط بالنشاط الزراعي ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، يمكن تحليلها كعوامل خارجية أو مطلقة.

فإن فهم الخدمات البيئية للزراعة عن طريق مفهوم العوامل الخارجية، يسمح بتحديد وسائل العوامل الداخلية، بمعنى وسائل وأشكال دفع مقابل هذه الخدمات. وهذا يتعلق بطريقة معالجة تعدد الوظائف، بينما يجري التمييز بين منهجين على الأقل ، لتعدد الوظائف:[4]

- **أولا: المنهج الإيجابي** ، الذي تتبناه منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية و هو منهج قطاعي و اقتصادي، يعترف بوجود منتجات متعددة الزراعة تضم في آن واحد المنتجات الأساسية (المنتجات الزراعية) و منتجات مشتركة يمثل بعضها ثروات ذات اهتمام عام (العوامل الخارجية البيئية) لا يوجد لها سوق . و هكذا ينبغي تحديد الثروات و الخدمات العامة التي تنتجها الزراعة، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية ، و تحديد قيمتها و سبل مجازاتها بالتدخل العام، بقدر عدم مجازاتها بواسطة السوق.

[1] البنك العالمي، مرجع سابق الذكر ، 2011

[2] Ocde&Fao, Op.cit,2014

[3] [3] Jean-marc Boussard, Op.cit, éd CUJAS, 2011.P 83

[4] CIHEAM: formed, Op.cit, 2011. P161.

- ثانيا: المنهج المتكامل أو المعياري، وفي هذا المنهج يعرف تعدد الوظائف بواسطة مجمل الأهداف الموكولة للزراعة بمعنى روابط ومكان الزراعة بالمقارنة مع البيئة والإقتصاد والمجتمع ، عندئذ نخرج بإطار محدد لإصلاح وأوجه قصور السوق التي لا تدفع مقابلا للثروات والخدمات البيئية التي يعترف بأنها ثروات عامة.

- ثالثا : وراء المناقشة التي تدور حول هذين المنهجين، نجد صورتين للزراعة لا يخلوان من تأثير على سياسات التنمية الزراعية والريفية. فالصورة الأولى تتمثل في تكثيف النشاط الزراعي تأثيرات سلبية على البيئة تتمثل في تدمير رأس المال الطبيعي. وفي مواجهة هذا الوضع ، نظرا للطلب الاجتماعي على نوعية البيئة ، سوف يختار الإنسان زراعة أقل كثافة تسبب قدرا أقل من التلوث وتدمير رأس المال الطبيعي، مقابل مجازاة من جانب سياسات الدعم، أما الصورة الثانية لا يقتصر تعدد الوظائف على الخدمات البيئية التي تقدمها الزراعة، لكنها تتعلق بمجمل خصائص نظم الإنتاج الزراعي ، كذلك مكان هذه النظم وعلاقاتها بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية ومعنى هذا فهم تعدد الوظائف على المستوى المحلي لكي تؤخذ في الإعتبار العلاقة بين النشاط الزراعي والأنشطة الأخرى من ناحية ، و الإعتراف من ناحية بأن جميع الزراعات ليست متعددة الوظائف.

ت) تعدد الوظائف والتنمية الريفية:

بينما أدى نموذج التحديث إلى دفع تخصص الإنتاج الزراعي وخلق انفصالا بين الزراعة والأنشطة الريفية الأخرى ، فإن التنمية الريفية هي السبيل لتعزيز التواجد المشترك لعدة أنشطة على مستوى المزرعة أو على مستوى نفس الحيز الريفي لأن التنمية الريفية تسمح بإعادة تحديد الهويات، والإستراتيجيات والممارسات والعلاقات البيئية والشبكات [1].

إن المنهج المتكامل لتعدد الوظائف يعيد وضع النشاط الزراعي في نظام اقتصادي ، و اجتماعي و بيئي محلي، و إذا ما تناولنا الوظائف البيئية في بلدان الشمال فسوف نجد أن الوظائف الاقتصادية لخلق فرص للعمل و الحفاظ على شغل الأرض إنما يتعلق بالدقة بمجمل الأنشطة الريفية وهذا صحيح أيضا في بلدان الجنوب، حيث نلاحظ رغم استمرار الدور الهام للزراعة في المناطق الريفية أن : الوزن النسبي للسكان الزراعيين بالمقارنة مع السكان الريفيين في انخفاض و الدخل غير الزراعي يساهم بطريقة ملموسة للغاية في إجمالي دخل الأسر الزراعية ، الأمر الذي يدل على تعدد أنشطة المزارعين وأفراد أسرهم.[2]

يستند هذا التعليل على تحليل يميز بين مختلف انواع العوامل الخارجية والثورات العامة، ومن بينها العوامل الخارجية الإقليمية والثروات العامة المحلية . والواقع ، أن بعض الثروات العامة لا توجد إلا في حيز جغرافي محدد ، ومن ثم يمكننا أن نطلق عليه وصف المحلية لأنها تأتي نتيجة لموارد محددة مادية أو غير مادية خاصة بهذا الحيز. إن تعدد الوظائف خاص بالنشاط الزراعي، و بالنشاط الزراعي في علاقاته بالأنشطة الأخرى في منطقة معينة، منطقة الحيز الريفي و وظائفه و أخيرا بأنشطة المزارعين.

[1] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011. P 175.

[2] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011. P177.

و اليوم، أصبح الحيز الريفي موضوع الطلب اجتماعي جديد و هو يتعرض لتحولات عميقة، ففي الشمال تتخذ هذه التحولات صورة الإنخفاض الشديد للوزن النسبي للكسان وللأفراد الزراعيين في إجمالي سكان المساحات الريفية، و في الجنوب ، و على الرغم من بقاء الزراعة كنشاط رئيسي إلا أنها لم تعد تستطيع استيعاب فائض الأيدي العاملة و حل مشكلة البطالة المتزايدة في المناطق الريفية.[1]

و من ناحية أخرى، أدت الزيادة الكبيرة في سكان الحضر ، و التغيرات في نماذج المعيشة و الطلب على نوعية الحياة والمنتجات و الإهتمام بالحفاظ على الموارد و حماية البيئة ، إلى ظهور طلب جديد على الحيز الريفي ترجم إلى وظائف جديدة ، و هي كالأتي:

- وظيفة للإسكان ، فالمساحات الريفية المحيطة بالحضر تشهد تزايدا في سكانها بوصول مقيمين جدد يبحثون عن نوعية معينة للمعيشة ويهربون من مشكلات الإسكان في المدن(ندرة المساكن، وارتفاع ألإيجارات).
- وظيفة سياحية وشغل وقت الفراغ ، خاصة في الشمال يشهد نموا للسياحة الريفية ، مما يدل على أهمية هذه الوظيفة.
- وظيفة بيئية: للحفاظ على الموارد النادرة والتنوع الحيواني والنباتي والمساحات الطبيعية، كما أن الوظيفة البيئية تتضمن أيضا الحماية من المخاطر الطبيعية مثل السيول وحرائق الغابات ...إلخ

الحيز الريفي متعدد الوظائف بالنظر للطلب الإجتماعي الراهن، فهو حيز لإنتاج المنتجات والخدمات السوقية وغير السوقية، فإلى جانب المنتجات الزراعية ، هناك المنتجات البيئية و خدمات شغل وقت الفراغ والحفاظ على التراث الطبيعي و الثقافي والحفاظ على التوازن الإقليمي.

نتيجة لذلك، فإن تعدد الوظائف هو أيضا تعدد لوظائف المزارعين بإعتبارهم منتجين لهذه المنتجات والخدمات، ولدورهم في الديناميكية الإقتصادية العامة للإقليم الريفي. بالإضافة إلى المناقشة حول أثار دعم الزراعة على السياسات العامة ، يرتبط هذا التعدد الثلاثي للوظائف بالتنمية الريفية.

فهو يخرج حيز الريفي من دوره كمخفف للدعم البسيط للنشاط الزراعي ، ويقدم منهجا يسمح بفهم الحيز الريفي في إجماله بإعطاء رأس المال الطبيعي دوره الذي يستحقه ، ثم بعد ذلك فهو يسمح بالخروج من المنهج القطاعي ويأخذ في الإعتبار العلاقة الوثيقة بين مختلف الأنشطة الزراعية و الغير الزراعية والسوقية و الغير السوقية.[2]

[1] OCDE, Op.cit. 2006.

[2] Jean-marc Boussard, Op.cit, Edition CUJAS, 2011.P 66.

الاهتمام بتعدد الوظائف للتنمية الريفية يظهر في عديد من الحالات وعلى سبيل المثال ، فإن الأراضي الأقل استحوذا على عوامل الإنتاج لا يكون بمقدورها تحقيق زيادة مستمرة في انتاجيتها لكي تظل قادرة على التنافس في السوق الدولية. و لٹستراتيجية بديلة تم استغلال هذه الأراضي لتقدم منتجات وخدمات مختلفة عن المنتجات و الخدمات القياسية ، و ترتبط بالتنسيق بين الموارد و القدرات المحلية الزراعية وغير الزراعية. ويسمح استخدام منهج تعدد الوظائف بالتعرف على مختلف العلاقات وتحديد سبل تقويمها.

من منظور التنمية الريفية يتعين إضفاء الطابع الإقليمي على تعدد الوظائف، معنى التعرف عليه بالنسبة لإقليم معين، حتى تكون هناك أسس لبناء ديناميكية داخلية و متعددة للقطاعات و توجيه السياسات العامة بطريقة أفضل و أكثر فعالية نحو الهدف.

4.2.3 اقتصاد الأقاليم:

الإقليم و هو يعني مساحة معينة أو حيزا جغرافيا ذو خصائص طبيعية و تاريخية و بشرية اقتصادية-اجتماعية معينة ، فهو حيز وشبكة من الفاعلين العام و الخاص يتفاعلون معا و يتقاسمون نفس التوجه ، و ينتجون جماعيا ديناميكية اقتصادية عن طريق تنشيط و استغلال الموارد المحدودة المتاحة في هذا الحيز.[1]

أ) فكرة الإقلبم :

لقد ظهرت طلبات جديدة على المنتجات (النوعية) و على البيئة (الحماية والنوعية) ، و أدت تكنولوجيات الإتصال الجديدة إلى تداول المعارف و المعلومات بسرعة و على مستوى لم تصل إليه من قبل، و كان مصير الحدود، أو بعضها على الأقل، هو الضعف أو الإزالة. إن إحدى سمات التحديث هي زيادة المرونة على كل المستويات و في جميع المجالات وقد ألغيت الفوارق الزمنية، و تجزأ الإنتاج إلى وحدات فرعية و عمليات فرعية تؤديها مؤسسات لها أشكال شديدة التنوع للإدارة ، و التنظيم المالي و العمل. **نموذج الإقليم هو اليوم النموذج الرئيسي للتنمية الإقليمية** بمنهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة، و تحديد كيفية استغلالها لتحقيق الأهداف المرجوة التي تعتمدها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و كذلك الهياكل الوطنية المكلفة بتهيئة الإقليم. و يمكن تفسير هذا الاهتمام بمساهمات هذا النموذج في مختلف الاستبيانات التي تثير مشكلات التنمية في عالم يختلف عن عالم القرن العشرين.[2]

و لم تعد مستويات التراكم و التنظيم هي المجالات الوطنية، بل أصبحت إما في تجمعات اقتصادية لإقليم (مثل الإتحاد الأوربي) أو تجمعات دولية بل أن بعض الأخرين أعلنوا نهاية الدولة.

[1] د علي محمد دياب، مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم، مجلة جامعة دمشق، المجلد28 ، العدد الثاني2012 .

[2] أسعد معتوق، مؤشرات التنمية الاقليمية كمدخل لصياغة الأقاليم التنموية ، رسالة ماجستر قسم تخطيط و بيئة ، جامعة دمشق ، 2009 ص56.

هكذا صيغت أسئلة جديدة: ما هي العوامل الجديدة للقدرة التنافسية على مستوى الأقاليم و ما هو مستوى التراكم و التنظيم الأكثر مواءمة للمطالب الراهنة و ما هي الدوافع الجديدة للنمو الاقتصادي وللتنمية. **إن مفهوم الإقليم بوصفه بناء اجتماعي يتضمن الانتقال من مميزات مقارنة معطيات عن طريق تجهيز عوامل الإنتاج إلى مميزات مقارنة مبنية انطلاقا من تحول الموارد العامة إلى موارد محددة غير** ، أن هذه العملية لبناء مميزات مقارنة لا يمكن أن تحدث إلا في إطار التعاون بين جميع الفاعلين العامين و الخاصين، تعاون يؤدي إلى الابتكار و أساليب محددة للتنسيق و ينتهي هذا التعاون إلى إيجاد نظم للإنتاج أكثر مرونة تمتلك قدرة أكبر على التكاليف مع التطورات السريعة للبيئة الاقتصادية.[1]

التقارب الجغرافي الثقافي والتنظيمي يساعد على التعاون ويخفض تكاليف التعامل ، **إن الإبتكاروالقدرة الكبيرة على التكيف، وخفض تكاليف التعامل هي العوامل الجديدة للقدرة التنافسية التي يضعها النموذج الإقليمي في المقدمة** ، أما عن حوافز النمو الإقتصادي ، فإنها لم تعد مقصورة على التراكم الاستثمار و زيادة الإنتاجية و التخصص ، إنها توجد أيضا في الكفاءة المؤسسية و رأس المال البشري و القدرة على إيجاد منتجات و خدمات محددة ، فالإقليم هو الحيز الاقتصادي الاجتماعي و المؤسسة التي يمكن أن تعمل فيها هذه الحوافز على أفضل وجه.[2]

تعتمد ديناميكية الإقليمية على عوامل سوقية وغيرسوقية ، و علىسبيل المثال: التقاليد، و الشبكات و العلاقات الشخصية و التنظيم المرن، و التدرب غير الرسمي و الأبعاد الصغيرة ...إلخ ، هذه العوامل غير السوقية ، التي تتجاهلها النظريات التقليدية و الجديدة أو التي تعتبر عوامل للتخلف، إذا ما تم حشدها في دينامكية إقليمية تصبح حوافز للتنمية.[3]

ب) المقاربة بين التنمية الاقليمية و التنمية الريفية:

رهان التنمية الريفية هو تطوير المساحات الريفية وتحويلها إلى أقاليم ريفية، حيث تمتد الإقليم بإعتباره مساحة جغرافية، واقتصادية واجتماعية تشارك في مشروع للتنمية يشيده مجمل الفاعلين.[4]

نموذج الإقليمي يسهم في تحليل مفهوم التنمية الريفية بحكم المنطق النظري و المنهجي ، و يحدد البعد المحلي للتنمية الريفية ، بمعنى أن التنمية الريفية المحلية تعبر عن تنمية الأقاليم الريفية. [5] ومن ناحية أخرى ، تأخذا بعين الإعتبار التطور العالمي للاقتصاديات والمجتمعات ، فإن الحيز الريفي يتأثر بشدة بالعمليات التي

[1] أسعد معتوق، مرجع سابق الذكر ، 2009 .ص70.

[2] د علي محمد دياب،مرجع سابق الذكر، 2012.

[3] أسعد معتوق، مرجع سابق الذكر، 2009 ص70.

[4] البنك العالمي، مرجع سابق الذكر، 2008.

[5] OCDE, Op.cit. 2006

تجري في المدن، وتتحدد نماذج التعاون بين المجالات الريفية والمراكز الحضرية في عملية تنمية المساحات أو تهميشها ، ومن ثم يصبح من الضروري فهم المساحات الريفية عن طريق منهج يضعها في إقليم يضم المساحات الريفية والمراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة.[1]

إن عملية البناء الإقليمي ، بتحريكه لشبكات الفاعلين، و التعاون و الإبتكار المحلي، يخلق الظروف من أجل تنمية تقوم على أساس تقويم الموارد المحلية و التي يضطلع بها الفاعلون. و علاوة على ذلك، فإن التدرب الجماعي التقني و التنظيمي ، الذي ينشأ عن هذه العملية ، يعزز ظهور نماذج للتنسيق و التنظيم بين جماعات الفاعلين الذين ينتمون إلى مجالات مختلفة. و هذا عامل مساعد لإدارة المناطق الريفية وتنميتها، ويستلزم تعاونا وثيقا بين الأنشطة المختلفة، و يوجد منازعات حول استخدام الموارد الطبيعية أو التراثية.[2]

على الرغم من التمييز أو عدم التماثل بين الريفي والزراعي ، فإن الزراعة تظل مكونا هاما للمناطق الريفية ، **فالتنمية الريفية تتضمن نموذجا زراعيا جديدا يختلف عن ذلك الذي وضعه التحديث في سنوات الستينات ، كما أنه يتضمن خلق منتجات وخدمات جديدة يختص بها كل إقليم** . إن مناهج التنمية الريفية أبعد ما تكون عما حددته نظرية التحديث، ومن ثم فإن مسارات التنمية سوف تتباين طبقا للأقاليم، دون أن ننسى أن الديناميكية الإقليمية نتاج للتفاعل، في لحظة معينة، بين القوى العامة و القوى المحلية. و هذا يعني أن الديناميكية الإقليمية ستكون نتاجا لعقبات و دوافع خارجية (العولمة والتبادل الحر...إلخ) . و القدرة الداخلية على إدارة العقبات واستغلال الدوافع.

5.2.3 تنمية القدرات :

لا يمكن أن نغفل في عرضنا لمصادر تجديد اقتصاد التنمية الإسهامات النظرية ل AMARTAYA SEN فقد أسهمت أعماله في تطوير مؤشرات التنمية التي وضعتها واستخدمتها المنظمات الدولية و إلى الأخذ بمعايير جديدة في التحليل تسمح بفهم أوسع و أعمق للتخلف والتنمية.

ولا بد من الإشارة إلى أن أسلوب Sen رغم حداثته لا يزال يندرج في إطار النظرية الكلاسيكية الجديدة وهو مع ذلك يرفض اختزال التنمية وقصرها على بعد واحد هو النمو الإقتصادي و قصر آلياتها على الثلاثي ادخار، تراكم،استثمار.

[1] Jean-marc Boussard, Op.cit, éd CUJAS,2011. P 93

[2] CIHEAM :formed, Op.cit, 2011P187

فالتنمية في نظرSen عملية توسع من حرية الأفراد بإعتبار أن الحرية هي هدف التنمية ووسيلتها في نفس الوقت . فالحرية تسمح بتحقيق كفاءة أكبر ما دامت تتيح للأفراد إمكانية ممارسة ما يطلق عليهSen وظيفتهم كعنصر أي القدرة على التحكم في مصائرهم بأنفسهم[1].

تتمثل أهمية النمو الاقتصادي لكونه يوضع في إطار أوسع بتحليله لمجمل العناصر التي تؤثر على هذا النمو و التي يمكن أن تؤدي إلى نمو بدون تنمية، وتتضمن فكرة الحرية عند Sen مجمل الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد أدخل Sen العديد من أوجه التميز على فكرة الحرية[2] :

- فهو يميز بين العمليات المستمرة التي تسمح بممارسة الحرية و بين الخيارات أي ماهو متاح للأفراد فعلا من اختيارات.
- ويميز بين الدور التأسيسي للحرية الذي يتعلق بالحرية الموضوعية أو الحريات الأساسية مثل الحرية السياسية و بين دور الحرية كأداة تسمح بتشجيع التقدم الاقتصادي و لا ينبغي أن نعفل أن دور الحرية كأداة يرتبط بالتفاعل بين الحريات المختلفة التي يعزز بعضها بعضا. تسمح الحرية الموضوعية للأفراد ببناء قدراتهم، و كلما زادت أمام الشخص فرص الاختيار كلما كانت حريته أكبر.[3]

يوسع هذا المفهوم القدرة من تعريف الفقر كذلك، فضآلة و انحفاض الدخل هي بطبيعة الحال سبب الفقر، ولكن يمكن تعريف الفقر كذلك على أنه حرمان من القدرة علما بأن ضآلة الدخل ليست هي العامل الوحيد الذي يؤدي إلى تقليل القدرات وأن العلاقة بين الدخل والقدرات تختلف من سياق إلى آخر.

التنمية الذي يرتكز على الحرية وبناء القدرات ، على تجاوز الرؤى الضيقة للتنمية وإلى طرح مسائل المساواة في الدخل ، والفقر ، والنمو بطريقة مغايرة، فهو يساعد كذلك على مراعاة خصوصية بعض الفئات الاجتماعية الأشد حرمانا مثل النساء و التي لم تكت التحليلات الكلاسكية للتنمية توليها اهتماما كبيرا و لا توفر لها أداوات نظرية مناسبة.

يهدف هذا المنهج من خلال تنمية القدارت إلى وضع إطار تحليلي من أجل:[4]

- فهم تعقد إستراتيجيات المعيشة وتنوع و تعزيز سبل الإعاشة في المناطق المهمشة.
- تناول الفقر من زوايا غير الدخول ، أو الإستهلاك أو العمل.

[1] شوقي جلال ، ترجمة التنمية حرية - A. SEN ، دار النشر عالم المعرفة الكويت ،2014 .ص 32.

[2] شوقي جلال ، مرجع سبق ذكره، 2014 .ص 74.

[3] شوقي جلال، مرجع سبق ذكره، 2014. ص 105.

[4] Roger D. Norton , Op.cit, 2005

تعرف سبل الإعاشة بأنها «وسائل كسب العيش، بما في ذلك قدرات كسب العيش والأصول الملموسة والأصول غير الملموسة»*[1] و هي تعتبر مستدامة منذ اللحظة التي تخفف فيها التوترات ، و تحافظ على القدرات أو تعززها دون الإقلال بأي شكل من الموارد الطبيعية . وتكمن أهمية هذا المنهج في نقطتين:

- عدم اعتبار السكان عنصرا سليبا ، و الأخذ في الإعتبار لقدرة الأشخاص على التصرف طبقا لهامش الحرية المتاح لهم وفي مواجهة الضغوط الخارجية.
- وضع القدرات أو الموجودات التي في حوزة الأفراد والأسر الريفية (الموجودات الإجتماعية، والمالية، والمادية ...إلخ) في مركز التحليل، و التي انطلاقا منها توضع استراتيجياتهم من أجل إيجاد و جمع سبل الإعاشة.

انطلاقا من دراسات ميدانية من حيث موجودات الأفراد والأسر، وتحليل سبل تقويم هذه الموجودات من أجل خلق أو جمع سبل الإعاشة، نتوصل إلى تحديد الإستراتيجيات المختلفة التي يضعها السكان الريفيون موضع التنفيذ للمحافظة على الحياة أو لمكافحة القدر، و هذا من شأنه أن يوضح ، من جهة أخرى، إلى أي حد تضعف بعض السياسات و المؤسسات و التشريعات أو تِؤثر سلبا على قدرات الأفراد أو الأسر على تحويل نوع من الموجودات إلى نوع آخر من الدخول، و من هنا يفترض أننا نستطيع التوصل إلى فهم أفضل للعلاقات بين الإستراتيجيات على المستوى الجزئي و للعمليات على المستوى الكلي.

بتركيز هذا المنهج على قدرات الأفراد أو الأسر لتقويم الموجودات المستلهم من نظرية A. SEN الذي يري أن **التنمية هي الحرية** . و تعني الحرية، **بالنسبة للأفراد أن يكونوا قادرين على التصرف من أجل تغيير حالة الأمور، و بناء القدرات** التي يعرفها Sen بأنها مختلف التكوينات القادرة على أن تضع موضوع التنفيذ، و امكاينات تقويم الموجودات، لمختلف الأنواع التي يمتلكها الأفراد.[2]

6.2.3 الاقتصاد المؤسساتي:

ترجع المؤلفات الأولى عن الاقتصاد المؤسسي إلى نهاية القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة مع ظهور أعمال علماء اقتصاد من أمثال Veblen و Clark وCommon . تحليل النشاط الجماعي في نظر Common، يسمح بتجديد تصور السلوكيات و إدماج المؤسسات في النظرية الاقتصادية . و يعرف المؤسسة من زاوية النشاط الجماعي لأن المبدأ المشترك في كل سلوك مؤسسي يتمثل في ممارسة رقابة جماعية.

فالمؤسسة هي عمل جماعي لمراقبة النشاط الفردي وتحريره والتوسع فيه. و من ثم فإن فهم وظيفة المؤسسة باعتبارها وسيطا بين ما هو فردي وما هو جماعي يجعلها في حد ذاته جهة تنظيمية.[3]

---

[1] *« the means of gaining living, including livelihood capabilities, tangible assets and intangible assets »

[2] شوقي جلال ، مرجع سبق ذكره، 2014 ص11.

[3] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011 .P 122.

على عكس النظرية الكلاسيكية التي تعتبر أن النظام الاجتماعي هو نتيجة لتنظيم تلقائي تؤدي إليه قوي السوق التي تنسق بين المصالح الفردية، يرى Common أن النظام الاجتماعي هو بناء يتم بواسطة العمل الجماعي، فما دامت الندرة تولد تعارضا في المصالح فإن النظام الاجتماعي لن يكون بمثابة توازن لكنه حل وسط ناتج عن العمل الجماعي(أي عن المؤسسات). و من بين الإسهامات النظرية لـ Common نشير إلى ما يلي:[1]

-إدراج موضوع جديد لتحليل في النظرية الاقتصادية وهو المعاملات، وتعرف المعاملة باعتبارها نشاطا يسعى للتنازل عن أو اكتساب حقوق ملكية يتم قبل إتمام التبادل أو الإنتاج أو الاستهلاك. ومن ثم فإن المعاملات هي النقاط الإستراتيجية التي يتم فيها التفاوض حول قواعد الأنشطة المستقبلية، فوضع المعاملة في صميم التحليل الاقتصادية ينتقل به من تحليل علاقة الأفراد بالطبيعة (النظرية الكلاسيكية و الكلاسيكية الجديدة) إلى تحليل العلاقة بين الأفراد أنفسهم ويجعل من حقوق الملكية أساسا لهذه العلاقة.

-صياغة تصنيف نوعي للمعاملات الذي وضعه Commons، فإنه يعتمد على الأوضاع الاجتماعية المختلفة ويقسمها إلى ثلاث فئات:

- المعاملات التي تتم بالتفاوض (Bargaining transaction): وهي صفقات الأعمال التي تحول فيها الثروة بناء على اتفاقات اختيارية بين أطراف متكافئة قانونا.
- معاملات الإدارة(Managerial transaction) : وهي صفقات للإدارة تخلق فيها الثروة بناء على أوامر صادرة من طرف أعلى قانونا.
- تقنين المعاملات(Rationing transaction) : وهي صفقات تقسيم توزع بموجبها الثروات التي تحققت بناء على اتفاقات بين أطراف أعلى قانونا.

أسهمت أعمال اقتصاديين من أمثال Ronald Coase و Douglas Northو Oliver Williamson في بناء الاقتصاد المؤسسي الجديد. وكان الاقتصادي الأمريكي Williamson أول من أطلق هذا الاسم على أعمال الجيل الجديد من الاقتصاديين المؤسسين للتمييز بينهم و بين سابقيهم ، ما دام الاقتصاد المؤسسي الجديد يندرج في إطار النظرية الكلاسيكية الجديدة لكنه يطمح إلى توسيع نطاقها لتتمكن من معاجلة المسائل التي أغفلتها هذه الأخيرة[2].

يتبني أنصار الاقتصاد المؤسسي الجديد المنهجية الانفرادية التي أخذ بها الاقتصاد الكلاسيكي الجديد. والمسألة المركزية في هذا الأخير هي تحليل وتفسير أثر المؤسسات ودورها في تحقيق الكفاءة الاقتصادية. حسب North أن الاقتصاد هو نظرية للاختيار. لكن هذا الأخير يغفل تحليل المحيط الذي يتم فيه هذا الاختيار ، كما أن النموذج الاقتصادي النظرية الكلاسيكية الجديدة لا تسعى إلى تفسير التغير الاقتصادي. هذه المسألة

[1] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011 .P 129 .

[2] Maucourant Jérôme, Nouvelle économie institutionnelle ou socioéconomie des institutions?. Revue d'histoire des facultés de droit et de la culture juridique, du monde des juristes et du livre juridique, 2012, no 32.P407-424.

المتعلقة بعقلانية الأطراف الفاعلة هي موضع الخلاف بين النظرية الكلاسيكية الجديدة والاقتصاد المؤسسي الجديد. النظرية الكلاسيكة الجديدة تتبني فرضية أن لدى الفرد عقلانية موضوعية تسمح له بمعالجة المعلومات والقيام باختياراته على نحو يعظم منفعته منها. بينما يعتمد المؤسسيون على فرضية العقلانية المحدودة التي نادي بها Simon ، الذي يري أن : الفرد لا يستطيع الحصول على جميع المعلومات قبل أن يقوم بالاختيار و من ثم تكون المعلومات لديه غير مكتملة، و حتى إذا استطاع أن يحصل على المعلومات فإنه ليس لدى الفرد القدرة التي تمكنه من معالجة جميع المعلومات المتوفرة .من هنا تنشأ حالة من عدم الاكتمال في المعلومات وعدم اليقين ، وهذا هو الإطار الذي يجري فيه الفرد اختياراته ، ومن ثم تكون بصدد عقلانية محدودة أو شكلية ، أي أن الفرد سيتخذ قراراته في ضوء المعلومات المتاحة وفي حالة عدم اليقين ، وينصرف عدم اليقين في المقام الأول إلى سلوك وخيارات الأطراف الفاعلة الأخرى اقتصاديا. وقد نشأت المؤسسات من أجل الحد من عدم اليقين[1].

وضع الاقتصاديون المؤسسيون الجدد تحليلا للكفاءة الاقتصادية يعتمد على نظرية العقود ومكونها الأساسين : نظرية الوكالة و حقوق الملكية[2]. **و تسعى نظرية العقود** إلى تفسير اختيار بنية تنظيمية معينة، إذ يتم اختيار البنية التنظيمية التي تقلل إلى أدنى حد تكاليف الإنتاج والمعاملات. و هي تستند إلى **نظرية الوكالة** التي تحلل علاقة الوكالة باعتبارها عقدا يعتمد عليه شخص الأصيل على خدمات شخص آخر الوكيل و يقتضي ذلك: أن يحيل الأصيل حقوق الملكية المملوكة له إلى الوكيل لكي يقوم الوكيل بمهام معينة لحساب الأصيل؛ أنه ليس لدى الأصيل الوسائل التي تسمح له ، بالنظر لعدم تماثل المعلومات وعدم تيقنه من سلوك الوكيل ، بالتأكد من أن هذا الأخير سينفذ شروط العقد. الافتراض في هذه الحالة هو أن الوكيل سيسلك سلوكا انتهازيا يحاول من خلاله تعظيم فائدته وتقليل جهده إلى أدنى حد ، و ينبغي أن يضع العقد المبرم بين الأصيل و الوكيل الإطار الذي يسمح بتفادي هذا السلوك الانتهازي أو الحد منه. أما **نظرية حقوق الملكية** فإن أصولها ترجع إلى القرن الرابع عشر في انجلترا ، فحق الملكية ، باعتباره حقا طبيعيا ، هو أساس النظام الاجتماعي.

هدف الاقتصاد المؤسسي الجديد هو بناء نظرية اقتصادية للمؤسسات من خارج السوق أو المؤسسات غير التجارية، لأن الأفراد العقلانين يمكنهم استخدام المؤسسات من خارج السوق لتحسين مستوى الرفاهية الجماعية، وهو ما لا يمكنهم تحقيقه، بالاعتماد على السوق وحدها ، وذلك:

-بإعادة النظر في مفهوم عقلانية الأفراد: فالاقتصاد المؤسسي الجديد يأخذ بفرضية العقلانية المحدودة وتعميم الاختيارات الفردية عن طريق المؤسسات التي تعكس الطبيعة الذهنية للأفراد الذين ينتمون إلى مجتمع ما، ويسمح ذلك بأن يكون مفهوم العقلانية أقرب إلى واقعه العملي.

[1] Abdel Hakim Tahani, Op.cit, 2011 .P 132.

[2] Maucourant Jérôme, Op.cit, 2012, no 32.P407-424.

-بتحديد تكاليف المعاملات كموضوع للتحليل الاقتصادي وتقليصها كعامل في تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

-بإعطاء المؤسسات وضعا مركزيا في التحليل بوصفها الوسيلة البديلة أو المكملة للسوق في تنسيق الأنشطة الاقتصادية.

-بتحليل الأداء الاقتصادي في ضوء الأداء المؤسسي فيما يتعلق بتخصيص الموارد والتقليل من تكلفة المعاملات.

أ) التغيير الاقتصادي والتغيير المؤسسي:

يرى North بأن المؤسسات هي القيود التي استنبطها ووضعها الإنسان والتي تنظم التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتضمن قيود غير رسمية (العقوبات، المحظورات، العادات والتقاليد ولوائح السلوك) وقوانين رسمية (الدساتير، القوانين وحقوق الملكية) كان الهدف من إنشائها الحد من عدم التيقن في التبادلات [1] ، وحسب تقرير التنمية في العالم لسنة 2002 الصادر عن البنك الدولي فإن المؤسسات هي القوانين التي تسير السلوكيات وآليات التنفيذ أو الميكانيزمات التي تنفذ وتدعم تلك القواعد وبالتالي فهي تؤثر على دوافع الناس وتدعم معاملات السوق، وبذلك تعطي للناس فرصا وحوافز للانخراط في نشاط السوق المثمر [2]، أما Kufmann Kraay&Zoido Lobaton (1999) فيعرفون المؤسسات بأنها التقاليد التي بواسطتها تمارس السلطة في بلد ما، و تشمل العمليات التي يتم من خلالها اختيار، مراقبة وتغيير الحكومات، مدى قدرة الدولة على صياغة و تنفيذ سياسات ناجحة ومدى احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهم.[3]

كما يرى North أن التغيير الاقتصادي يتمثل في ما يطرأ من تعديل على رفاهية البشر المادية والطبيعية بالمعنى الواسع، حتى تشمل التغيرات القابلة للقياس في الدخل الشخصي والدخل القومي وفي الأبعاد المادية لرفاهية الأفراد وكذلك في جوانب هامة للرفاهية ، وإن كانت تنقصها دقة القياس والتي تشمل النشاط الاقتصادي خارج السوق. وبالرغم من هذه النظرة التي تركز على الرفاهية المادية، وضح North أن فهم التغيير الاقتصادي يتطلب الذهاب إلى ما وراء البعد الاقتصادي بمعناه الضيق، بإدماج البعد الديموغرافي (كمية ونوعية الموارد البشرية) المخزون المعرفي والإطار المؤسسي، إن التغيير المؤسسي عنصر عام في التغيير

[1] North Douglass, Five propositions about institutional change, Economics Working Paper Archive at WUSTL, 1993.

[2] Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2006). Governance matters V: aggregate and individual governance indicators for 1996-2005 (Vol. 4012). World Bank Publications.

[3] Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2006).

الاقتصادي الذي يعرفه North على أنه عملية شاملة ومستمرة وتراكمية تترتب على الاختيارات التي يقوم بها الأفراد وأصحاب المشروعات والمنظمات .[1]

لفهم التغيير مؤسسي ينبغي أولا فهم السبب في وجود المؤسسات وما هي وظيفتها في المجتمع ، لقد بني North نظريته في المؤسسات والتغيير المؤسسي انطلاقا من نظرية السلوك البشري بالإضافة إلى نظرية تكاليف المعاملات. وفي إطار تنمية المبادلات غير الشخصية ونظرا لارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات ومحدودية القدرة المعرفية للأفراد لمعالجة كل المعلومات ، فإن عدم اليقين فيما يتعلق بالبيئة المحيطة يتزايد . وفي مواجهة هذا الوضع تقوم المؤسسات بوضع قواعد للتعامل لتوجيه سلوك الأفراد والحد من حالة عدم اليقين[2]، و حسب North يكون ذلك من خلال ما يلي:

- جودة و فعالية المؤسسات التي لا تحتل موقعا مركزيا تماما (الدولة) وتلك التي لا تتصف باللامركزية الكاملة (السوق) ، ويبين أنه لا الدولة ولا السوق تعتبران أفضل طريقة لتوفير السلع والخدمات، ويوضح المعنى الاقتصادي للمؤسسات من خارج السوق أو المؤسسات غير التجارية في البلدان المتخلفة، وهو يطرح بديلا وسطا بين ما يقول به أنصار السوق ومن يدافعون عن الدولة ، إذ يبلور نهجا يعتمد على العمل الجماعي و الالتزام الوطني؛

- فهم الخصائص الاقتصادية المحددة للبلدان المتخلفة، والتي لا يستطيع تفسيرها بالاعتماد على السوق. فالسياسات التنموية ليست معيارية، فما يمكن تبنيه و انتهاجه في دول الشمال ليس بالضرورة ما يتم انتهاجه "فرضه"في دول الجنوب ، وعليه ، ضرورة الأخذ بسياسات بديلة لتلك التي تقترحها النظرية الكلاسيكية الجديدة تتوافق مع الخصائص الاقتصادية المحددة للبلدان المتخلفة ؛

- يفترض أن التنمية الاقتصادية تعتمد على جود بيئة مؤسسية مواتية ، وتسعى إلى بناء نظرية للتنمية من زواية التغيير المؤسسي الملائم.

ب) المؤسسات والتنمية الاقتصادية:

و يمكن وصف التنمية بطريقتين مختلفتين. فمن ناحية، تغيير في البنية السكانية والعادات الاجتماعية ، من ناحية أخرى التغيرات في النظام الاقتصادي وفي أنواع التنظيم. وكلا الناحيتين يعتمدان على التغير في

[1] North Douglass, Op.cit, 1993.

[2] North Douglass, Op.cit, 1993.

المؤسسات[1] ، فالمؤسسات الجيدة هي تلك التي تعزز التنمية الاقتصادية أي تلك التي تشجع التبادل من خلال خفض تكاليف المعاملات وتحسين الثقة و التي تشجع على احترام الملكية الخاصة.[2]

تعرف التنمية في إطار الاقتصاد المؤسسي باعتبارها نموا اقتصاديا يضاف إليه التغيير المؤسسي الملائم، أي ذلك الذي يعمل على تسهيل النمو أو المساعدة عليه، وذلك بدلا من تعريف التنمية على أنها النمو الاقتصادي بالإضافة إلى التغيير الهيكلي ومن ثم فإن الاقتصاد المؤسسي الجديد يضع التغيير المؤسسي في صلب نظرية التنمية، على عكس النظرية الكلاسيكية الجديدة التي تضع الادخار والاستثمار في صلب عملية التنمية.[3]

عملية التنمية ليست اقتصادية بحتة بالرغم من أهمية العامل الاقتصادي، إلا أن هناك أبعادا اجتماعية وثقافية ومؤسساتية بامتياز لا يمكن إغفالها في إحداث تغيير تنموي مستدام، لذلك تتطلب عملية التنمية إعادة تنظيم وتوجيه النظام الاقتصادي والاجتماعي باتجاه تحسين الإنتاجية ورفع الدخل للأفراد وتعديلات جذرية في الهياكل المؤسساتية والاجتماعية والإدارة وربما في العادات والمعتقدات، وكل ذلك يشكل تحديا كبيرا للدول النامية للانتقال إلى مرحلة تنموية أرقى.[4]

[1] Perroux François, Les Blocages de la croissance et du développement: la croissance, le développement les progrès, le progrès (définitions) , Revue tiers monde, 1966, p 239-250.

[2] Philippot Louis-Marie, Rente naturelle et institutions,Les Ressources Naturelles: Une «Malédiction Institutionnelle»?. 2011.

[3] Edison Hali, Qualité des institutions et résultats économiques, Finances& Développement, 2003.

[4] ربيع نصر، قياس التحول الهيكلي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2008.

خاتمة الفصل:

تعتبر الزراعة من القطاعات الاقتصادية الأساسية فهي تحتل مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول بمختلف درجات تقدمها، وتتعاظم أهميتها أكثر نظرا للتغير المستمر و السياقات كالأسواق العالمية التي جعلت كل وحدات الإنتاج في حالة التنافس مما يشكل تهديد للوحدات ذات إنتاجية منخفضة خاصة في الإنتاج الزراعي و التي أصبحت مفروضة على الدول النامية خصوصا إذا علمنا أن الدول المتقدمة تسعى باستمرار إلى محاربتها ومنافستها في مجال التجارة الخارجية والأسعار،سواء كان ذلك بطرق انفرادية أو ضمن أطر رسمية،كمنظمة التجارة العالمية، و ما إلى ذلك من تنظيمات و تجمعات عديدة، سواء كانت جهوية أو إقليمية أو دولية. الدول النامية بالرغم ما تتوفر عليه من إمكانيات، إلا أنها فشلت معظم السياسات التنموية في الستين السنة الأخيرة و عجزت عن تحقيق الدفعة القوية في مختلف القطاعات بما فيها الزراعي مما إنعكس سلبا عل إقتصادياتها ، بالنسبة إلى معظم هذه الدول النامية باستثناء النفطية منها يبقى القطاع الزراعي الممول الأول للناتج القومي المحلي،وبالتالي فهي المورد الرئيسي للدخل، كما أنها المصدر الرئيسي للعمالة. وعليه،فإن تنمية قطاع الزراعة في البلدان النامية و المحافظة على الموارد الأساسية لمكوناته، تعتبر أمرا حتميا، وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت هناك تنمية ريفية بمفهومها الواسع الذي يرمي إلى الإرتقاء بواقع و ظروف سكان الريف بإعتبارهم اللبنة الأساسية.

خرجنا من الفصل الأول بنقطتين أساسيتين و هما:

- الزراعة هي النشاط الأساسي بالمناطق الريفية بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة، مساهمة قطاع الزراعي في النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في نمو الإنتاج الزراعي ، و في تحقيق تنمية ريفية مستدامة كمحرك أساسي لهذه التنمية.
- التنمية الزراعية تشمل كل ما يخص القطاع الزراعي و تهدف أساسا إلى زيادة النمو الإنتاجي، و بالتالي هي شرط أساسي لتحقيق التنمية الريفية ، و التي بالإضافة للتنمية الزراعية فهي تشمل التنمية البشرية لسكان المناطق الريفية. وإذا كانت التنمية الزراعية تمثل ركيزة أساسية للتنمية ببعديها الإقتصادي والإجتماعي في جميع الدول، فقد أصبحت في العقود الأخيرة تمثل ركيزة للتنمية ببعدها البيئي أيضا، بما ينطوي عليه ذلك من حفاظ على التنوع الحيوي والتوازن البيئي الذي يكفل ديمومة الموارد ويؤمن ظروف التنمية المستدامة ، ودون إغفال لشروط الكفاءة الإقتصادية ، والسعي في بداية الأمر إلى بناء اقتصاد زراعي على أساس ميزته النسبية، وذلك حتى تكون الزراعة دعامة للقاعدة الإقتصادية للتنمية ، وبخاصة الريفية منها، من خلال استثمار الموارد الطبيعية المتاحة، وتوفير فرص العمل للريفيين ، وتوفير المواد الأولية للتصنيع الزراعي، وتعزيز الروابط الإقتصادية التكاملية مع قطاعات الإقتصاد الأخرى، كما يعول على الزراعة في زيادة الصادرات لتحسين درجة الإعتماد على

الذات، وخفض العجز في الميزان التجاري الزراعي ، وفي تثبيت السكان في الريف ، والحد من هجرتهم منه، والحفاظ على موارده الطبيعية والبشرية.

سنحاول في الفصل الموالي تحليل دور القطاع الزراعي على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي، أي كنشاط اقتصادي بأبعاد بيئية و اجتماعية. كما سنحاول عرض و تحليل محددات مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد، والعوامل المفسرة لنمو الانتاج الزراعي، بالاستناد على عدة دراسات تجريبة شملت دول متخلفة و نامية و متقدمة على السواء.

الفصل الثاني : القطاع الزراعي، النمو و التنمية الريفية المستدامة

مقدمة الفصل:

يساهم النمو الزراعي بشكل نسبي أكثر في التنمية الاقتصادية من النمو الصناعي، لأن الآثار المضاعفة للنمو الزراعي على الاقتصاد الوطني أكبر. فللزراعة هي المصدر الرئيسي للدخل و فرص العمل 70% من فقراء العالم الذين يقطنون المناطق الريفية. غير أن تعرض الأراضي والمياه للنضوب و التدهور يشكل تحديات خطيرة على إنتاج ما يكفي من الغذاء و من المنتجات الزراعية الأخرى لتحقيق استدامة سبل كسب الرزق في المناطق الريفية، و الوفاء باحتياجات سكان المناطق الحضرية.[1]

لهذه الأسباب، و نظرا لأهمية الكامنة في القطاع الزراعيتمر السياسات الزراعية بفترة تطور في جميع أنحاء العالم، من أمريكا اللاتينية إلى إفريقيا ، والشرق الأوسط ، وجنوب وشرق آسيا . وتكمن جذور هذا الدافع جزئيا في حاجة إلى إعادة تعريف دور الزراعة بما يتماشى مع الرؤية الجديدة للاقتصاد، وفي نفس الوقت للعمل بحيث يتم أخذ احتياجات سكان الريف في الاعتبار في السياق التنمية الاقتصادية.

هناك الفكرة أن النمو الاقتصادي أضحى العامل الأساسي و المعتمد عليه في قياس رقي و تقدم الأمم و المجتمعات، فكلما كانت نشاطاتها الاقتصادية متطورة و الظروف التي تباشر فيها محفزة و شفافة ، كلما زادت حظوظها في تولي مرتبات أعلى في سلم الترتيب العالم. على أساس التغييرات الإيجابية أو السلبية المسجلة، يتقدم البلد أو يتأخر في القائمة . غير أن تعمق النظر في المسألة يجعلنا نتساءل عن ما إذا كانت الحركية الاقتصادية عندما تكون سريعة في مجملها تؤدي فعلا إلى ضمان ازدهار فعلي ومستدام، بحيث يستفيد منهما جميع أفراد المجتمع و مختلف القطاعات و الأقاليم ، أي هل تنعكس هذه الحركية بالإيجاب و التساوي على مختلف المكونات الاقتصادية و مختلف ا أقاليم بنفس الوتيرة ، هذا هو السؤال الجوهري الذي سنحاول تناوله في هذا الفصل بالتطرق: أولا إلى مفهوم النمو الاقتصادي ، ثانيا مدى أهمية و وزن القطاع الزراع اقتصاديا من خلال مساهمته في نمو الناتج الداخلي الخام ،و ثالثا كيف يمكن للنمو الاقتصادي أن ينعكس على تنمية الأقاليم الريفية .

من خلال هذا الفصل سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

- كيف تساهم الزراعة في النمو الاقتصادي؟
- ما هي متطلبات و تحديات القطاع الزراعي ؟
- ما هي مقومات التنمية الريفية المستديمة؟

[1] banque mondiale, 2017.

I. الإنتاجية الزراعية و النمو:

1. مفهوم النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي أهمية كبيرة في تحليل اقتصاد أي بلد و دراسة التباين بين مختلف الدول و المجتمعات، إذ يعتبر من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول أيا كان نظامها الاقتصادي ، و أيا كانت مرحلة التقدم التي بلغتها أو التخلف الذي تعاني منه . ويتصف النمو الاقتصادي بأنه حصيلة عملية معقدة ، تتداخل لإنجاحها عوامل اقتصادية و اجتماعية و سياسية و مؤسساتية، و تعيقها عقبات داخلية و خارجية تعمل مختلف الدول على تجاوزها . النمو الاقتصادي يعتبر كشرط أساسي غير كافي لتحقيق التنمية الشاملة لبلد ما ، فالنمو مفهوم كمي يشير إلى تراكم للثروات أما التنمية فلها مفهوم كيفي يشير إلى مدى تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد في المجتمع.

1.1 تعريف النمو:

يقصد به النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي ، وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين ، أي القطاعا ت الاقتصادية و المتمثلة في الصناعة و الخدمات و الصناعة، المقيمين في الاقتصاد زائد كل الضرائب على المنتجات وناقص كل إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات ، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أي خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.[1]

كما تعددت تعريفلت النمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية، نذكر أهمها فيما يلي:

تعريف François Perroux للنمو الاقتصادي " النمو هو الزيادة المستمرة، خلال فترة أو عدد فترات، في الناتج الداخلي الخام في بلد ما "،[2] إذ يعتبره الزيادة مستمرة في إنتاج الثروات المادية، و يعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري و التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية أهم المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، فرأس المال المادي والبشري يساهم بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديا ، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلا عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية ، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج.[3]

---

[1] البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2017.

[2] Philippe Aghion et Peter Houitt, théorie de la croissance endogène , Dunod, France, 2000. P09.

[3] د محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: النظرية و المفهوم، الناشر دار القاهرة، 2001 .ص08.

تعريف Simon kuzent الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة1971 يعرف النمو الاقتصادي بأنه "ارتفاع في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان في الأجل الطويل ، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسساتي والأيديولوجي المطلوب لها ".[1] من هذا التعريف نستنبط عدة نقاط، أهمها:

- التركيز على النمو طويل الأجل، وبالتالي على النمو المستدام وليس العابر.
- أن الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون حقيقية، و هذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي استبعاد أثر التضخم. أي لابد أن نأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو المحسوب بالأسعار الثابتة و هو الأكثر تعبيرا و مصداقية و الناتج المحلي الإجمالي الجاري أي المحسوب بالأسعار الجارية و الذي يحتوي أثر التضخم.
- ضرورة وجود تكيف مؤسساتي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو الاقتصادية كفعل إرادي، فالنمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية ، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان شائعا في التوجهات النظرية الكلاسيكية .

و يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد،إذ يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج.[2]

و بالتالي نستطيع القول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد ، و بما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي معدل نمو الدخل الفردي . ووفقا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي؛
- ارتفاع معدل الدخل الفردي؛
- كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان و يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي في حالة إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساوي لمعدل نمو السكان ، و إذا كان معدل نمو السكان أكبر من معدل نمو الناتج الوطني يكون هناك تراجع اقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي شرطا ضروري، و لكنه غير كاف لرفع المستوى المعيشي للأفراد، فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة، التي تعد موضوع شائك مرتبط بطبيعة النظم الاقتصادية و السياسية في كل دولة.[1]

[1] Philippe Aghion et Peter Houitt, op.cit, 2000, P09.

[2] Pierre Maillet et Philippe Rollet, croissance économique, presses universitaires de France, 1998. P10.

فللنمو هو الزيادة في الدخل الداخلي الإجمالي للبلد مع كل مايترتب عنه من تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

2.1 توزيع الدخل و النمو:

ارتبط توزيع الدخل ببعض نماذج النمو في الفكر الاقتصادي، فوفقا لرأي الاقتصادي Ricardo David، يختلف توزيع الدخل على فئات المجتمع وفقا لمراحل النمو الاقتصادي، حيث تحصل فئة الرأسماليين في المراحل الأولى للنمو على أرباح مرتفعة مقارنة بدخول بقية فئات المجتمع الذي يتمثل بأصحاب الأراضي والعمال، ومع استمرار النمو الاقتصادي يزيد الريع الذي يحصل عليه أصحاب الأراضي نتيجة لزيادة الطلب الاستهلاكي، ومن ثم، يزيد نصيبهم من الإنتاج. و يقصد بالنمو الاقتصادي الذي على أساسه يتم توزيع و ينخفض النصيب النسبي للرأسماليين و العمال الدخل الوطني بأنه نمو الناتج المحلي الإجمالي من فترة زمنية إلى أخرى عادة ما تكون عاما واحدا، على أن يزيد بمعدل أسرع من معدل النمو السكاني لكي يحدث نمو في نصيب الفرد من ذلك الناتج، و هذا ما أكده الاقتصادي Malthus Thomas.[2]

وربط الاقتصادي Karl Marx بين عدم العدالة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي القائم على أساس تعظيم الأرباح في النظام الرأسمالي من خلال تخفيض أجور الطبقة العاملة، وأن النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي يتحقق في إطار علاقات الإنتاج الطبقية، ما يؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الدخل، حيث تتمثل علاقات الإنتاج بطبقة الرأسماليين التي تمتلك عناصر الإنتاج وتحصل على فائض القيمة، وطبقة العمال التي تحصل على أجور عند حد الكفاف، وعلى الرغم من اقتناع ماركس بزيادة أجور العمال في بعض الأوقات بسبب النمو السريع، إلا أنه أكد أن التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل يؤدي إلى استحواذ طبقة الرأسماليين على نصيب كبير من الناتج الوطني.[3]

بينما أوضح الاقتصادي Rostow في نموذجه لمراحل النمو، أنه يتم التحول من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة مع الأخذ بالأساليب التكنولوجية التي تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار يفوق نمو السكان، ويستمر الوضع إلى أن يصل المجتمع إلى مرحلة الاستهلاك الكثيف، ومع العدالة في توزيع الدخل يرتفع معدل النمو الاقتصادي.[4]

---

[1] محمد ناجي حسن خليفة، مرجع سابق ذكره، 2001 ص29

[2] اسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو و التنمية، مركز البحوث العربية للدراسات العربية و الافريقية للتوثيق،دار الأمين للنشر ، القاهرة 1999. ص39

[3] اسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو و التنمية، نفس المصدر، 1999. ص42

[4] زينب توفيق السيد، عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجاً، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 69-70، مركز دراسات الوحدة العربية،2015.

وفي تناول العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، كان Kuznets Simon هو أول من درس الروابط بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، بالتطبيق على بريطانيا، وذلك لتحديد العوامل التي تؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل من جهة، والعوامل التي تبين مدى التفاوت في توزيع الدخل كنظام الضرائب والإعانات والخدمات العامة من جهة أخرى، موضحا أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضا في مراحل النمو الاقتصادي الأولى، ثم يتجه إلى الزيادة حتى يصل إلى أعلى المعدلات، ثم يتجه إلى الاستقرار، ثم الانخفاض في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي.[1]

أوضح Kuznets Simon أنه خلال المراحل الأولى للنمو يزيد التفاوت نتيجة للتحركات السكانية بما فيها العمالة من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة، حيث إن مستوى دخول العمالة في قطاع الصناعة في المدن أكبر منه في قطاع الزراعة في الريف، وذلك لوجود فارق في مستوى الأسعار والمعيشة بين المدن والريف، ويستمر هذا الوضع إلى أن يصل التفاوت إلى حده الأقصى وبعد ذلك يبدأ التفاوت في التناقص مع زيادة النمو والإنتاجية في كل من قطاعي الزراعة والصناعة، ومن ثم تقترب الدخول بين القطاعين[2].

يرى Kuznets من خلال المنحى الذي وضعه، أن كل الناس تقريبا في مجتمعات ما قبل عصر الصناعة كانوا متساوين في الفقر، و من ثم، كان التفاوت في توزيع الدخل منخفضا. ثم أخذت مستويات التفاوت في الارتفاع مع انتقال الشعوب من قطاع الزراعة قليل الإنتاجية إلى القطاع الصناعي الأكثر إنتاجية، حيث يرتفع متوسط الدخل و تصبح الأجور أقل تساويا، و مع تقدم المجتمع و ازدياد ثرائه، تتقلص الفجوات بين المناطق الحضرية و الريفية، و تؤدي معاشات المسنين و إعانات البطالة وغيرها من التحويلات الاجتماعية إلى تخفيض عدم العدالة، وبالتالي يشبه منحنى Kuznets حرف U المعكوس. [3]

كما جاءت عدة دراسات تطبيقية لـ Kuznets توضح العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وتوضيح مفاهيم التفاوت المطلق في توزيع الدخل، والتفاوت النسبي وارتباطه بالتوزيع الوظيفي والتوزيع ، واستخدام كل من التوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي للدخل للتعرف إلى مدى الشخصي للدخل وجود تفاوت في توزيع الدخل في كل دولة على المستوى الوطني، و قياس مدى تفاوت الدخل بين الريف والحضر أو داخل الريف وداخل الحضر وبين أقاليم الدولة الواحدة، أما التفاوت المطلق فغالبا ما يقاس بنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من إجمالي السكان، أو بمدى توافر الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان والغذاء .[4]

---

[1] السيد زينب توفيق، مرجع سابق ذكره،2015.

[2] احمد جاسم محمد; محمد حسن عوده. دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بمتوسط وعدالة توزيع الدخل في العراق للمدة 1975-2011. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية.52-33 :13.38 ,2016 .

[3] السيد زينب توفيق، مرجع سابق ذكره،2015.

[4] د وليد عبد مولاه، سياسات العدالة الجتماعية،مجلة مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت،2012 . ص03

2. الإنتاجية الزراعية و النمو:

يمكن تعريف اقتصاديات الإنتاج الزراعي بأنها تطبيق مبادئ الاختيار على استعمال رأس المال و العمل و الأرض و عنصر الإدارة في الزراعة ، فلاقتصاد الزراعي يهتم بدراسة كل النواحي المتعلقة باستعمال الموارد و كيفية الوصول إلى معدلات الإنتاج الزراعي التي تحقق الرفاهية الاقتصادية القصوى للمستهلكين، كما يقوم هذا المجال بتحليل المبادئ و العلاقات التي تجعل من الممكن اختيار و وضع الخطة الاستغلالية للزراعة، و ذلك من خلال سياسة زراعية ضمن منظور استراتيجيا عامة.[1]

كما يعرف أيضا بأنه علم تطبيقي يتم بموجبه تطبيق مبادئ الاختيار في استخدام الموارد المختلفة، سواء منها الطبيعية أو المالية أو البشرية أو الإدارية في صناعة الزراعة، بصورة عقلانية ورشيدة ،[2] أي أن اقتصاديات الإنتاج الزراعي تهتم بكل العوامل المتصلة بالكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الزراعية، و التي يمكن حصر أبرزها في النقاط التالية:[3]

-تحديد وضبط الشروط الواجب توافرها للحصول على أفضل استخدام للموارد الاقتصادية الزراعية في إنتاج المحاصيل الزراعية.

-تحديد مدى الانحراف عن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية.

-التعرف على العلاقات التحليلية للقوى التي تحدد النظم الإنتاجية و استخدام عناصر الإنتاج الزراعي.

-التعرف على الطرق والوسائل التي تمكن من الوصول إلى الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية في المجال الزراعي.

1.2 مميزات الإنتاج الزراعي:

يختلف النشاط الزراعي بصورة عامة بعدة سمات أو خصائص متضمنة في طبيعته البنائية عن غيره من القطاعات الأخرى ، و ليست لها علاقة مباشرة بحالة التخلف أو بمستوى التقدم الذي وصلت إليه الدولة و قطاعها الزراعي.

فالخصائص التي يتميز بها القطاع الزراعي عموما ، هي مواصفات عامة و خصائص تشترك فيها كل الدول، لكونها ترتبط مباشرة بطبيعة العمل الإنتاجي الزراعي.[4]

---

[1] سالم توفيق النجفي، إشكالية الزراعة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1993. ص 73.

[2] سالم توفيق النجفي ، نفس المرجع . ص 74.

[3] سالم توفيق النجفي ، نفس المرجع . ص 75.

[4] د محمد منصور عبدالفتاح و دنصر محمد القزاز و دباسم سليمان الفياض ، الزراعة و الغذاء في مصر، دار الشروق، مصر 2001. ص43

ومن بين أهم هذه السمات ما يلي:[1]

أ) إنتاج المحاصيل و تربية الماشية يتطلبان عمليات بيولوجية معقدة في تغير مستمر و تتطور مع الأبحاث العلمية و ما تسفره من نتائج يمكن توظيفها في النشاط الزراعي بهدف زيادة الإنتاجية و تحسين النوعية من جهة و البعد البيئي الذي أصبح ضرورية حتمية للمحافظة على التوازن الايكولوجي . و رغم التقدم الحاصل بخصوص كيفية سير هذه العمليات، فإن الإلمام بكل تفاصيلها غير وارد، فهي دائما تحتاج إلى مزيد من الفهم والتطوير.

ب) يمكن أن يتم تنظيم الإنتاج الزراعي بطرق عديدة ومتنوعة، فمثلا يحتاج الإنتاج في المزارع الكبرى إلى تكنولوجيات عكس أصحاب الحيازات الصغيرة ، و تختلف بالنسبة إلى من يشتغلون في الزراعة كل الوقت، ومن يشتغلون فيها بعض الوقت أي زراعة موسمية ، وبالنسبة إلى المستأجرين والملاك، كما تختلف في ظل الظروف المتماشية مع الزراعة التجارية أو زراعة الكفاف ...إلخ.

ت) غالبا ما تكون الزراعة في يد عدد كبير من الوحدات الأسرية، مما يعقد من إجراءات التحديث أو تكيف النشاط الزراعي تماشيا مع السياسة الزراعية القطرية، فعند إحداث أي تغيير تكنولوجي على نطاق واسع وإشراك عدد هائل ممن يتخذون القرارات تطول المدة وتتطلب موارد كبيرة.

ث) ترتبط ممارسة الزراعة ارتباطا وثيقا بحياة سكان الريف، إذ أن الكثير من العادات والتقاليد تنبع من دورة السنة الزراعية، ولهذا فإن أي ابتكار يدخل تعديلا على أنشطة الزراعة يؤثر في نسيج المجتمع بدرجة أكبر من تأثير هذا الابتكار نفسه أو ما يعادله لو كان في قطاع آخر، حيث تكون فرص العمل منفصلة عن تدابير العمل المنزلي، وكذلك فرص العمل ووقت الفراغ، في حين أن العمل الزراعي يتداخل فيه الكثير من العوامل. وهذا ما تعرض إلية المعارضين لنظرية الانشقاق التي ترمي إلى التغيير الجذري للعادات و التقاليد لدفع عجلة التنمية الريفية مما يؤدي الى فقدان هوية المجتمعات الريفية.

ج) تعتمد التنمية الزراعية و الريفية على مجموعة متكاملة من الأنشطة ، فالاستثمار في الزراعة ، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ، يمكن أن يهدف إلى استصلاح الأراضي وتحسينها أو إعادة تنظيمها، و تطوير الري ، و إجراء بحوث التطوير التكنولوجي ، و خدمات الإرشاد الزراعي ، وت وفير المدخلات (البذور و الأسمدة و المبيدات) و الائتمان و الدعم الحكومي من أجل اقتناء المدخلات الموسمية أو شراء المعدات ، و غيرها من الاستثمارات في المدى الطويل ، و كذلك مرافق التخزين و التصنيع و التسويق، و المسالك و الطرق الريفية، و الماء الصالح للشرب و الكهرباء والمدارس و الخدمات الصحية، وغيرها من أشكال البنية الأساسية، ومختلف التدابير الرامية إلى تعزيز قدرات الأفراد من خلال تدريب و تأهيل لموارد بشري و المؤسسات و المنظمات التي لها الصلة مباشرة أو غير مباشرة بالنشاط الزراعي كترقية للإطار المؤسساتي .

[1] فوزية غربي، مرجع سابق ذكره، 2011 .ص86

ح) التجارب في المجال الزراعي تحتاج إلى وقت أطول مما تتطلبه الصناعة مثلا، وذلك لأن دورة الإنتاج الزراعي تكون أطول مما هي عليه في غيره ، فالموسم الزراعي لا يقل عن تسعة أشهر، إذ يهيمن على النشاط الزراعي طابع الموسمية، حيث يعرف إنتاج السلع الزراعية مراحل زراعية متعددة ، و كذلك مراحل أخرى غير زراعية ، كعمليات التخزين و التبريد والتسويق ، و هي كلها تابعة لبعضها البعض، و كل مرحلة تستدعي شروطا تتوفر في كل منها. كما أن هذه الشروط تتنوع و تتعدد بالوسط الجغرافي، أو ما هو متعلق باختيار الوقت المناسب ...إلخ، و لهذا تكون فترة الانتظار طويلة في الزراعة ، بسبب هذه الموسمية التي تطبع العملية الإنتاجية الزراعية، حيث تطول مدة الانتظار بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج والحصول على الإنتاج ، وذلك لأن دورة الإنتاج الزراعي طويلة ، بينما دورة الإنتاج الصناعي قصيرة، لأنها تخضع بصورة مباشرة لسيطرة الإنسان.

خ) على الرغم عن تقنيات الإنتاج المتقدمة ، في الزراعة إيقاعا طبيعيا تتأثر به، حيث تؤثر العوامل الطبيعية، من تغيرات جوية و ظروف مناخية كالجفاف والفيضانات ، وغيرها من الآفات الزراعية ، بشكل كبير في نوعية الإنتاج وكميته ، بحيث يصعب على الفلاح التنبؤ بمقدار أو مصير إنتاجه بسببها لهذا يعتبر النشاط الزراعي و الاستثمارات الزراعية الأكثر عرضة للخطر في حالة عدم التأكد التام من حيث التقييم لها كمشاريع. فالناتج الزراعي يتأثر تأثرا كبيرا بالأحوال المناخية، و بالظواهر البيولوجية التي لا سبيل إلى التحكم فيها، مما يخلق درجة كبيرة من احتمالات التفاوت في النتيجة ، ليصبح عنصر المخاطرة كبيرا في الزراعة، ويبقى قائما باستمرار.

د) غالبا ما تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة ، وذلك نظرا إلى محدودية التحكم في النقص أو الزيادة التي يجب إجراؤها على التكاليف المتغيرة، في حالة ما إذا أراد أن يزيد أو بنقص من محصول بعض المنتجات التي تغير سعرها ، سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

ذ) نسبة رأس المال الثابت كبيرة في الزراعة ، إذ إن الجزء الأكبر من رأس المال في المجال الزراعي لا يتغير مع تغير الإنتاج ، و تقدر نسبة الأموال الثابتة في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستعملة، و ذلك عكس ما هو عليه الحال في المجال الصناعي.

ر) الميل نحو تناقص نسبة العاملين في الزراعة، و ذلك بسبب هجرة العمل الزراعي لكونه غير مربح من جهة، و كذلك نظرا إلى استعمال الطرق التكنولوجية في الزراعة، مما يخلق فائضا في الأيدي العاملة.

2.2 أثرالإنتاجية الزراعية على النمو:

لسنوات عديدة، ناقش الاقتصاديون دور الإنتاجية الزراعية في التنمية الاقتصادية. وقد شددت أجيال من الاقتصاديين في مجال التنمية على ضرورة تحسين الإنتاجية الزراعية باعتبارها جزءا أساسيا من إستراتيجية التنمية ، وضح NURSK « الجميع يعرف أن الثورة الصناعية المذهلة لم تكن ممكنة دون الثورة الزراعية التي

سبقت ذلك » و ذكر ROSTOW أن « التغيرات الجذرية في الإنتاجية الزراعية هي شرط أساسي لنجاح مرحلة الإقلاع » و هذا ما أثبتته التوجهات النظرية الحديثة.[1]

وفقا لهذا التوجه، الذي يستند في جزء منه على تجارب الثورة الصناعية في بريطانيا، هناك روابط إيجابية بين الإنتاجية الزراعية والتصنيع ، تشمل النقاط التالية : **أولا** ، إن زيادة الإنتاجية في إنتاج الأغذية تجعل من الممكن تعزيز الأمن الغذائي للسكان المتناميين في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى استغلال فائض اليد العاملة. **ثانيا**، فإن ارتفاع الدخل في القطاع الزراعي يوفر الطلب المحلي على المنتجات الصناعية. **ثالثا**، أنه مع زيادة الإنتاجية يمكن من توفير المدخرات المحلية اللازمة للتمويل في القطاع الصناعي. ومع ذلك، فإن نظرة مقارنة لبعض التجارب الإقليمية للتصنيع كان لها سياق مخالف عن الذي حدث في بريطانيا ، فعلى سبيل المثال، لماذا كانت بلجيكا وسويسرا أول البلدان الصناعية الرائدة في أوروبا ، في حين تأخرت هولندا ولم تقلع حتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر؟ و لماذا التصنيع في الولايات المتحدة وخاصة في صناعة الغزل والنسيج القطنية خلال فترة ما قبل الحرب ، تركز في NEW ENGLAND[2] وليس في جنوب الولايات المتحدة ؟

تتباين أهمية الزراعة في الاقتصاديات ولكنها قابلة للتنبؤ بها، فالأهمية النسبية للزراعة تنخفض عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعندما يخضع الاقتصاد إلى عملية تحول هيكلي، وفي بعض أفقر بلدان العالم، يبلغ نصيب الزراعة أكثر من 30 % من النشاط الاقتصادي كما أن نصيبها، في أقل البلدان نموا كمجموعة، يبلغ 27 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009، وفي اقتصاديات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يبلغ نصيب الزراعة أقل من 1,5 % من الناتج الاقتصادي الإجمالي.[3]

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في الاقتصاديات العربية نظرا لمساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الدخل لنسبة غير قليلة من السكان وتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية. وقد ازداد نمو الناتج الزراعي من 5.4 % في عام 2005 الى 4.13 % في عام 2006 ،ليصل الى حوالي 3.79 مليار دولار. وقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية من 232 دولار إلى 257 دولار خلال الفترة نفسها.[4]

---

[1] http://www.ipc-undp.org/pressroom/files/ipc263.pdf, Publication de IPC-IG (international policy centre for inclusive growth) Agricultural Productivity and Economic Growth: Empirical Analys is on the Contemporary Developing Countries. P1.

[2] NEW ENGLAND منطقة تقع على الساحل الشمالي الشرقي للولايات المتحدة

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، دور النمو الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر والجوع ،2012.

[4] صندوق النقد العربي ، الفصل الثالث : الزراعة ، تقرير سنوي، 2008.

وقد كان النمو في الزراعة على مدى العقدين الماضيين مدفوعا بالنمو في إنتاجية العمل، وقد ظلت إنتاجية العمل في الزراعة تنمو في المتوسط بسرعة أكبر منها في إنتاجية العمل خارج الزراعة منذ ستينيات القرن العشرين.[1] هذا النمو السريع في إنتاجية العمل قد ظل مدفوعا بعمليات انتقال العمالة من الزراعة، استجابة لديناميكيات كل من الجذب الصناعي والدفع الزراعي.[2]

تمثل إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية حوالي 60 في المائة من إنتاجية العامل الزراعي في الدول المتقدمة، اما تعتبر إنتاجية العمل في القطاع الزراعي الأضعف مقارنة بإنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى[3].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الزراعة قد ظل أعلى من مثيله في القطاعات غير الزراعية بنسبة 1,5 %، وهو ما يفند الفكرة التي تعتبر الزراعة قطاعا متأخرا تكون فيه الاستثمارات والسياسات على نحو تلقائي أقل فعالية في توليد النمو منها في القطاعات الأخرى[4].

وجد الاقتصاديون الذين درسوا هذه التجارب إجابتهم في وجود علاقة سلبية بين الإنتاجية الزراعية والتصنيع. و وفقا لهذا الرأي، يتعين على القطاع الزراعي أن يتنافس مع قطاع الصناعات التحويلية في إطار سوق العمل، فبانخفاض الإنتاجية في الزراعة يعني وفرة العرض العمالة المنخفضة التكلفة والتي يمكن لقطاع الصناعات التحويلية الاعتماد عليها.

حديثا، تعددت الدراسات التي تناولت قياس أثر الإنتاجية الزراعية في النمو الاقتصادي، لعل من أهم الدراسات نجد K. Matsuy Ama بمقال سنة 1992 تحت عنوان " **الإنتاجية الزراعية، الميزة النسبية، و النمو الاقتصادي** " ، [5] و دراسة قام بها مركز السياسات الدولية للنمو الشامل بمقال تحت عنوان " **الإنتاجية الزراعية والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية عن البلدان النامية المعاصرة** "، [6] و التي جاءت كنقد و كاختبار لفرضيات ونتائج للدراسة التي قام بها K. Matsuy Ama .

حاول K. Matsuy Ama في دراسته محاولة التوفيق بين وجهات النظر المتضاربة حول دور الإنتاجية الزراعية في النمو الاقتصادي على المدى الطويل في البلدان من خلال القول بأن مفتاح فهم هذين الرأيين المتضاربين يكمن في

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، مرجع سابق الذكر ،2012.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، مرجع سابق الذكر ،2012.

[3] صندوق النقد العربي ، الفصل الثالث : الزراعة ، تقرير سنوي، 2008.

[4] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، مرجع سابق الذكر ،2012.

[5] K. Matsuy Ama, Agricultural Productivity, Comparative Advantage, and Economic Growth, journal of economic theory 58,1992. p 317-334 .

[6] Publication de IPC-IG (international policy centre for inclusive growth) Agricultural Productivity and Economic Growth: Empirical Analys is on the Contemporary Developing Countries.
http://www.ipcundp.org/pressroom/files/ipc263.pdf

الاختلاف في افتراضاتهم المتعلقة بالانفتاح الاقتصادي. مع الاعتقاد و الافتراض الضمني بأن الاقتصاد هو نظام مغلق . هذا الافتراض، الذي قد يكون مناسبا خلال نصف قرن الماضي لبريطانيا ، أو خلال حرب الاستقلال الأمريكي، أو الثورة الفرنسية، أو حروب نابليون، و هذا ما لا ينطبق بالنسبة لعدة دول نامية.

النموذج هو في الأساس نموذج بقطاعين مع عامل متحرك واحد وهو العمل، مع تناقص عوائد التكنولوجيا.هناك نوعان من الميزات الإضافية: **أولا**، التفضيلات غير متجانسة، ومرونة الدخل للطلب على السلعة الزراعية أقل من الواحد. **ثانيا**، ترتفع إنتاجية التصنيع بمرور الوقت بسبب التعلم عن طريق العمل.

بالنسبة لاقتصاد المغلق، تم افتراض أن **الزيادة الخارجية في الإنتاجية الزراعية تحول العمل إلى التصنيع وبالتالي تسرع النمو الاقتصادي**. ومن ثم فإن النموذج يؤكد أن للبلدان التي تتمتع بميزة نسبية في الزراعة في مرحلة مبكرة من التنمية يمكن أن تسرع نموها وتحولها الهيكلي عن طريق الاستثمار في الزراعة. وبالنسبة لحالة الاقتصاد المفتوح، توجد **علاقة سلبية بين الإنتاجية الزراعية والنمو الاقتصادي** . فتفترض الدراسة أنه في نظام تجاري مفتوح حيث يتم تحديد الأسعار حسب الظروف السائدة في الأسواق العالمية، يمكن أن يؤثر سلبا على الصناعات التحويلية بفعل عدم التحكم في الأسعار خاصة للبلدان التي تتوفر على الموارد و الأراضي الزراعية ذات إنتاجية مرتفعة وفائض في الإنتاج.

و بالنسبة البلدان التي تفتقر إلى الأراضي الصالحة للزراعة وبالتالي لديها ميزة المقارنة الأولية في التصنيع (ولكن ليس بالضرورة المطلقة) ، يمكن أن تنجح في التصنيع من خلال الاعتماد بشكل كبير على التجارة الخارجية من خلال استيراد المنتجات الزراعية والمواد الخام وتصدير المنتجات التحويلية ، كما تشير التجارب الأخيرة في شرق آسيا الحديثة في التصنيع. اقتصاد يتميز بقطاع زراعي ذو إنتاجية منخفضة يخصص المزيد من العمالة لتصنيع مما يؤدي إلى نمو أسرع .

تضم المجموعة الأولى للدراسة كل من الصين والهند واندونيسيا وبنغلادش، و استنادا إلى تعريف K. Matsuy Ama ، ميزة هذه الاقتصاديات أنها مغلقة للغاية، كما تتميز بارتفاع عدد السكان أي السوق المحلية الكبيرة كما كانت التجارة الخارجية محدودة لفترة طويلة أي أنه كان من الصعب نسبيا الوصول إلى السوق المحلية لفترة طويلة.

من خلال النتائج المتوصل إليها في دراسته يتضح أن إنتاجية اليد العاملة في الزراعة آخذة في الازدياد باطراد في جميع الاقتصاديات الأربعة العينة محل الدراسة و هي الصين والهند واندونيسيا وبنغلادش ، في حين أن اقتصادها الإجمالي آخذ في النمو بمعدل أسرع نسبيا من قطاع الزراعة لفترة طويلة. وفي الوقت نفسه، كان هناك تطورا في الهيكل اقتصادي : إن حصة الزراعة آخذة في الانخفاض بصورة مطردة، في حين أن حصص القطاعات الأخرى، ولا سيما الخدمات والتصنيع، آخذة في الازدياد. وهذا ما يتماشى مع حجة K. Matsuy Ama بشأن

الاقتصاديات المغلقة التي تتمتع بميزة نسبية في الزراعة: **فالتحسن في إنتاجية الزراعة لا يبدو أنه يعيق النمو الاقتصادي والتطور الهيكلي للاقتصاديات.**

وضمت **المجموعة الثانية** كل من دول ماليزيا وبيلاروسيا والبوسنة و استونيا و غيانا و ليسوتو و موريشيوس و مولدوفا و طاجيكستان. هذه الاقتصاديات شديدة الانفتاح و لديهم عدد صغير نسبيا من السكان، السوق المحلية مفتوحة يمكن للعالم الخارجي الوصول إليها بسهولة.

من خلال النتائج المتوصل إليها في دراسته يتضح في سبع من الاقتصاد من التسعة، زاد متوسط الدخل من الزراعة ينمو باطراد، و هو أعلى من الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الاقتصاديات لعقود. و من بين الاقتصاديات السبعة، كانت خمسة منها أي بيلاروس يا و البوسنة و مولدوفا و غيانا و طاجيكستان راكدة منذ عقود. و على النقيض من ذلك، شهدت الاقتصاديات كل من استونيا و ليسوتو التي لم تشهد تحسنا في إنتاجيتها الزراعية نموا اقتصاديا مطردا. هذه النتائج تبدو متماشية مع فرضية K. Matsuy Ama. غير أن إقتصاد كل من ماليزيا و موريشيوس بالرغم من الانفتاح الاقتصادي عرفا نموا في الإنتاجية الزراعية موازيا للنمو الاقتصادي و هذا أمر لا يمكن تفسيره بنموذج K. Matsuy Ama

قدم K. Matsuy Ama محاولة لشرح نظري لماذا هذه الآراء والحقائق المتضاربة على وجود دور للإنتاجية الزراعية في النمو الاقتصادي على المدى الطويل . يرجع سبب التضارب يكمن في التفاوت في درجة الانفتاح الاقتصادي:

- اقتصاد مغلق، تؤدي الزيادة الخارجية في الإنتاجية الزراعية إلى تحويل العمالة إلى التصنيع وبالتالي تسريع النمو الاقتصادي.
- اقتصاد مفتوح، إن الإنتاجية العالية والإنتاج في القطاع الزراعي قد يعوق قطاع الصناعات التحويلية و سيعطل الاقتصاد بمرور الوقت وفى بعض الحالات يحقق مستوى رفاه اقل.

في نفس السياق، دراسة قام بها مركز السياسات الدولية للنمو الشامل بمقال تحت عنوان **"الإنتاجية الزراعية والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية عن البلدان النامية المعاصرة"**، لقياس أثر الإنتاجية الزراعية على النمو الاقتصادي، تم اختبار تجريبيا تأثير الإنتاجية الزراعية على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الدول النامية، وتحديدا تلك الاقتصاديات النامية التي كان لها حجم قطاع الزراعة كبير نسبيا في أوائل الثمانينيات، من خلال اختبار العلاقة بين إنتاجية القطاع الزراعي و النمو الاقتصادي خلال العقدين و النصف الماضيين ، و تبحث ما إذا كانت يعتمد أثر الإنتاجية الزراعية على النمو على انفتاح الاقتصاديات كما توصل إليه K. Matsuy Ama في مقاله، من خلال الإجابة على السؤال عما إذا كانت الإنتاجية الزراعية قد أدت دورا في تسريع نمو البلدان النامية المعاصرة في العقدين أو الثلاثة الماضية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يعتمد ذلك على حجم وانفتاح الاقتصاديات؟

البيانات في هذه الدراسة كانت مستمدة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي 2007، وتغطي الفترة ما بين 1981 و2005. حيث تشمل مجموعة البيانات الدخل الحقيقي للفرد (2000 دولار أمريكي)، و الإنتاجية الزراعية الحقيقية (2000 دولار أمريكي) و العمالة ، وتكوين رأس المال الإجمالي الحقيقي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، و القيمة الحقيقية للصادرات والواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لـ 46 بلدا ناميا ، ما يميز هذه البلدان أن لديها قطاع زراعي مهم نسبيا في اقتصادياتها استنادا لمعطيات عام 1981.

كانت النتائج المتوصل إليها تتمثل في أن **الأثر الإيجابي للإنتاجية الزراعية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات المفتوحة هو أقل بقليل من الاقتصاديات المغلقة.** يرتبط ارتفاع الإنتاجية الزراعية بنسبة 1% بارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات المغلقة بنسبة 0.84%، في حين أنه يرتبط بزيادة قدرها 0.78% في الاقتصاديات المفتوحة.

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن فرضية K. Matsuy Ama فيما يتعلق بالعلاقة بين الإنتاجية في القطاع الزراعي والنمو، لا يتوافق إلا جزئيا في حالة البلدان النامية المعاصرة. الانفتاح الاقتصادي يؤثر سلبا على المكاسب التي تتحقق في النمو الاقتصادي لتحسين في الإنتاجية الزراعية، إلا أن هذا التأثير ليس قويا بما فيه الكفاية لإحداث علاقة سلبية في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي و الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية التي يفترض أنها مفتوحة والتي يطلق عليها K. Matsuy Ama خسارة الرفاهية، أو لإحداث انحرافات كبيرة في المكاسب الناتجة عن الإنتاجية الزراعية في الاقتصاديات المفتوحة و المغلقة.

II. الزراعة: قطاع متعدد الوظائف :

شكلت السياسات الزراعة وما يرتبط بها من استغلال للموارد أدوات معقدة تساعد على تفهم ما تتضمنه المناطق الريفية من تعقيد وتنوع في تفاعل مختلف العناصر المكونة للمناطق الريفية كنظام، ففي مؤتمر قمة ريو سنة 1992، تم تبني مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة مع وضع نظرة شاملة للموضوعات تشمل الإرشاد والبحوث في الريف والعلم والتكنولوجيا والبنية الأساسية والتنمية البشرية وسبل العيش المستدام في الأرياف أي نظرة متعددة الجوانب تشمل الجانب الاقتصادي و الجانب الاجتماعي و الجانب البيئي.

1. مفهوم تعدد الوظائف للقطاع الزراعي:

تعرضنا في الفصل الأول إلى مناهج التنمية الريفية و تطور مفهومها ، كان مفهوم تعدد الوظائف أحد العناصر المستعملة في تحديد و تجديد للإطار المفاهيمي للتنمية الريفية ، وما تشمله التنمية الزراعية والريفية

المستدامة نطاقا واسعا من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ذات الصلة بالزراعة . و يرتكز مفهوم الوظائف المتعددة على ما يلي:[1]

- توسيع نطاق التركيز ليشمل الخدمات التي يقدمها القطاع الزراعي للمجتمع ككل؛
- توفير إطار للتقدير النسبي للمبادلات والتوليفات النسبية فيما بين الوظائف المختلفة للزراعة وما يتصل بها من استخدام الأراضي؛
- فحص العلاقات الدينامكية بين المناطق الريفية والحضرية على مختلف المستويات؛
- إدراج مجموعة الظروف العالمية، ابتداء من المجتمعات التي يغلب عليها الطابع الريفي مع التركيز على الإنتاج الأولي من الأغذية والسلع الأخرى إلى الدول متقدمة التصنيع التي تضم قطاعا صغيرا من سكان الريف مع محدودية الأهمية التي تسند للإنتاج الأولي في الاقتصاد القومي.

كان الهدف هو فهم التفاعل المعقد بين الزراعة وما يتصل بها من استخدام الأراضي، والسلع والخدمات المتعددة الغذائية وغير الغذائية التي تنتجها الزراعة، والمساهمة التي تقدمها هذه السلع والخدمات لتحقيق الأهداف المجتمعية الأوسع نطاقا، ومن ثم على التأثيرات التي تلحق بالزراعة من المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك الديموغرافيا وتزايد عولمة الأسواق والتجارة.

و بعد نحو أكثر من 10 سنوات من التركيز على الزراعة المستدامة، حدث بعض التقدم في تحويل مفاهيم الزراعة المستدامة وأولوياتها إلى واقع عملي، ففي الكثير من البلدان والأقاليم تم إعادة تقييم لدور الزراعة في التنمية الاقتصادية ، ضمن سياقات شتى، ولأسباب مختلفة، تم إدراك متزايد من جانب السياسات بالدور المستمر للتنمية الزراعية والريفية في البلدان منخفضة الدخل ومرتفعة الدخل في جميع الأقاليم، و على سبيل المثال نذكر ما يلي:[2]

-ففي إفريقيا، ظلت مساهمة الزراعة في تلبية الاحتياجات الغذائية للمساهمة في التنمية الاقتصادية من الاهتمامات الشاملة الرئيسية لما لا يقل عن عشرين عاما. واستمرت الزراعة تمثل قطاعا هاما للتنمية حتى بصرف النظر عن إنتاج الأغذية. و مواصلة معظم البلدان الأفريقية، مع تضاؤل توقعات التصنيع السريع وصعوبته، الاعتماد مع الزراعة باعتبارها أداة التنمية في المستقبل القريب.

[1] منظمة الأغذية والزراعة ، ورقة أعدت لمؤتمر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وهولندا، ماسترخيت، الطابع متعدد الوظائف للزراعة والأراضي،1999. ص 76 .

[2] منظمة الأغذية والزراعة، نفس المرجع،1999 . ص 16.

-وفي آسيا، ظهرت توقعات كبيرة بتناقص دور الزراعة في التنمية القومية نتيجة لتوسع البلدان السريع في التصنيع. غير أن الكثير من البلدان بدأ يعيد التفكير، بعد الأزمة الاقتصادية الآسيوية، في الدور الذي يمكن أن تضطلع به الزراعة في تلبية احتياجات الاستهلاك المحلية، وتزويد الصناعات الزراعية بالمدخلات، والتخفيف من وطأة البطالة في الريف. وبوسع الزراعة أن تضطلع بدور الاحتياطي الاقتصادي في أوقات الأزمة من حيث توفير فرص العمل والإمدادات الغذائية.

-وفي أمريكا اللاتينية، تتمثل القضايا الرئيسية في التكامل الأفقي للزراعة، والتحول في التركيب القطاعي من الإنتاج الأولي إلى الصناعات الزراعية التي تتمتع فيها بلدان أمريكا اللاتينية بميزة نسبية منذ وقت طويل. وفي نفس الوقت، تواصل البلدان العمل وفق اقتصاديات زراعية مزدوجة القطاع حيث توجد جيوب واسعة من المزارعين الفقراء في الموارد، وفقراء الريف الذين يحتاجون إلى سبل عيش أفضل تعتمد على الأراضي الأكثر ضمانا.

-وفي أوروبا الشرقية والوسطى، انصب التركيز الغالب في السياسات الزراعية، خلال العقد الماضي، على التعامل مع الخوصصة، و الاستعداد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. و في نفس الوقت، تكافح الملايين من المزارع الأسرية الصغيرة للبقاء على قيد الحياة، و ظلت أساليب الزراعة المستدامة بمثابة كماليات بالنسبة للكثير.

-و في أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، والساحل الآسيوي المطل على المحيط الهادي والبلدان المتقدمة صناعيا في الأماكن الأخرى، يعتمد عدد قليل نسبيا من السكان بصورة مباشرة على الزراعة أو موارد الأراضي. ففي هذه البلدان، تسند الأولوية لتركيبة معقدة من الوظائف من بينها الإنتاج الغذائي والبيئة والنواحي الترويحية والثقافية.

وثمة عوامل أخرى تثير الاهتمام بتوصيف الوظائف المتعددة للزراعة تتمثل في زيادة الفروق بين الأقاليم فيما يتعلق بالزراعة وما يرتبط بذلك من اختلافات في الأهداف والأولويات الإنمائية. وتبين عملية فحص لقواعد البيانات في مختلف الهيئات الدولية أن القيم و الأهداف المرتبطة بالزراعة وما يتصل بها من استخدام الأراضي ليست نفسها بالضرورة في مختلف الأقاليم أو حتى فيما بين البلدان داخل كل إقليم. وتوفر الوظائف المتعددة للزراعة والأراضي منافع نوعية مختلفة في السيا سات والأقاليم المختلفة وتؤدي أفضل تركيبة للوظائف إلى الإدارة المثلى للأغراض الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[1]

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، مكانة الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق الى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة،2001. ص15.

ففي الأقاليم التي تسود فيها الزراعة الرديئة منخفضة الإمكانيات في البلدان النامية حيث يتعذر ، ضمان تجديد الموارد الطبيعية واستدامة النظم الإيكولوجية الزراعية وإن كان من المحتمل أن تظل الزراعة النشاط الأساسي، تتمثل مزايا أولويات الخيارات فيما يلي:[1]

- تعزيز الأمن الغذائي الخاص بالسكان المحليين من خلال استدامة الإنتاج المحلي وتنويع الاقتصاد الريفي؛
- تنويع وسائل معيشة سكان الريف بالمنتجات والموارد المختلفة؛
- المساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي من خلال زيادة المرونة ومضاعفة الفرص؛
- تحسين عملية تجديد الموارد الطبيعية والحد من الأخطار التي تتعرض بها البيئة من خلال المحافظة على الأصول الطبيعية للاستخدام في المستقبل؛
- التخفيف من الصراعات الاجتماعية الناشئة عن التنافس على تقاسم الموارد الشحيحة؛
- تحسين صمود النظم الإيكولوجية والاقتصادية من خلال استخدام مختلف جوانب الزراعة والأراضي؛
- المساهمة في التخفيف من حدة الفقر، وتوفير اقتصاد محلي أكثر قوة

و في الأقاليم البلدان النامية حيث يسود اقتصاد السوق وإن كانت الظروف غير مواتية وحيث البيئة الطبيعية هشة، فإن التركيز على الوظائف المتعددة يمكن أن يكون له دور هام من خلال[2]:

- تحفيز نظم الإنتاج التي تجمع ، بين المدخلات الحديثة والإمكانيات التي توفرها قدرات النظم الإيكولوجية؛
- توفير الفرص للمنتجين لسرعة استغلال الأشكال الجديدة من الأسواق؛
- تشجيع تنويع الزراعة لزيادة فرص إدرار الدخل التي توفرها المسالك الجديدة؛
- استحداث زراعة متنوعة داخل المناطق الحضرية وبالقرب منها للمساهمة في زيادة الدخل

[1] منظمة الأغذية والزراعة، مرجع سابق الذكر، 1999. ص 49.

[2] منظمة الأغذية والزراعة، مرجع سابق الذكر، 1999. ص 51 .

وفي المناطق التي تمارس فيها الزراعة المكثفة وإن كانت تعاني من مشكلات بيئية، يمكن أن يؤدي تأثير تجميع الوظائف إلى[1]:

- الحد بدرجة كبيرة من التلوث الناجم عن الزراعة وتربية الحيوانات؛
- خفض تكاليف الإنتاج من خلال الاستخدام المعتدل للمدخلات الكيماوية التي تتوافق مع القدرات الإيكولوجية للنظم الإيكولوجية؛
- تنويع الإنتاج حيث يوجد تخصص مفرط، وحيث يخلق التخصص مخاطر الضعف الإيكولوجي والاقتصادي؛
- الترويج لإعادة استخدام المخلفات لاستخدامها كطاقة بيولوجية ومدخلات كيماوية بيولوجية.

وفي أقاليم الزراعة التقليدية في البلدان المتقدمة حيث يعاني الإنتاج من مخاطر تناقص قدراته التنافسية، يمكن أن يحقق التركيز على الوظائف المتعددة ما يلي[2]:

- تطوير أسواق السياحة مع ما يتصل بذلك من حوافز للسكان عموما للمحافظة على المناظر الطبيعية للأراضي وطرق الحياة والثقافة في الريف؛
- تعزيز الاقتصاد الريفي وخاصة من خلال مجموعة من النشاطات والأعمال المحلية؛
- إدارة بعض الموارد الطبيعية للحد من المخاطر المتراكمة التي تهدد البيئة، والمحافظة على نوعية المياه، وحماية الحياة والنباتات البرية، وصيانة أراضي الرعي؛
- تنويع الزراعة والغابات لإنتاج محاصيل الطاقة والأشكال الأخرى من الطاقة المتجددة

وفي المناطق الواقعة على حدود الزراعة في المناطق ا لغابية أو حيث تتمتع البيئة بإمكانيات إنتاج عالية ، يمكن أن يسهم مفهوم الطابع متعدد الوظائف للزراعة والأراضي في[3]:

- الحد من إزالة الغابات وما ينطوي عليه ذلك من عواقب بيئية سلبية؛
- تحسين عمليات حصاد الغابات ومنتجاتها بطرق مستدامة؛

[1] منظمة الأغذية والزراعة، مرجع سابق الذكر، 1999. ص 51 .
[2] منظمة الأغذية والزراعة، مرجع سابق الذكر، 1999. ص 52 .
[3] منظمة الأغذية والزراعة، مرجع سابق الذكر، 1999. ص 52 .

- الاستفادة من التمويل المتوافر في إدارة التنوع البيولوجي؛

- توفير المزيد من المجالات والمرونة في الزراعة من خلال مضاعفة وسائل العيش المحلية.

مما سبق، الزراعة هي النشاط الذي يشغل أكبر نصيب من الأقاليم الريفية، و من ثم فهي تضطلع بدور كبير في عملية التحول التي يقوم بها العنصر البشري في البيئة (سلبيا أو إيجابيا). قد شكلت هذه التحولات شكل الأراضي والنظم الطبيعية في حياة الريف عبر القرون ،و في معظم البلدان، مازالت الزراعة تمثل القاعدة المباشرة وغير المباشرة لسبل العيش الاقتصادية لأكبر قطاع من السكان.

فالزراعة توفر السلع و الخدمات التي يمكن وصفها بأنها وظائف متميزة، و بدلا من مجرد التمييز بين المنتجات الغذائية و غير الغذائية، فإن مفهوم الطابع متعدد الوظائف للزراعة و الأراضي يعني الإنتاج المشترك و المتكامل للعديد من المنتجات التي قد تكون مهمة للمجتمع و البيئة. [1] و الوظائف الرئيسية، كما سنتعرض إليها بالتفصيل في النقاط الموالية لهذا الفصل و التي **تسهم تأثيراتها المجتمعة للوظائف الأربعة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة خاصة بالنسبة للدول الأقل نموا والنامية التي تعرف تأخرا في مجال تنمية المجتمعات المحلية** ، و هي كالآتي:

- **الأمن الغذائي**، بما في ذلك تقليص الفجوة الغذائية **والسعي لتحقيق اكتفاء ذاتي** ؛

- **الوظيفة البيئية**، بما في ذلك تعزيز التأثيرات الإيجابية والتخفيف من التأثيرات السلبية على البيئة؛

- **الوظيفة الاقتصادية** ، بما في ذلك الإنتاج الأولي (الأغذية والسلع الأخرى) والمنتجات والخدمات ذات الصلة بالقدرات الزراعية والأعمال التجارية والنشاطات المتعددة ذات التأثيرات الاقتصادية الأوسع نطاقا، وتأثيراتها المباشرة والغير مباشرة على الدينامكية الاقتصادية؛

- **الوظيفة الاجتماعية** بما في ذلك تغيير ارتقائي جذري للمجتمعات الريفية وسبل عيشها والمحافظة على موروثاتها الثقافية.

2. الأمن الغذائي:

رغم أن العالم أصبح ينتج كميات كبيرة من الأغذية عما قبل، فمازال هناك 800 مليون نسمة تقريبا يعانون من سوء التغذية الحاد، بالإضافة إلى 00 2 مليون مازالوا يعانون من أمراض مختلفة ناجمة عن نقص التغذية. [2]

[1] محمد منصور عبدالفتاح و نصر محمد القزاز و باسم سليمان الفياض ، مرجع سابق الذكر ،2001. ص95.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، مرجع سابق الذكر، 2001. ص15.

ولهذا، فقد أصبحت قضية الأمن الغذائي من القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات و مختلف الهيئات الدولية و الإقليمية. كما يعتبر موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات الحساسة و التحديات التي تواجه الزراعة.

يتحقق الحق في غذاء كاف عندما يتمكن كل رجل وامرأة وطفل، بمفردهم أو مع آخرين، من الحصول المادي والاقتصادي في جميع الأوقات على غذاء كاف أو على وسائل شرائه. وفحوى الحق في الغذاء الكافي يقتضي وافر الأغذية كما و نوعا بدرجة تكفي لتلبية الحاجات التغذوية للأفراد، على أن تكون خالية من المواد الضارة، ومقبولة من الناحية الثقافية، وإمكانية الحصول على تلك الأغذية بطرق مستدامة لا تتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان الأخرى و تشمل إمكانية الحصول عليه الإمكانية الاقتصادية والمادية على السواء .[1] فالأمن الغذائي موضوع ذو أهمية استثنائية للبلدان النامية لتحقيق مستوى أعلى من الاكتفاء الذاتي في الغذاء و بناء أمنها الغذائي أي العمل على تحقيق الأمن الغذائي سواء الفردي أو العائلي أو الوطني أو العالمي، و يتم ذلك من خلال مجموعة من العوامل من بينها الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية أي التنمية المستدامة للقطاع الزراعي (الزراعة وصيد الأسماك والغابات)؛ وزيادة الإنتاج و رفع الإنتاجية؛ والتجارة الدولية خاصة في سياق العولمة و تحرير الأسواق؛ والمحافظة على التنوع البيولوجي وحماية البيئة، والاستثمار، والسلام والأمن؛و البناء المؤسساتي و الهيكلي، كما يتم عن طريق البناء الفكري و العلمي لبناء أمن غذائي بجميع أبعاده.[2]

1.2 الخلفية النظرية لمفهوم الأمن الغذائي :

يشير مصطلح الأمن الغذائي إلى مفهومين، وهما المفهوم الكمي الذي يشير إلى نقص في الأغذية؛ والمفهوم النوعي يتمثل في أن لا يكون الغذاء فاسدة أو يحتوي على مواد ضارة للمستهلك ، ففي اللغة الفرنسية نجد مصطلح الأمن الغذائي يدمج البعدين بالمسمى « sécurité alimentaire » ، بينما تميز اللغة الإنجليزية بوضوح بين الأمن الغذائي «food security» للإشارة لنقص الغذاء من حيث الكمية وسلامة الأغذية « food safety » للإشارة لسلامة الصحة أي من حيث النوعية.[3]

مفهوم الأمن الغذائي مر بعدة مراحل ، و يختلف في كل مرحلة عن المرحلة السابقة لها بسبب تعدد و تنوع التهديدات التي تعترض بناء الأمن الغذائي ، وذلك ما أثر على تحديد أبعاد الأمن الغذائي، كان التركيز فقط على توفير الغذاء ثم بدأ المفهوم بالتطور إلى أن اشتمل على العديد من الأبعاد. ظهر هذا المصطلح في منتصف السبعينات

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، حالة الغذاء في العالم، 2003 ص .04

[2] Ulrich Hoffmann, Assuring food security in developing countries under the challenges of climate change: Key trade and development issues of a fundamental transformation of agriculture, N°201,United Nations, 2011. p07.

[3] Martin Bruegel, Pour une histoire de la « sécurité alimentaire », Revue d'histoire moderne et contemporaine(no 51-3),2004. P240 .

خلال المؤتمر العالمي الأمن الغذائي سنة 1974، حيث تم تبنى تعريفه في القدرة على تزويد المجتمعات بالسلع في جميع الأوقات، لدعم الاستهلاك الغذائي مع التحكم في تقلبات الأسعار.[1]

و في عام 1983، ركزت دراسات منظمة الأغذية و الزراعة على إمكانية الحصول على الغذاء و خلصت إلى تعريف قائم على التوازن بين الطلب و العرض في معادلة الأمن الغذائي، فعرفته بضمان الوصول المادي والاقتصادي لجميع الناس في جميع الأوقات إلى الغذاء الذي يحتاجون إليه.[2] ثم تم تعديل التعريف ليشمل تحليلات الأمن الغذائي على مستوى الأفراد والأسر المعيشية، بالإضافة إلى المستوى الإقليمي والوطني بناءا على تقرير البنك الدولي سنة 1986 عن الفقر و الجوع، الذي ركز على الديناميكيات الزمنية، أي تحديد نوعين من انعدام الأمن الغذائي المزمن و المؤقت ، حيث أدرج هذا التقرير الفرق بين الأمن الغذائي المزمن المرتبط بالفقر الدائم أو الهيكلي وانخفاض الدخل وانعدام الأمن الغذائي الانتقالي بسبب الفترات الحرجة بصفة خاصة الناجمة عن الكوارث الطبيعية والاقتصادية و من النزاعات. وقد استكمل هذا الرأي بنظرية المجاعة لـ A.SEN سنة1981 التي أكدت على تأثير الحقوق الفردية في الحصول على الغذاء.

1.1.2 تعريف الأمن الغذائي:

عزز التعريف بتوافق الآراء على نطاق واسع بمؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 بشموله مفاهيم الحصول على الغذاء وتوافره واستخدامه الغذائي واستقراره.

تعريفه : تبنت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) برنامجا خاص للأمن الغذائي الذي يهدف هذا البرنامج الخاص إلى زيادة إنتاج الأغذية وتوافرها في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض من خلال الزيادة السريعة في إنتاج الأغذية وإنتاجيتها من سنة لأخرى أي ضمان الاستمرارية.[3]

وعليه جاء تعريف المنظمة العالمية للغذاء والزراعة (الفاو) سنة 1996 الأمن الغذائي على النحو التالي:

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة.[4]

[1] FAO, Notes d'orientation : sécurité alimentaire, 2006. ftp://ftp.fao.org/es/esa/policybriefs/pb_02_fr.pdf

[2] FAO, FAO, Notes d'orientation : sécurité alimentaire, 2006 ftp://ftp.fao.org/es/esa/policybriefs/pb_02_fr.pdf

[3] FAO , Rapport du Sommet mondial de l'alimentation, alimentaire, 1996 .

[4] FAO, Introduction aux concepts de la sécurité alimentaire ,2008. http://www.fao.org/3/a-al936f.pdf

2.1.2 أبعاد الأمن الغذائي:

يقدم هذا التعريف أربعة أبعاد رئيسية للأمن الغذائي التي ينبغي أن تطبق في نفس الوقت لتحقيق جميع أهداف الأمن الغذائي، ونلخصها فيما يلي :[1]

- **تو افرالأغذية**: أي توفر الأغذية من "جانب العرض" ويحدده مستوى إنتاج الأغذية ومستويات الإمدادات وصافي الميزان التجاري؛

-**إمكانات الحصول عليها، واستخدامها** : فالإمدادات الغذائية على المستوى الوطني أو الدولي لا تكفل في حد ذاتها تحقيق الأمن الغذائي للأسر مما يستوجب التركيز على السياسات المتعلقة بسياسات توزيع الدخل والإنفاق و تأطير الأسواق وسعر المواد الغذائية لتحقيق أهداف الأمن الغذائي؛

-**استخدام الغذاء**: نوعية الغذاء المحصل عليه واستخدامه بالشكل الذي يحسن من الحالة الصحية ، و الممارسات الجيدة للرعاية والتغذية، وإعداد الطعام، وتنوع النظام الغذائي، وتوزيع الغذاء داخل الأسرة ،كلها عوامل يتحدد من خلالها الحالة التغذوية للأفراد.

-**استقرارية الإمدادات كما و نوعا** : فاستقرار الأبعاد الثلاثة السابقة مع مرور الوقت أساسي لتحقيق الأمن الغذائي، لأن الحصول على الغذاء الكافي لفترة معينة لا ينفي التعرض لانعدام الأمن الغذائي، قد تؤثر الظروف المناخية كالجفاف والفيضانات وعدم الاستقرار السياسي كالاضطرابات الاجتماعية، أو العوامل الاقتصادية كالبطالة وارتفاع أسعار المواد الغذائية على وضع الأمن الغذائي .

تو افرالأغذية ، و هو البعد الأهم بين الأبعاد الثلاثة للأمن الغذائي، حيث أصبح مرهون بمدى توافره في السوق العالمية التي تخضع بدورها لعاملين: مخاطر الطبيعة التي تتزايد مع التغير المناخي؛ والأهداف السياسية لكبرى الدول المنتجة، والتي قد تؤثر في عرض الغذاء في الأسواق. لعدة اعتبارات صار مألوف، أن تبحث الدول عن غذاء في اللأسواق العالمية ، وهي قادرة على دفع ثمنه، لكنها لا تجده معروض للبيع في الأسواق؛ لأن نقص الغذاء يكون لأسباب طبيعية، أو الإحجام عن بيعه بسبب حاجة الدولة المنتجة له أو لأسباب سياسية.

و يكون الأمن الغذائي للبلد في أفضل أوضاعه كلما زادت نسبة ما يوفره الإنتاج المحلي من احتياجاته من الغذاء (الاكتفاء الذاتي)، وكلما زادت نسبة تمويل الصادرات للجزء المستورد من الغذاء (الاعتماد على الذات). ويتراجع الأمن الغذائي كلما زادت نسبة المستوردات من الغذاء. ويزداد سوءا كلما قلت نسبة تمويل الصادرات للغذاء المستورد، وزادت نسبة تمويلها من القروض والمساعدات.

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، مرجع سابق الذكر ، 2003 .ص 04.

تعود مسؤولية نوعية الغذاء؛ أي سلامته وصلاحيته للاستهلاك البشري، إلى الأجهزة الحكومية المختصة، تتولى تحديد مواصفات السلامة و الصلاحية، و التي تصدر بتشريع بدرجة قانون، يتم بموجبه وضع مواصفات إجبارية قواعد فنية ملزمة لكل مادة غذائية، لضمان سلامتها وصلاحيتها. و تتولى بعد ذلك الأجهزة الرقابية، كل في مجاله، مراقبة التزام السلع المعروضة في السوق بالقواعد الفنية.

كما تعود مسؤولية بقاء أسعار الغذاء ضمن القدرة الشرائية لغالبية المستهلكين إلى السياسات الحكومية. فعلى تلك السياسات أن تضمن حرية السوق، بما يحد من مختلف صور الاحتكار؛ وكذلك تقديم الدعم للمستحقين وفق آلية تضمن وصوله إليهم دون غيرهم. ويرتبط بذلك ويكمله ضرورة قيام الحكومة بمراقبة أسعار المواد الغذائية المعروضة في السوق، والعمل على استقرارها.

2.2 القطاع الزراعي ركيزة أساسية لتحقيق أمن غذائي:

يعتبر شرط توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين لنشاط وصحة للأفراد من أهم مكونات ومتضمنات مفهوم الأمن الغذائي، ومما لا شك فيه فإن مراقبة الغذاء لضمان مطابقته لمواصفاته ومحتوياته، وخلوه من كل أنواع التلوث التي يمكن أن تجد طريقها إلى الغذاء تعتبر من أهم خطوات ضمان حصول المستهلك على الغذاء بالكمية اللازمة والنوعية المطلوبة. ووفقا لـ The Economist & Intelligence Unit ، فإن مؤشر الأمن الغذائي العالمي هو مؤشر مركب يتألف من ثلاثة مكونات أساسية، هي القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، و توافر الغذاء، و جودة وسلامة الغذاء و يحسب على أساس المجموع المرجح للمكونات الأساسية الثلاثة، كما يتألف كل مكون من المكونات أعلاه بدوره من عدد من المؤشرات الكمية و العددية ذات الصلة.

قدرت قيمة هذا المؤشر على المستوى العالمي في عام 2016 بنحو 57.3 % كمتوسط لمائة وثلاث عشرة دولة ، فيما تراوحت قيمته لنفس العام بين 86.6% في الولايات المتحدة كحد أعلى و 24 % كحد حد أدنى في بوروندي . على المستوى العربي تفوق قيمة المؤشر المتوسط العالمي حيث بلغت نحو 58.9% ، في عام 2016 ، وتراوحت هذه القيمة بين حد أعلى في قطر بنحو 73.6% وحد أدنى في اليمن بلغ نحو 34% ، وتتوزع هذه النسبة على المكونات الثلاثة الرئيسة بواقع 61.1 % للقدرة على تحمل كلفة الغذاء،57.4% لمؤشر توافر الغذاء، و 57.2% لجودة وسلامة الغذاء[1].

بالنسبة للدول النامية، من بينها الجزائر، تعتبر تنمية القطاع الزراعي وتوفير الأمن الغذائي مسألة أساسية في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن بين أهم التحديات التي تواجهها حاليا و في المستقبل. و أصبحت هذه التحديات أكثر حدة لتزامنها مع ارتفاع أ سعار السلع الغذائية الرئيسية على مستوى العالم، ارتفاع من

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2016. ص 41.

المتوقع أن يستمر خلال السنوات القادمة حسب تقديرات الفاو، ليتجاوز الأسعار القياسية التي سجلت خلال أزمة الغذاء العالمية،[1] و ذلك في ضوء الانحباس الحراري و التغيرات المناخية، و تزايد الطلب على السلع الغذائية في ظل استمرار الزيادة السكانية، ففي الإقليم المتمثل في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا نجد عجز غذائي يتفاقم مع مرور السنين نظرا لكون حجم الإنتاج من السلع الغذائية لا يكفي لتغطية حاجياتها مما تسبب في ارتفاع الواردات لاستهلاكية و زيادة عبء العجز الميزان ليصل إلى حوالي 43 مليار دولار عام 2012 بالنسبة للدول العربية فقط، وتؤكد دراسات وتقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، في حالة استقرار معدلات نمو الإنتاج الزراعي في الدول العربية ، واستمرار تزايد الاستهلاك، وزيادة متوسط الدخل وعدد السكان، وارتفاع أسعار السلع الغذائية أن تتسع قيمة الفجوة إلى حوالي 53 مليار دولار سنة 2020[2].

زيادة الطلب على المواد الغذائية الزراعية، وذلك لارتفاع مستوى الاستهلاك نتيجة لارتفاع الدخول من جهة، و لمواجهة الزيادة في نمو السكان الطبيعي من جهة أخرى، و لهذا فإن النشاط الزراعي يهدف إلى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان، حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم[3]. ولذلك فإن تأخر الزراعة سوف يؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا على القطاعات الأخرى، الشيء الذي يتطلب زيادة الإنتاج وذلك ليس لمواجهة الزيادة السكانية فحسب، و إنما أيضا لمواجهة الارتفاع الذي يحدث في الطلب على المنتجات الزراعية الناجم عن الارتفاع في الدخول، و هذا يتطلب جهدا كبيرا و إبلاء عناية كبيرة للقطاع الزراعي لزيادة الإنتاج الغذائي حتى لا يتحتم على الدولة سد النقص الغذائي المحلي عن طريق الاستيراد بالعملة الصعبة النادرة دائما، و الذي يترتب عليه استنزاف للنقد الأجنبي، و بخاصة تلك الدول التي هي في حاجة إليه لاستيراد الآلات و المعدات و بعض المتطلبات الأخرى التي لا يمكن الحصول عليها محليا، للقيام بتنمية صناعية، و لهذا يجب العمل على ترقية القطاع الزراعي لتوفير المواد الغذائية عن طريق زيادة الإنتاج المحلي و ليس عن طريق الاستيراد الواسع لهذه المواد معتمدة.[4]

و لهذا فإن الاهتمام بتوفير المنتجات الغذائية محليا يعتبر مجال تحقيق الأمن الغذائي، حيث أن السمة السائدة في العالم اليوم هي اختلال التوازن بين احتياجات السكان من المواد الغذائية في كثير من البلدان، وبين مقدرتها على إنتاج ما يسد تلك الاحتياجات، ولهذا فإن بناء قاعدة إنتاجية لتوفير الغذاء أصبح أمرا حتميا في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية، حيث أصبحت تجارة المواد الغذائية من أهم ركائز الاقتصاد العالمي بعد ما كانت

[1] بدر عثمان مال الله، التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، جسر التنمية :سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية رقم 121، المركز العربي للتخطيط الكويت ، 2015.ص 09.

[2] محمد أمين لزعر، التنمية الزراعية والأمن الغذائي: التمويل والتنويع والإنتاجية- حالات دراسية، المعهد العربي للتخطيط ، .2015ص 42.

[3] FAO, Rapport du Sommet mondial de l'alimentation, 1996.

[4] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، 2008 .ص 55 .

تجارة السلع الصناعية هيا الأكثر تداولا ، و كذلك الاهتمام بالمصادر الرئيسية لإنتاج الغذاء وتنميتها والوصول بها إلى الوضع الأمثل أو المقبول.[1]

بالإضافة لما سبق، نجد التهديدات البيئية، هذه الأخيرة التي لها تأثيرات يختلف مستوى شدتها من دولة إلى أخرى، كما يختلف مداها الزمني و المكاني من إقليم إلى آخر و من فترة زمنية إلى أخرى وتأثيراته كلها تعود على الإنسان إما مباشرة بالمساس بأمن و صحة و بقاء الإنسان، أو بطريق غير مباشر حيث تمس موارده ، و بالتالي التأثير على حقه في بيئة صحية . [2] فالعلاقة بين الأمن الغذائي و البيئة هي علاقة وثيقة ، حيث لا وجود لأمن غذائي دون شروط بيئية مناسبة له ، سواء لتوفير أو جودة الغذاء أو استمرار الأمن الغذائي ،حيث يعتمد تحقيقه بالدرجة الأولى على الموارد الطبيعية التي تحتويها البيئة ثم على الموارد البشرية التي تستغل الموارد الطبيعية من ماء و هواء و تربة، و فقدان هذه المكونات الحيوية من شأنه أن يؤثر على الأمن الغذائي أو نقص في الإنتاجية أو الجودة و بالتالي حدوث حالة اللاأمن الغذائي، و العكس يمكن أن يكون صحيح ، حيث أن السعي وراء بناء الأمن الغذائي يؤدي إلى الإضرار بالبيئة و خلق العديد من التهديدات التي تعود على الأجيال اللاحقة و على أمنهم الإنساني بصفة عامة وأمنهم إلى الغذائي بصفة خاصة[3].

3. الوظيفة البيئية:

يتمثل أثر الزراعة على التوازن البيئي بما يمكن أن تحقق الزراعة و ما يتصل بها من استخدام الأراضي تأثيرات مفيدة أو ضارة ، فقد أصبحت تأثيرات النظم الزراعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمسار العادي لمعظم النظم الإيكولوجية. فبوسع الزراعة أن تؤثر في كمية ونوعية إمدادات المياه المخصصة للصناعة و الأغراض الحضرية من خلال المحافظة على مستجمعات المياه ، و التسرب ، و مستوى التقلبات العادي في مستوى الماء الأرضي. و يمكن أن تساهم في مكافحة التعرية و من ثم وقف جريان المياه العنيف ذو التأثيرات السلبية عند المصب. و في هذه الحالة الأخيرة، يكون التأثير الاقتصادي غير مباشر و ممتدا عبر الوقت[4].

تشمل المنافع البيئية المباشرة للزراعة ما يلي: الحد من التلوث من خلال إدارة التربة والغطاء النباتي، زيادة الكتلة الحيوية وتثبيت المغذيات من خلال المحاصيل المختلطة، واستخدام الأراضي واستعمال الأسمدة، و زيادة مقاومة النظام الايكولوجي بتقنيات للحد من التعرية[5].

---

[1] Ulrich Hoffmann, op.cit .P16.

[2] زبيري وهيبة، التهديدات البيئية و إشكالية بناء الأمن الغذائي،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان و الأمن الإنساني، جامعة سطيف، 2014 .ص16.

[3] محمد أمين لزعر ، مرجع سبق ذكره، 2013 .ص 19

[4] مدحت المكاوي، الموارد الاقتصادية الزراعية : الأرض و المياه، مؤسسة الرؤية الإسكندرية، مصر 2011 . ص82.

[5] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، مرجع سابق الذكر .2001 ص15.

قد يكون للزراعة أيضا تأثيرات سلبية على النظم الإيكولوجية و على تجدد الموارد الطبيعية، و تشمل الأمثلة على ذلك، أساليب الزراعة التي تفرط في استخدام المدخلات الكيماوية، الري بمياه ملوثة. و تتمثل التأثيرات السلبية الرئيسية في التلوث، و فقدان المقاومة و التنوع في النظم الإيكولوجية المزروعة، و عدم تجديد قوام التربة الذي يعرض الأراضي بدرجة كبيرة للصدمات الخارجية و يقلل من قدرتها على الانتعاش بعد الصدمة. و ينطبق ذلك، مثلا، خلال الموسم الجاف عندما تفقد التربة قدرتها على خزن المياه أو عندما يكون للأمطار الغزيرة تأثير في تعرية التربة نتيجة لفقد استقرار القوام في التربة العلوية[1].

تحظى التغييرات التي تتعرض لها البيئة بالاهتمام على مختلف المستويات، و أصبح التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية و تنفيذها من الآليات الرئيسية التي تؤثر في أساليب استخدام و إدارة البيئة، و الاتفاقيات التي عقدت منذ قمة ريو وخاصة اتفاقية التنوع البيولوجي، و مكافحة التصحر، تأثيرات مباشرة على الزراعة. فهذه الاتفاقيات ترسم الخطوط التوجيهية و الأهداف الخاصة بصيانة بعض الموارد الرئيسية. و قد أسند اهتمام خاص لمخاطر انخفاض التنوع البيولوجي الذي يشكل خسارة قاطعة للموارد ، و لمستوى الانبعاث التي يمكن أن تسهم في تغير المناخ العالمي.

يتضمن مفهوم الطابع متعدد الوظائف للزراعة و الأراضي بتمكين القطاع الزراعي من الاستجابة للمشكلات العالمية النوعية المتعلقة بتغير المناخ، و التصحر، و التنوع البيولوجي، و نوعية المياه، و توافرها، و التلوث و تشجيع التأثيرات المفيدة، و الحد من التأثيرات الصادرة على البيئة المحيطة، و زيادة الاعتماد على الموارد المتجددة و مراعاة التأثيرات التراكمية المحتملة. و فيما يلي بإيجاز لدور الزراعة في المحافظة على التوازن البيئي كما ورد عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، في تقرير سنة 2001 عن مكان الزراعة في التنمية المستدامة ، للسعي إلى تحقيق التنمية الزراعية و الريفية المستدامة، لابد من التركيز على المحاور التالية [2] :

1.3 تغير المناخ :

من المتوقع، من حيث ارتفاع درجة حرارة الأرض خلال العشرين عاما القادمة، أن تشكل الانبعاثات من الزراعة نحو ثلث مجموع هذه الانبعاثات. فإزالة الأراضي الغابية لإحلال الزراعة مكانها، و طريقة الزراعة المعتمدة على أسلوب "أحصد وأحرق" هي العناصر المساهمة الرئيسية في انبعاث غاز الكربون. و تعد الزراعة المختلطة بالغابات، و سبل المعيشة المستدامة المستندة إلى الغابات بما في ذلك المنتجات غير الخشبية من البدائل الممتازة في هذا السياق. و يمكن أن تساعد الزراعة في مكافحة تأثيرات الانحباس الحراري، و ذلك من خلال الارتقاء بإدارة استخدام الأسمدة الآزوتية، و إحلال الكربون من خلال استخدام الوقود البيولوجي. مفاوضات Buenos & Kyoto

[1] مدحت المكاوي، مرجع سابق الذكر ، 2011. ص101.

[2] Ulrich Hoffmann, op.cit. P29-34.

Aires، بشأن اتفاقية المناخ التي حددت التدابير التي تشمل آلية التنمية النظيفة والآليات المقترحة لسوق "حقوق الانبعاث. ومهما كانت الحلول والبدائل التي يتم اختيارها، سيتيح توافر التمويل التشجيع على استخدام مثبطات الكربون وإحلاله والحد من انبعاثاته.

2.3 التصحر:

يمكن أن تسهم الزراعة و الغابات في الحد من التصحر، قد جرى اختبار الكثير من التقنيات و استخدامها بالفعل من بينها معالجة مستجمعات المياه باستخدام تقنيات تخزين المياه، و تقنيات وقف الجريان، و غرس الأشجار و أنواع تثبيت التربة، و أعمال التحكم في المياه. و يتطلب التنفيذ توافر تنسيق فني مفصل لتنفيذ هذه الأعمال بصورة متسقة و تحقيق نتائج متضافرة.

يتطلب تحقيق النجاح، ضرورة موافقة أصحاب و مستخدمي الموارد الطبيعية و الأراضي على الطريقة التي يمكن بها تنفيذ العمل و تمويله وجدوله الزمني. و يمكن أن تستفيد المجتمعات المحلية ككل من هذه التطورات و إن كان الأفراد والفئات الاجتماعية قد تخسر وتكسب بدرجات متفاوتة.

3.3 التنوع البيولوجي :

التنوع البيولوجي ذاته، بما في ذلك الأنواع المستأنسة و البرية، تدعم الزراعة، بطرق عديدة، و على مستويات شتى. فالموارد الوراثية المحصولية والحيوانية توفر عناصر الإنتاج الرئيسية للزراعة، كما أن التنوع الوراثي في هذه المحاصيل والحيوانات يتيح التحسينات و عمليات التكاليف المستمرة مع الاحتياجات المتغيرة من خلال التطور والتربية المستمرة. و على مستوى مختلف، يوفر الكثير من عناصر التنوع البيولوجي خدمات إيكولوجية أساسية لنظم الإنتاج الزراعي. فكائنات التربة الدقيقة تضمن دورة المغذيات، كذلك فإن التنوع على مستوى النظام الإيكولوجي والأراضي يعد في كثير من الأحيان عنصرا مهما في توفير الاستقرار لنظم الإنتاج . وقد يكون لمختلف أساليب الزراعة تأثيرات على التنوع البيولوجي سلبا أو إيجابا. و قد تعزز التغييرات في أساليب الزراعة والتكنولوجيات الجديدة التنوع البيولوجي الزراعي أو تؤدي إلى تآكله.

4.3 نوعية المياه وتو افرها :

يؤدي تزايد الطلب على المياه للزراعة والصناعة والمناطق الحضرية إلى احتدام المنافسة بل واحتمالات الصراع في كثير من الأقاليم . يمكن أن تقدم الزراعة إسهاما كبيرا في تخزين المياه عن طريق تقنيات الصيانة في الأراضي. وترتبط المكاسب الفردية و المحلية في هذا الشأن بالمنافع الاجتماعية المشتركة. و يمكن أن يؤدي الحفاظ على الغابات إلى تيسير تسرب المياه للمصلحة العامة. و تشجع المفاوضات و العقود و الحوافز مصالح مستخدمي الأراضي الذين كانوا لولا ذلك يفضلون تطهير الأراضي و المزارع بدلا من صيانة الغابات أو إعادة غرسها. غير أنه

توجد أيضا تقنيات جديدة تستطيع أن توفق بين الاستخدام الزراعي للأراضي مع تسرب المياه مثلا من خلال استخدام الغطاء الشجري الذي يقلل من جريان المياه، والإمداد بمياه الشرب . وبوسع أجهزة إدارة أحواض المياه العامة، على المستويات القطرية والإقليمية، تصميم و تطبيق التدابير و التحفيز اللازم. أما على المستوى الدولي فإن الترويج للتحسينات المشتركة في إدارة المياه الدولية يستند إلى الاتفاقيات، من خلال الآليات المالية مثل مرفق البيئة العالمي.

5.3 التلوث:

هناك حلول مختلفة للحد من التلوث بما في ذلك مبدأ "يدفع من يلوث" والمفاوضات على العقود الخاصة بالحد من التلوث، والحوافز العامة لتحقيق هذه الغرض. وتطبق معظم البلدان وتنفذ تشريعات بيئية تحدد إطارا لتسوية المنازعات. كما أن هناك العديد من الحلول الفنية المتاحة أمام الزراعة. فيمكن مثلا إجراء تغييرات في تقنيات الإنتاج على مستوى المزرعة لإدراج الإدارة المتكاملة للآفات، و الحد من استخدام الأسمدة الكيماوية، واستخدام المحاصيل والأشجار لإعادة استخدام المغذيات التي فقدت أثناء غسيل التربة. و يمكن أن تفيد أيضا المستحدثات الصناعية مثل معالجة المخلفات الحيوانية لتحويلها إلى طاقة و أسمدة صالحة للتسويق، ووضع الأسمدة في كبسولات متعددة لعدم إطلاق المغذيات إلاّ بكميات محدودة وفي ظل ظروف رطوبة و درجة حرارة معينة أو إنتاج جزئيات كيماوية غير ضارة.

بالنسبة للوظيفة البيئية بأكملها، يمكن لمفهوم الطابع متعدد الوظائف للزراعة والأراضي أن يوجه عملية العلاقات المثلى بين الزراعة والخصائص البيولوجية والمادية للبيئة الطبيعية. كذلك فإن تعزيز قدرات المؤسسات المحلية لضمان الإدارة المستدامة للموارد المحلية هو أمر ضروري. وبغية تشجيع الاستثمار، والتخطيط طويل الأجل، يتعين غرس الثقة في صدور المزارعين بأن لهم حقوقا كافية في الملكية والحصول الهادف على الموارد أو غير ذلك من ترتيبات الحيازة، فعندما تكون حقوق الحصول على الموارد غير واضحة، أو عفا عليها الزمن أو حلت مكانها أشكال أخرى من الحقوق، أو لم تنفذ هذه الحقوق، سيستخدم المنتفعون الموارد لمصلحتهم المباشرة الخاصة. ولن تدار الموارد على أسس مستدامة أو يجرى تجديدها، وستصبح مستنفدة في نهاية المطاف. وينطبق ذلك، بنفس القدر، على الغابات وأراضي الرعي والمياه ومصايد الأسماك والحياة البرية. وتؤدي هذه الظروف بالقطع إلى إثارة المنازعات. و تتطلب الحلول الدائمة للنزاعات احترام القواعد سواء وضعت هذه القواعد في عقود جديدة تعقد فيما بين المنتفعين أنفسهم أو كانت ذات صلة بالدولة أو العناصر الفاعلة الأخرى. وفي جميع الحالات، يتعين وضع نظام للرصد وفرض العقوبات في حالة انتهاك القواعد.

4. الوظيفة الاقتصادية:

تتمثل الوظيفة الرئيسية للزراعة والغابات في الإنتاج المادي للسلع. و هذه السلع هي أساسا المواد الغذائية اللازمة للاستهلاك البشري، من خلال التجارة (في شكل سلع). ويقدم الإنتاج الأساسي أيضا الأعلاف الجافة أو الخضراء اللازمة لاستهلاك الحيوانات والمواد الخام المخصصة للطاقة (مثل الإنتاج المشترك للحرارة والطاقة، باستخدام الكحول) والغاز الحيوي والمواد الصيدلية فضلا عن المنتجات الأخرى اللازمة للملبس والمأوى وغير ذلك من الاستخدامات . وتظل الزراعة القوة الرئيسية الداعمة لعمل ونمو الاقتصاد بأكمله حتى في المجتمعات المتقدمة صناعيا التي لا تضم سوى أعداد قليلة من السكان الزراعيين. فالاستثمار أو النشاطات الجديدة المرتبطة، على سبيل المثال، بتنويع الإنتاج أو زيادة مستوى النشاط يمكن أن تحقق تأثيرات اقتصادية في مجالات ما قبل الإنتاج وما بعده في الزراعة وما يتصل بها من استخدام الأراضي. وعلى جانب الطلب، تحتاج الزراعة إلى مستلزمات في شكل يد عاملة وخدمات مختلفة ورأس مال مادي. وعلى جانب الإنتاج، تقدم الزراعة منتجات وخدمات يجرى تصنيعها ونقلها وتسويقها وتوزيعها. وهناك روابط متعددة مع القطاعات الأخرى. و يمكن تقدير جميع هذه التأثيرات الاقتصادية باستخدام المحاسبة القطرية و الحسابات الاقتصادية . و يتجاوز تقدير المنافع والتأثيرات الخاصة بالزراعة وظيفة الإنتاج الأولى بكثير. وتشمل عملية تقييم مختلف الوظائف توقعات المنافع في الآجال القصيرة و المتوسطة و الطويلة. و تعد تعقيدات تطورات السوق و اكتمالها من العناصر الجوهرية في الوظيفة الاقتصادية. كما أن مستوى التطور المؤسسي عنصر هام شأنه شأن إمكانيات قاعدة الموارد الطبيعية المستدامة لإنتاج السلع والخدمات.

إسهامات القطاع الزراعي في مختلف مجالات الاقتصاد يمكن حصرها في المجالات الرئيسية التالية، الإسهام في المجال الإنتاجي وفي المجال السوقي، وفي مجال توفير المورد وكذلك الإسهام بالمواد الخام ، مثل هذه الإسهامات تبقى قائمة ولو نسبيا، وتكون نتيجتها النهائية زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة للسكان والتي هي من بين الأهداف الرئيسية للتنمية، و سنحاول فيما يلي إبراز أهم الوظائف للقطاع الزراعي على مستوي الاقتصادي:

1.4 المساهمة في تأمين النقد الأجنبي:

يمكن للزراعة أن تساهم في الحصول على النقد الأجنبي وذلك من خلال زيادة صادراتها وعن طريق إحلال السلع المحلية الناتجة عن التوسع في الإنتاج الزراعي محل الاستيراد الزراعي، وذلك بإحداث تغيير في نماذج الاستهلاك والتحول نحو منتجات غذائية محلية، وذلك لأن اللجوء إلى استيراد المواد الغذائية بشكل كبير يكون عبئا ثقيلا على الطاقة الاستيرادية للدولة، مما يحد من إمكانيات استيراد السلع الرأسمالية وبصفة خاصة المعدات والآلات والتكنولوجيا التي هي من مكونات الاستثمار الرئيسي في قطاع الصناعة . و الجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يعتبر أحد مصادر للحصول على النقد الأجنبي خاصة في بداية عملية التنمية الاقتصادية، ويمثل حجم

حصيلة النقد الأجنبي قيدا رئيسيا على حجم الاستثمارات الصناعية التي يمكن إجراؤها، وهذا يتطلب ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الإنتاجية الزراعية، وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج في القطاع الزراعي، الشيء الذي يؤدي إلى توسع الصادرات و بالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي، على أن لا يعتمد التصدير على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، بل يجب تنويع صادرات المنتجات الزراعية حتى يمكنها أن تلعب دورا فعالا في توفير النقد الأجنبي، وبالتالي تساهم مساهمة فعالة في تمويل المشاريع التنموية.[1]

2.4 استيعاب القوة العاملة:

من جهة ، إن التقدم الصناعي وما يترتب عنه من توسع في الخدمات وفي القطاعات الأخرى غير الزراعية، يؤدي إلى خلق طلب متزايد على القوة العاملة، ومن أهم المصادر لتلبية هذا المطلب المتزايد هو القطاع الزراعي، و يكون هذا الأخير مصدرا للقوة العاملة إذا كان هناك ارتفاع في الإنتاجية الزراعية، حيث تنخفض نسبة العمال الزراعيين نتيجة اعتماد أساليب متطورة و مكننة العمل الريفي خاصة في المراحل المتقدمة من التنمية الاقتصادية، و هذا بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى ارتفاع ناتج العامل، و بالتالي اتجاه القوة العاملة الزراعية نحو الانخفاض، حيث يتجه الفائض في هذه القوة إلى القطاعات الأخرى .أما إذا كانت كثافة السكان في الريف منخفضة و هناك تحسنا ملحوظا في الإنتاجية الزراعية، فإن مواجهة طلب القطاعات الأخرى من الأيدي العاملة لا يكون من مصدر زراعي، وإذا حدث ذلك فإنه سيكون على حساب القطاع الزراعي .ومهما يكن فإن النسبة الكبيرة من قوة العمل التي تحتاجها القطاعات غير الزراعية المتنامية يجب أن تكون من مصدر زراعي خصوصا في المراحل الأولى من عملية التنمية، لأنه لا توجد هناك مصادر أخرى مؤهلة لتوفير هذا الطلب، على اعتبار أن أغلب السكان في المراحل المبكرة من عملية التنمية يمارسون العمل الزراعي . قد تكون الزراعة مصدرا لتوفير اليد العاملة التي تحتاجها القطاعات الأخرى إذا كان نمو السكان الزراعيين يفوق معدل زيادة السكان غير الزراعيين وهذا الأمر وارد على اعتبار سكان الريف غالبا ما لا يهتمون بمسألة التنظيم الأسري، حيث يؤدي ذلك إلى تحول من الريف إلى المدينة، وذلك حتى ولو بقيت نسبة السكان الزراعيين دون تغيير، و هذا يقود إلى تناقص نسبي في أهمية الزراعة ضمن التركيب المهني لسكان الدول النامية، وبالتالي الاهتمام أكثر بالقطاعات الأخرى التي تكون دائما في حالة توسع وطلب مستمرين على اليد العاملة[2] .

و من جهة أخرى، يكون من المفيد التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف، حيث تزامن مع سياسات إفقار القطاع الزراعي تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة و انخفاض نسبة استيعاب القطاع الزراعي للقوة العاملة .

[1] فوزية غربي ، مرجع سابق الذكر ،2008 .ص 57 .

[2] فوزية غربي ، مرجع سابق الذكر ،2008 .ص57.

فكلما كانت الظروف مواتية بالريف شكلت عاملا مساعدا و محفزا على الهجرة المعاكسة. مواصلة سياسات الدعم و التحفيز ما سيشجع على العودة إلى الريف ومواصلة العمل الزراعي، و المساهمة في خلق المزيد من فرص العمل بالأنشطة الزراعية و الصناعية و التسويقية المرتبطة بالقطاع الزراعي. و ذلك من خلال تجنب الفهم الضيق لأنشطة الاستغلال الزراعي و تجنب تركيز الأنشطة المرتبطة بالقطاع في عدد محدود من المدن، و انتهاج بدلا من ذلك إستراتيجية واسعة لأنشطة الإنتاج و التصنيع و الإعداد للتسويق على مستوى القرى و الأرياف، مما سيساهم في حل عدة مشاكل حتى من ناحية الإسكان خاصة بالدول التي عرفت أزمة في مجال الإسكان أو لارتفاع أسعار العقارات السكنية يمكن أن تكون تهيئة الأقاليم الريفية عاملا للهجرة العكسية.[1]

3.4 مساهمة الزراعة في تكوين رأس المال :

إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تنمية كل القطاعات وفقا لإستراتيجية متكاملة و مستمرة، و نظرا لأن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي في الدول النامية فإنها تلعب دورا كبيرا في توفير رأس المال الضروري لتطوير و تنمية القطاعات الأخرى .أي دولة تتبنى مخططات و سياسات من أجل التنمية تكون في حاجة ماسة إلى رأس المال لتمويل مشاريع التنمية، و حتما فإن حاجتها ستفوق إمكانياتها المالية، ماعدا في بعض الدول النفطية أو ذات الثروات المعدنية المعتبرة، حيث تساعدها عوائد ذلك في سد حاجاتها من رأس المال، و هذا لن يؤدي إلى الاستغناء عن الزراعة بل يبقى دورها معتبرا في توفير قسط من رأس المال الضروري لذلك، و خصوصا في المراحل الأولى للتنمية . إن الزيادة في الإنتاجية الزراعية تؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية، و هذا يعني الزيادة في الأجور الحقيقية للسكان مما يترتب عنه زيادة في نسبة المدخرات التي توجه إلى تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، و هذه إحدى الطرق التي يسلكها رأس المال في تحوله من الزراعة إلى غيرها من القطاعات الأخرى. و من جهة أخرى، يمكن أن يكون القطاع الزراعي مصدرا لتوفير رأس المال وذلك عن طريق فرض الضرائب على القطاع الزراعي و بخاصة الكبير منه، حيث تتولى الدولة استثمار حصيلة تلك الضرائب في تمويل مختلف المشاريع.[2]

4.4 تكامل الزراعة- الصناعة :

إن للزراعة علاقة قوية بمختلف الفعاليات الاقتصادية الأخرى التي تشكل الاقتصاد الوطني لأي دولة، و بخاصة منه القطاع الصناعي، حيث أن استمرار عملية التصنيع يتوقف على توفر الموارد الزراعية الأولية كالصناعات الغذائية و الغزل والنسيج و ما إلى ذلك. فمثل هذه الصناعات تقوم بتصنيع مواد أولية زراعية، كما تقوم الزراعة بتوفير جزء كبير من العمل و رأس المال الذي يتطلبه النمو الصناعي، فهي تلعب دورا هاما في توفير المستخدمات الوسيطة التي يتطلبها معدل زيادة التصنيع، وخصوصا في المراحل الأولى منه، حيث يكون اعتماد

[1] فوزية غربي ، مرجع سابق الذكر ،2008 . ص60 .

[2] فوزية غربي ، مرجع سابق الذكر ،2008 .ص58 .

الصناعة على المواد الأولية الزراعية كبيرا خاصة وأنها تمثل جزءا هاما من الصناعة في أول مراحل التصنيع .ومن بين المجالات التي تسهم فيها الزراعة في تنمية الصناعات الأخرى، هو كونها سوقا لتصريف الكثير منن المنتجات الصناعية، حيث أن زيادة الإنتاج الزراعي يساعد على زيادة الدخول الزراعية، و هذا بدوره يؤدي إلى توسيع السوق أمام المنتجات الصناعية و زيادة التبادل وتوسيع مجال التسويق، مما يترتب عنه تشجيع تطوير عملية التصنيع؛ خاصة و أنه يمكن التمييز بين نوعين من السلع التي يستهلكها النشاط الزراعي، أولها السلع الإنتاجية التي يستخدمها كأحد عناصر الإنتاج مثل الأسمدة و المبيدات الكيماوية و الآلات الزراعية و غيرها من أنواع الصناعات الممكنة؛ و ثانيها، السلع الاستهلاكية المعمرة والتي يستهلكها الفلاحون، و هنا يبرز دور الصناعة في تزويد الزراعة بالمستلزمات الضرورية لتطويرها؛ و لهذا فإنه من غير الممكن أن يتقدم القطاع الصناعي بنجاح إلا إذا كان هناك تطورا مماثلا أو بمعدلات أكثر ارتفاعا للقطاع الزراعي[1].

5.4 ترقية الصناعات الغذائية :

تشكل الصناعة الغذائية تحديدا حلقة وسيطة ضمن بعض الصناعات التحويلية، وهي وإن كانت تشمل التعامل مع المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، فهي ذات ارتباط وثيق بأساليب عمل أخرى، كالتخزين و النقل و التحضير للمادة الأولية بوسائل فيزيائية أو كيميائية أو كليهما معا، وتبعا لشروط دقيقة للمحافظة على صنف وخصائص المادة الغذائية .

هذه الصناعات لها علاقة وطيدة بزيادة الإنتاج الزراعي، كما أن لها علاقة بصناعات أخرى متممة، مثل الصناعات الكيميائية وصناعة الحفظ وصناعة التعبئة والتغليف .و تظهر الغاية من إنشاء الصناعات الغذائية في الحفاظ على فائض الإنتاج الزراعي من مواسم الوفرة إلى مواسم الندرة من أجل إدامة توفير الغذاء للمواطنين، وإعطاء قيمة اقتصادية أكبر للمنتجات الزراعية، و بخاصة الموجهة للتصدير، و الحفاظ على مستوى محدد من الأسعار، وتأمين الأمن الغذائي على مدار السنة، والسعي لإيجاد مراكز تصنيعية في مناطق الإنتاج الزراعي(الأرياف والقرى)، و بالتالي الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة؛ و تكون المحصلة النهائية هي المساعدة على التطوير الاجتماعي و الاقتصادي للبلاد .[2]

5. الوظيفة الاجتماعية (النزوح والهجرة):

تشتمل الوظائف الاجتماعية للزراعة على المحافظة على البناء الاجتماعي و تعزيزه، و لا يتم ذلك إلا من خلال الحد من ظاهرة النزوح الريفي التي تتسبب في تلاشي مختلف القيم و الثقافات المترسخة في المجتمعات الريفية ، حيث ترتبط المناطق الريفية ببعض الأفكار مثل "الثقافة" و التقاليد و الهوية. و ينظر إلى هذه الأفكار على

[1] فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، 2008 . ص64.
[2] فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، 2008 . ص66.

أنها جانب إيجابي بل وضروري. غير أن المجتمعات الزراعية تعرضت لتحولات جذرية، فعلى سبيل المثال، كان لهجرة اليد العاملة إلى المدن وصلاتها بهذه المراكز تأثيرات كبرى على الدخل والموارد في الريف. فقد أصبح السكان المقيمون في أكثر المناطق الزراعية تهميشا، يعتمدون على تبادل دائم مع الخارج، والتحويلات القادمة منه. وأصبحت الروابط مع الأسواق الحضرية، في كثير من الأحيان والدولية جانبا مستمرا من جوانب الاقتصاديات الريفية. ويمكن مراعاة الديناميكية المتينة والصاعدة بين المناطق الريفية والحضرية لدى إجراء التحليلات المعتمدة على مفهوم الطابع متعدد الوظائف للزراعة والأراضي[1].

وتصبح أهمية الوظيفة الاجتماعية واضحة جلية عند النظر إلى المناطق الريفية التي لا تنطوي إلاّ على أهمية متواضعة بالنسبة لفرص العمل والعائدات القومية. غير أن الوظائف الاجتماعية والثقافية للزراعة والأراضي تسرى بنفس القدر في كثير من البلدان من ذوي الدخل المتوسط فضلا عن المجتمعات الريفية الأخرى المرتبطة بالمناطق الحضرية أو بأشكال أخرى من النشاطات التي تدر عائدات. و لتعزيز أكثر من الوظيفة الاجتماعية للقطاع الزراعي لابد من الأخذ بعين الاعتبار مختلف انعكاسات ظاهرة الهجرة للمناطق الريفية .

1.5 ظاهرة النزوح والهجرة:

الهجرة هي تحرك أشخاص داخل الدولة أو عبر الحدود الدولية وتتضمن الهجرة كافة أنواع التحركات، بغض النظر عن الدوافع و المدة والطبيعة طوعية أو غير الطوعية لها. وهي تتضمن المهاجرين بسبب الاقتصاد والمهاجرين بسبب المحن والنازحين داخليا، واللاجئين وطالبي اللجوء والعائدين والأشخاص الذين ينتقلون لأسباب أخرى، بما في ذلك التعليم وإعادة لم الشمل مع العائلات. ترجع أسباب الهجرة عموما إلى الظروف القاسية والحرمان الذي يعانون منه المهاجرون في البلد المنشأ الأصلي، شهدت المناطق الريفية تحولات أدت إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية. وتشكل الأزمات المالية والاقتصادية، و تقلب أسعار الغذاء، وتغير المناخ، وتآكل السواحل ، والأعاصير تحديات خاصة للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية. ومن ثم، تدعو الحاجة إلى انتهاج سياسات شاملة للتنمية في المناطق الريفية، تتسم بالتكامل مع السياسات القطاعية، بغية التصدي لتلك التحديات بصورة من تماسكه وتعزيز التنمية المستدامة في المناطق الريفية.[2]

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، الهجرة والزراعة و التنمية الريفية، 2016.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، الهجرة والزراعة و التنمية الريفية، 2016.ص 06.

حيث يمكن تقسيم أسباب الهجرة فيما يلي:[1]

أ) **العوامل الاجتماعية و الاقتصادية:** يمكن أن يتم اتخاذ قرار التنقل بصورة طوعية(الهجرة الطوعية)أو عندما يرى الأفراد أو الأسر أنه لا يوجد خيار آخر للبقاء على قيد الحياة بكرامة(مهاجري المحن الاقتصادية)أو للمشاركة في أنشطة في مقابل أجر مادي(العمال المهاجرين).

ب) **أسباب طبيعية و إنسانية (النزوح القسري):** يمكن أن يجبر الشخص على الهرب من موطنه بسبب خوف ذو أسباب مقنعة من الاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء لمجموعات اجتماعية معينة، أو الجنسية أو بسبب الآراء السياسية(لاجئ أو طالب لجوء)أو بسبب كوارث طبيعية(النازحين بسبب التغيرات المناخية). وتحدث الانتقالات القسرية أحيانا داخل حدود الوطن(النازحين داخليا).

تعتبر الهجرة الداخلية ظاهرة أكبر، حيث قدر عدد المهاجرين بحوالي740 مليون في 2013. و غالبا ما تكون هناك علاقة متبادلة بين الهجرة الداخلية و الهجرة الدولية، في عام 2015 ، تم تهجير65.3 مليون شخص حول العالم قسريا بسبب النزاعات و الاضطهاد بما في ذلك 21 مليون لاجئ و 3 مليون طالب لجوء وأكثر من 40 مليون نازح داخليا . و يعيش ربع إجمالي اللاجئ ن في العالم في ثلاثة دول فقط(تركيا وباكستان ولبنان). و في عام 2014، كان هناك أكثر من 19 مليون نازح داخلي بسبب الكوارث الطبيعية. وفي عام2015 ، كان هناك 244مليون مهاجر دولي، بما يمثل زيادة تصل إلى 40 % منذ عام 2000 وتضمن هذا العدد150 مليون عامل مهاجر. تتراوح أعمار ثلث المهاجرين الدوليين بين15 و 34 عاما .وتمثل النساء حوالي نصف المهاجرين الدوليين تقريبا.[2]

جزء كبير من المهاجرين من المناطق الريفية. و يتم إرسال حوالي 40 % من التحويلات النقدية الدولية إلى المناطق الريفية بما يعكس الأصول الريفية لجزء كبير من المهاجرين. وفي العديد من الدول الأفريقية، أفادت أكثر من 50%من الأسر التي تعيش في الريف، أن واحد من أعضائها على الأقل هو مهاجر داخلي و تقدر قيمة التحويلات الدولية بحوالي ثلاثة أضعاف مساعدات التنمية الرسمية[3].

2.5 الأسباب الموضوعية للهجرة من الريف :

الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية هي بصورة أساسية في العصر الحديث ، و إحدى نتائج تحول المجتمعات البشرية من حالة الاقتصاد الزراعي حيث الفروق ضئيلة بين الريف والحضر ، القرية و المدينة ، الشمال والجنوب ، إلى حالة الاقتصاد الصناعي ، حيث الفروق أصبحت واسعة بين الريف والحضر ، القرية والمدينة ، المجتمعات و البلدان الصناعية المتطورة والمجتمعات و البلدان النامية. و بما أن هذه الفروق قد كرست تفوق

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، نفس المرجع،2016. ص08.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، نفس المرجع، 2016. ص 19.

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، نفس المرجع، 2016. ص 06- 07.

الحضر على الريف ، و تفوق الاقتصاد الصناعي على الاقتصاد الزراعي ، و تفوق الدول الصناعية المتطورة على البلدان النامية ، فقد أصبحت الهجرة ذات اتجاه واحد ، من الجنوب إلى الشمال ، ومن الريف إلى الحضر . حيث غالبا ما تعتبر الهجرة قرارا مقصودا وأحد المكونات المهمة في استراتيجيات سبل عيش الأسر.

و في ما يلي الأسباب الجذرية التي تدفع الناس لاتخاذ قرار مغادرة المناطق الريفية:[1]

أ) **الفقر و انعدام الأمن الغذائي :** أكثر من 75 % من الفقراء في العالم والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يعيشون في المناطق الريفية، وغالبا ما يعتمدون على الإنتاج الزراعي في معيشته. و يواجه الفقراء في الريف وخاصة المزارعون من صغار الملاك الذين يمتلكون أسر مصاعب ضخمة في الحصول على قروض وخدمات والتكنولوجيا والوصول للأسواق التي تمكنهم من تحسين إنتاجية الموارد الطبيعية والعمالة. وقد أصبحت الهجرة جزء مهم من استراتيجيات الأسر في الريف من أجل تحس ن سبل معيشتها.

ب) **عدم تو افر فرص العمل وفرص الحصول على دخل :** ترتبط غالبية الوظائف المتوفرة في مجال الزراعة بدخول منخفضة وغير مستقرة و ظروف صحية سيئة و عدم المساواة بين الجنسين في الأجر و الفرص و الحماية الاجتماعية المحدودة . و بسبب النفاذ المحدود للتدريب و الخدمات المالية و الإرشاد و تسهيلات التجهيز، ستكون الفرص الجذابة محدودة في المناطق الريفية.

ت) **عدم المساواة:** ينجذب أهل الريف إلى المناطق الحضرية حيث يتوقعون حصولهم على فرص عمل أفضل و نفاذ أفضل للخدمات الصحية و التعليمية و الخدمات الأساسية.

ث) **محدودية الحماية الاجتماعية:** لا يمتلك حوالي 73 % من سكان العالم نفاذ كافي للحماية الاجتماعية. يعيش غالبيتهم في مناطق ريفية في البلدان النامية، حيث يواجهون مصاعب تتعلق بإدارة المخاطر الاجتماعية و الاقتصادية والبيئية.

ج) **تغير المناخ:** يعتبر المزارعين من صغار الملاك والذين لديهم أسر، وصغار الصيادين، و المجتمعات التي تعتمد على الغابات و الرعاة أكثر الفئات تأثرا بالكوارث المرتبطة بالطقس و التي تزيد من حدتها. كما يؤدي الجفاف و ما يتصل به من تقلبات في أسعار المواد الغذائية إلى زيادة الفقر والجوع والحاجة إلى إيجاد خيارات قابلة للتطبيق في أماكن أخرى.

ح) **استنزاف الموارد الطبيعية بسبب التدهور البيئي** يؤثر تدهور الأراضي و التصحر في حوالي ثلث الأراضي المستخدمة في أغراض الزراعة وفي حوالي 1.5 مليار شخص في جميع أنحاء العالم، بما يخفض من إنتاجية المزارعين و قدرتهم على الصمود. و تزيد التغيرات المناخية و استخدام التقنيات الزراعية غير الملائمة من تفاقم تلك التحديات. و يعتبر التدهور الكبير للأرض أحد الدوافع الأساسية للنزاعات في الأراضي الجافة الأفريقية، و خاصة بين الرعاة و المزارعين.

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، مرجع سابق الذكر ، 2016. ص 08.

3.5 التنمية الزراعية والريفية للحد من النزوح :

يمكن للزراعة والتنمية الريفية أن تساهم في مواجهة التحديات العالمية المتعلقة بالتعامل مع التحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين .

هناك خمسة مجالات مترابطة لتحليل ظاهرة الهجرة الريفية :[1]

أ) الآليات للحد من الهجرة من الريف في سياق التنمية: يعتبر رفع مستوى الدعم للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والذين يكفلون أسر وخلق خيارات سبل عيش بديلة ومستدامة في المناطق الريفية، مع التركيز بصفة خاصة على النساء والشباب، من الأمور الأساسية للتعامل مع الأسباب الجذرية للهجرة بسبب المحن من الريف. ويتطلب هذا الأمر ما يلي:

-سياسات عامة تستهدف المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والذين لديهم أسر وتعزيز تبني الممارسة الزراعية المستدامة؛

-تنويع الأنشطة غير الزراعية والخدمات الريفية الفعالة والاستثمار في سلاسل القيمة المرتبطة بالزراعة المستدامة؛

-تعليم و تدريب مهني في الريف بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل؛

-ممارسات زراعية مستدامة للحد من تأثير التغيرات المناخية وتعزيز الإدارة السليمة للموارد الطبيعية وزيادة الإنتاجية؛

-أنظمة حماية اجتماعية شاملة تغطي السكان في الريف؛

-إدماج مالي في المناطق الريفية، و خاصة بالنسبة للنساء و الشباب.

ب) بالنسبة للمجتمعات المستقبلة وقدرة النازحين و على الصمود في الأزمات طويلة الأمد في سياق التنمية، يمكن أن تساعد التدخلات المتعلقة بالتنمية الزراعية و الريفية المجتمعات المضيفة و النازحين على التأقلم مع و التعافي من الصدمات و وضع أسس الاستدامة طويلة المدى . و يتطلب هذا الأمر ما يلي:

- فرص عمل في الريف بالنسبة للنازحين والمجتمعات المضيفة؛
- دمج انشغالات الهجرة في الاستراتيجيات؛
- الحد من مخاطر الكوارث للتعامل مع التبعات المحتملة للتغيرات المناخية على الهجرة؛
- النفاذ إلى الأراضي والائتمان والأسواق من قبل النازحين والشباب والنساء المهمشين؛
- أنظمة حماية اجتماعية مرنة تستجيب للصدمات وتتوافر بها معلومات حول المخاطر ويمكن النفاذ إليها من قبل اللاجئين والنازح ن داخليا والمهاجرين في المجتمعات المضيفة؛

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، مرجع سابق الذكر ، 2016. ص10- 11.

- مشاركة النازحين من النساء والشباب في منظمات المنتجين الحالية، ومنظمات الشباب والتعاونيات في الريف.

ت) الوقاية من النزاعات وتحقيق الاستقرار في سياق التنمية: يمكن أن يؤدي الاستثمار في الزراعة وسبل المعيشة الريفية إلى منع نشوب النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية ويساعد على تقليل التوترات وخاصة حيثما تتعرض الإمدادات الغذائية والأسواق إلى الإجهاد الحاد .ويتطلب تحقيق ذلك ما يلي:

- استراتيجيات سبل عيش مستدامة بيئيا بالنسبة للسكان المتضررين بما في ذلك النازحين والمجتمعات المضيفة؛
- تخفيف ومنع النزاعات الرعوية المرتبطة بالتحركات عبر الحدود؛
- حلول مستدامة للنزاع على الأراضي بين النازح ن والمجتمعات المضيفة.

ث) هجرة العمالة الريفية: يمكن أن تفيد الهجرة الآمنة والمنتظمة و المسؤولة من المناطق الريفية، بما في ذلك الهجرة الموسمية المرتبطة بالتقويم الزراعي، المهاجرين و مجتمعاتهم .و يتطلب هذا الأمر ما يلي:

- خطط توظيف موسمية في مجال الزراعة و بناء قدرات أصحاب العمل وجمعيات العمال المهاجرين وتطبيقها.
- استحقاقات حماية اجتماعية تصاحب العمال الزراعيين المهاجرين.
- احترام حقوق الإنسان الخاصة بالعمالة المهاجرة في مجال الزراعة.
- قدرات المؤسسات الريفية المتعلقة بتنظيم حملات توعية ونشر معلومات حول الهجرة والفرص القانونية في مناطق المنشأ الريفية والمقصد.

ج) إمكانات التنمية المتعلقة بالهجرة: تعتبر سياسات و برامج التنمية الزراعية و الريفية مفتاح خلق بيئة مواتية للاستفادة من إمكانات التنمية المتعلقة بالمهاجرين و النازحين داخليا و اللاجئين فيما يتعلق بالحد من الفقر والتنمية المحلية الزراعية والريفية في مناطق المنشأ، و العبور و المقصد . و يتطلب هذا الأمر ما يلي:

- تقليل تكلفة إرسال التحويلات المالية إلى المناطق الريفية وزيادة الإدماج المالي والمعرفة المالية في المناطق المرسلة والمستقبلة.
- تنمية القدرات الريفية على استخدام التحويلات النقدية في تمويل الاستثمار في مجال الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية.

-حشد الأشخاص الذين يعيشون في المهجر للاستثمار في المناطق الريفية إعادة إدماج العائدين في المناطق الريفية بما في ذلك من خلال تعزيز فرص العمل وإنشاء المشروعات والمساعدة فيما يتعلق بحقوق الملكية وحيازة الأراضي.

-متابعة آثار الهجرة على التغذية والصحة في مجتمعات العبور والمجتمعات المرسلة والمستقبلة.

-الوصول إلى تدابير الحماية الاجتماعية من قبل اللاجئين والنازح ن داخليا وكذلك الفئات المعرضة للخطر والتي لم تهاجر.

من أكثر المناطق التي تعرف ظاهرة الهجرة في العالم منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، حيث يشهد إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا و بصفة خاصة في الجزائر كمثال، هجرة موسمية ومؤقتة ودائمة على نطاق واسع، و من الأسباب الاقتصادية للهجرة في الإقليم الضغط السكاني، و قلة فرص العمل محليا، وصغر حجم الأراضي الزراعية وقلة القدرة الإنتاجية، واستمرار الظروف المناخية غير المواتية مثل حالات الجفاف وتوافر فرص العمل بأجور أعلى في المدن. أما الأسباب الرئيسية غير الاقتصادية فتشمل الحروب و النزاعات و الاضطهاد السياسي في بعض الدول.

و في ما يتعلق بالهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية فإن سكان المدن في معظم بلدان الإقليم يتزايدون بمعدلات أعلى بكثير من معدلات تزايد سكان الريف باستثناء مصر. ففي اليمن مثلا تضاعف عدد سكان المدن ثلاث مرات تقريبا في الفترة من 1998 - 1975 إذ ارتفعت نسبتهم من 11.4 % إلى 31.4 %، وعرفت العاصمة صنعاء معدل زيادة سكانية قدره 8 % بين 1985 و 1995 ، وفي مصر بلغ عدد سكان القاهرة الكبرى 24 مليون نسمة في أوائل القرن بفعل الهجرة.[1] وعلى الرغم من عدم توافر معلومات إحصائية منهجية حديثة على الصعيد الإقليمي فإنه من المتفق عليه أن هذه الاتجاهات مستمرة ، وتعود الهجرة من الريف إلى المدينة إلى تراجع فرص العمل في الزراعة وإلى توافر فرص عمل حقيقية أو متخيلة في المدن. كما تعود إلى التباين في توفير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية. و قد تجاوز تدفق المهاجرين الريفيين في كثير من الأحيان قدرة معظم الاقتصاديات الحضرية على الاستيعاب مما أدى إلى ظهور قطاع غير منظم توسع في بعض البلدان توسعا كبيرا من حيث العمل غير الزراعي والدخل الوطني الذي لا يسجل عادة أو يسجل دون حجمه الحقيقي. ومع ذلك تبقى التحويلات مصدر دخل هام للفقراء. ففي المغرب يقدر البنك الدولي أن التحويلات تمثل ما يصل حتى 30 % من دخل الفقراء.[2]

III. مقومات التنمية الريفية المستدامة :

أهم التغييرات التي طرأت على سياق التنمية الزراعية و الريفية المستدامة منذ انعقاد مؤتمر ريو عام 1992، كانت مصحوبة بتطور المفهوم نفسه في ضوء التجربة المكتسبة و الأفكار الجديدة في عملية التنمية، حتى في الاقتصاديات الصناعية. مما يستوجب الأخذ هذا التطور في الحسبان عند صياغة الاستراتيجيات المرتبطة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة والتفاوض بشأنها في مختلف المستويات الإقليمية. هناك إدراك متزايد بأن الأنشطة

[1] تقرير إيفاد ،حالة الفقر الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، 2007 .ص32 .

[2] تقرير إيفاد ، نفس المرجع، 2007 .ص32.

الزراعية قد يكون لها جوانبها الإيجابية والسلبية على السواء، فهي يمكن أن تحمي البيئة وأن تدمرها و أن تشكل المجتمعات الريفية وثقافاتها بطريقة إيجابية أو سلبية. و كمثال، فإن أساليب المكافحة المتكاملة للآفات قد تسفر عن زيادة الغلات دون إحداث أضرار جسيمة للبيئة، و تقليل الخطورة على الصحة، مع تخفيض تكاليف الإنتاج. كما أن أنشطة الحرث الخفيف وزراعة الغابات يمكن أن تثبت الغلة وأن تسحب ثاني أكسيد الكربون من الجو و تقلل من تأثير غازات الاحتباس الحراري.[1]

ورد في الفصل الخاص بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة في جدول أعمال القرن 21 هذه التأثيرات الإيجابية، و إن كان يدرجها من زاوية الاهتمام المباشر بتخفيض الآثار السلبية المحتملة مثل تدهور البيئة، بطرق تسمح في نفس الوقت بزيادة الإنتاج. فالمناداة دائما بالرسالة القائلة أن تنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة على نطاق واسع يمكن أن يفيد الجميع، ولكنه يمثل تحديا سياسيا هاما على المستوى القطري، يتطلب اتفاق الآراء بين مختلف الأجهزة الحكومية من أجل تنسيق السياسات وبرامج العمل[2].

هناك تغييرات أخرى مهمة في مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة، تتعلق بتفسيره العملي، و أول هذه التغييرات هو ضرورة توسيع هذا المفهوم ليشمل الاستدامة الاجتماعية والمؤسساتية والاقتصادية، لا أن يقتصر على الاستدامة البيئية، أي أن لا يقتصر على صيانة الموارد الطبيعية واستخدامها الرشيد فالتنمية الزراعية والريفية المستدامة تعني أن أساليب الإدارة ينبغي أن تكون مربحة ، وأن تكون مناسبة من الناحيتين الاجتماعية والثقافية ، وأن تلبي الاحتياجات المحلية مثل حقوق ملكية الموارد الطبيعية [3]، وتمثل هذه الثانية اهتماما جديدا بالبيئة كعملية ينبغي أن تسمح بالمفاضلة المحسوبة بين تخفيض ما هو موجود من رأسمال طبيعي (الغابات ، والمياه العذبة غير المستغلة،..... إلخ) و بين توليد موارد للاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي أي سكان أكثر صحة و أفضل تعليما، و المعارف التقنية، والبنية الأساسية. و هذا التحول في المفهوم يزيد من التحديات التي تواجه تنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

بالنسبة للعديد من البلدان النامية، فإن الأهداف الوطنية هي الحد من الفقر الريفي و الجوع دون الإضرار بالبيئة، و التركيز على صيانة النظم الإيكولوجية الرئيسية، أما بالنسبة للبلدان المتقدمة، فإن جدول أعمالها مختلف ، تسعى الحكومات في هذه البلدان إلى معرفة أفضل الطرق لدعم مجتمعاتها الريفية و العناصر الفاعلة الأخرى في مواصلة مساهماتهم في تحقيق الأهداف القطرية المتعلقة بالأمن الغذائي، و التماسك الاجتماعي، و المحافظة على المناظر العامة و علاج ذلك بطرق تتسم بالكفاءة والوعي البيئي، دون إنتاج فوائض من المنتجات

[1] أ.بكدي فاطمة ، التنمية الزراعية والريفية و الأمن الغذائي، مجلة الأبحاث الاقتصادية والادارية، العدد 13، 2013 .ص 04.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، مرجع سابق الذكر،2001. ص07.

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، مرجع سابق الذكر ،2001. ص08.

الزراعية لا يمكن تصريفها.[1] كما أن هناك وعي متزايد بأن ضمان حياة لائقة لسكان الريف ومجتمعاته، أساسي للاستدامة الزراعية و الريفية.

ثلاثة مجالات هامة للعمل في الاستراتيجيات التي لها علاقة بالتنمية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، و هذه المجالات هي:

- بناء المؤسسات وتعزيز القدرات للحد من الفقر ؛
- حشد وتعبئة الاستثمارات؛
- التكنولوجيات والسياسات للنهوض بالإنتاجية الزراعية وإدارة البيئة الطبيعية.

1. تعزيز القدرات:

الفقر هو بشكل رئيسي ظاهرة ريفية في أغلب الدول النامية، فإن نحو 34 % تقريبا من مجموع سكان الريف في الدول النامية هم فقراء مقارنة بنحو 18 % من سكان المناطق الحضرية.[2] أعراض الفقر الريفي تتشابه في كل مكان في العالم، هي الهشاشة والاستبعاد و الإقصاء و العجز و تآكل قدرة الناس على التحرر من الفقر والجوع. أسباب الفقر الريفي عديدة ومعقدة . و لعل السبب الرئيسي هو انخفاض في الإنتاجية الزراعية وسوء استخدام الموارد الطبيعية مقترنا بالأوضاع المناخية غير المستقرة، و بموازاة ذلك سوء البنية الأساسية المادية و الخدمات المالية و الاجتماعية التي تساهم في تكريس الفقر ، بالإضافة للأبعاد الغير اقتصادية التي تفسر بطء التقدم في الحد من الفقر ، ومن هذه الأبعاد التعليم والخدمات الصحية و تشجيع إنشاء المنظمات على صعيد المجتمعات الريفية بما فيها المجموعات النسائية.[3]

من أهم النقاط الجديدة في مفهوم التنمية الزراعية و الريفية المستدامة و نهجها هو التركيز على العنصر البشري المتمثل في سكان الريف. فالسكان هم الذين يتسببون في تدهور بل وربما تخريب بيئتهم، و هم أيضا الذين يستطيعون حماية هذه البيئة، بل و المحافظة عليها. ومن هنا، فإن **أساس أي إستراتيجية إنمائية تركز على التنمية الزراعية والريفية المستدامة، تتجسد في بناء القدرات** من خلال تجسيد البعد الاجتماعي للتنمية الريفية المستدامة الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع و تفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي و تضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، و تضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقرا. و هذا الأخير يتحقق بالموازاة مع بعد التنمية البشرية الذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية و بتوسيع فرص التعليم و برامج التدريب و

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، مرجع سابق الذكر ،2001.ص09.
[2] تقرير إيفاد ، مرجع سابق الذكر ، 2007 . ص23.
[3] تقرير إيفاد ، مرجع سابق الذكر ، 2007 . ص28.

تنمية القدرات و تمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات و إدارة وتنفيذ المشروعات،[1] مما يؤدي إلى تمكين السكان من فهم بيئتهم و إدارتها، و أن يدعموا أو يقيموا المؤسسات التي تستطيع أن ترشدهم و تمكنهم من هذا المسعى. و لابد أن يقوم بناء القدرات في جميع مستويات المجتمع، على التعليم و الرعاية الصحية.

1.1 الرعاية الصحية في المناطق الريفية:

الصحة ليست فقط مطلبا ضروريا لتنمية رأس المال البشري ولكنها حق مشروع لجميع الأفراد المجتمع دون إقصاء أو تهميش، و تعتبر من أهم مقومات التنمية البشرية. الخدمات الصحية هي عبارة عن مجموعة من الخدمات التعزيزية، و الوقائية، و العلاجية، و التأهيلية.[2]

إن الأحوال الصحية لأي مجتمع هي حصيلة عوامل عديدة منها: العوامل البيئة و الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية و منها التشريعية والخدمية سواء وقائية أو علاجية، فإن جميع هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى تقرير وضعية المستوى الصحي في المجتمع، كما تقاس المستويات الصحية في أي مجتمع بعدد من معايير وفي مقدمتها المقارنة معدلات المواليد ومعدلات الوفيات، ومعدل وفيات الأطفال الرضع و متوسط العمر المرتقب، و الأمراض الوبائية و مدة انتشارها.

هناك تفاوت بين الريف و الحضر في الحصول على الرعاية الصحية في أغلب مناطق العالم في دول الشمال و دول الجنوب ، كمقارنة نجد أن، يتحصل سكان المناطق الحضرية على ضعف الخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب وعلى أربعة أضعاف من مرافق النظافة الصحية المتاحة لسكان المناطق الريفية ، [3] فالريف يعاني من نقص في أبسط الضروريات اللازمة للصحة العامة والوقاية من الأمراض، وغالبا المراكز الصحية الموجودة في الريف لا تتوفر فيها شروط العلاج كما هو متوفر في المستشفيات الموجودة في المدن نظرا لعدة أسباب أهمها حجم الإنفاق الحكومي للخدمات الاجتماعية كالرعاية الصحية في تزايد مستمر مما يشكل عبء خاصة في دول الجنوب النامية التي تعرف نقص في المرافق الصحية في المناطق الريفية خاصة النائية أو المعزولة مما يترتب عنه أثار سلبية في إطار الرعاية الصحية و تدني مستوياتها عن المأمول أو الحد الأدنى لهذه الخدمة.

على الرغم من عدم الاعتماد على الدخل لتعريف الفقر ، فان أوجه اللامساواة الناتجة عن ذلك فيما يتعلق بالنواتج الصحية لا لبس فيها ، فالفقر و الحالة الصحية هما متلازمان لا ينفصلان عن بعضهما البعض، وفي المقابل

---

[1] بيرتلزمان ستيفتانج، التنمية الاقتصادية المحلية: دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلى وخطط العمل بها، البنك الدولى ،2004 .ص38.

[2] تقرير خاص بمنظمة الصحة العالمية 2013، ص 17.

[3] OCDE/FAO, Perspectives agricoles, Éditions OCDE, 2014. P94

هناك علاقة وطيدة بين الثروة المادية على رأسها مستوى الدخل و مؤشرات الحالة الصحية و متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، ونسبة وفيات الرضع يرتبطان على نحو وثيق بمؤشرات التنمية الاقتصادية كالناتج الإجمالي للفرد. ومن الأمثلة أن الاحتمالات وفاة الذين يعيشون في حالة فقر مطلق قبل السن الخامسة تزيد بحوالي خمسة أضعاف، و احتمال وفاتهم بين سني 15 و 59 سنة تزيد بحوالي ضعفين ونصف عن الذين ينتمون للفئات أصحاب الدخل المرتفع و الفوارق المسجلة في معدلات وفيات الأمومة أشد بكثير حيث احتمالات الوفاة للمرأة الحامل في مناطق من إفريقيا حيث يعيش قرابة نصف السكان في حالة فقر مطلق يهدد امرأة كل 12 امرأة بالمقارنة مع واحدة كل 4000 امرأة في الدول المتقدمة.[1]

في المناطق الريفية بزامبيا على سبيل المثال لا الحصر، تفيد التقديرات أن 19% ممن تتراوح أعمارهم بين15سنة و 24 سنة هذا هو السن الأكثر إنتاجية توفوا بحلول عام 2000. كما تحوي الزراعة على أخطار على صحة الفقراء في المناطق الريفية، فالري يمكن أن يؤدي إلى زيادة حالات الإصابة بالملاريا، وتفيد التقديرات أن التسمم من جراء مبيدات الآفات يسبب وفاة 355 ألف شخص سنوياً .كما أن الأمراض التي تنتقل من الحيوان إلى الإنسان كأنفلونزا الطيور التي تنشأ بجوار الإنسان والحيوان تشكل أخطاراً على صحة البشر .ويمكن لتحسين تنسيق برامج قطاعي الزراعة و الرعاية الصحية أن يسفر عن زيادة كبيرة في الإنتاجية والرفاهة العامة[2].

هناك تباين في إمكانات الحصول على الرعاية الصحية بين المناطق الريفية والحضرية فالريفيات هن الأكثر تأثرا لأنهن يتزوجن في سن مبكرة عادة وينجبن أكثر من نساء المدن و معدلات وفيات الأمومة في المناطق الريفية هي أعلى منها في المناطق الحضرية.[3]

2.1 التعليم في المناطق الريفية :

التعليم هو أفضل استثمار يمكن لبلد ما ، و التعليم ي حرر طاقات الفرد من أجل حل مشاكل اليوم وتحديات الغد، و آلية فعالة للحد من الفقر [4]. التعليم في الريف استخدم مؤخرا في بعض الأدبيات التي صدرت مصطلح التعليم من أجل التحول الريفي لتوفير رؤية إيجابية لتغير المجتمعات الريفية وتطورها في سياق التغيرات الوطنية والعالمية، ويعتبر التعليم أداة أساسية لتحديد هدف التحول وتحقيقه حيث أطلقت منظمة الفاو ومنظمة

[1] تقرير منظمة الصحة العالمية ، الفقر و الصحة، 2000 .ص 04.

[2] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم،الزراعة من أجل التنمية ،2008.ص11.

[3] تقرير إيفاد، مرجع سبق ذكره ، 2007 ص37

[4] David Atchoarena et Lavinia Gasperini, Éducation pour le développement rural: vers de nouvelles réponses politiques, FAO&UNISCO, 2005. P23

اليونيسكو في سنة 2002 برنامجا رياديا مشتركا في إطار مبادرة التعليم للجميع يركز على توفير التعليم لسكان الريف وتعزيز نوعيته وتسهيله.[1]

الموارد البشرية هي المكون الأساسي لثروة الأمم، فالفرد هو المحرك الرئيسي النشط و الفعال الذي يقوم ببناء و تشييد المؤسسات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية، فالمعرفة وتنمية المهارات لا تكون إلا إذا وجد المحدد الأساسي لهما وهو النظام التعليمي ، و تشير دراسات أنه كلما زاد التعليم وارتفعت فرصته، زادت التنمية بمعدل أسرع، وبالتالي تقدم البلد وتطوره، قال الفيلسوف الإغريقي أرسطو يجب على رجل الدولة أن يوجه اهتمامه قبل كل شيء نحو تعليم النشء ، و يبدو أن الدول الأكثر تقدما هي تلك التي عمل قادتها بهذه النصيحة بينما الدول المتخلفة هي التي عجز قادتها عن إدراك أهمية التعليم. ولقد أصبح من المسلم به أن تطبيق التكنولوجيا الزراعية الحديثة ،شأنها في ذلك شأن التكنولوجيا الصناعية ، يتطلب قوى وطاقات بشرية قادرة على استيعابها تتدرج في مستويات معارفها ومهاراتها في نظام هرمي ، قاعدته العريضة تمثل أولئك الذين على قدر متوسط من التعليم والدراسة كاف لكي يباشروا بنجاح القيام بالمهام العديدة مثل تشغيل الآلات وصيانتها وأعمال الزراعة اليومية.[2]

في المناطق الريفية الأراضي والمياه أصولا ذات أهمية كبيرة ، و التعليم أكثر الأصول قيمة بالنسبة لسكان الريف الراغبين في السعي للعثور على الفرص في الزراعة الجديدة، والحصول على فرص العمالة التي تتطلب مهارات، وإنشاء مؤسسات أعمال تجارية في قطاع الاقتصاد الريفي غير الزراعي، والنجاح في حالة الهجرة للبحث عن فرص. ومع ذلك، غالبا ما تكون مستويات التحصيل التعليمي في المناطق الريفية منخفضة جدا في مختلف مناطق العالم، متوسط أربع سنوات دراسة بالنسبة للبالغين من الذكور وأقل من ثلاث سنوات بالنسبة للبالغات من الإناث في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. [3] تحسين التعليم الأساسي في المناطق الريفية يتميز ببطء مقارنة مما هو في المناطق الحضرية.

كلما كانت نسبة التعليم مرتفعة في الريف انخفض معدل الفقر، فالتعليم لا بد منه للفقراء في معظم الدول النامية لأنه طوق النجاة من الفقر، فأي معرفة تكتسبها من التعليم يمكن أن تساعدك على العمل بكفاءة أكبر سواء في الإنتاج الزراعي أو تربية الماشية، ويمكن أن تعرف أنواع الأسمدة أو أنواع البذور التي ينبغي أن تستعملها وكيفية استعمالها.[4] كما أن نوعية التعليم هي التي تتطلب المزيد من التحسين، مع تصور أن التعليم بصفة

[1] هاشمي الطيب مرجع سابق الذكر .ص 77.

[2] محمد السيد عبدالسلام، التكنولوجيا الحديثة و والتنمية الزراعية في الوطن العربي،عالم المعرفة ، الكويت 1999 .ص 80.

[3] البنك الدولي، مرجع سابق الذكر ،2008 .ص10.

[4] David Atchoarena et Lavinia Gasperini, op.cit, 2005. P64.

عامة يتضمن التدريب المهني الذي يمكن أن يتيح المهارات التقنية ومهارات أنشطة الأعمال التجارية المفيدة في الزراعة الجديدة والاقتصاد غير الزراعي في المناطق الريفية.[1]

من أساسيات بناء القدرات في المنطق الريفية هو تمكين المرأة الريفية اقتصاديا؛ فالتعليم النظامي وغير النظامي كلاهما من الركائز الضرورية لتمكين المرأة الريفية من تذليل الحواجز الاجتماعية، والاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتفاعل مع النظام المصرفي الرسمي، وصقل مهاراتها التجارية، وزيادة إنتاجيتها، والمطالبة بحقوقها، والحصول على ما تحتاجه من موارد. والمرأة الريفية بحاجة إلى التدريب لاكتساب معارف، وتعلّم طرائق عمل الأسواق، والإلمام بشؤون تحديد الأسعار وتوزيع المنتجات.[2]

تستفيد المرأة الريفية أيضا من الإلمام بفوائد الادخار للاستثمار في المستقبل حيث وضعت عدة بلدان برامج لزيادة تطوير قدرات النساء والفتيات ومعارفهن ومهاراتهن فيما يتعلق بالإدارة المالية والادخار، إضافة إلى استخدام التكنولوجيات الجديدة وإدارتها، و لاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الطاقات المتجددة . ولقد أظهرت التدخلات المنفذة ، مثل برامج التعلم من بعد، أهمية مراعاة مختلف القيود التي تعوق حصول المرأة الريفية على التعليم. وأسهم استخدام ما يسمى مراكز الإيواء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على سبيل المثال، في تهيئة أماكن آمنة تتجمع فيها نساء المناطق الريفية اللائي يعانين من محدودية القدرة على التنقل لتلقي التدريب[3].

3.1 الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية :

الحماية الاجتماعية هي من فروع السياسات الاجتماعية وهي تتضمن أيضا توفير الخدمات الأساسية في التعليم الأساسي والرعاية الصحية ولكن أيضا على صعيد المياه والصرف الصحي في البلدان منخفضة الدخل و تساعد الحماية الاجتماعية وصول الفقراء إلى الخدمات الاجتماعية، فمثلا برامج التغذية في المدارس والإعفاءات من الرسوم هي من تدابير الحماية الاجتماعية التي يمكنها تيسير الوصول إلى التعليم.[4]

1.3.1 تعريف الحماية الاجتماعية:

لا يوجد تعريف موحد معتمد للحماية الاجتماعية، و لكن التعريفات تشير إلى أنها كل المبادرات العامة و الخاصة التي توفر الدخل أو التحويلات المرتبطة بالاستهلاك إلى الفقراء، و تحمي الضعفاء من المخاطر المعيشية،

---

[1] البنك الدولي، مرجع سابق الذكر ،2008 .ص10.

[2] الأمم المتحدة، تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر وفي التنمية والتحديات الراهنة، لجنة وضع المرأة، 2013. ص06.

[3] نفس المصدر

[4] Jacques Bichot, Économie de la protection sociale, Armand Colin Éditeurs, Paris 1992. P32.

وتعزز الوضع الاجتماعي للمهمشين ، بهدف عام هو خفض الضعف الاقتصادي و الاجتماعي للمجموعات الفقيرة والضعيفة و المهمشة.[1]

تتمثل أدوات الحماية الاجتماعية في أحيان كثيرة على أنها **وقائية** من توسع الحرمان ، من خلال تعزيز القدرة على الصمود بوجه الصدمات ومنع حدوث خسارة في الدخل والأصول، و **حمائية** بتوفير الوسائل نقدا أو سلعيا لبلوغ الطعام وتخفيف أثر الصدمات، و **تشجيعية** عبر دعمها المباشر للاستثمارات في الموارد البشرية فيما يتعلق بالغذاء والصحة والتعليم وتنمية المهارات، كما يمكن أن تدعم الحماية الاجتماعية تجميع الموارد من أجل استدامة سبل العيش أي من خلال تحويلات الأصول و الأشغال العامة. [2] كما يمكن للحماية الاجتماعية أن تؤدي دورا تشجيعيا عبر تخفيض القيود على السيولة وانعدام أمن الدخل، لتحفيز الاستثمارات في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، و**تحويلية** وقد تكون لها أيضا وظيفة تحويلية في حياة الفقراء من خلال إعادة توجيه تركيزهم إلى ما بعد الكفاف اليومي باتجاه الاستثمارات من أجل مستقبلهم وعبر تغيير علاقات القوة ضمن الأسر بما أن الحماية الاجتماعية تستطيع تمكين النساء وعبر تعزيز القدرات والإمكانات لدى الفقراء لكي يمكنوا أنفسهم بأنفسهم.

تتضمن الحماية الاجتماعية ثلاثة مكونات أساسية و هي المساعدة الاجتماعية والضمان الاجتماعي وحماية سوق العمل :[3]

أ) المساعدة الاجتماعية : تمويل البرامج من خلال الضرائب، أي التحويلات الصادرة عن القطاع الخاص التي تؤدي وظيفة الحماية الاجتماعية فتخفض انتشار الفقر المزمن أو عمقه. وفي حال كانت التحويلات مضمونة وقابلة للتوقع تؤدي وظيفة الضمان الاجتماعي أي عبر توزيع الاستهلاك بالتساوي و مواجهة الصدمات المؤقتة. والبرامج الأكثر شيوعا هي التحويلات الغير مشروطة، أي البرامج التي توزع أرصدة نقدية أو المساعدات العينية مثل الغذاء بدون المقابل ؛ التحويلات المشروطة التي تشبه غير المشروطة في ما عدا أنها تفرض على المتلقين استيفاء بعض الشروط المحددة التي ترمي عادة إلى تحسين الموارد البشرية لأطفالهم؛ برامج الأشغال العامة، التي تعرف أيضا ببرامج النقد أو الغذاء مقابل العمل أو برامج التوظيف المضمون، التي تطلب من المستفيدين العمل ليستحدثوا أصولا للأسرة أو المجتمع أو الحفاظ على الأصول. وعادة ما تكون استحقاقات المساعدة الاجتماعية قائمة على المواطنة وعلى الحالة الاجتماعية الاقتصادية للأفراد أو الأسر المشاركة. و قد تكون البرامج مصممة أيضا لاستهداف مجموعات محددة ضمن الشرائح السكانية التي تعتبر ضعيفة والتي غالبا ما تتمثل في الأطفال أو الشيوخ.

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، الحماية الاجتماعية والزراعة: كسر حلقة الفقر في الريف ،2015. ص15.

[2] Zine Barka & Tarik Sahli, la protection sociale et système de retraite en Algérir, 33eme conférence mondiale du CIAS tours (France), 2008.

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، مرجع سابق الذكر ،2015 .ص15

ب) الضمان الاجتماعي: تمول عادة بواسطة مساهمات الموظفين وأرباب العمل و الدولة، وهي تقوم على مبدأ التأمين حيث يحمي الأفراد أو الأسر أنفسهم ضد المخاطر عبر تجميع موارد مع عدد أكبر من الأفراد أو من الأسر المعرضين مثلهم للمخاطر. وهي تتضمن الطوارئ التي تحصل في دورة الحياة والعمل والصحة. و تؤمن مؤسسات الضمان الاجتماعي تغطية لحالات الطوارئ المعينة التي تؤثر في رفاه الأسرة أو دخلها. و عادة ما ترتكز الاستحقاقات على سجل العامل في دفع المساهمات و تمول التحويلات عادة من حسابات الضمان الاجتماعي . و من بين النهج المبتكرة للضمان في المناطق الريفية، مخططات الضمان القائمة على المناخ و التي يجري تجريبها في عدد من البلدان. ولكن إتاحة الضمان الزراعي واستيعابه في البلدان منخفضة الدخل لا يزالان متواضعين.

ج) سوق العمل: تؤمن برامج استحقاقات للبطالة، وتبني المهارات و تعزز إنتاجية العمال وقابلية توظيفهم . وقد أصبح من الشائع التمييز بين سياسات سوق العمل السلبية و بين الفاعلة منها حيث ترمي التدخلات السلبية إلى ضمان الحقوق الأساسية من خلال الأطر القانونية، مثل تلك التي تهدف إلى ضمان معايير الحد الأدنى للتوظيف والعمل، وحفظ حقوق العمال في مكان العمل، والتدخلات الناشطة التي تعزز قابلية التوظيف.

2.3.1 الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية :

يمكن للحماية الاجتماعية بالتالي أن تساعد على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية العامة فتكسر حلقة الفقر عبر حماية تغذية الأمهات وصحتهن التي تعتبر عنصر أساسي لصحة الكبار و الصغار . و للقيام بذلك بفعالية، ينبغي للحماية الاجتماعية أن تضمن تحقيق الدخل والاستهلاك وكذلك أن تحمي القدرة على الصمود وأن تبنيها لمواجهة الدرجة المرتفعة من المخاطر والهشاشة المنتشرة في المناطق الريفية.

يمكن للحماية الاجتماعية التخفيف من الحرمان المتمادي الذي يعانيه الفقراء و تعزيز الإنتاجية الاقتصادية للفقراء وللضعفاء عبر تحسين مستويات لائقة من الدخل و الصحة والتعليم. و هكذا تصبح تكلفة عدم التدخل لحماية الفقراء و الضعفاء عالية جدا وبالتالي فإن الخسائر العامة في الإنتاجية الاقتصادية جراء نقص التغذية والنواقص في المغذيات الدقيقة قد قدرت بأنها تفوق نسبة 10 % من ما تجنيه الأسرة خلال حياتها، و من نسبة 2% إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[1]

إن سبل العيش التي تخص المناطق الريفية والأسر الزراعية معرضة بوجه خاص إلى مخاطر محددة، ففي مجموعة سكانية ريفية غير محمية بالتأمين، يمكن للتعرض للصدمات على المستوى الفردي كالمرض و خسارة العمل و الوفيات في العائلة والولادات و الهجرة و الزيجات و الحوادث ، أن تتسبب بالفقر أو أن تزيده عمقا كما بوسع الحماية الاجتماعية أيضا أن تقي من المخاطر كالكوارث الطبيعية و الأمراض التي تصيب المواشي و تغير المناخ

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، مرجع سابق الذكر ،2015 .ص20.

و الأزمات المالية وتقلبات الأسعار العالمية للأغذية والصراعات و الانهيار الاقتصادي و الأوبئة المدمرة لذا ينبغي لبرامج الحماية الاجتماعية أن تصمم بفعالية لتتناسب مع السياقات المختلفة.[1]

ضمن البيئة الزراعية الريفية، قد تكون الحماية الاجتماعية مناسبة بشكل خاص أيضا فيما يخص تعزيز الأنشطة الاقتصادية و مساعدة الأسر على الخروج من الفقر. و هذا لأن معظم المستفيدين من الحماية الاجتماعية في الريف يعيشون في أماكن تتسم فيها أسواق الخدمات المالية مثل الائتمان و التأمين و العمل و السلع و المدخلات، بنوعيتها الرديئة أو صعوبة الوصول إليها أو سوء سيرها . و تخفف الحماية الاجتماعية قيودا هامة على النشاط الاقتصادي مثل قيود الائتمان والسيولة، و في حال كانت التحويلات منتظمة و موثوقة فهي تؤمن اليقين في مواجهة المخاطر، و نتيجة لذلك، تستثمر الأسر الفقيرة في الأصول الإنتاجية و غالبا ما ينعكس ذلك في زيادة الإنتاج في مزرعتها الخاصة و هي كثيرا ما تكون قادرة على الضلوع في أنشطة تتسم بمخاطرة أعلى و بإيرادات أكبر، [2] ولأن الأسر الفقيرة تواجه عادة مجموعة من القيود، فإن البرامج المتعددة الأوجه والتي تنطوي على النقد أو الأصول فضلا عن الدعم للتصدي للقيود المحددة مثل الخدمات المالية والمعرفة التغذوية و التدريب على المهارات التجارية تكون أكثر فعالية في تحسين سبل المعيشة. و تزيد الدخول المرتفعة للأسر المستفيدة من الطلب على السلع و الخدمات العامة. إلا أن القيود على العرض المحلي قد تؤدي إلى ضغوط تضخمية يمكن تخفيفها بواسطة تدخلات على مستوى الزراعة والبنية الأساسية. وبهذا تتكامل برامج الحماية الاجتماعية والتدخلات الزراعية فيما بينها، وتكون قادرةً على توليد دورة إيجابية من الرفاه البشري والنمو الزراعي والأمن الاقتصادي.

و في المدى البعيد للتحول الهيكلي للزراعة، يمكن للحماية الاجتماعية أداء دور أساسي عبر جعل العملية أكثر شمولا عبر تخفيف التكاليف التي يواجهها المزارعون عندما يتكيفون مع التغييرات. مع إمكانية الحماية الاجتماعية أيضا أن تساعد على تفادي الهجرة بدافع اليأس و التي تستبدل ببساطة الفقر في الريف بالفقر الحضري. و يمكنها أن تتيح خيارات أكثر وتسمح بالهجرة استجابة للفرص الاقتصادية و بالتالي تيسر التحول.

بناء القدرات قد يكون عديم الفائدة إذا لم تكن هناك مؤسسات فعالة تسمح باستغلال مثل هذه القدرات. وقد دخلت الحكومات والوكالات الرسمية تدريجيا في مختلف أنحاء العالم إلى أنواع جديدة من الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في السنوات العشر الأخيرة، [3] فالنمو السريع للمنظمات غير الحكومية، واتحادات المزارعين وعمال الزراعة، و أشكال النقابات التي تقوم على المجتمعات المحلية التي تضم مجموعة من العناصر الفاعلة المحلية، تبين كلها مدى اتساع هذه التغيرات. و بإمكان مثل هذه المنظمات أن تلعب دورا تحفيزيا و قياديا كبيرا. و مع ذلك، فإن الأبعاد المؤسسية و الإدارية و التشريعية لهذه الشراكات الجديدة، مازالت بحاجة إلى تعزيز. فالمنظمات

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، مرجع سابق الذكر ،2015 .ص23.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، مرجع سابق الذكر ،2015 .ص43.

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، مرجع سابق الذكر ،2015 .ص51

غير الحكومية و تجمعات المزارعين، بحاجة إلى أطر قانونية و أدوات إدارية لكي تقوم بعملها بصورة مستقلة، و أن تبرم عقودا، و أن تمارس استقلالا ذاتيا ماليا و تحافظ على شفافية الإدارة. و تجد الوكالات الحكومية نفسها في أغلب الأحيان تدخل في اتفاقيات تعاونية جديدة مع فروع أخرى للحكومات، و مع القطاع الخاص و المجتمع المدني أيضا. و ربما احتاجت المؤسسات إلى تعزيزها من أجل ضمان هيكل أمثل لملكية الأراضي و حقوق الملكية لكي تحقق أدوارها الإستراتيجية في مجال الزراعة، مثل الملكية الخاصة و العامة للأراضي، و الحيازات الكبيرة أو الصغيرة، و الإيجارات، أو خليط من كل ذلك.

2. تعبئة الاستثمارات:

الاستثمار في نظم الزراعية و الأغذية أمر جوهري إذ يقدم مساهمة هامة في تحسين سبل كسب العيش المستدامة، وخصوصا لأصحاب الحيازات الصغيرة و الفئات المهمشة و الضعيفة، و توفير عمل لائق لجميع العاملين في مجال الزراعة والأغذية مما يسمح باستئصال الفقر، وتعزيز المساواة الاجتماعية ، وتعزيز المشاركة الاجتماعية ، وزيادة النمو الاقتصادي ، و بالتالي تحقيق التنمية المستدامة[1].

وتشمل نظم الزراعة مجموعة من الأنشطة في مجال الإنتاج، والتجهيز، والتسويق، والتجارة بالتجزئة، والاستهلاك، واستغلال كل السلع التي مصدرها الزراعة، بما في ذلك المنتجات الغذائية و الغير غذائية، والثروة الحيوانية، والرعي، ومصايد الأسماك التي تتضمن تربية الأحياء المائية، المدخلات اللازمة و النواتج التي تتولد عن كل مرحلة من هذه المراحل، كما تشمل نظم الإنتاج مجموعة من أصحاب المصلحة ، والأشخاص و المؤسسات، بالإضافة إلى البيئة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية و الطبيعية التي تتفاعل معها كل عناصر نظم الإنتاج في الزراعة. [2] يتضمن الاستثمار في الزراعة استحداث أصول منتجة و تكوين رأس مال، بما فيها رأس مال مادي أو بشري أو غير ملموس موجه لدعم الاستثمارات الزراعية و التنمية المستدامة بما في ذلك زيادة في الإنتاج و الإنتاجية. نظرا للدور المحوري و الحيوي لأصحاب الحيازات الصغيرة بما فيهم المزارعون الأسريون في مجال الاستثمار في نظم الإنتاج، من المهم أن تولى لهم بالغ الأهمية قصد تعزيز قدراتهم في الاستثمار وإعطاء الأولوية لأصحاب الحيازات الصغيرة المتمثلين في صغار المنتجين و المزارعين و الرعاة و الحرفين و صيادي الأسماك و المجتمعات المحلية التي تعتمد بشكل أساسي على الغابات و السكان الأصليين.[3]

[1] Fao, Principes pour l'investissement responsable dans l'agriculture et les systèmes alimentaires, 2014. p22

[2] OECD, Cadre d'action pour l'investissement agricole durable, 2011.p19 .

[3] المنظمة العالمية للزراعة و الأغذية(الفاو)، حيازة الأراضي و التنمية الريفية، 2003 .ص 07.

1.2 الاستثمارات الزراعية:

تؤدي الاستثمارات، التي يمكنها أن تأخذ أشكالا متعددة، دورا حاسما في زيادة الإنتاجية و التعويض عن ندرة الأراضي ، فالاستثمار هو تكوين لرأس المال، و اقتناء أو خلق للموارد لاستخدامها في الإنتاج. ولهذا فهو يتعلق بالجانب الإنتاجي لقرارات الادخار أو الاستهلاك السارية زمنيا في الاقتصاديات الرأسمالية التي ينصب الكثير من الاهتمام على الاستثمارات التجارية في رؤوس الأموال المادية مثل المباني والمعدات و المحزونات. وكما هناك الاستثمار أيضا من قبل الحكومات و المؤسسات الغير هادفة للربح و الأسر ، و هو يتضمن اكتساب لرأسمال بشري و رأسمال غير مادي، إضافة إلى الرأسمال المادي. من حيث المبدأ، ينبغي للاستثمار أن يشمل أيضا تحسين الأراضي أو تطوير الموارد الطبيعية، و على القياس المناسب للإنتاج أيضا أن يشمل المحصول الغير مخصص للسوق فضلا عن السلع و الخدمات المنتجة من أجل تسويقها.

و يسود الاعتقاد الخاطئ مفاده أن للاستثمار جانب ايجابي فقط، و أن المزيد من الاستثمار هو أفضل سياق للنمو، غير أن الاستثمار قد يكون له جوانب سلبية كما قد يكون زائدا أو ناقصا ، أي تجنب الإفراط في الاستثمارات التي قد تزيد من ضعف اقتصادي عوضا التخفيف عنه، فعلى سبيل المثال ، ليست المزارع الكبيرة هي بالضرورة الأكثر نجاحا حيث أظهرت الدراسات الحديثة في مجال صناعة الألبان بهولندا أن المزارع التجارية كبيرة الحجم لإنتاج الألبان التي توسعت بشكل كبير خلال العقد الماضي تعاني من مستويات مرتفعة من الديون بسبب المعانات من انخفاض أسعار الحليب و كان لابد من إعادة تمويلها من قبل البنوك كما أنه من المتوقع أن يتسبب ارتفاع في سعر الأعلاف من إفلاس العديد من هذه المزارع الكبيرة لأن البنوك غير قادرة على تمويلها مرة أخرى.[1]

2.2 الاستثمار لتعزيز سبل العيش المستدامة:

تمثل سبل العيش في القدرات والموارد والنشاطات المطلوبة كوسائل عيش و تتضمن إستراتيجية سبل العيش مجموعة وتركيبة من النشاطات والخيارات التي يقوم بها الناس أو يتخذونها لتحقيق أهداف سبل العيش الخاصة بهم. حيث تكون سبل العيش مستدامة عندما تكون مرنة في وجه الصدمات والضغوطات الخارجية؛ غير معتمدة على الدعم الخارجي وفي حال كانت كذلك، يجب أن يكون هذا الدعم ذاته مستداما من الناحية الاقتصادية والمؤسساتية؛ تحافظ على الإنتاجية طويلة الأمد للموارد الطبيعية؛ لا تضعف سبل العيش الخاصة بالآخرين أو تقبل بتسويتها.[2]

[1] المنظمة العالمية للزراعة و الأغذية(الفاو)، الاستثمار في زراعة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، تقرير لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي ،2013 .ص44.

[2] Diaz Jorge et Pesche Denis, Le renforcement des capacités des organisations paysannes et rurales : enseignements de l'expérience de la Banque Mondiale, Montpellier : CIRAD-TERA, 2004. p16.

منهج سبل العيش المستدامة هو منهجية وعملية لربط مختلف قضايا سبل العيش التي تشكل حياة الناس والتي يتم دمجها ضمن عمليات تطوير وتطبيق برنامج أو مشروع ما، و الهدف من منهج سبل العيش المستدامة هو دعم تنمية سبل عيش الناس وتخفيف تعّرضهم ليس فقط من خلال البناء على موارد سبل العيش المتوافرة وإنما بالاعتماد كذلك على تعزيز قدرات و آليات التأقلم في أوقات الضغوط المالية أو غيرها. منهج سبل العيش المستدامة هو منهجية تنموية تعترف بحق الأشخاص المستفيدين في السعي وراء النشاطات المتعددة في حياتهم لخلق مخرجات سبل عيش إيجابية [1]، وهي بالتالي تتبنى تركيزا شاملا يعزز التدخلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المشتركة والمتكاملة والأساسية لدعم وتنمية استراتيجيات سبل العيش. ومن أجل تحقيق تعزيز ودعم مخرجات سبل العيش المستدامة، يعمل منهج سبل العيش المستدامة بالاعتماد على نتائج تحليل تركيبة الموارد التي يملكها الأشخاص المستفيدون والتي تساهم في تحقيق رفاه الأفراد والأسر والمجتمع المحلي بأسره. ويمكن أن توجد الموارد على المستوى الوطني أو على مستوى المجتمع المحلي أو الأسرة أو الفرد.

يعمل منهج سبل العيش المستدامة أيضا من أجل التغلب على العقبات التي تحد من الوصول إلى الموارد وخلف فرص تطوير المزيد منها. علاوة على ذلك ، واعترافا بالتأثيرات الخارجية التي تلحق بفرص سبل العيش الخاصة بالناس، يعمل منهج سبل العيش المستدامة على مستوى السياسة الكلية والسياسة ما بين الكلية والجزئية والسياسة الجزئية في دراسة البنية والسياسات والعمليات التي تؤثر أو تدعم أو تحد من تحقيق رفاه سبل العيش الخاصة بالأشخاص المستفيدين، أي سياسات التوظيف أو الرسوم الصحية.

قدم إطار سبل العيش الريفية المستدام لـ ، SCOONES 1998 و CARNEY 1999 أداة لفهم أهمية الاستثمارات في الأوساط الريفية. فهو يتناول بطريقة متكاملة عدة خصائص رئيسية للحيازة الزراعية التي تديره الأسرة ضمن مجموعة من الأنشطة خارج المزرعة. و هو يقوم على أصول مختلفة من رأس المال و الاستحقاقات التي تجعل الاستثمار ممكنا، ويمكن لتلك الأنشطة إما أن تكون موجهة اجتماعيا أو تسويقيا.[2]

و يعني الرأسمال البشري الكمية و النوعية المتاحة على مستوى الحيازة. وهو يشمل الجانب الصحي و مستوى المهارات المعرفية. و العديد من الاستثمارات التي يقوم بها أصحاب الحيازة الصغيرة تخص اليد العاملة العائلية ، فالحالة الصحية و التغذوية من المكونات الرئيسية لرأس المال البشري فضلا عن التعلم لمدى الحياة الذي يعتبر مفتاحا لتعزيز القدرات، و القدرة التكيف مع مختلف التغيرات المستقبلية تتطلب زيادة الاستثمار في الرأس المال البشري.

[1] Gina E. Castillo, Le droit à des Moyens d'existence ruraux durables Stratégies, expériences acquises et Actions(2008–2010) ,Ed Valerie Jones/Contactivity,Pays-Bas. 2010.p14

[2] المنظمة العالمية للزراعة و الأغذية(الفاو)، مرجع سابق الذكر ، 2013 .ص47.

و يمكن تحديد رأسمال الاجتماعي على ثلاث مستويات :[1]

- مختلف العلاقات التي ترتبط بالأنشطة الاجتماعية ؛
- العلاقات العرفية التي تؤثر في الوصول إلى الموارد الطبيعية؛
- التنمية أو الجمعيات ذات التوجه المهني كمنظمات المنتجين بالريف.

ينطوي رأسمال الطبيعي ع لى تمتع الأرض بالموارد المحلية و لكنه أيضا نتيجة للتدخل البشري. و تستوجب الاستثمارات في رأس المال الطبيعي الظروف المواتية و ليست بالضرورة الملكية. و قد ينطوي الاستثمار في الرأس المال الطبيعي على العمل الجماعي، و في هذه الحالات فهو يتوقف على قدرات التنسيق التي تشمل أصحاب المصلحة الفرديين و العرفيين و العامين غالبا ما تكون السلطات المحلية. و قد تستدعي عدم المساواة في الوصول أو عدم الوصول الفئات الأكثر ضعفا تدابير تقوم بها الدولة لإعادة توزيع أو تخصيص الأراضي من خلال الإصلاح الزراعي.

ينطوي إطار سبل العيش على خمسة أصول أساسية طبيعية ؛ مادية ؛ بشرية ؛ مالية ؛ اجتماعية، يؤدي كل منها وظيفة مختلفة و هي ضرورية لتأمين سبل العيش المستدامة و يحق لأي فرد بالحصول على هذه الأصول من خلال العلاقات الاجتماعية التي يحددها نوع الجنس؛ .....الخ و المؤسسات التي تنظم الموارد المشتركة، الأسواق، الحيازة و المنظمات ذات توجه زراعي ريفي.

تم الفصل بين رأس المال المادي و رأس المال المالي لاختلاف طبيعتهما و الآليات الوصول إليهما ، حيث يتم الحصول عليهما بدعم من قبل إجراءات جماعية تتم خلال منظمات. كما يسمح الإطار في النظر إلى مستويات الاستثمار ذات صلة بأصحاب الحيازات خاصة منها الصغيرة على الاستثمار بأنفسهم ، فتزيد من قدراتهم من خلال العلاقات الاجتماعية و المؤسسات و المنظمات التي تتيح فرصا متزايدة للأفراد. أي النظر في عدة استثمارات جماعية و متنوعة : الاستثمار الجماعي في إدارة الموارد الطبيعية ، الاستثمار الجماعي لتحسين الوصول إلى الأسواق و التعاونيات والجمعيات، الاستثمارات الجماعية ذات التوجه الاجتماعي ، استثمارات أصحاب المصلحة من الشركات و القطاع الخاص ، الاستثمار في السلع العامة.[2]

3.2 الاستثمارات الزراعية ، الحيازات الصغيرة و الإنتاجية :

من وجهة نظر تاريخية ، لا توجد تنمية ريفية أدت إلى تخفيض معدلات الفقر بدون زيادات حادة في الإنتاجية الزراعية خاصة بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة و الحيازات الأسرية التي ينبغي أن تكون لها الأولوية مع الأخذ بعين الاعتبار معرفتهم و تجاربهم المتراكمة لتحسين إنتاجية أصحاب الحيازات الزراعية . و كذلك لا يمكن

[1] المنظمة العالمية للزراعة و الأغذية(الفاو)، مرجع سابق الذكر ، 2013 .

[2] Diaz Jorge et Pesche Denis, op.cit, 2004. P23.

تحقيق زيادة في الإنتاجية بدون روابط بالأسواق و قنوات تسويقية فعالة ما يعني أن وسائل النقل و البن ية التحتية الأساسية ضرورة حتمية لترقية الاستثمارات الزراعية بهدف رفع الإنتاج الموجه للسوق و الزيادة في الإنتاجية. فثمة دليل بارز على أن مستوى البنية التحتية لأي بلد ينعكس على مستويات الإنتاج و الإنتاجية لكل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي.[1]

تعد الاستثمارات وسيلة لزيادة الإنتاجية، التي تقع بدور ها في صميم تحول الزراعة. فالإنتاجية هي مقياس لكفاءة الإنتاج فيما يتعلق بالعامل المعني بالإنتاج. وفي الزراعة ، يعتبر الإنتاج عملية معقدة و يجب أن تقاس الإنتاجية أو أن تقدر بناءا على معايير. تعتبر الاستثمارات في زيادة الإنتاجية عن كل هكتار وسيلة لتعويض في ندرة أو نقص الأراضي، فضلا عن الاستثمارات لخلق قيمة مضافة على المنتج الخام، إذا كانت الاستثمارات في عملية التصنيع ممكنة .

تتم معظم الاستثمارات في الزراعة لأصحاب الحيازات الصغيرة من قبل الأسر صاحبة الحيازات الصغيرة نفسها حسب مختلف تقارير المنظمة العالمية للزراعة و الأغذية . و الكثير من تلك الاستثمارات تكون في اليد العاملة من أجل تشييد البنايات لأنظمة الرعي و الأعمال الترميمية المضادة للتآكل ، وبناء الاصطبلات وما شابه ذلك. و هي تقوم بتعبئة القوة العاملة العائلية المتاحة ، وغالبا على مستوى المجتمع المحلي الصغير. [2] و تجري الاستثمارات أيضا من خلال توسيع القطعان و تحسينها من حيث العدة و السلالة و تحسين الأدوات، و اختيار الأصناف المحسنة و ما يرتبط بها من بناء لرأسمال ايكولوجي. و المثال النموذجي على ذلك هو عملية تحسين خصوبة التربة من خلال تدخلات مختلفة موجهة نحو الهدف على مستوى قطع الأرض و المناظر الطبيعية، عبر العصور، كان تكوين الترب المنتجة أحد أهم أشكال بناء رأس المال في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، حيث أن خصوبة التربة هي نتيجة لاستثمار متواصل في العمل الذي يتطلب أصولا محددة من أجل نقل المعدات الثقيلة و التقنيات اللازمة لتنظيم توزيع المياه .[3]

و إلى جانب الاستثمارات في العمالة التي تؤدي إلى تحسين التربة و المباني و السلالات الحيوانية و أصناف المحاصيل، فإن أصحاب الحيازات الصغيرة يستثمرون أيضا في:[4]

-تراكم الخبرة و المعرفة ؛

-العمل الجماعي؛

[1] OCDE, op.cit, 2011.p22.

[2] المنظمة العالمية للزراعة و الأغذية(الفاو)، مرجع سابق الذكر ، 2003 . ص 14.

[3] المنظمة العالمية للزراعة و الأغذية(الفاو)، مرجع سابق الذكر ، 2003 . ص 32.

[4] المنظمة العالمية للزراعة و الأغذية(الفاو)، مرجع سابق الذكر ، 2003 . ص .45

-صياغة قواعد ملائمة للحوكمة و تنفيذها كما يجب من أجل المحافظة على الاستثمارات الفردية و المشتركة مع مرور الوقت.

كما يجب الإشارة على أن تشكل هذه المهام عملية تكوين رأس المال في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة ، لا يجري تكوين رأسمال بالضرورة كاستثمار في الموارد المادية و المالية كما هو في المستثمرات الزراعية الكبيرة . ففي وحدات أصحاب الحيازات الصغيرة، يتكون رأسمال أساسا من خلال الاستثمار في العمالة المتاحة حيث يحتل المورد البشري و البيئي مكانة أساسية بدلا من المورد المالي و المادي.

تساهم الحيازات الصغيرة في النمو الاقتصاد بحيث تؤدي زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة دورا رئيسيا في الاقتصاد الوطني لكثير من البلدان خاصة الأقل نموا، حيث أن زراعة الحيازات الصغيرة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تضم 70% من إجمالي الوظائف و 40% من الصادرات و 33% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بالإضافة إلى اعتماد 3/1 إلى 3/2 القيمة المضافة في التصنيع على التوريد من مواد أولية زراعية و معظمها موردة من طرف أصحاب الحيازات الصغيرة .[1] تشكل الفئات الواسعة من الناس الذين يعيشون الفقر سوقا محلية ممكنة هامة للسلع الزراعية، بشرط أن يؤدي النمو الزراعي دوره في توليد الدخل و توزيعه. غير أن هذه الإمكانات مستغلة بشكل جزئي. و يمكن للتحسينات الجوهرية في القدرة الشرائية للسكان الريفيين عامة و الذين يعيشون الفقر خاصة أن تكون له ا أثار مهمة على دينامكية الأسواق الداخلية، فتساعد بالتالي على تخفيف من الأزمات كما هو الشأن بالصين كمثال حي معاصر.

و قد يساهم النمو الزراعي إلى حد كبير في النمو الاقتصادي العام. و قد يكون على وجه الخصوص محركا للنمو الريفي الغير زراعي بحسب ما تظهره التجر بة الصينية. و عندما ينتج أصحاب الحيازات الصغيرة بمعدلات كافية و يحققون مداخيل متنامية فهم يحفزون مبيعات ما يعرف بالسلع الأجرة التي تربتج في الصناعات الحضرية. في فترة الأزمات الاقتصادية ، يعتبر ذلك سمة إستراتيجية فإذا برزت إلى جانب الحاجة إلى زيادة إجمالي الإنتاج الزراعي، حاجة كبيرة أيضا إلى توسيع نطاق العمالة الريفية و زيادة الدخل الريفي، فإن الزراعة لأصحاب الحيازات الصغيرة إمكانات أهم بكثير من أشكال الزراعة الواسعة النطاق و الأقل كثافة من حيث العمالة .[2]

4.2 استثمارات القطاع العام :

إن الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية لا يحظى بالأولوية الأولى لدى الحكومات في كثير من الدول النامية، ولذا الجزء الأكبر من السياسات و الاهتمامات يوجه لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة الصناعي. ومن هنا ينبغي على الدول النامية مواجهة الفقر الريفي و تخلف النمو الزراعي، و أن تعيد النظر في أولوياتها، لأن تشجيع

[1] المنظمة العالمية للزراعة و الأغذية(الفاو)، مرجع سابق الذكر ، 2013 ص54 .
[2] البنك الدولي، مرجع سابق الذكر ، 2008. ص23.

التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وبناء القدرات، بحاجة إلى استثمارات من القطاعين العام والخاص. أما تمويل القطاع العام، سواء كان من مصادر محلية أو من المعونة الخارجية، ضئيل للغاية، وربما كان معدوما حتى بالنسبة لأكثر الاستثمارات جاذبية. كما أنه مع لا مركزية صنع القرار، بما في ذلك تخصيص الموارد، قد يصبح التخطيط المركزي للاستثمارات أمرا غير عملي. فالمطلوب هنا هو خطة لإستراتيجية الاستثمار أو خطوط توجيهية لها أقصى فعالية في توجيه موارد الحكومة الشحيحة نحو المنفعة العامة مثل البنية الأساسية للنقل لتحرر تدفق الاستثمارات الخاصة في الأماكن المتصلة ببعضها. كما أن هناك حاجة إلى سياسات تخلق ظروفا اقتصادية سليمة تجذب الاستثمارات. وربما كانت هناك أيضا فرص وآليات جديدة مثل المرفق العالمي للبيئة وتعويضات الكربون، لتمويل استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة[1].

جذب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة للاستثمار في التنمية الزراعية والريفية المستدامة يتطلب خلق ظروف لظهور مشروعات عملية ، وهي مهمة ليست بالسهلة. و لكن مجرد السماح للزراعة بأن تكون أكثر ربحية ، بتعديل سياسات التجارة والاستثمارات العامة السابقة التي كانت تركز على المدينة و في المناطق الحضرية ، سيكون خطوة مفيدة. كما أن إقامة تحالفات وشراكات جديدة بين الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني ، قد يؤدي إلى إعادة النظر في الأدوار التقليدية للتمويل الخارجي ، بما في ذلك الدعم و الحوافز مثل المدفوعات التعويضية ، ويساعد على جذب القطاع الخاص إلى هذا الميدان. كما أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد تضمن زيادة تمويل التطورات التكنولوجية الزراعية[2].

يمكن أن يكون للاستثمارات الإستراتيجية في القطاع الزراعي دور في عملية التحوّل. فازدياد كمية المحاصيل لا يؤدي إلى تحسين سبل عيش المزارعين فحسب، بل يزيد الطلب على السلع والخدمات في المناطق الريفية، ويتيح مزيدا من الفرص للتنمية الاقتصادية كما يمكن أن يؤدي أيضا إلى انخفاض في أسعار المواد الغذائية، ويحد من حصة الإنفاق على الغذاء من دخل الأسر المعيشية ويخلق أسواقا لقطاعات أخرى من الاقتصاد. والبحوث الزراعية هي سلعة عامة، لا تحظى بتمويل كافٍ من القطاع الخاص، ونتيجة لذلك يمكن للحكومات أن تقدم مساهمات مفيدة في هذا المجال[3].

و تبين دراسات أجريت على بضعة بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أن زيادة الإنفاق الحكومي على الزراعة تسهم في تعزيز النمو. وتتضح فعالية الإنفاق على الأبحاث عند فصل الإنفاق الزراعي على الأبحاث عن الإنفاق الزراعي على غير الأبحاث. ومن المفيد أيضا توفير سلع عامة أخرى، مثل خدمات الإرشاد الزراعي وأنظمة الري.

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، مرجع سابق الذكر 2001. ص 16.

[2] تقرير التنمية في العالم، الزراعة من أجل التنمية، البنك الدولي 2008 ص21.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ،نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم التنوع ، 2013 .ص 71.

لدى الصين أكبر نظام للبحث والتطوير الزراعي في العالم. و تتركز أبحاثها في هذا المجال في الأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية والجامعات والأكاديمية الصينية للعلوم، التي تشكل مجتمعة أكثر من 1100 معهد للأبحاث .وقد أصبحت الصين اليوم رائدة في التعاون بين بلدان الجنوب وتستفيد بلدان أفريقية كثيرة الآن من الأبحاث الصينية .[1]

وكانت التكنولوجيا الزراعية أيضا إحدى نقاط القوة في البرازيل، ويقدر أنها في عام 2006 أنفقت 41 % من مجموع إنفاق أمريكا اللاتينية على الأبحاث الزراعية . و ساهم نظام الأبحاث الزراعية والابتكار فيها إلى حد كبير في زيادة كفاءة القطاع الزراعي للعامل الزراعي الواحد ما يقارب أربعة أضعاف . و قامت مؤسسة البرازيل للأبحاث الزراعية، وهي مؤسسة ذات طابع عمومي ، بدور فعال في زيادة مساحة الأراضي التي يمكن استخدامها للزراعة.[2] وطوّرت البرازيل العديد من البرامج الزراعية التي تعمل على أساس عامل الاستدامة.ليكون المزارعون مؤهلين للحصول على دعم الأسعار وبرامج الائتمان، ينبغي أن يلتزموا بقوانين تقسيم المناطق .ويوفر برنامج آخر، هو برنامج موديراغرو Moderagro، قروضا للمزارعين لتحسين ممارساتهم الزراعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. ويوفر برنامج برودوسا produsa قروضا للزراعة في الأراضي ذات التربة المتدهورة، في حين يقدم برنامج بروبفلورا propflora القروض لتشجيع زراعة الغابات وخاصة شجر زيت النخيل[3].

3. التكنولوجيات الحديثة :

يتضح من قراءة تاريخ تطور الزراعة إن الزراعات المتقدمة مرت بأدوار كان أخرها الطفرة في تكنولوجيات الحديثة التي أوصلتها إلى ما اتسمت به من التقدم، خلال هذا القرن شهدت الزراعة تحولات جذرية في العمليات الإنتاجية أفرزت عنها استخدام المكننة الزراعية و من بعد ذلك الانتقال من السعات الصغيرة إلى الإنتاج الكبير،كما شهد هذا القرن تطورا ملحوظا في إنتاج سلالات محصولية تتسم بالمقاومة للأمراض وبالإنتاج الوفير و الصفات النوعية المرغوبة، كما أدخلت العلوم الصرفة كالكيمياء و الفيزياء و الإحصاء في خدمة العلوم الزراعية، و تعد هذه في مجملها تغيرا نحو استخدام المستحدثات الإنتاجية ، و انتقلت الزراعة من الزراعة التقليدية إلى زراعات متقدمة، مما ترتب عليها زيادة غلة الوحدة الأرضية و الوحدات الإنتاجية الحيوانية وأمكن السيطرة على متغيرات الطبيعة إلى حد بعيد، كما أسهمت التغيرات التكنولوجية السابق ذكرها في إحداث تغير في التركيب الاقتصادي للزراعة و زيادة التخصص و تقسيم العمل الزراعي و الاتجاه نحو الميزة النسبية في الإنتاج الزراعي و تحسين كفاءة الإدارة باستخدام و سائل حديثة في تحديد التركيب المحصولي و متابعة عملياته الإنتاجية.[4]

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نفس المصدر، 2013. ص 87

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نفس المصدر، 2013. ص 87

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نفس المصدر، 2013. ص 87 .

[4] سالم توفيق النجفي ، مرجع سبق ذكره، 1985 . ص215.

و قد حدث الجزء الكبير من هذا التغير السريع في بداية النصف الثاني من هذا القرن، و في ضوء هذا التطور السريع في التغير التكنولوجي فإن نشاطات معينة سوف تقترب من العمليات الصناعية أكثر من كونها نشاطا زراعيا و خصوصا تلك المتعلقة ببعض فروع الإنتاج الحيواني.

أدت الثورة التكنولوجية إلى زيادة اتساع الهوة بين دول العالم ، فلقد تقدمت كثيرا تلك الشعوب التي امتلكت زمام التكنولوجيا الحديثة ، ومازالت وستظل تتقدم بمعدلات سريعة ، تاركة خلفها تلك الشعوب التي لسبب أو لآخر لم تستطع اكتساب أو التحكم في التكنولوجيات الجديدة.

1.3 تحديات التكنولوجيا في القطاع الزراعي :

يلزم زيادة الإنتاج الغذائي العالمي بنسبة 70 % بحلول عام 2050 من أجل إطعام 3.2 مليار نسمة من السكان الإضافيين، [1] ومن الضروري أن يتضاعف حجم الإنتاج الغذائي تقريبا في البلدان النامية. ولن يقتضي الأمر نمو الإنتاج بالصورة التي كان عليها في العقود السابقة نظرا لتباطؤ معدلات النمو السكاني، غير أن الدخول آخذة في الازدياد، ولا تزال متطلبات الحجم واضحة بشكل ملحوظ: فعلى سبيل المثال فسوف يلزم إنتاج مليار طن إضافي من الحبوب و200 مليون طن من اللحوم سنويا بحلول عام 2050. ومن المتوقع أن يتحقق 80% من زيادة الإنتاج في البلدان النامية عن طريق زيادة الغلات والكثافة المحصولية، و20 % فقط عن طريق التوسع في الأراضي الزراعية.[2]

وفي البلدان التي تعاني من ندرة في الأراضي، فإن الزيادة في الإنتاج ستتحقق كلها تقريبا عن طريق تحسين الغلات. ولكن الحقيقة تقول إن معدل النمو العالمي في الغلات من محاصيل الحبوب الرئيسية ينخفض بصورة منتظمة .فمعدل النمو في الغلات العالمية من الحبوب على سبيل المثال، انخفض من 3,2 % في عام 1960 إلى 5,1 %في عام 2000. والتحدي الذي يواجه التكنولوجيا هو أن يعكس اتجاه هذا الانخفاض، نظرا لأن الزيادات المستمرة في الغلات على المستوى العالمي بإتباع النمط المتبع على مدى العقود الخمسة الماضية لن يكفي لتلبية الاحتياجات من الغذاء. ويصبح هذا التحدي أكثر إلحاحا بسبب تغير المناخ الذي يتوقع أن يكون له تأثير كبير على الإنتاج الزراعي.[3] إذا زادت درجات الحرارة بأكثر من درجتين مئويتين، فمن المتوقع أن تتقلص القدرة الإنتاجية العالمية للأغذية بدرجة، وقد تنخفض غلات المحاصيل الرئيسية مثل الذرة على نطاق العالم. وسيكون الانخفاض واضحا بشكل خاص في المناطق الواقعة على خطوط العرض الدنيا. ففي إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، يمكن أن تنخفض الغلات بنسبة تتراوح ما بين 20% و40 % إذا لم تتخذ أي تدابير فعالة للتكيف.[4]

[1] المنظمة العالمية للأغذية (الفاو)، منتدى حول إطعام العالم في عام 2050، تحديات التنمية الزراعية ، 2013. ص 01.

[2] نفس المصدر، ص 03.

[3] نفس المصدر، ص 04.

[4] نفس المصدر، ص 05.

و بالإضافة إلى ذلك، فإن ظواهر المناخ مثل حالات الجفاف والفيضانات تسبب خسائر أكبر في المحاصيل والثروة الحيوانية. و قد يفرض الطلب المتزايد ضغوطا إضافية على الإنتاج الزراعي العالمي. وسيحتاج الأمر إلى تكنولوجيات جديدة لمواجهة مشكلة ندرة المياه التي تتزايد بصورة سريعة، وكذلك لتخفيض خسائر ما بعد الحصاد.

وستتطلب مواجهة هذه التحديات دفع حدود التكنولوجيا نحو ا لدول التي تفتقر إليها لتشمل المناطق الهامشية. ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق استحداث ونشر تكنولوجيات جديدة وتقنيات لإدارة المحاصيل، وكذلك من خلال إتاحة التكنولوجيا القائمة لصغار المزارعين في البلدان النامية. ولضمان استيعاب التكنولوجيات الحديثة، فإن من الضروري ألا يتخلف المزارعون من ذوي الحيازات الصغيرة والموارد الفقيرة عن ركب التقدم التكنولوجي.

يعد نشر المعرفة والمهارات والتكنولوجيا أحد التحديات الرئيسية، والغرض من برامج الإرشاد الزراعي هو ضمان وصول المعلومات الخاصة بالتكنولوجيات الجديدة ، و ممارسات الزراعة إلى المزارعين في مناطق كثيرة من بلدان العالم النامي، وتشكل المرأة غالبية المزارعين وهو ما يعني بذل جهود خاصة لإدراج احتياجات المرأة في برامج النشر وتنمية القدرات. غير أن الممارسة المعتادة في بلدان العالم النامي هي توجيه خدمات الإرشاد الزراعي والتدريب لصالح الرجل في المقام الأول. و قد تبين من دراسة استقصائية أن النساء المزارعات لا يحصلن إلا على 5% فقط من جميع خدمات الإرشاد الزراعي على نطاق العالم، و أن 15% فقط من وكلاء الإرشاد الزراعي في العالم من النساء. [1] وقد وضعت السياسات على أساس الافتراض بأن المعلومات و الإرشادات التي تقدم لرب الأسرة ستنتقل إلى أفراد أسرته . و بصرف النظر عن خدمات الإرشاد الزراعي، أثبتت مدارس تدريب المزارعين أنها وسيلة فعالة لنشر المعرفة، بينما يبدو أيضا أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تعد أدوات مبشرة للغاية بالنسبة لنشر المعلومات. و ستسهم عملية إعادة بناء القدرة المؤسسية العامة في البلدان النامية وتمكين منظمات المزارعين والنساء في هذه الجهود[2].

2.3 مجالات استعمال التكنولوجيات الجديدة لمواجهة التحديات:

من أهم المجالات التي تستدعي تعميم استخدام التكنولوجيات الجديدة في الزراعة كما جاء خلال منتدى الخبراء الرفيع المستوى حول إطعام العالم في عام 2050 للمنظمة العالمية للأغذية (الفاو) سنة 2013 ما يلي:[3]

[1] نفس المصدر، ص07.
[2] نفس المصدر، ص 09.
[3] نفس المصدر، ص 09-21.

أ) سد فجوات الغلات :

السبب الرئيسي في وجود ثغرات الغلات هو أنه لا توجد لدى المزارعين الدعم و الحوافز الاقتصادية الكافية لاستخدام البذور أو التقنيات الزراعية ذات الغلات المحسنة. وقد يرجع السبب في ذلك إلى عوامل عديدة من بينها عدم الحصول على المعلومات، وخدمات الإرشاد الزراعي، و الإفتقار إلى المهارات التقنية. كما أن البنية الأساسية الضعيفة والمحدودة، والمؤسسات ذات كفاءة محدودة ، والسياسات الزراعية غير المواتية يمكن أن تشكل أيضا عقبات أمام استخدام التقنيات المحسنة على مستوى المزرعة. وقد يكون من بين العوامل الأخرى أن التكنولوجيات المتاحة لم تعدل لكي تلائم الظروف المحلية.

وتكمن الحلول في استثمارات القطاع العام في المؤسسات و البنية الأساسية، و في الصلات المحسنة بين البحوث و الإرشاد و المزارعين، و في السياسات السليمة لتشجيع استخدام التكنولوجيات التي تحسن الإنتاجية وتقلل من التكاليف، مما يؤدي إلى زيادة الدخول الزراعية. كما أن التغييرات في تقنيات إدارة المحاصيل يمكن أن تساعد على سد ثغرات الغلات.

تقوم عملية التحسين الوراثي للنباتات بدور هام في سد ثغرات الغلات عن طريق تطويع السلالات للظروف المحلية و جعلها أكثر صمودا أمام عوامل الإجهاد الحيوية مثل الحشرات و الأمراض والفيروسات و عوامل الإجهاد غير الحيوية مثل حالات الجفاف و الفيضانات. و تشير الدراسات إلى أن الخسارة العالمية في الغلات بسبب عوامل الإجهاد الحيوية تبلغ في المتوسط أكثر من 23% من الغلات المقدرة التي يمكن تحقيقها على نطاق الحبوب الرئيسية.[1]

ب) زيادة كفاءة استخدام المستلزمات:

زيادة كفاءة استخدام المستلزمات في الإنتاج الزراعي عنصر أساسي نظرا لاستمرار تقلص الموارد الطبيعية، كما أنه من المتوقع أن ترتفع أسعار موارد الطاقة غير المتجددة خلال العقود القادمة. **تتيح الزراعة** التي تراعي حفظ الموارد بالاعتماد على الزراعة بدون حرث فرصة كبيرة لخفض استخدام الوقود في الزراعة بنسبة تتراوح في المتوسط بين 66% و 75% فضلا عن امتصاص الكربون من التربة . و يمكن أن تعمل الزراعة التي تراعي حفظ الموارد على تحسين غلات المحاصيل و ربحية المزرعة، و تحسين إنتاجية التربة، و جعل الزراعة أكثر استدامة، و تحقيق مقاومة أكبر ضد الجفاف و عوامل الإجهاد الأخرى. و تصبح الغلات أقل تفاوتا من عام إلى آخر، بينما تنخفض تكاليف العمالة و الوقود. غير أن الزراعة التي تراعي حفظ الموارد تعتمد على المعرفة و على اختيار الموقع، و ستحتاج إلى

[1] نفس المصدر

استثمارات متزايدة بدرجة كبيرة في البحوث عن السلالات الملائمة، وممارسات الإدارة، والآلات الملائمة وغير ذلك. و تستخدم الزراعة التي تراعي حفظ الموارد حاليا في نحو 10% من أراضي المحاصيل العالمية.[1]

ت) مياه الري:

تقدر منظمة الأغذية و الزراعة المنظمة أن نحو 2.1 مليار من السكان يعيشون في بلدان و أقاليم تصنف على أنها تعاني من ندرة المياه، و من المتوقع أن تتدهور الحالة بسرعة مع ارتفاع عدد السكان إلى8.1 مليار بحلول عام 2025، و السبب في ذلك يرجع جزئيا إلى النمو السكاني. غير أن منافع الري هائلة، حيث أن الفروق الإنتاجية بين المناطق المروية و المناطق الغير مروية تبلغ نحو 130 %. وعلى مدى العقد الماضي، استأثر الري وحد هبنحو 2 % من النمو السنوي الإجمالي للغلات من الحبوب والذي بلغ 1.1 %. و يقدر الخبراء أن الزراعة المروية في البلدان النامية في الوقت الحاضر، والتي تمثل نحو 20 %من جميع الأراضي الصالحة للزراعة، تستأثر بنسبة 47 %من إجمالي إنتاج المحاصيل، ونحو 60 %من إنتاج الحبوب[2].

وقد يتطلب التصدي لتحدي الغلات التوسع في المناطق المروية وكذلك التوسع في استخدام ممارسات الإدارة التي تعمل على تحسين كفاءة استخدام المياه، مثل تقنيات حصاد المياه والمحافظة على رطوبة التربة. وفي الأقاليم التي تعاني من ندرة شديدة في المياه، فإن الجهود يجب أن تركز على الحصول على قد أكبر من المحصول مقابل كل قطرة.[3]

ث) الاستثمارات في البحث الإنمائي الزراعي:

لا يزال البحث الإنمائي الزراعي في البلدان ذات الدخل المنخفض يمثل أهم استثمار إنتاجي لدعم القطاع الزراعي، يليه الاستثمار في التعليم، والبنية الأساسية، والقروض الخاصة بالمستلزمات. الاستثمارات في البحث الإنمائي لها معدلات مردود عالية للغاية ما بين 30% و 75% ومنافع طويلة الأجل. و يحتاج الأمر إلى استثمارات ضخمة من القطاعين العام والخاص في البحث الإنمائي لكي تستفيد الزراعة من التكنولوجيات الفعالة في المستقبل نظرا لأن المنافع التي تحققها البحوث الزراعية لا تظهر إلا بعد فترة طويلة. وفي عام 2002، قدرت المنظمة أنه سيتعين استثمار مبلغ إضافي قدره 1.1 مليار دولار أمريكي (بأسعار عام 2002) سنويا لتعزيز القدرة على توليد المعارف ونشرها من أجل تخفيض الجوع بصورة فعالة.[4]

[1] نفس المصدر
[2] نفس المصدر
[3] نفس المصدر
[4] نفس المصدر

وستزداد الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات في البحث الإنمائي الزراعي لمواجهة التحديات الناشئة الخاصة بالتكيف مع تغير المناخ وندرة المياه. و تحتاج بلدان كثيرة أيضا إلى الاستثمار في قدرتها البشرية والمؤسسية لكي تتمكن من مواجهة التزامات البحوث الزراعية المتزايدة. وهذا يشمل تطوير المزيد من نظم البحث الزراعي العامة الفعالة، والمزيد من آليات التمويل الفعالة، وزيادة الاستثمارات في التعليم الزراعي. يتولى القطاع العام في الغالب تمويل البحث الإنمائي الزراعي حاليا في البلدان النامية، وهو ضروري لتلبية احتياجات المزارعين ذوي الدخل المنخفض في النظم الاقتصادية القائمة على الزراعة، ومن المحتمل أن يظل الوضع كذلك بينما يرى القطاع الخاص أن معدلات المردود المحتملة تعد منخفضة.[1]

زيادة استثمار القطاع الخاص في البحث الإنمائي الزراعي يعني أيضا التصدي لقضايا حقوق الملكية الفكرية وضمان إيجاد توازن كي لا تقل في الواقع فرص حصول المزارعين الفقراء على التكنولوجيات الجديدة. تكون النظم الرقابية الملائمة والمتوائمة مع الاحتياجات القطرية والتي تعزز حقوق الملكية الفكرية بصورة فعالة عنصرا أساسيا لتشجيع استثمارات القطاع الخاص ، ويعتمد المستوى الفعلي للاستثمارات الخاصة بصورة حاسمة، ضمن أمور أخرى، على السياسات والبيئات التجارية المواتية والبن ية الأساسية الريفية الجيدة والأسواق الفعالة (المدخلات، المخرجات، الائتمان).[2]

[1] نفس المصدر

[2] نفس المصدر

خاتمة الفصل :

من خلال ما تقدم من عرض ، السياسة الزراعية و التنمية الريفية ترتكز على التدعيم الدائم للأمن الغذائي باتخاذ الزراعة كمحرك للتنمية و التنوع الاقتصادي من خلال تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية و تطوير و تنمية الأقاليم الريفية. و لا يتم ذلك إلا من خلال تعزيز القدرات للمجتمعات الريفية عن طريق التعليم و الرعاية الصحية و دعم الإنتاج الزراعي و الاستثمارات في المناطق الريفية.

فالحصول على التعليم الأساسي، بما يشمله من معرفة القراءة و الكتابة والمهارات الحياتية، هو أمر حيوي بالنسبة لجميع سكان الريف، وبالأخص الفقراء والمجموعات المهمشة منهم، بما في ذلك النساء والشباب. و الحصول على الرعاية الصحية كحق و أهم مقومات التنمية البشرية . الاستثمار في نظم الزراعية و الأغذية أمر جوهري إذ يقدم مساهمة هامة في تحسين سبل كسب العيش المستدامة، وخصوصا لأصحاب الحيازات الصغيرة و الفئات المهمشة و الضعيفة ، وتوفير عمل لائق لجميع العاملين في مجال الزراعة والأغذية مما يسمح باستئصال الفقر، وتعزيز المساواة الاجتماعية ، وتعزيز المشاركة الاجتماعية ، وزيادة النمو الاقتصادي ، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

يمكن للزراعة في كثير من الحالات أن تعمل كقاطرة للنمو الاقتصادي، و لاسيما في البلدان الأفقر، يمكن للحكومات أن تدعم هذا الدور وتحسنه في كثير من الحالات، فمن الحيوي في هذا الصدد تعزيز فرص أصحاب الحيازات الصغيرة في المشاركة في التنمية المستدامة للزراعة والمناطق الريفية. بيد أنه مع ازدياد الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، تصبح الزراعة أقل أهمية بالنسبة إلى الاقتصاد ككل وبالنسبة إلى الفقراء، ويصبح النمو غير الزراعي محركا أقوى للتخفيف من الفقر و التهميش . و هكذا، يكون النمو في القطاع غير الزراعي حاسم الأهمية أيضا لتحقيق الأمن الغذائي . هذا التحوّل الهيكلي يتجسد من خلال القيام باستثمارات في البنية التحتية والتعليم والتدريب، بغية ضمان أن يكون سكان الريف ،خاصة الفقراء منهم، على استعداد جيد للمشاركة في عملية التحول وأن تكون لهم القدرة على الاستفادة من الفرص الناشئة المدرة للدخل.

بالنسبة للجزائر، وفيما يتعلق بالأقاليم الريفية و بقطاع الزراعة، وهو قطاع ذو أولوية، فإن تنفيذ سياسة التجديد الزراعي والريفي و السياسات التي تم انتهاجها منذ الاستقلال سعت كلها إلى تحقيق نمو الزراعي، من خلال توسيع الأراضي الصالحة للزراعة، وإعادة تطوير المزارع، وتحديث الإنتاج في جميع القطاعات الزراعية، وتثبيت سكان الريف، وتنويع الأنشطة الاقتصادية المولدة للعمالة ، نظام الحوافز (الإعانات، المساعدات، دعم ...) و تنمية المناطق الريفية و تقليص التفاوت بين الأقاليم.

جميع هذه الأهداف كانت جزء من الهدف الاستراتيجي المتمثل في النمو و الأمن الغذائي. في الفصل الثالث سنحاول عرض للمسار التنموي للأقاليم الريفية ، و الآثار الناجمة عنها على مستوى المناطق الريفية و الاقتصاد

الوطني، و ذلك بالتركيز على قطاع الزراعة باعتباره من جهة، النشاط الرئيسي في الأرياف ، ومن جهة ثانية ، أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث: أثار سياسات التنمية الزراعية و الريفية بالجزائر خلال الفترة 1970-2016

مقدمة الفصل:

بعد الاستقلال، تم الشروع في إصلاح شامل للإطار السياسي والاقتصادي للبلاد و في أنماط التنظيم و الأدوات التي يجب وضعها حتى تتمكن للاستجابة للتطلعات المجتمع الجزائري آنذاك. تعد القراءة التسلسلية لمختلف المراحل التي مر بها تطور القطاع الزراعي منذ الاستقلال ضرورية للاستيعاب الأحسن للمسار الذي أدى إلى تبني سياسة التجديد الزراعي و الريفي ، وحتى ندرك أن هذه الأخيرة تشكل مسار التدرب والتخصص و تراكم للخبرات ، كما تسمح أيضا بإدراك عمق الإصلاحات والإجابات التي جاءت بها سياسة التجديد الزراعي والريفي.

كما أن وضع حصيلة عن السياسة الزراعية والريفية من منظور تاريخي يسمح بتحليل الشوط الذي تم قطعه واستخلاص الدروس من التجارب المعاشة وتقييم المسار التنموي و السياسات المنتهجة لرفع التحديدات وكذا الآفاق التي تتبين في المستقبل.

إن الزراعة قطاعا جد هام في الاقتصاد الوطني. فالأنشطة الزراعية موجودة في في أكثر من 90% من 1541 بلدية.[1] الزراعة توفر شغل بصفة مباشرة أو غير مباشرة لـ 13 مليون مواطن يعيشون في الوسط الريفي،[2] مما يسمح لهم من تحسين ظروف معيشة العائلات الريفية. إذ أن منصب شغل في دائرة الإنتاج الزراعي يؤدي إلى إنشاء كمعدل ثلاث مناصب مكملة في مجال النقل و التجارة و الخدمات. فللقطاع يتوفر على قدرات هامة يسمح استغلالها من بروز نشاطات اقتصاد ية جديدة ونمو مما يمكن الزراعة و الفضاءات الريفية في مساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.

لقد كان لمختلف السياسات الزراعية المعتمدة منذ الاستقلال أهداف أساسية تتمثل في تح قيق الأمن الغذائي الوطني من خلال تطوير الإنتاج الزراعي والمساهمة في تحسين ظروف المعيشة والعمل في الوسط الريفي. لقد تم تصور هذه السياسات وتنفيذها، في ظروف أخذت بعين الاعتبار كل مرة المحيط السياسي والاقتصادي و الاجتماعي و القدرات المالية والبشرية المتاحة.

كانت مرحلة التسيير الذاتي 1963 و الثورة الزراعية 1971 التي كان الهدف منها الإنصاف والعدالة الاجتماعية للأمة الجزائرية المستقلة، وتلتها منذ 1980 مرحلة ثانية أتسمت بتراجع دور الدولة، كان في بعض الأحيان بدون تحضير، عن بعض الوظائف للعمل الإنتاجي و تثمينه. و مع الاستقرار و التقويم التدريجي للموارد المالية للبلاد في بداية سنوات 2002، جاءت المرحلة الثالثة التي تميزت بتنفيذ التدابير الموجهة لتدعيم وتنشيط

[1] MADR, stratégie du développement rural, Ministre délégué chargé du développement rural, Algérie, 2004. P 05.

[2] ONS, Enquête emploi auprès des ménages, Collections Statistiques N°184 Série S : Statistiques Sociales, 2013.P 26.

التنمية الريفية، و في الأخير و بداية 2006، تم الشروع في مرحلة رابعة مع إطلاق السياسة الحالية للتجديد الزراعي و الريفي، هذه الأخيرة تعمم مقاربة تنمية مندمجة و تشاركية ، قائم على تصويب دور الدولة إلى وظائفها الأساسية و التغيير العميق للعلاقات بين فاعلي عالم الريف و الزراعة ،من خلال البناء التدريجي لشراكة حقيقية بين القطاع العام و القطاع الخاص. بينما يبقى تحدي هو الاستمرارية في **تعزيزالأمن الغذائي** ومضاعفة **دور الزراعة في نموالاقتصاد** الوطني **وتقليص من تبعية** البلاد اتجاه **ريع المحروقات**.

سنحاول في هذا الفصل، عرض لتطور السياسة الزراعية منذ الاستقلال، وصولا إلى سياسة التجديد الزراعي والريفي، ثم محاولة لعرض أثار ها و نتائجها على القطاع الزراعي و واقع الريف بالجزائر. و ذلك من خلال النقاط التالية :

- عرض للسياسات الزراعية و الريفية بالجزائر؛
- أثر سياسات التنمية الزراعية و الريفية على القطاع الزراعي بالجزائر ؛
- مساهمة قطاع الزراعة في الاقتصاد الجزائري؛
- أثر السياسات التنموية على واقع الريف؛
- دروس مستفادة ، و تحديات و أفاق.

I. تطور السياسات الزراعية و الريفية 1962 - 2014 :

سوف نتعرض لأهم السياسات الزراعية في الجزائر التي عرفتها منذ الاستقلال ، فقد عرفت الجزائر سياسات اقتصادية وزراعية كثيرة ومتباينة، جاءت موازية مع التحولات السياسية والتاريخية المحلية والدولية من جهة و من جهة أخرى متغيرة من ناحية المنهج وفق لتطور مفاهيم و أدوات التنمية الزراعية بصفة خاصة و الريفية بصفة عامة.

1. التسيير الذاتي والثورة الزراعية 1962-1979

بعد الاستقلال من الاستعمار الفرنسي والذي خلف وراءه ضحايا التقتيل والتشريد والخراب، مليون ونصف المليون شهيد، و 3 ملايين مطرودين من منازلهم والذين تم تجميعهم في مراكز ومحتشدات، إلى جانب نصف مليون لاجئ ، ونزوح حوالي مليون ونصف مليون من الريف نحو المدن، 400 ألف معتقلين، 400 ألف مهاجر إلى فرنسا، و 800 قرية وآلاف القرى مدمرة،حرق آلاف الهكتارات، تقلص الثروة الحيوانية بأكثر من 4 ملايين رأس، فبعد ما كانت 8 ملايين رأس أصبحت أقل من 3 ملايين رأس عام1962 ، و الألغام التي احتلت مناطق

واسعة من الأراضي و لا تزال آثارها إلى اليوم، تخلف عن ذلك اقتصاد يتسم بالتبعية للخارج و الاختلال الجهوي، و الاختلال حتى في الجهة الواحدة، و اختلال في الولاية الواحدة بين المدن والأرياف.[1]

1.1 مرحلة التسيير الذاتي:

كان الاستعمار مهتما بالرأسمالية الزراعية التي توفر السلع للأسواق بفرنسا و الدول الأوربية من خلال التصدير، وبعد مغادرة المعّمرين، البالغ عددهم آنذاك 900 ألف أوروبي،مما أدى ذلك إلى فراغ اقتصادي واجتماعي، فتوقف مشروع قسنطينة و الاستثمارات المعلن عنها، و تراجع النشاط الاقتصادي بسبب مغادرة الأوروبيين لقطاعاتهم فانخفضت بذلك الاستثمارات وتراجعت الواردات خاصة الموارد الاستهلاكية والتجهيزات، كما سجلت الزراعات الصناعية انخفاضا يقدر بـ20 %، والكروم انخفضت بأكثر من30 % ، والخضروات بأكثر من25% .[2]

استوجب على الدولة تركيز اهتمامها على المستثمرات وتنظيم الممتلكات الشاغرة التي تم تسييرها ذاتيا وجماعيا من طرف العمال الزراعيين السابقين لدى المعمرين و عائلاتهم. ظهر التسيير الذاتي عندما شرع العمال في القاعدة تشغيل الوحدات الزراعية و الصناعية التي تركها الأوروبيون بعد صيف 1962 ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس و أكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية و كيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستغلال الجماعي من طرف المزارعين على الأراضي و تم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب 2,4 مليون هكتار.[3]

بموجب ميثاق طرابلس الصادر في عام 1962، حيث تم فيه إقرار تقسيم أراضي المعمرين وكبار الملاك الجزائريين وتوزيعها على المزارعين الصغار المعدمين، وفق النظام الاشتراكي . ولم تكن فكرة التسيير الذاتي هي المراد تطبيقها، فلقد كانت الثورة الزراعية هي الفكرة السائدة بحيث يكون استغلال الأرض وفق نموذجين : مزارع الدولة والتعاونيات[4].

كانت لجان التسيير تعمل بموجب مرسوم02-62 المؤرخ في 22 أكتوبر1962 والمكمل بمرسوم 23 نوفمبر 1962، واللذان ينصان على التسيير المؤقت للمستثمرات الزراعية والأملاك الشاغرة، هذه الأخيرة أصبحت ملكا

[1] سهام الحافظ ، ترجمة لـ القنواتي مروان، التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال،الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،1981. ص 07.

[2] جرمولي مليكة، السياسة الفلاحية في الجزائر:دراسة حالة ولاية البويرة،رسالة ماجستير مقدمة لقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر2006.ص18.

[3] Bessaoud Omar, L'agriculture en Algérie: de l'autogestion à l'ajustement, options méditerranéennes, série, no 8, CIHEAM, 1994. P 89-103.

[4] Bessaoud Omar, op.cit, 1994.P 89-103.

وطنيا بعد صدور مراسيم مارس 1963 التي تنص على التسيير الذاتي للزراعة والتي عبر فيها عن النهج الاشتراكي الذي تقرر إتباعه في التسيير.[1]

جاء مرسوم 22 مارس 1963 لينظم التسيير الذاتي للمشاريع من طرف العمال، ويحدد أشكاله ووظائفه. حيث تتشكل إدارة التسيير الذاتي من هيئة عامة للعمال، مجلس عمال، لجنة تسيير ذاتي يرأسها رئيس إلى جانب المدير، وتكون الملكية اجتماعية وليست للدولة. وتتخذ لجنة التسيير الذاتي كل القرارات لكونها الجهاز التنفيذي، ويتم التنسيق بين التسيير الذاتي وخطة الدولة عن طريق الإجراءات المالية وعن طريق الضرائب.[2] وهناك هيئات خارجية وهي كذلك مكلفة بتسيير المزارع الشاغرة وتتمثل في: [3]

الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ONRA : وهو جهاز تابع لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ينظم ويسير المزارع الشاغرة ويشرف على الأعمال المالية والإنتاج والتسويق والتموين، واعتبر هذا الديوان مؤسسة عمومية مستقلة يديرها مجلس يرأسه رئيس الحكومة و مسير يمثل وزارة الزراعة. يساعد الديوان هيئات محلية و وطنية تتمثل في:

- **المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي** وتقوم بالتمويل والمحاسبة وتقديم القروض للوحدات.
- **اتحادات الآلات الزراعية :** تمون الوحدات التابعة لقطاع التسيير الذاتي بالعتاد الزراعي ووسائل الإنتاج ويهتم بصيانتها.
- **تعاونيات الإصلاح الزراعي CORA:** متخصصة في التسويق والتصدير أي المعاملات التجارية.
- **تعاونيات جهوية لتصريف المنتجات CORE :** و تقوم بالتسويق الداخلي للإنتاج و لقد تم استبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في عام 1966 بالاتحاد الوطني للتعاونيات الزراعية للتسويق المكلف بتسويق المنتجات الزراعية إلى غاية عام1969 .
- **الديوان الوطني للمنتجات الزيتية ONPO** : المكلف بتحسين المنتجات الرئيسية و المواقبة ثم إنتاجها. وهناك الديوان الوطني للحلفاء المكلف باستغلال الحلفاء، و تحديد أسعارها و تسويقها.
- **الديوان الوطني للعتاد الزراعيOMA** : أنشأت في عام 1969 لضمان مشتريات العتاد الزراعي وصيانتها.

[1] Bessaoud Omar, op.cit, 1994.P 89-103.

[2] Ahmed Benbitour , L'expérience algérienne de développement. 1962-1991. Alger, ISGP éditions, 1992. P19.

[3] جرمولي مليكة، مرجع سابق الذكر،2006.ص19.

ولقد قامت الدولة الجزائرية في فترة تطبيق نظام التسيير الذاتي بوضع خطط تنموية شاملة قصيرة المدى و التي تتمثل فيما يلي:[1]

- برنامج التجهيز التنموي لسنة 1962، و خصص له مبلغ 1,200 مليار فرنك قديم.
- البرنامج التنموي لسنة 1963 والذي خصص له مبلغ 2,165 مليار فرنك قديم.
- البرنامج التنموي لسنة 1964 ، وخصص له مبلغ 2,919 مليون دج.
- البرنامج التنموي لسنة 1965 ، وخصص له مبلغ 1,365 مليون دج.

في عام 1965، ونظرا للظروف التي مرّت بها البلاد و اللاستقرار السياسي و الصراعات الداخلية التي تضاف إلى الحالة الاقتصادية التي عرفت تدهور و اختلال، تم وضع مخطط قصير الأجل، و هو المخطط الثلاثي 1969- 1967، و كان نصيب الزراعة فيه 1,62 مليار دج ، و وجه 77,7 % منها للزراعة النباتية لتطويرها .أما نصيب الري فكان 22% من قيمة الاستثمارات الزراعية لتوسيع حجم المساحات المروية. و لقد اهتم المخطط بالصناعة أكثر من الزراعة التي لم تحض سوى ب 23 % من الاستثمارات.[2]

فيما يخص أساليب تمويل القطاع الزراعي، فلقد عملت الدولة الجزائرية على دعم القطاع الزراعي ليتمكن من تحقيق الأهداف المنتظرة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية الحاجات الغذائية الأساسية، وذلك بتمويل البرامج الزراعية. وتم إسناد المهمة عام 1963 إلى البنك المركزي. وكانت المبالغ تحدد من طرف الإدارة الزراعية حسب معايير محددة، وطبقا لمخطط الإنتاج لكل مزرعة حسب مساحتها و تكاليف الإنتاج فيها ، وهذه المبالغ توضع تحت تصرف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يقدمها للمراكز التعاونية للإصلاح الزراعي التي تقوم بتسديد نفقات الاستغلال للمزارع حتى تنتهي المبالغ المخصصة لها .في عام 1964 أصبح البنك المركزي مكلف فقط بالتمويل القصير الأجل، في حين الخزينة العمومية تقوم بالتمويل المتوسط الأجل.[3]

في عام 1966 أصبحت مهمة تمويل القطاع الزراعي للبنك الوطني الجزائري المؤسس بموجب مرسوم-173 66المؤرخ في 13 جوان سنة 1966 الموافق ل 23 صفر عام 1386 هـ، وهو يمول كذلك نشاطات أخرى في قطاعات أخرى، وهو يخدم القطاع الخاص والاشتراكي. ولقد قام الصندوق الوطني للقرض التعاوني بوكالاته الجهوية منذ عام 1966 بإعداد خطة لتخصيص حساب قروض لكل مستثمرة من القطاع المسير ذاتيا، فأصبح بذلك لكل مستثمرة في القطاع حسابا لدى الصندوق، والذي أصبح يمول شراء المعدات بأموال الخزينة، لكن كانت هذه النفقات تخص فقط اليد العاملة والتموين، ولم تهتم بالأمور الأخرى. القروض الممنوحة بمشاركة الخزينة قد ارتفعت فبعدما كانت في عام 1966 تبلغ 438 مليون دج، أصبحت في عام 1969 تبلغ630 مليون دج،

[1] قرين بوزيد ، دراسة حول الفلاحة الجزائرية مع بحث ميداني إنتاج الحبوب الشتوية بولاية البويرة. 2013. ص39.

[2] Bessaoud Omar, op.cit, 1994.P 89-103.

[3] جرمولي مليكة، مرجع سابق الذكر،2006.ص21.

سواء كانت مساعدات نهائية أو مساعدات للإنتاج. كما تم تمويل برامج للخدمات و التهيئة العمرانية والتجهيز الريفي ومنشآت المياه والتشجير، إلى جانب حملات التوعية المنظمة في هذا الشأن، و هذه الجهود كانت موجهة لتحقيق تنمية القطاع الزراعي و رفع إنتاجه.[1]

2.1 مرحلة الثورة الزراعية :

نظرا لما عرفه القطاع الزراعي من ركود وتخلف ، جاءت الثورة الزراعية بمقتضى الأمر الرقم 71 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971 لتجاوز ذلك، بسعيها إلى القضاء على الوضع الذي يكرس التفاوت في الملكيات الزراعية ، و الذي كان سائدا بشكل واضح، ولتعيد توزيع وسائل الإنتاج بشكل عادل، بهدف زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية . أثناء هذه الفترة، ظلت طرق تمويل القطاع الزراعي أساسا عمومية في شكل **إعانات كان حجمها مرهون بـمستوي الإيرادات النفطية**، و كان منحها محددا حسب الأولويات المخصصة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

كانت الثورة الزراعية تسعى إلى إحداث تغيير جذري في الأرياف، و التي طالما حرمت من خيرات وثروات البلاد، والقيام بإعادة توزيع الأراضي ووسائل الإنتاج، وتنظيم المزارعين بشكل يسمح بتطوير القطاع. إلى جانب سعي الثورة الزراعية إلى تغيير نظام الملكية العقارية الواسعة، وكذا العمل على إدماج المزارعين في نشاطات تساهم في تحقيق التنمية الوطنية، والعمل على القضاء على آثار الاستعمار وكل أشكال الاستغلال، على أساس **الأرض لمن يخدمها**.[2]

تم السعي من خلال الثورة الزراعية إعادة تنظيم ملكية الأرض، حيث بلغت نسبة المزارعين الصغار 72 % من مجموع المزارعين و الذين لا يملكون سوى 22,6 %من المساحات الزراعية. أما البرجوازية الريفية و هم يملكون أراضي تتجاوز مساحتها 50 هكتارا فكانت تمثل حوالي 26,6% من مجموع الأراضي و لا يمثلون سوى % 2,6 من المالكين، في حين المزارعين الصغار فكانت مساحة أراضيهم لا تتجاوز 10 هكتارات. أما الفلاحون المتوسطون المالكون من 10 إلى 50 هكتار فيملكون أكثر من % 50 من الأراضي.[3] و نظرا لهذه الفوارق أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في 8 من نوفمبر عام 1971 ، و لقد تم تشكيل لجنة وطنية منذ شهر أوت 1966 لتحضير نصوص الثورة الزراعية و التي تمت المصادقة عليها في عام1971 .[4] لم تكن الثورة الزراعية تلغي الملكية الخاصة و إنما ترفض عدم استغلالها، كما ترفض الملكيات الكبيرة الخاصة التي تؤدي إلى الاستغلال فيتم جمع الأراضي في تعاونيات للحد من تجزئتها والتي تضر بالعمل، فبمحاربتها يتم رفع الإنتاج .وبالتالي تلغى كل الإجراءات المتعلقة

[1] جرمولي مليكة، مرجع سابق الذكر،2006.ص22.

[2] عمر بسعود, الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963-2002، مجلة إنسانيات،2003 . ص 09-38

[3]. Benbitour Ahmed, op.cit, 1992.P24.

[4] جرمولي مليكة، مرجع سابق الذكر،2006.ص44.

بالتقسيم، التي عرفتها الأراضي، والتي تمت بعد الاستقلال . كانت الأهداف الأساسية التي جاءت بها الثورة الزراعية في نظام الملكية تتمثل في ما يلي:[1]

- **تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة:**

الاستغلال الشخصي والمباشر للأرض، والمالك الذي لا يشغل أرضه بنفسه على مساحات محددة تنتزع منه الملكية أو جزءا منها غير مستغل ، أي تنتزع منه المساحة التي لا يمكن له استغلالها، ولقد تم تحديد المساحة التي يمكن امتلاكها حسب طبيعة الأرض كانت المروية منها أو غير المروية وكذا وضعيتها. كل الأراضي العمومية والزراعية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية **FNRA** لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة، وأراضي التسيير الذاتي تخضع لنظامها، لأن هذا القطاع تابع للقطاع المؤمم، والاختلاف القائم بين أراضي التسيير الذاتي وأراضي الثورة الزراعية يتمثل في نظام تسييرها.

- **الأراضي المؤممة:**

توزع على المزارعين الذين لا يملكون أراضي في تعاونيات ، هذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية، التقنية والمادية لخدمة الأرض وتحقيق الإنتاج، ولتسهيل حل المشكلات المادية والتقنية للمزارعين، تم إنشاء تعاونيات خدمات، أو المالكين الخواص الصغار، علما أن المستفيدين مرغمين على التخلي عن منتجاتهم الزراعية للتعاونيات **CAPCS** .

مرت عملية إنجاز هذه الأهداف بثلاث مراحل أساسية هي:[2]

المرحلة الأولى : وتم فيها توزيع أراضي الدولة على المزارعين غير المالكين للأرض، ويتم تجميع هؤلاء في قرى نموذجية، والتي قررت الحكومة بناء ألف منها في الريف، وفي كل قرية ما بين 120 إلى 150سكنا، مع توفير شروط الحياة فيها كالكهرباء، والماء، والسوق، والمسجد، والمدرسة...الخ .ولقد بلغ عدد هذه القرى في عام 1981 حوالي 147قرية، وهدفها كان تجميع المزارعين لتسهيل إدارتهم.

المرحلة الثانية : بدأت هذه المرحلة منذ عام 1973، حيث تم إعادة توزيع أكثر من 650 ألف هكتار من القطاع الخاص، على 60 ألف عائلة زراعية بدون أرض، ولقد بلغ في الأخير ما تم توزيع مليون هكتارا وعلى 100 ألف عائلة تم تجميعها في 6 ألاف تعاونية زراعية.

المرحلة الثالثة : بدأت منذ عام 1975 لتنمية القطاع الرعوي في الهضاب وفي شمال الصحراء، وهذا لتمكين البدو الرحل من الاستقرار بتحسين ظروفهم .ولقد تم تنظيم حملة توعية لترشيد المزارعين وتعريفهم بحقوقهم وواجبا تهم في التعاونيات والقرى الاشتراكية .

---

[1] جرمولي مليكة، مرجع سابق الذكر،2006. ص47.

[2] Hamid M.Temmar, stratégie du développement indépendant le cas de l'Algérie, Paris, Office des publications Universitaires, 1987.P118.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه هناك 10 أنواع من التعاونيات، ولكل اختصاصها، ويمكن اختصارها فيما يلي:[1]

الجدول رقم(3-1): أنواع التعاونيات خلال مرحلة الثورة الزراعية حسب الهدف

المجموعة التعاونية	قانونها الأساسي	هدفها
المجموعة التعاونية التحضيرية للاستثمار	بموجب مرسوم72-150 المؤرخ في تاريخ 16جمادى الثاني عام 1392 هـ الموافق ل 27 جويلية 1972 م	هدفها استثمار الأراضي المتروكة نظرا لارتفاع تكاليف استثمارها وعدم قدرة الإمكانيات الفردية للمستفيدين على ذلك.
المجموعة الزراعية للمالكين على الشيوع	بموجب المرسوم رقم72-152 المؤرخ في 16جمادى الثاني عام 1392 هـ الموافق ل 27 جويلية 1972 م	ويتمثل دورها في صيانة الوحدة الاقتصادية للاستغلال الزراعي المشاع، والإنجاز الجماعي لكل عمليات الإنتاج الزراعي وتسويقه.
مجموعة التعاون الزراعي	بموجب المرسوم رقم72- 152 المؤرخ في 16جمادى الثاني عام 1392 هـ الموافق ل 27 جويلية 1972 م	أهدافها اقتصادية واجتماعية وثقافية، تسعى إلى ترقية التعاون بين أعضاءها والقيام بعمليات استغلال الأراضي لفائدة المتعاونين سواء كانوا أشخاصا معنويين أو طبيعيين
التعاونية الزراعية للإنتاج الثورة الزراعية	بموجب المرسوم رقم72- 154 المؤرخ في 16جمادى الثاني عام 1392 هـ الموافق ل 27 جويلية 1972 م	هدفها هو الاستغلال الجماعي للأراضي ووسائل الإنتاج، وتهدف إلى تحسين شروط المعيشة لأعضائها، وتقوم بتربية المواشي والتسويق
التعاونية الزراعية للخدمات الاختصاصية	بموجب المرسوم رقم72- 155 المؤرخ في 16جمادى الثاني عام 1392 هـ الموافق ل 27 جويلية 1972 م	هدفها استعمال وسائل الإنتاج من غير الأرض بصفة مشتركة حين لا يمكن لكل عضو امتلاكها بمفرده.
التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات	بموجب المرسوم رقم72- 156 المؤرخ في 16جمادى الثاني عام 1392 هـ الموافق ل 27 جويلية 1972 م	ولها أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية وتقوم بالخدمات الضرورية لاستغلال الأراضي وتهيئتها، وتساهم في توزيع القروض، وتقديم المعونات الممنوحة للمستفيدين وتحرص على مراعاة الالتزامات، وتعتني بأسر المستفيدين العاجزين أو المتوفيين، كما تقوم بخدمات التموين والتسويق، والقيام بالتجهيز والإعلام وتنظيم المبادلات وتسهر على تطبيق عمليات الثورة الزراعية.
تعاونية تسويق الخضر والفواكه للولاية	بموجب المرسوم رقم72- 157 المؤرخ في14 رمضان عام 1934 هـ الموافق ل 1 اكتوبر1974 م	وهدفها برمجة وتنظيم عمليات تسويق الخضر والفواكه في الولاية بالتنسيق مع التعاونيات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات والمساهمة في وضع سياسة وطنية للأسعار .ولها مراكز تخزين وتعبئة ووسائل نقل، وأماكن توزيع وأسواق وأروقة. والانضمام إليها إجباري وعلى الدوام.

[1] الجرائد الرسمية ، قانون الأساسي النموذجي للتعاونية الزراعية للإنتاج الثورة الزراعية، سنوات 1972،1982،1975،1974.

تعاونية تربية الماشية	بموجب مرسوم رقم 15-169 المؤرخ في 27ذوالحجة 1395 هـ الموافق ل 30 ديسمبر سنة 1975 م	هدفها استغلال الماشية ووسائل الإنتاج من طرف المستفيدين، واستغلال الأراضي الممنوحة لهم جماعيا، تهيئة أراضي الرعي، وتجهيز التعاونيات وصيانة التجهيزات، والقيام بكل ما يتعلق بتربية الأغنام كالتسويق.
التعاونية الزراعية للخدمات والتموين	بموجب المرسوم رقم 82-34 المؤرخ في27 ربيع الأول 1402 هـ الموافق ل 23 جانفي 1982م	تتكون من تعاونيات زراعية بلدية متعددة لخدمات التي توجد عبر الولاية، وبمكن أن تنظم إليها التعاونيات الزراعية للخدمات المتعلقة بالتنمية الزراعية في الولاية كوسائل وخدمات الإنتاج، كما تساهم في تنمية الريف.

المصدر: إعداد الباحث بناءا على الجرائد الرسمية ، قانونها الأساسي النموذجي للتعاونية الزراعية للإنتاج الثورة الزراعية، سنوات 1972، 1974،1975،1982.

عرفت مرحلة الثورة الزراعية 4 مخططات أساسية هي[1]:

أ) المخطط الرباعي الأول 1970- 1973 :

بلغت الاستثمارات الزراعية الفعلية في هذا المخطط 4,35 مليار دج، بلغت حصة الزراعة من الاستثمارات الكلية 17%، في حين قطاع الصناعة بلغت حصته 83% ، ووزعت التخصيصات المالية للاستثمار الزراعي كالأتي:

- 1,9 مليار لتقوية وتجهيز مياه الري؛
- 800 مليون للدراسات والبحوث؛
- 2,92 مليار دج للفلاحة؛
- 120 مليون للصيد البحري.

وكان هذا المخطط يهدف للاستثمار في القطاع الزراعي إلى تطوير الري في الجزائر، وتوسيع حجم المساحات المروية، جعل الزراعة تعتمد على الري الصناعي وتطوير الإنتاج النباتي والحيواني،خاصة في مجال توسيع زراعة الحبوب وبعض الزراعات الصناعية وتوسيع التشجير بالأشجار المثمرة، ثم تنويع إنتاج المواشي والأسماك وتوسيع المكننة.

ب) المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

ارتفع نصيب الزراعة في المخطط الرباعي الثاني من حيث قيمة التخصيص المالي ، حيث بلغ حوالي 16,72 مليار دج، منها 14,12 مليار دج لتمويل برامج زراعية جديدة، وكان نصيب الزراعة من الاستثمار الكلي للمخطط هو 10 %، وهو منخفض مقارنة بالمخطط السابق من حيث النسبة ، بإعادة تنظيم أسلوب الإنتاج الزراعي

[1]Ahmed Benbitour, op.cit, 1992.P52.

والقضاء على آثار الاقتصاد الاستعماري الذي يعمل على تحقيق الأرباح وتوفير سلع السوق الدولية وإخضاع البرامج الزراعية لأهداف الثورة الزراعية. وقسمت التخصيصات المالية للاستثمار الزراعي كالأتي:

- الزراعية 12 مليار دج أي بنسبة 72 % من استثمارات القطاع الزراعي؛
- الري 4,6 مليار دج أي 27% من استثمارات القطاع الزراعي؛
- الصيد البحري 120 مليون دج أي 1 % من استثمارات القطاع الزراعي.

كان المخطط يهدف في مجال الاستثمار في القطاع الزراعي إلى تجهيز مزارع الدولة والتعاونيات الزراعية وتدعيم استصلاح الأراضي ورفع إنتاجيتها لمواجهة الحاجات الاستهلاكية المتزايدة؛ تطوير الإنتاج الحيواني وتدعيم عمليات الثورة الزراعية وتموينها بمختلف المواد أو تسويق المنتجات؛ إلى جانب توسيع الزراعة البلاستيكية للحصول على الإنتاج المبكر؛ توسيع الري بتوسيع زراعة الخضر والفواكه ورفع متوسط إنتاج الهكتار منها.

ج) المخطط الخماسي الأول 1980 -1984 :

خصصت فيه للزراعة 59,4% مليار دج، بما يعادل 20% من تكاليف القطاع المنتج، وأكثر من المخطط السابق ب2 %. زيادة الاهتمام تعود إلى نمو حاجات المجتمع من الاستهلاك خاصة المواد الزراعية، وهذا راجع إلى ارتفاع القدرة الشرائية مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية. وكان هذا المخطط يهدف إلى تخفيض الاستثمارات الصناعية في المناطق الصالحة للزراعة للحفاظ على طابعها و خصوبتها ، وقسمت التخصيصات المالية للاستثمارات كما يلي:

- الزراعة خصص لها 23,9 مليار دج، أي 40,2 %من الاستثمارات في القطاع؛
- الري خصص له 30 مليار دج، أي 50,5 %من الاستثمارات في القطاع؛
- الصيد خصص له 1,5 مليار دج، أي 2,6% من الاستثمارات في القطاع؛
- الغابات خصص لها 4 مليون دج، أي 6,7 %من الاستثمارات في القطاع.

كان المخطط يهدف في مجال الاستثمار في القطاع الزراعي إلى الاهتمام بالغابات والتشجير للحفاظ على التربة من الانجراف، والتصحر؛ رفع إنتاج الصيد البحري لتعويض اللحوم الأخرى بلحوم السمك، كما تزايد الاهتمام بالري كالسدود التي بلغ عددها20 سدا ، وتجديد تجهيزات الري لرفع كميات الماء المخزونة.

د) المخطط الخماسي الثاني1985-1989 :

في المخطط الخماسي الثاني بلغ نصيب الاستثمارات الزراعية 115,42 مليار دج، وكان يهدف في مجال الاستثمار في القطاع الزراعي، تتلخص فيما يلي: الاهتمام بإعادة هيكلة المؤسسات الزراعية وتجهيزها وتقريبها من

مقرات نشاطاتها؛ توجيه البرامج الاستثمارية للقطاعات الأخرى نحو إنتاج سلع وخدمات ذات طبيعة زراعية؛ تنويع و رفع الإنتاج الوطني لتعويض الواردات التي بلغت في عام45% نسبة 1983 من المبادلات التجارية. وقسمت التخصيصات المالية للاستثمارات كما يلي:

- الزراعة 54,70 مليار دج من الاستثمارات في القطاع ؛
- الري 60,72 مليار دج من الاستثمارات في القطاع ؛
- الغابات 9,6 مليار دج. من الاستثمارات في القطاع.

ويظهر الاهتمام الموجه نحو الري وهذا لتكثيف المساحات الزراعية ، لذلك تدعمت شبكة السدود أكثر خلال هذين المخططين الأخيرين، زيادة من الموارد المائية ب 10% ، ولقد تحقق ري 360 ألف هكتار، 250 ألف هكتار بالري الصغير والمتوسط و 110 ألف هكتار عن طريق السدود والتي أنجز العديد منها خاصة في مرحلة المخططين الأخيرين.

2. السياسات الزراعية و الريفية 1990- 2000 :

مع نهاية القرن العشرين وبروز الأحادية القطبية ممثلة في النظام الرأسمالي، تم تطبيق إصلاحات اقتصادية وتعديلات، وذلك لمواكبة التغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية، ومحاولة التغلب على ما واجهته خلال المراحل السابقة من مشاكل اقتصادية، و السعي حول تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض العجز في موازنة المدفوعات ، تراجع معدلات التضخم ، وتصحيح التشوهات في أسعار الصرف ، و الاتجاه نحو التطوير الفني ، و زيادة الإنتاجية. ومن جانب الآثار السلبية، فإن أبرزها هو وتضرر بعض الفئات الاجتماعية، من جراء الاتجاه نحو ارتفاع الأسعار، ومستوى المعيشة بشكل عام. [1] إذ تضمنت برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي توجهات نحو تقلص الدور المباشر للدولة في ممارسة العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية ، وإعطاء الدور الأكبر في هذا الشأن للقطاع الخاص، وتعميق دوره في شتى المجالات التنمية لمختلف القطاعات الاقتصادية. انعكس كل ذلك على السياسات الزراعية، التي تميزت بقدر كبير من التوجهات نحو تحرير الأسواق الداخلية والخارجية، وإتاحة المجال الأكبر للقطاع الخاص مع تقليص الدور المباشر للدولة ، كما تم تحويل ملكية النشاط الزراعي وإداراته كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص.

1.2 خوصصة القطاع الزراعي:

شددت الإستراتيجية المقترحة في مجال إنعاش الإنتاج الزراعي على ضرورة لا مركزية المسؤوليات و على تشجيع مشاركة الأطراف الفاعلة في تعيين وتنفيذ العمليات التي أسندت لهم. عرف القطاع الزراعي إصلاحات

[1] Chavance Bernard et Dahmani Ahmed, L'Algérie à l'épreuve: économie politique des réformes 1980 -1997. Editions L'Harmattan, 1999.P31.

توجي بالتوجه الرأسمالي . ولقد كان القطاع الخاص قائما منذ الاستقلال إلى جانب القطاع العام، لكن هذا الأخير سيطر على الاقتصاد الجزائري ليبقى القطاع الخاص ضئيل و يعاني من نقص الوسائل و العتاد، فلقد ضل يستعمل الوسائل التقليدية، وهذا بسبب تواجد معظم أراضيه في المناطق الجبلية و الهضاب العليا، حيث ما نسبته75 % من أراضي القطاع تتواجد في هذه المناطق، مما يصعب من استعمال الوسائل الحديثة . و كانت مساحته تقدر بحوالي 2809180 هكتار منها 2 مليون مناطق رعوية . كان المردود ضعيف وموجها أساسا إلى الاستهلاك العائلي. إلا أنه إلى جانب ذلك هناك قطاع خاص حديث تقدر مساحته ب 2843400 هكتار. وهو قطاع متطور نوعا ما، حيث يستعمل المكننة والطرق الزراعية الحديثة، وهذا ما يجعله يستعمل اليد العاملة بشكل أقل، و له مردود أحسن من القطاع التقليدي الخاص، وهذا لوقوعه في السهول الخصبة، مما يمكنه من استعمال الوسائل و الآلات الحديثة.[1]

أول قانون سمح بالحصول على الأملاك العقارية التابعة للدولة هو قانون 83-18 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1405 هـ الموافق ل 13 أوت سنة 1983 والمتعلق بحيازة الملكية العقارية.[2] حيث تم الترخيص والاعتراف بإمكانية نقل الملكية العقارية وحيازتها، بموجب هذا القانون تم توزيع الأراضي المؤممة. الإجراء القانوني الذي يدخل لإعادة الهيكلة يدخل في إطار السماح بمبدأ الاستغلال الفردي، كما يعتبر اعتراف بالملكية الخاصة للحد من توسيع قوانين الثورة الزراعية على أراضي بعض المستثمرين الخواص الذين يملكون أراضي تعتمد على الري كليا أو جزئيا . الإجراء القانوني لإعطاء دفعا للقطاع الخاص و خاصة إذا كان قادرا على تحقيق نتائج ايجابية و يحوز الأفراد على الملكية شريطة استصلاح الأرض المعنية ، أي الملكية مقرونة بفعل مادي. و الأراضي المعنية بالحيازة هي: الأراضي التابعة للملكية العامة في المناطق الصحراوية و التي يمكن استصلاحها واستغلالها في الميدان الزراعي[3].

وتم على أساس هذا القانون الاستفادة من الملكية العقارية الزراعية حيث سجل توزيع 338 ألف هكتار لأكثر من 60 ألف مستفيد، لكن 22% فقط من الأراضي تم استغلالها . و ظل المستفيد يعاني من مشكلات الري. كما ظهر التوجه الرأسمالي للدولة عندما منحت حرية التسويق للمستثمرات الزراعية في إطار الثورة الزراعية، حيث تم السماح لها بتسويق منتجاتها خارجا عن مؤسسات الدولة، وبكل حرية خاصة في قطاع إنتاج الخضر و الفواكه، الذي كان يبيع منتجاته سواء في الأسواق المحلية لتجار التجزئة، أو للمستهلكين مباشرة، أو للتجار بالجملة ، أي تم الاعتراف بحرية التسويق . إلى جانب أن المستفيد كان اهتمامه ينصب على زراعة واسعة الاستهلاك، والتي كانت تتطلب منه تكاليف مرتفعة تتجاوز قدرات الفلاح.

[1] Bédrani Slimane, L'intervention de l'État dans l'agriculture en Algérie: constat et propositions pour un débat. Options Méditerranéennes, vol14, 1995. p 83-99.

[2] Boukella, Mourad, Les restructurations agricoles dans l'Algérie des années 1990: Quels objectifs? Quels moyens ? , Cahiers du CREAD, N°51 ,2000.

[3] Bédrani Slimane, op.cit, 1995, p 83-99.

هذا القانون توسع تطبيقه إلى غاية ديسمبر عام 1985 ، و كان يضم الأراضي الصحراوية بنسبة 76,6% ، أما الهضاب العليا فكانت النسبة 22% ، في حين الأراضي المتواجدة في الشمال كانت نسبتها2% .[1]

خلال هذه الفترة لم تكن الخوصصة معلنا عنها صراحة إلى أن وقعت الجزائر في أزمة اقتصادية نتيجة **لانهيار أسعار البترول في عام 1986** ، مما دفع بالجزائر إلى القيام بإصلاحات اقتصادية و هيكلية ليكون أول قطاع يعرف الخوصصة هو القطاع الزراعي ، وهذا بصدور قانون 87-19المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1408 هـ، الموافق ل 8 ديسمبر سنة 1987 م، والمتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الزراعية التابعة للأملاك الوطنية، وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، اكتفت الدولة بالمهام التالية: التوجيه العام للنشاطات الزراعية؛ التخطيط للخطوط العريضة للقطاع الزراعي؛ العمل على تطوير هياكل الدعم و الإسناد للإنتاج المزارعين تحقيق لامركزية التسيير[2].

عملية تقسيم الأراضي وفق هذا القانون انتهت في سنة 1989 ولقد تشكلت حوالي 3264 ملكية زراعية اشتراكية، كانت تشغل 138 ألف عامل دائم، و 200 ألف عامل موسمي، على مساحة تقدر ب 2,5 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة . وبموجب تطبيق القانون تم تأسيس أكثر من 28 ألف وحدة إنتاج على مساحة تقدر ب 2,3 مليون هكتار، و هي مقسمة على النحو التالي:[3]

- 22356 مستثمرة زراعية جماعية على مساحة 2232588 هكتار، تضم 156548 مستفيدا.
- 5677 مستثمرة زراعية فردية على مساحة تقدر ب 55969 هكتار.
- 188 مزرعة نموذجية، أسست على أراضي القطاع الوطني، مساحتها الإجمالية تقدر ب 187799هكتار و تضم 8713 عاملا، منهم 898 إطار مكلف بدراسة السياسة الجديدة وتوسيعها وتوسيع نقل التقنيات الزراعية المتطورة، عن طريق الإرشاد الزراعي.

لقد نتج عن صدور قانون خوصصة الأراضي الزراعية عدة مشكلات إلى جانب الاستيلاء التعسفي للأراضي وتحويلها عن طابعها الزراعي . ليحدث بذلك توسع عمراني على حساب الأراضي الزراعية كل ذلك أدى إلى صدور المرسوم التنفيذي رقم 90- 51المؤرخ في 10 رجب عام 1410 هـ، الموافق ل 6 فبراير سنة 1990 م، يوضح كيف يتم تطبيق القانون السابق، حيث يحدد هذا المرسوم الحالات التي يفقد فيها المستغلين لحقوقهم في الملكية. ولقد تم إصدار قانون آخر حول الأملاك العقارية، و هو القانون رقم 25-90 المؤرخ في1 جمادي الأول عام 1411هـ الموافق ل 18 نوفمبر سنة 1990 م المتضمن التوجيه العقاري، و يقسم الأملاك العقارية كما يلي: الأراضي الزراعية وذات الوجهة الزراعية ويعرفها بأنها كل أرض تنتج، بتدخل الإنسان سنويا، أو خلال عدة

[1] Ahmed Benbitour, op.cit, 1992. P72.

[2] Bédrani Slimane, op.cit., 1995. p 83-99.

[3] عمر بسعود،مرجع سابق الذكر،2003 . ص 09-38.

سنوات، إنتاجا يستهلكه الإنسان أو الحيوان أو موجه للصناعة، للاستهلاك مباشرة، أو بعد تحويله، ولا يمكن منع تحويل الأرض عن وجهتها الزراعية إلا في إطار القانون ؛الأراضي الرعوية وذات الوجهة الرعوية؛ أراضي الحلفاء ؛الأراضي الصحراوية ؛ الأراضي الغابية ؛ الأراضي العامرة والقابلة للتعمير؛ المساحات و المواقع المحمية. جاء قانون بالنسبة للأراضي الصحراوية لاستصلاحها بصدور المرسوم التنفيذي رقم 92-289 19 المؤرخ في 6 جويلية عام 1992 م .هذا المرسوم ينص صراحة عن التنازل عن الأراضي الصحراوية لاستصلاحها، حيث يحدد هذا القانون تلك الأراضي الواقعة في المناطق التي تقل نسبة تساقط الأمطار فيها عن 100 ملم، و يهدف صدور هذا القانون إلى إقامة مستثمرات للزراعات الإستراتجية، و ذات الأهمية للاقتصاد الوطني. ويتم التنازل عن هذه الأراضي لاستصلاحها[1]

2.2 برنامج التكيف الهيكلي:

بدأ تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في الجزائر منذ عام 1990، بهدف ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية، وتحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي. و لعل إحدى النقاط الأساسية لهذه البرامج إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية ومنتجاتها ، وقد شمل الأسمدة والبذور وعلف الماشية والمعدات الزراعية، فأدى ذلك إلى مضاعفة التكلفة الزراعية. إن رفع الأسعار الزراعية من شأنه أن يحسن ربحية الزراعة، ويؤدي بالتالي إلى تحفيز التوظيف المتزايد لعوامل التكثيف في حالة توفر المكونات و إمكانية الحصول عليها . ولهذا لم تعرف الساحة الزراعية إقبالا استثماريا ، وذلك لأن سعر تكلفة المحصول يصبح موازيا أو يفوق سعر المادة الغذائية البديلة ، بالإضافة إلى الإنتاج الزراعي في المنطقة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط عموما يتسم بدرجة عالية من المخاطر ، نظرا إلى الظروف الطبيعية التي تميزها ، نقص الموارد المالية، والمناخ السياسي و القانوني الغير مستقر و ما ميز الوضع الأمني الذي عرفته الجزائر في بداية التسعينات، إضافة إلى الوضع المالي المتدهور، والمديونية الخارجية العالية، وكلها عوامل تعيق أية سياسة عن تحقيق أهدافها مهما كانت فعاليتها وكفاءتها.[2]

و كرد فعل للآثار والصدمات الناجمة عن السياسات والإصلاحات المتعاقبة التي تم مباشرتها والمعلن عنها، نظمت مشاورة وطنية واسعة ضمت ممثلو عدد كبير من فاعلي القطاع و خبراء و جامعيين سنة 1992 ، تمثل هدف هذه المشاورة في إعداد تشخيص عن وضعية الزراعة طيلة 30سنة من الاستقلال واقتراح مقاربة جديدة لتنمية الاقتصاد الزراعي ونموذج جديد للعلاقات الواجب إقامتها بين الإدارة والمهنة وهذا في سياق انتقالي وتفتح نحو السوق العالمية.[3] ويمكن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية[4]:

-إعادة هيكلة العقار الزراعي و استرجاع الأراضي المؤممة من قبل أصحابها.

---

[1] Bédrani Slimane, opcit, 1995, p 83-99.

[2] فوزية غربي، مرجع سابق الذكر ، 2011. ص150.

[3] Boukella, Mourad, opcit ,Cahiers du CREAD N°51 ,2000.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات العربية: الخاص بالجزائر، السودان، 2000. ص 38.

-سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية التي استمرت لغاية عام 1994 . دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة إلى المواد الأساسية، كالخبز والحليب.

-تخفيض قيمة العملة الوطنية.

-العمل على تمويل النشاطات الزراعية ذات بعد استراتيجي حفاظا عل الأمن الغذائي

-حرية التجارة الخارجية والأسواق.

-إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخوصصتها تدريجيا وجزئيا.

و نظرا للمكانة المركزية التي يجب أن يحض بها الأمن الغذائي ضمن انشغالات القطاع و كنتيجة لذلك ضرورة الإبقاء على الأولوية المطلقة لزيادة الإنتاج الوطني التي هي الوسيلة الوحيدة للتقليص من تبعية البلاد اتجاه استيراد المواد الغذائية.حيث كان للجزائر مفاوضات مع البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، و من بعدهما منظمة التجارة العالمية، من أجل حماية متميزة، و هذا من شأنه تدعيم بعض الاختيارات المبدئية للحفاظ على حد معين من استقلالية الدولة تجاه السوق العالمية في المجال الغذائي.[1]

ومع نهاية التسعينات، بدأت السياسات الزراعية تحديدا ، تعرف اتجاها نحو تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي، والرفع من أداء القطاع الزراعي لكن الآثار المترتبة على سياسة التكيف الهيكلي لم تكن مرضية. فقد أدت سياسات إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الزراعي إلى إفقار الكثير من الفئات السكانية وتجنبا لذلك، توجب استبدال إستراتيجية التنمية الزراعية تلك بسياسة ملائمة ، وهذا ما حاول المخطط الوطني للتنمية الزراعية تداركه.

3. السياسات الزراعية و الريفية 2000-2014:

عرفت هذه المرحلة تبني سياستين ، حيث تم توسيع التنمية الزراعية لتشمل تنمية الريف و مكوناته من خلال مخططات تنموية لتكريس مفهوم التنمية الريفية المستدامة ، بهدف تثمين الأرياف و الطاقات الكامنة التي تحتويها اقتصاديا و اجتماعيا، كتوجه لتحقيق نمو القطاع الزراعي و من ثم دعم النمو الاقتصادي الكلي بتفعيل الزراعة كقطاع بديل للمحروقات من جهة، و السعي لتحقيق الأمن الغذائي من جهة ثانية ، وبناء القدرات لسكان المناطق الريفية من جهة ثالثة يمكن تلخيص مضمون هذه السياسات في ما يلي:

1.3 التنمية الزراعية و الريفية للفترة 2000-2006:

من سنة 1999 و بالعودة التدريجية للأمن في البلاد التي تزامنت مع تحسن الوضعية المالية العمومية و تصحيح برنامج التعديل الهيكلي الذي خلف نتائج سلبية ، تمت المبادرة بإطلاق برنامج طموح من خلال المخطط الوطني للتنمية الزراعية PNDA في عام 2000. تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الزراعية، في سنة 2002 ،

[1] رواينية كمال، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر،مجلة الباحث ، 2010.

بإدماج دعم العالم الريفي و نتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الزراعية و الريفية PNDAR ، وتلت الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD 2003 ، ثم سنة2003 المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR و المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDRI. كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الزراعية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين يوجدون في وضع صعب. فقد تم إعطاء أهمية خاصة إلى دعم الاستثمار لصالح المبادرات الخاصة مع اعتبار المستثمرة الزراعية كهدف مفضل بصفتها وحدة منشئة للثروة وكذا لفائدة المناطق الداخلية (الجنوب، الهضاب العليا، المناطق الجبلية).[1]

1.1.3 المخطط الوطني للفلاحة PNDA : اعتبار الفلاح عون اقتصادي

المخطط الوطني الزراعي يعبر عن ذهنية و توجه جديدين باعتبار الفلاح عون اقتصادي ، وذلك عبر استعمال أدوات المساعدة و الدعم و التحفيز على الاستثمار. الهدف الأساسي من هذا المخطط هو تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، وذلك بتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية المتفق عليها، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج بالنسبة إلى المدخلات الزراعية ، وأيضا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية، و ذلك من أجل تنمية زراعية مستدامة.، من خلال آليات خاصة بالتأطير التقني والمالي و المؤسساتي لتحقيق الأهداف المرجوة.[2] و لتحقيق ذلك تم وضع محاور المخطط الوطني للتنمية الزراعية تقوم على تسعة برامج ويتم تنفيذها بإتباع التدابير و الأشغال و هي كما يلي[3]:

-**الفرع الأول** : برامج موجهة لتحسين مستوى المستثمرات الزراعية وتربية المواشي و عصرنتها، وهي تتضمن البرامج التالية:

أ) برنامج تكييف و تحويل أنظمة الإنتاج: تم وضع نظام دعم خاص يقوم على إشراك المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين و الذين يتمثلون في المزارعين. حيث يتم تقديم الدعم للمزارعين مباشرة لتمكينهم من القيام بنشاطات زراعية بما يتوافق مع متطلبات الأسواق المحلية، و على المدى المتوسط، تمكنهم من تغطية الخسائر المترتبة عن تحويل أنظمة زراعاتهم . و هذا البرنامج يأخذ المستثمرة في مجملها، و لا يركز فقط على المنتجات كما هو الحال فيما يتعلق ببرامج تطوير بعض الفروع الزراعية.

ب) برنامج تكثيف الإنتاج و تحسين الإنتاجية: الهدف منه تقليص استيراد المواد الغذائية و تدعيم الإنتاج الوطني. و تقوم المزارع النموذجية بتكثيف استعمال المدخلات الزراعية ، مع توسيع استعمال التقنيات الحديثة.

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ،مسار التجديد الفلاحي و الريفي،2012.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، 2000 . ص 71.

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مرجع سابق الذكر ،2012. ص2

ت) برنامج تثمين المنتجات الزراعية : المحافظة على المنتجات الزراعية، و تحويلها،وتخزينها، و تسويقها ، وتمنح الأهمية للمنتجات التي تملك فيها الجزائر قدرات نوعية تؤهلها لتصديرها.

ث) برنامج تدعيم الاستثمار : من أجل تنويع و تحسين الخدمات للمزارعين ، خاصة سكان الريف و الشباب من حاملي شهادات جامعية أو المكونين في القطاع، أو من لهم قدرات للعمل في القطاع. لإنجاح هذه المشاريع تم وضع نظام للتأطير التقني يكون أقرب للمزارعين، حيث ينطلق من المستثمرة باعتبارها القاعدة الأساسية لعمليات الإنتاج الزراعي وبالتالي المختصون الإداريون و المهندسون والتقنيون، سوف يقومون بمهامهم في الميدان، ويتم ذلك من خلال إنشاء خلايا على المستوى المحلي، دورها العمل على تحقيق الانسجام بين مختلف المشاريع التنموية التي تقوم بها المستثمرات الزراعية على المستوى الولائي، كما يتكفل هذا النظام بالتكوين و الإرشاد و الإعلام والاتصال.

-**الفرع الثاني** : خمسة برامج موجهة لحماية و تنمية المحيط الطبيعي و إنشاء مناصب عمل، وهي كما يلي:

أ) البرنامج الوطني للتشجير: توسيع عمليات التشجير، عن طريق إعادة و تجديد الثروة الغابية مع إعطاء الأولوية للأشجار المثمرة ذات فائدة الاقتصادية كأشجار الزيتون والتين... الخ، و التي لها فائدة بيئية في الحفاظ على التربة، و فائدة اقتصادية تتمثل في توفير مدا خيل للمزارعين.

ب) برنامج التشغيل الريفي: تم إطلاق مشروع التشغيل الريفي عام 2003 على مساحة تقدر 1427200 هكتار تقع في مناطق جبلية على مستوى 95 بلدية تقع في ستة ولايات تيارت، تيسيمسيلت، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، واستهدف فئة سكانية تقدر ب 1340206 نسمة، والهدف الأساسي لهذا المشروع هو إنشاء مناصب شغل دائمة وذلك في إطار مكافحة ظاهرة البطالة والنزوح الريفي .كان هذا المشروع ، بتمويل ثنائي بين الحكومة الجزائرية و البنك الدولي للإنشاء والتعمير من خلال قرض بقيمة 95 مليون دولار على مدى خمس سنوات انطلاقا من 2004 إلى2009 .

ت) برنامج إعادة الاعتبار للأراضي: دعم لكل النشاطات المتعلقة بتحضير التربة وتهيئتها وحمايتها واقتناء المدخلات الزراعية الأسمدة لإعادة تخصيب التربة والبذور والمشاتل للحصول على منتج نوعي ومواد الصحة النباتية لحماية المحاصيل من التلف.

ث) برنامج حماية و تنمية المناطق السهبية : يخص استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، فيتم متابعتها بطريقة مباشرة من طرف الولاة و مديري المصالح الزراعية و محافظي الغابات.

ج) برنامج حماية و تنمية الواحات: استصلاح أراضي الجنوب و الأراضي المحيطة بالواحات، و هذا يدخل في برنامج الامتيازات، و يتعلق باستصلاح الأراضي المحاذية للواحات .أما الاستصلاح الذي يتطلب وسائل و تقنيات و تكاليف فإنها تفتح للاستثمارات الوطنية و الأجنبية.

2.1.3 المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية PNDAR : توسيع الدعم إلى المجال الريفي

ولقد توسع المخطط أكثر في سنة 2002 ليضم كذلك التنمية الريفية، إلى جانب تدني أداء المستثمرات الزراعية بعد خوصصة الدولة للقطاع الزراعي، نظرا للصعوبات التي تواجه فئة المزارعين. تضمن المخطط تحقيق التنمية الريفية باعتبار الريف فضاء ينتهج فيه سكانه نمطا معيشيا مميزا، و لابد من إشراكه في تحقيق التنمية الوطنية عن طريق تشجيع الاستثمارات في الأرياف، و تمكين سكانه من الاستفادة من دعم الدولة و حماية مداخيلهم و توفير الظروف المعيشية الحسنة للمزارعين لتمكينهم من الاستقرار في الأرياف، والاهتمام بالنشاطات الزراعية بتوفير الحماية الاجتماعية لهم .[1] ويسعى المخطط إلى تحقيق التنمية البشرية وترقية العلاقة القائمة بين الفرد و محيطه، وبذلك تم تصور النشاطات و المبادرات المتخذة في إطار البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية لكي تكون منسجمة مع مفهوم التنمية المستدامة، إذ يجب أن يكون ناجع اقتصاديا ومقبول اجتماعيا ومستدام بيئيا. يرتكز المخطط الوطني لتنمية الزراعية والريفية عمليا على محورين هما[2]:

-**التنمية الزراعية**: تشمل النشاط الزراعي و الغابى والرعوى، بالإضافة إلى عمليات حماية واستصلاح التربة لحماية الموارد الطبيعية، يشمل هذا المحور أيضا مشاريع استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والتحسين العقاري، غرس الأشجار المثمرة، تعبئة المصادر المائية، وخلق وحدات إنتاجية للتربية الصغيرة العائلية؛

-**التنمية الاجتماعية و الاقتصادية** :تهدف إلى تثبيت السكان بالأرياف، بخلق الظروف المواتية للاستقرار وبالتالي تقليص الهجرة نحو المراكز الحضرية وهذا بوضع بنية تحتية حيوية تتمثل أساسا في السكن الريفي، الإنارة الريفية، المدارس الابتدائية، والنقل.

يتم تجسيد أهداف المخطط الوطني لتنمية الزراعية والريفية من خلال تحقيق ما يلي:

-تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي؛

-تحسين ظروف ممارسة النشاط الزراعي والغابي والرعوي،تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في المستثمرات الزراعية، وخاصة منها ذات الإحجام الصغيرة و المتوسطة التي تحتاج إلى مساعدات و دعم؛

-رد الاعتبار للمهن والحرف التقليدية الريفية، خلق أنشطة اقتصادية جديدة وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف؛

-تحسين الحصول على الخدمات العمومية والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة؛

-حماية البيئة و المحافظة على الموارد الحيوانية والنباتية وتطويرها.

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مرجع سابق الذكر ،2012. ص4

[2] Bessaoud Omar, La stratégie de développement rural en Algérie, Options méditerranéennes, série A, vol 71, 2006. p 79-89.

3.1.3 الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD :

تحقيق تنمية تشاركية من خلال العمل على تطوير مقاربات متعددة نحو نظرة مندمجة للبرامج الموجهة، بأن تأخذ مكانها في الوسط الريفي **بالمشاركة لجميع الفاعلين** في مختلف مراحل تعيين و تصور و تنفيذ ومتابعة هذه البرامج.

تهدف إلى **بناء القدرات** و تنسيق البرامج و الأعمال و تطبيق الشراكة بين الفاعلين والمؤسسات، لتحقيق غاية التنمية البشرية في فضاءات تغلب عليها الأنشطة الزراعية بفضل عمل جواري متفتح و تجديد في نطاق إقليم محدد.

تم في مرحلة أولية تجريب هذه الإستراتيجية في الفترة2003 - 2005 ، ثم عُرضت على مجلس الحكومة في صيغتها النهائية و أقرها في فيفري 2006 . تتمثل الأدوات الرئيسية و المنفذة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على مستوى الولاية تحت سلطة الوالي والمجلس الشعبي الولائي من خلال هيكل يتم إعداده لهذا الغرض.

تم وضع لإستراتجية التنمية الريفية المستدامة أربعة محاور أساسية للتنفيذ، و هي : [1]

- إقامة شراكة محلية واندماج متعدد القطاعات في الأقاليم؛
- دعم تنفيذ النشاطات الاقتصادية المبدعة؛
- تثمين متوازن وتسيير دائم لموارد وثروات الأقاليم؛
- الجمع بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق العمليات.

يتم تجسيد محاور **الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية** من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- تنمية **الإقليم الريفي من منظور مستديم** بتفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتوفير الشروط الداعمة للنجاعة الاقتصادية والاجتماعية والاستمرارية الإيكولوجية للنشاط التنموي ؛
- **مرافقة مشاريع** التنمية الشاملة المبتكرة وفق سياق تصاعدي ومفتوح؛
- استخدام **مقاربة إقليمية للتنمية الريفية** تضع حدا للمقاربات المتماثلة والمركزية؛
- تأسيس التنمية الريفية المستدامة على **العمل الجواري و اللامركزي**؛
- تشجيع **الإبداع التنظيمي والمؤسساتي كعامل لترقية** سكان الأرياف إلى مستوى فاعلين نشيطين ومسؤولين عن تنمية محيطهم الإقليمي.

[1] Bessaoud Omar, op.cit, 2006. p 79-89.

4.1.3 المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDR وPPDRI) :

يندرج المشروع الجواري للتنمية الريفية ضمن سياسات التنمية الريفية **كأداة تنفيذية** ، ويقصد بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي يمكن أن تنجز على مستوى كل المناطق الريفية و المخصصة لسكان الأوساط الريفية ، قصد تحسين دخلهم ومنه تحسين ظروفهم المعيشية تسمح لهم بالاستقرار، هذه المشاريع الجوارية تكون من مقترحات سكان الأوساط الريفية لتنمية أقاليمهم مع المساهمة الفردية و الجماعية في تصور وتنفيذ المشاريع[1] . وهو مشروع يعطي إمكانية التكفل باحتياجات وانشغالات السكان المستهدفين انطلاقا من تدعيم أنشطتهم الاقتصادية الأساسية وتوسيعها إلى أنشطة أخرى.

انطلقت المشاريع الجوارية تحت مسمى المشروع الجواري للتنمية الريفية PPDR ثم تحول بعد ذلك إلى المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة PPDRI . و يمكن إيجاز الأهداف المسطرة لهذا البرنامج في:

- تنمية المناطق الريفية الأكثر حرمانا من خلال ترقية **وتطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية ذات الاستعمال الجماعي** و الممولة عن طريق موارد الدولة حيث يتضمن المشروع الجواري للتنمية الريفية إنجاز مشاريع ذات الاستعمال الجماعي الطرق، الإنارة العمومية، التزويد بالماء الصالح للشرب، المنشآت التربوية، والصحية ؛
- الاستغلال الأمثل و الأفضل للموارد الطبيعية المتاحة؛
- تدعيم النشاطات الاقتصادية للمجموعات الريفية المعنية و **ترقية الحرف التقليدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوسط الريفي** ؛
- **تدعيم المشاريع** الفردية و ورشات تخص **الإنتاج الزراعي** و وحدات تربية الحيوانات و المؤسسات الصغيرة ؛
- تمكين **وإدماج المرأة الريفية**.

المشروع الجواري للتنمية الريفية يعتبر أداة عملية تسمح بتدخل مختلف الفاعلين في التنمية الريفية بصفة منسجمة في الوسط الريفي وتجنيد مختلف الموارد والوسائل المتاحة، يقوم على مبادرة سكان الأوساط الريفية الريفية المعنية التي تشارك بكل مراحل صياغة برنامج النشاطات و في تنفيذها، تحت تأطير العمل الجواري للإدارة الذي يرافق السكان في كل مراحل المشروع من مرحلة المبادرة إلى غاية صياغة المشروع وتنفيذه. لقد استدعى هذا المسعى للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ، انخراط كبير لسكان الأرياف و السلطات المحلية.

[1] Djennane. A, Les Projets de Proximité de Développement Rural Intégré: objectifs, contenu et méthodes, 2011.

الشكل رقم(3-1): كيفية إعداد مشروع جواري مندمج للتنمية الريفية

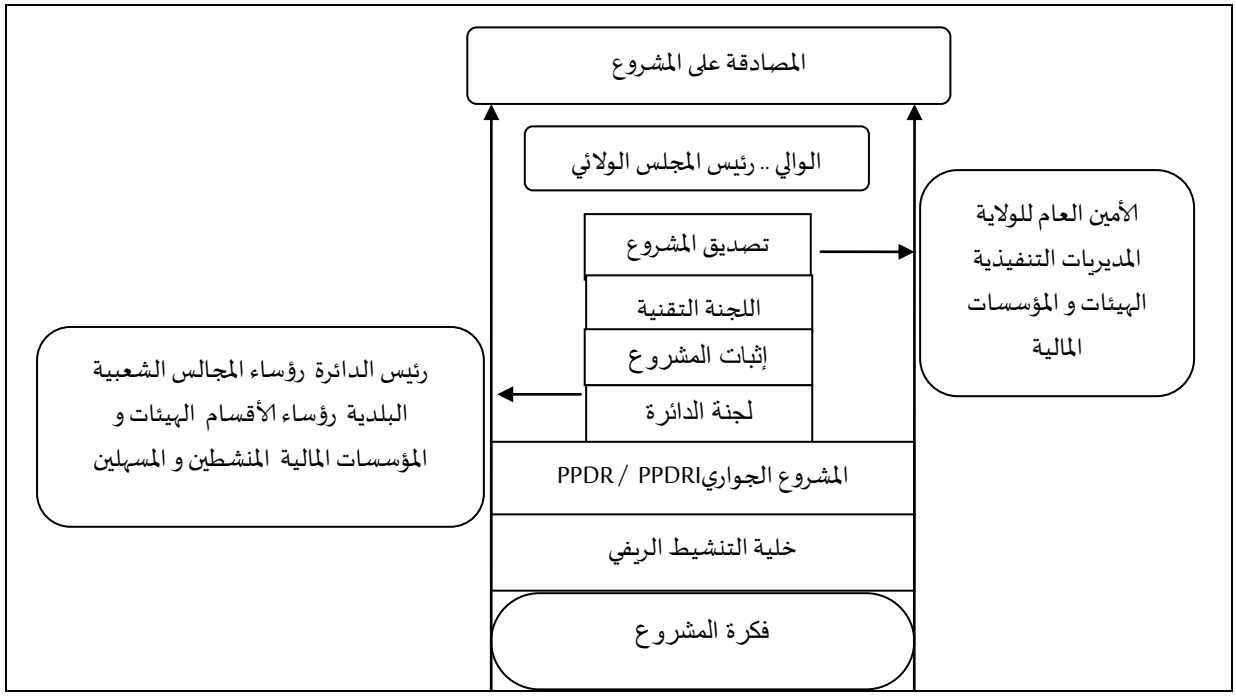

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

عدة فاعلين يتدخلون في مختلف مراحل نظام مشروع جواري للتنمية الريفية، ابتداء من مرحلة المبادرة إلى مرحلة وضعه حيز التنفيذ، وهم[1]:

-المصلحة التي تستلم مشروع جواري للتنمية الريفية : يعين الوالي في بلدية من بلديات ولايته مصلحة تستلم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية وتتولى هذه المصلحة متابعة مشروع جواري للتنمية الريفية خلال كل مراحل تحضيره وإنجازه.

-العون التقني الذي يسهل مشروع جواري للتنمية الريفية: يعين مسؤول القسم الزراعي أو مسئول المحافظة الغابية ضمن فريقه عونا تقنيا يمثل المجموعات الريفية في إطار نظام المشروع الجواري للتنمية الريفية، تكون مهمته متابعة مشروع جواري للتنمية الريفية في كل مراحله؛

-منشط مشروع جواري للتنمية الريفية؛

-خلية التنشيط الريفي :تشكل خلية التنشيط الريفي على مستوى كل دائرة ؛

-اللجنة التقنية للولاية للمصادقة على مشاريع التنمية الزراعية والريفية :توضع بموجب مرسوم تنفيذي رقم599المؤرخ في 08جويلية2000 لجنة تقنية للولاية ووسعت بموجب ق را ر رقم353 المؤرخ في 30 سبتمبر 2002 تتمثل مهمتها في دراسة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية والمصادقة عليها؛

[1] Djennane. A, op.cit, 2011.

-الهيئة المالية المتخصصة : تعين بموجب اتفاقية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تودع لديها موارد صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وكذا الحسابات المفتوحة بالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية؛

-المنفذ للمشروع الجواري للتنمية الريفية : يتعلق الأمر إما بمديرية المصالح الزراعية أو بمحافظة الغابات حسب الحالة، ويعين من طرف الوالي حسب طابع منطقة التي يتم فيها انجاز المشروع.

والمخطط التالي يبين كيفية إعداد مشروع جواري مندمج للتنمية الريفية والمراحل التي يمر بها و الفاعلون المتدخلون :

5.1.3 آليات الدعم و التمويل خلال الفترة 2000- 2006 :

تميزت ميزانية القطاع الزراعي بتغيرات في مخصصات المالية ابتداء من سنة 2000، و الممولة كليا على حساب الدولة، في إطار ما يتعلق بمضمون تكييف القطاع الزراعي و تهيئته المالية للاضطلاع بالنشاطات الحيوية المرتبطة به ، و ذلك من خلال استحداث مجموعة من الصناديق التي تشكل حسابات خاصة للاستفادة من الموارد المالية ، حيث يمكن للمتعامل أن يستفيد من مختلف الصناديق عبر الشباك الوحيد الذي تم وضعه بالشراكة مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، يدرس مشروع الاستثمار على هذا المستوى ويوجه المتعامل نحو نوع القرض ونوع الدعم العمومي الملائم. تطلبت مثل هذه السياسة ، إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، بتكريسها أكثر للفلاحة و التنمية الريفية والزراعة الغذائية ، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء صندوق الضمان لمرافقة القروض في القطاع.[1] الدعم كان من خلال الصناديق التالية:[2]

أ) الصندوق الوطني للضبط والتنمية الزراعية:

المعتمد بواسطة حساب التخصيص الخاص رقم 302 - 067، ويعتبر أهم جهاز في المخطط الوطني للتنمية الزراعية أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، و يعتبر امتداد للصندوق الوطني للتنمية الزراعية FNDA الذي كان يتكفل بمهمة تمويل الأنشطة الزراعية المتعلقة بزراعة الحمضيات و الكروم، الزيتون و صناعة و غرس البطاطس. فتم استبداله بـ FNRDA لتوسيع مجال التمويل ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الزراعي و تكييف القطاع وتأهيله لاقتصاد السوق والشراكة الأجنبية، بواسطة دعم الإنتاج في مختلف

[1] شعابنة إيمان. مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، مجلة دفاتر السياسة و القانون , عدد16، جامعة قسنطينة، الجزائر،2017 . ص 307-322.

[2] تمار توفيق،التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000-2014،أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه ،جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2015-2016.ص101

الفروع و تحسين دخل المزارعين للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية لاسترجاع الزراعة مكانتها في الاقتصاد الوطني. تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية من أجل أن يصبح هذا الصندوق عمليا في شكله الجديد:[1]

- المرسوم التنفيذي رقم 2000 – 118 المؤرخ في ماي 2000، المحدد لكيفية تسيير هذا الصندوق؛
- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000، المحدد قائمة الإيرادات والنفقات للصندوق؛
- المقرر الوزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 والمحدد من جهته للاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

و يقدم الصندوق الوطني للضبط و التنمية الزراعية دعمه للنشاطات التي تعتبر ذات أولوية في الاقتصاد .و يستفيد من هذا الدعم الفلاحون و المربون بصورة فردية أو مجتمعين في تعاونيات أو تجمعات مهنية، كما تستفيد المؤسسات العمومية والخاصة، من ضمنها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري، و التي تقوم بخدمات مرتبطة بالإنتاج الزراعي من حيث تحويل المنتج و تسويقه و تصديره، تتمثل هذه النشاطات في ما يلي :

-إنتاج الحليب؛

-إنتاج نباتي: الحبوب و البقول الجافة زراعة الأعلاف والبذور النباتية؛

-إنتاج حيواني: تربية النحل تربية الدواجن تربية الغنم و تربية الأرانب والبقر والمعز والإبل والخيل و التلقيح الاصطناعي؛

-زراعة الأشجار المثمرة: زراعة الكروم زراعة الزيتون زراعة الحمضيات زراعة النخيل و شتائل الأشجار والكروم؛

-الزراعة الصناعية :قطن، طماطم، تبغ، زيوت.

ب) صندوق حماية الصحة الحيو انية والوقاية النباتية:

المعتمد بواسطة حساب التخصيص الخاص رقم 302 - 71، و هو مكون من صندوقين تم ضمهما، و هما: صندوق حماية الحيوانات المعتمد في حساب التخصيص الخاص رقم 302-070 ، و صندوق وقاية النباتات الذي كان معتمدا في حساب التخصيص الخاص رقم 301-071 . و تم ضمهما بموجب قانون المالية لسنة 2000 بهدف تمويل:

-المصاريف المرتبطة بنشاطات تنمية الصحة الحيوانية والنباتية،

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، (Législations & règlementation) http://www.minagri.dz/bulletinofficiel.html

-المصاريف المرتبطة بالذبح الإجباري بسبب الأعراض والأمراض المعدية،

-المصاريف المرتبطة بحملات التلقيح والمحاربة الوقائية.

ج) صندوق مكافحة التصحر وتنمية الرعي والسهوب:

عرف هذا الصندوق تطورا في تقديم الدعم لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي من خلال التعليمة الوزارية رقم36 المؤرخة 04 نوفمبر 2006 التي جاءت ببرامج خاصة بالجنوب و أخرى خاصة بالهضاب العليا، يهدف كل منهما إلى تطوير شروط حياة سكان الريف عن طريق إعادة تهيئة الأرياف ، و تنويع النشاطات الاقتصادية في الأوساط الريفية، و تثمين الموارد الطبيعية ، و من أجل توفير التمويل اللازم لدعم هذه البرامج فتح لها فروع في حساب هذا الصندوق، و هما حساب البرنامج الخاص بالجنوب و حساب البرنامج الخاص بالهضاب العليا، ففي التعليمة الوزارية رقم 2027 المؤرخة في 17 ديسمبر 2008 ، المحددة للآليات التقنية و الإدارية و المالية المتعلقة بتنفيذ المشاريع والأعمال المستفيدة من الصندوق، حيث حددت كيفية صياغة برامج جوارية لمكافحة التصحر، من خلال تحديد مفهوم مكافحة التصحر باعتباره الأعمال التي من أهدافها في المناطق و المراعي السهبية والصحراوية و الغابية وحماية وصيانة الموارد الطبيعية والرعوية النباتية و المائية، و حددت مفهوم تنمية الرعي باعتبارها الأعمال التي من أهدافها التثمين والتسيير الأحسن للموارد الطبيعية.

د) صندوق التنمية الريفية وإعادة الاعتبار للأراضي عن طريق الامتياز

المعتمد بواسطة حساب التخصيص رقم 302 - 094، حيث أنشئهذا الصندوق بموجب قانون المالية 1998. ويتم تسييره من طرف الشركة العامة للامتيازات الزراعية، ويقوم هذا الصندوق بتمويل المشاريع المتعلقة بالامتيازات الزراعية وما يتعلق بها (الري، الطرقات، ...) و مصاريف البحث وغيرها . توسع الصندوق ليشمل المناطق الريفية، وأصبح في عام 2002 الصندوق الوطني للتنمية الريفية وإعادة الاعتبار للأراضي عن طريق الامتياز، حيث بقرار من وزارة الزراعة الصادر في 30 سبتمبر 2002 حدد فيها شروط الاستفادة من هذا الصندوق .و يستفيد من هذا الصندوق الفاعلين الاقتصاديين، الأفراد أو الجماعات الذين لهم مشاريع جوارية في عمليات تعيد بعث حيوية النشاطات الزراعية في الوسط الريفي. تقوم بعملية التمويل الكلي أو الجزئي العامة بالامتيازات الزراعية بالعلاقة مع مؤسسة مالية متخصصة، و تقوم محافظة الغابات بالإشراف و المراقبة على تحقيق العمليات والنشاطات ومطابقتها للمشروع. يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة سكان الأرياف انطلاقا من طبيعة المحيط، و وضع عدة مشاريع اقتصادية أو غير اقتصادية لتحسين ظروف معيشة الريفيين باحترام توجهاتهم و خياراتهم . و هذا البرنامج بمثابة شراكة بين السلطة والسكان الريفيين بهدف تحقيق التنمية الريفية . و في نفس الوقت هناك برامج أخرى غير زراعية تتعلق بقطاع السكن الريفي لفك عزلته و إمداده بالكهرباء و توفير الخدمات الاجتماعية لتشجيع الريفيين المزارعين على البقاء في الريف. و يقدم ملف المشروع للجنة تقنية للولاية يترأسها مدير المصالح الزراعية لمراقبة مدى مطابقتها للشروط وإمكانية تحقيقها ماليا، والقرار الأخير يعود إلى الولاية .وبعد المصادقة يجّند كل الإمكانيات اللازمة لتحقيق المشروع.

و) الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الزراعي :

أنشئ بمقتضى القانون رقم 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، حيث حمل نفس حساب التخصيص رقم 67-302 ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الزراعية FNRDA ويتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية فقط. يستفيد من دعم هذا الصندوق الفلاحين والمربين بصفة فردية أو المنضمين لتعاونيات أو تجمعات، وكذا المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاط الزراعي وتثمين المنتجات الزراعية والصناعات الغذائية وتصديرها، حيث عرف نظام الدعم في هذه المرحلة بربط مبالغ الدعم بنسب مئوية من تكلفة المشروع الاستثماري والتي حددت بنسبة 30 % من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى وضع سقف أقصى لحجم الدعم، و رفع حجم الدعم لبعض الفروع الزراعية، مع إدخال فروع جديدة في عملية الدعم. و يتكفل الصندوق بالنفقات التالية:

- إعانات تنمية الإنتاج والإنتاجية الزراعية وكذا تثمينه وتخزينه وتوضبيه وتصديره؛
-إعانات عمليات تطوير الري الزراعي وحماية أشكال الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتنميتها؛
-إعانات دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الزراعة؛
-تخفيض نسب الفوائد على القروض الزراعية والصناعة الغذائية الزراعية، بما فيها الموجهة للعتاد الزراعي في إطار صيغة البيع بالإيجار؛
-المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة مدى تنفيذ المشاريع ذات الصلة بالاستثمار الزراعي.

بقرار الوزاري تم التكفل بالنفقات المتعلقة بتمويل الأعمال المؤهلة للاستفادة من الصندوق من طرف الصندوق الوطني للتعاضدية الزراعية و بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما تمنح التخصيصات المالية المتعلقة بتمويل الأعمال المؤهلة للاستفادة من هذا الصندوق على أساس اتفاقية مبرمة بين الوزارة و الهيئات الهيئات المالية المتخصصة المذكورة أعلاه و التي تحدّد الإجراءات التي تخضع لها العلاقات بين الطرفين، كما تتولى المصالح المعنية بوزارة الزراعة متابعة و تقييم الأعمال المؤهلة للاستفادة من الصندوق، هذا وترسل مديريات المصالح الزراعية للولايات بيانا ملخصا عن كل عملية كانت موضوع تمويل من الصندوق و استعماله إلى المصالح المعنية في الإدارة المركزية للوزارة، إضافة إلى ذلك ترسل في إطار متابعة هذا الصندوق كل ستة أشهر وضعية فصلية للتعهدات والتسديدات حسب الفرع وحسب الولاية وكذا حصيلة مادية و مالية سنوية للأعمال المنجزة عند نهاية كل سنة مالية إلى وزارة المالية في حدود الاعتماد المنوح سنويا.

ه) الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الزراعي:

أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 تحت حساب تخصيص خاص رقم121-302 يتكفل بالنفقات المتعلقة بإعانات حماية دخل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية، إضافة

إلى إعانات ضبط المنتجات الزراعية. يستفيد من دعم الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الزراعي الفلاحون و المربون، إضافة إلى المؤسسات الاقتصادية المرتبطة بتثمين المنتجات الزراعية.

و) القروض الاستثمارية :

شهد القرض الزراعي إهمالا من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مما أثر سلبا على الاستثمار الزراعي لزمن طويل كون القرض الزراعي لم يتم استغلاله كما كان مقررا له، وخلال الموسم الزراعي2000-2001 تم تجديده و إعادة هيكلته ، ودعم الاستثمار الزراعي بواسطة الصندوق الوطني للتعاضد الزراعي الذي أوكلت له مهمة إنجاح البرنامج كونه هيئة للإقراض الزراعي والتأمين الاقتصادي .

تمنح الدولة تسهيلات كثيرة و مساعدات عدة للفلاحين والمستثمرين في مجال الأنشطة المرتبطة بالزراعة لتنفيذ مشاريعهم والتوسع فيها، من خلال صيغ عدة سواء في المدى القصير، المتوسط أو الطويل، مع تكفل كلي بالفوائد و تقديم دعم و مرافقة تقنية إذا لزم الأمر، وهذا كله بهدف تنشيط القطاع الزراعي و تطويره. القروض الزراعية المدعمة من طرف الدولة و التي تمنحها للفلاحين من خلال بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وهكذا طور بنك الفلاحة و التنمية الريفية العديد من القروض:[1]

❖ **قرض الرفيق:**

بدأ العمل به سنة 2008 ، يمنح من طرف بنك الزراعة والتنمية الريفية المتعاهد مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وتبلغ مدة القرض سنة واحدة، في حين الفوائد0 % ، ويستفيد من هذا القرض المستثمرون الفلاحين حسب قانون التوجيه الزراعي، فلاحون ومربون، بصفة فردية أو منظمة في شكل تعاونيات، جمعيات، وحدات الخدمات الزراعية، مستودعي المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع.

بالنسبة للتسديد، فإن المستفيدين الذين سددوا خلال السنة يقع على عاتق الوزارة تسديد فوائد القرض ومنحهم قروضا جديدة، أما الذين لم يسددوا خلال سنة مع امكانية التمديد تمديد لـ 06 أشهر في الحالات القصوى، يفقدون حقهم في التكفل بالفوائد وقروض جديدة من طرف الوزارة، كما بإمكان المتعاقد أن يستفيد بطلب منه من دعم تقني من طرف المصالح التقنية للوزارة . وتتمثل مجالات هذا القرض في:

- اقتناء المدخلات الأساسية لنشاط المستثمرات الزراعية بذور، شتلات، أسمدة، مواد المعالجة؛
- اقتناء أغذية الحيوانات، وسائل التروية والمواد الدوائية البيطرية؛

[1] بن حركات عائشة، القرض الرفيق وآفاق تطويره في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفي، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه،جامعة ورقلة،2015 .ص 95-112

-اقتناء المنتجات الزراعية للتخزين في إطار جهاز ضبط المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع ؛

-تحسين جهاز الري، اقتناء العتاد الزراعي في نطاق القرض بالإيجار، إنجاز و إعادة الاعتبار لمنشآت تربية الحيوانات والحظائر والتخزين على مستوى المستثمرات الزراعية، إنجاز و إقامة البيوت البلاستيكية.

❖ **قرض التحدي:**

هو قرض استثماري يمنح من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، في إطار إنشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية غير المستغلة التابعة للأملاك الخاصة أو الأملاك الخاصة للدولة .وهو قرض مدعم مدته 07 سنوات، لا تتجاوز قيمته 01 مليون دينار لكل هكتار، وهو موجه لإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات، والتي تقل مساحتها عن 10 هكتار. بالنسبة للفوائد تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بها بصفة كلية إذا لم تتعدى مدة التسديد 03 سنوات، وعندما يكون التسديد في فترة 03 إلى 05 سنوات، يتكفل المستفيد بنسبة01% من الفوائد، وإذا كان السداد في فترة 05 إلى 07 سنوات، يتكفل المستفيد بنسبة 03% من الفوائد، وفي حالة تجاوز هذه المدة يتكفل المستفيد كليا بفوائد القرض .وبالنسبة للمستثمرات التي تقل مساحتها عن 10 هكتارات، يحظى المستفيد من قرض التحدي بمرافقة خاصة خلال مرحلة تهيئة الأراضي، حيث تتكفل الوزارة بمصاريف المرافقة من خلال صندوق التنمية الريفية لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز. ويمكن الاستفادة من القرض في إطار النشاطات التالية:

-أشغال إعداد و تهيئة وحماية الأراضي (تصريف المياه، إزالة الحجارة، وضع مصدات الرياح، التسميد، التوصيل بالكهرباء) ؛

-عمليات تطوير الري الزراعي (تعبئة الموارد المائية، تجهيزات الضخ والري، إنجاز شبكات توزيع)؛

-اقتناء معدات و وسائل الإنتاج ؛

-الإنتاج الحيواني، عمليات التطعيم ؛

-انجاز هياكل تخزين المنتجات الزراعية ؛

-الحرف التقليدية صناعة الزرابي، الدباغة التقليدية، صناعة منتجات الفلين ؛

-الحماية والتحسين الوراثي الحيواني والنباتي .

❖ **قرض السكن الريفي.**

يندرج السكن الريفي في إطار السياسة الوطنية للتنمية الريفية، ويهدف إلى ترقية الفضاءات الريفية وتثبيت السكان المحليين. ويرمي إلى مساعدة الأسر في بناء سكنات في محيطهم الريفي. يتم منح إعانة بموجب القرارات و الأحكام التالية:

-أحكام المادة 77 من قانون المالية لسنة 2010 و المادة 109 من قانون المالية التكميلي 2009 ؛ القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 أفريل 2002 ؛

-القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 13 سبتمبر 2008 ؛

-المرسوم التنفيذي رقم 10-87 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1431 الموافق 10 مارس 2010 المحدد لمستويات و إجراءات دعم فوائد القروض المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية من أجل اقتناء مسكن جماعي و بناء مسكن ريفي من طرف المستفيدين ؛

-المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 10 أكتوبر 2010 المحدد لمستويات الإعانة المباشرة الممنوحة من طرف الدولة للحصول على ملكية سكن جماعي أو لبناء سكن ريفي ومستويات دخل طالبي هذه السكنات و كذا كيفية منح هذه الإعانة.

-القرار المؤرخ في 19 جوان 2013، المحدد كيفية الحصول على الإعانة المباشرة التي تمنحها الدولة لبناء سكن ريفي، المعدل و المتمم ب القرار المؤرخ في 18 جوان 2014.

و عليه يمكن للمستفيد من المساعدة المقدمة لبناء مسكن ريفي، الحصول كذلك على قرض بنكي بنسبة فائدة مدعومة من قبل الخزينة العمومية ب 1% على عاتقه ، كما يتم منح إعانة الدولة من قبل الصندوق الوطني للسكن وذلك بناء على مدى تقدم الأشغال، و يتم تحرير إعانة الدولة على شطرين ، كما يلي :

- الشطر الأول : 60 % من الإعانة تحرر بعد تقديم رخصة البناء و ستستعمل لإنجاز القاعدة والأشغال الكبرى.
- الشطر الثاني : 40 % من الإعانة تحرر بعد معاينة انتهاء الأشغال الكبرى.

2.3 التنمية الريفية خلال الفترة 2006- 2014 :

في ظل الانفتاح الاقتصادي و تطور مفاهيم التنمية في السنوات الأخيرة ، أدت للزيادة بلاهتمام بصياغة وتنفيذ استراتيجيات وسياسات زراعية جديدة تتوافق مع التحولات الاقتصادية و الاجتماعية على المستويين الداخلي و الخارجي ، فإنه غالبا ما يتم السعي لتحقيق برامج التكيف الاقتصادية بإعطاء أولوية متزايدة للبحث عن السياسات التي إنعاش قطاعات الموارد الزراعية والطبيعية . في هذا السياق ، و **بهدف تنسيق السياسات الزراعية والريفية**، في ديسمبر 2006 خلال ندوة الحكومة والولاة ، تم تبني وصياغة مجموعة قرارات تتعلق ببعث و تنفيذ سياسة الدعم للتجديد الريفي ، وكذا بلإجراءات و الأطر التنظيمية وترتبط بآليات الدعم، توفير المعلومات ، الدعم المؤسساتي ، المتابعة والتمويل.[1]

تؤكد سياسة التجديد الزراعي والريفي من جديد على **الهدف الذي** تتبعه **السياسات الزراعية** المتعاقبة **أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني** مع ضرورة **تحول الزراعة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي**

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، مرجع سابق الذكر ،2012. ص15

الشامل بفضل تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية و بفضل أيضا ترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية.

يمر هذا التحدي حتما عبر البحث عن التغيير للقواعد الهيكلية على المدى المتوسط الذي يرمي إلى تعزيز الأمن الغذائي. تتمثل الإستراتيجية المقررة في التقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة بفضل الإشراك القوي لمختلف الفاعلين الخواص والعموميين و ديناميكية جديدة للزراعة والأقاليم الريفية. لهذا الغرض، تم أخذ عدد من الالتزامات حسب المحاور التالية:

- زراعة في خدمة النمو و الأمن الغذائي؛
- إطار مؤسساتي أكثر ملائمة ؛
- تسويق يضمن تثمين أفضل للإنتاج؛
- تجنيد وتثمين مستدام للمورد المائي.

1.2.3أسس برامج سياسة التجديد الزراعي والريفي:

يتضمن برنامج التجديد الريفي استراتجيات تسعى لزيادة الإنتاج الزراعي و تحسين المردودية و كذا لتعزيز القدرات لسكان المناطق الريفية من خلال دعم نشاطاتهم الزراعية و الغير زراعية، و يعتبر الأمن الغذائي و نمو الإنتاج الزراعي الهدافان الرئيسيان لسياسة التجديد الريفي . حيث تقوم التجديد الريفي على الأسس التالية:[1]

أ) التجديد الزراعي:

يركز التجديد الزراعي على **البعد الاقتصادي** ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة **الأمن الغذائي** للبلاد. فهو يشجع تكثيف و ترقية الإنتاج في المستثمرات و اندماجها في مقاربة فرعية لتصويب أعمال دعم النشاط الفلاحي. الاستثمارات المنجزة في القطاع حول **رفع مساهمة القيمة المضافة للزراعة** خلال سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك. الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين، و عصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الزراعي.

كما يهدف إلى ضمان و حماية دخل المزارعين والأسعار عند الاستهلاك و عصرنة و تكييف التمويل و التأمينات الزراعية . بالإضافة لنظام ضبط المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار في عرضها،تم اعتبارها ذات أولوية الحبوب و البقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس ، الطماطم الصناعية ، زراعة الزيتون والنخيل.

[1] Pecqueur Bernard, Djenane Abdelmadjid, Chenoune Ouarda, La territorialisation de la politique rurale en Algérie, adaptation ou rupture, Mondes en développement, no 1, 2017. p 79-100.

ب) التجديد الريفي :

باعتبار الريف هو مرادف للمستقبل وقدرات كامنة للاكتشاف وللتثمين، **يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة و متوازنة و مستدامة للأقاليم الريفية** . فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد و الوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون.

و بالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التشاركية ، تقع ركيزة التجديد الريفي في إطار الحكم الراشد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية. فهو يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية في مجال التشغيل و الدخل و استقرار السكان، كل هذا ضمن الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني.

تم إنشاء التجديد الريفي ، الذي هو أوسع من التجديد الزراعي في أهدافه ، على أساس نهج مبتكر للتنمية الريفية (مشاريع الجواريةللتنمية الريفية المتكاملة ، PPDRI) ويستهدف في المقام الأول المجالات التي تكون فيها ظروف الإنتاج صعبة للمزارعين و التي تعيش و تعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة صعبة (الجبال ، السهوب ، الصحراء).

ويهدف إلى إعادة دمج المناطق المهمشة في الاقتصاد الوطني عن طريق تسليط الضوء على الموارد المحلية و المنتجات المحلية التي كانت مهملة في السابق. ومن ثم ، فإن هذه المناطق ستصبح مصدرا محتملا للصادرات الزراعية الجزائرية. لتحقيق هذه الأهداف ، سوف يستخدم في إطار التجديد الريفي أداتين : نظام معلومات برنامج دعم تجديد المناطق الريفية (SI-PSRR) ونظام دعم القرار للتنمية المستدامة (SNADDR). بالنسبة لاستخدام هاتين الأداتين ، فإنه ينطبق ، حسب الحالة ، على واحد أو أكثر من المنهجين التاليين: مشروع القرب المتكامل للتنمية الريفية (PPDRI) أو مشروع التقارب لمكافحة التصحر (PPLCD) ، التي تنطوي على دعم التنمية المحلية من قبل المجتمعات الريفية المستهدفة.

يضم التجديد الريفي العديد من الفلعلين المحليين متمثلين في الجماعات المحلية ، الجمعيات و المنظمات المهنية، المستثمرون الزراعيون، المؤسسات غير الزراعية، الحرفيين ، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض ...إلخ و بالرغم من أن الزراعة تبقى عنصر الأهم للنشاط الاقتصادي للمناطق الريفية. يوسع التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي ، و تتمثل في الحرف؛ السياحة؛ تثمين الموروث الثقافي، وذلك من خلال ترقية النشاطات ما بين القطاعات.

لا تكون التنمية مستدامة إلا إذا مست جميع الأقاليم بدون إقصاء وبدون تهمش ، عبر النشاطات التي تدعمها في مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية والتكفل بحماية الأحواض المنحدرة ، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية و استصلاح الأراضي.

لتحقيق هذه الأهداف ، يستخدم في إطار التجديد الريفي أداتين: نظام معلومات برنامج دعم تجديد المناطق الريفية (SI-PSRR) ونظام دعم القرار للتنمية المستدامة (SNADDR). بالنسبة لاستخدام هاتين الأداتين ، فإنه ينطبق ، حسب الحالة ، على واحد أو أكثر من النهجين التاليين: المشروع الجواري للتنمية الريفية (PPDRI) أو مشروع جواري لمكافحة التصحر (PPLCD) .[1]

ج) برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنيةPRCHAT :

جاء بهدف تذليل الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسات الجديدة ، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة لمختلف الفاعلين والفصل بين مختلف أشكال التنظيم . يتوجه برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية إلى كل فاعلي التجديد الزراعي والريفي و يتمحور حول مختلف أشكال أعمال تقوية القدرات البشرية، من خلال ما يلي:

- عرض تكوينا متنوعا خاص بالإنتاج والعتاد ، بتلاؤم و حاجيات الفاعلين
- خبرة استشارية ،دراسات، بحث وتنمية؛
- مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة؛
- تشخيص ومتابعة تنظيمية لتطوير و عصرنة الأشكال المختلفة لتنظيم أطراف مؤثرة في تنمية القطاع؛
- أنظمة الإعلام الإحصائي؛
- التواصل لتجنيد الفاعلين و للإرشاد وللمساهمة في الحوار.

يهدف برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية الى ما يلي:

- عصرنة أسلوب الإدارة الزراعية؛
- استثمار البحث و التكوين والإرشاد الزراعي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة ؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية للك المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي و المتعاملين مع القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية و الرقابة التقنية و مكافحة حرائق الغابات.

د) الإطار التحفيزي وأدوات التنفيذ : نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية SADDR :

تكملة للركائز الثلاث، يشمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي . من خلال وضع ما يلي:

[1] MADR, La politique de renouveau agricole et rural en Algérie, 2010.

- الإطار التشريعي و التنظيمي و المعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة و تطويره حسب الحاجيات ؛
- آليات التخطيط التساهمي و التمويل العمومي للقطاع الزراعي؛
- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛
- مختلف آليات لضمان الحماية والرقابة ؛
- تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة و عمومية) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية هو برنامج معلوماتي يشترك و يستفيد منه كل الفاعلين في سياسة التجديد الريفي، و هو يعتبر الأداة الأساسية في سياسة التجديد الريفي كونه يشكل أداة وصل بين مختلف الفاعلين في هذه السياسة، و تم المصادقة عليه في 03 أفريل 2006 من طرف اللجنة المكونة من مختصين و تشمل قانونيين و مختصين في علم الاجتماع و اقتصاديين و إحصائيين و مختصين في الخرائط و في سياسات التنمية الريفية و مهندسين في العلوم الزراعية و إداريين و مستشارين محليين لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية و صندوق الأمم المتحدة للتغذية، برئاسة الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية. يسمح البرنامج بتشخيص وضعية كل منطقة من حيث مستوى التنمية بها أو إمكانياتها، بالإضافة إلى تقييم ومتابعة البرامج المنجزة بها، ويعتمد البرنامج على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تسمح بتشخيص حالة كل بلدية، و قد وضع تحت تصرف الوزارات والولايات المؤشرات التي يعتمد عليها نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية.

وبالتالي ، تتجسد برامج التجديد الزراعي و الريفي من خلال خلق ديناميكية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، بفضل التأثير القوي لمختلف الجهات الفاعلة وظهور حوكمة جديدة في السياسة الزراعية،[1] وذلك من خلال :

- زيادة الإنتاج الوطني للمنتجات واسعة الاستهلاك (القمح ، الحليب) ، بضمان من الا ستهلاك 75% كمعدل التغطية ؛
- تحديث و الحث على استعمال التكنولوجية (الري والتسميد والميكنة واستخدام البذور و تحسين الوراثي) ؛
- تحديث وتنظيم جمع وشبكات التسويق للإنتاج المحلي و توريد المدخلات و الخدمات للزراعة؛
- تعميم وتوسيع شبكات الري الزراعية التي تستهدف 1,6 ملايين الهكتارات ، بحلول عام 2014؛
- تنمية القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي ؛

[1] MADR, Algérie, 2010.

- تنمية متوازنة ومتجانسة ومستدامة للمناطق ريفية.

2.2.3 آليات الدعم و التمويل خلال الفترة 2006 -2014 :

تنوعت صناديق الدعم المالي وشملت بدعمها كل النشاطات الزراعية وغير الزراعية في المناطق الريفية، و كل مناطق الوطن من جبال و سهوب و صحراء، تم إدماج صناديق الدعم في صندوقين أحدهما يختص بالتنمية الزراعية و آخر يختص بالتنمية الريفية. لقد سجل تنفيذ سياسة التجديد الزراعي و الريفي في مرحلتها الأولى، في إطار مخطط خماسي 2010-2014، الذي جند ما يقارب 1000 مليار دينار (10ملايير أورو) من الأنفاق العمومي، ميزانية التجهيز و التسيير الإدارة المركزية و اللامركزية و مختلف آليات الدعم للتجديد الزراعي و التجديد الريفي، و لدعم الأسعار عند الاستهلاك. فتم بموجب قانون المالية لسنة 2013 دمج صناديق الدعم في صندوقين فقط، و هما: الصندوق الوطني للتنمية الريفية FNDR ، و الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA .[1] الدعم الموجه للقطاع الزراعي ، كان من خلال الصناديق التالية:[2]

أ) الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية :

حسب المادة 58 من قانون المالية لسنة 2013 ،فتح حساب تخصيص خاص رقم 302-139 عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الزراعية"، حيث في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2013 تم غلق حسابات التخصيص رقم 302-69 الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الزراعي FNDIA و رقم 302-71 الخاص بصندوق ترقية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية FPZPP و رقم302-121 الخاص بالصندوق الوطني لضبط الإنتاج الزراعيFNRPA ،و تحول أرصدة كل منها إلى حساب التخصيص الخاص رقم 302-139 .

يهدف هذا الأخير إلى تطوير الاستثمار الزراعي؛ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية؛ضبط الإنتاج الزراعي. وتخصص إعانات هذا الصندوق للعمليات التالية :

- تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية وكذا تثمينها وتخزينها وتغليفها وحتى تصديرها؛
- عمليات تطوير الري الزراعي وحماية وتطوير الوراثي الحيواني والنباتي؛
- دعم أسعار منتجات الطاقة المستعملة في الزراعة؛
- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الزراعية والصناعة الغذائية، بما فيها الموجهة للعتاد الزراعي في إطار عقد القرض الإيجاري؛
- الإعانات الموجهة لضبط المنتجات الزراعية؛
- الأعمال المرتبطة بحماية الصحة النباتية وتطوير الصحة الحيوانية؛

[1] شعابنة إيمان، مرجع سابق ذكره،2017 . ص 307-322

[2] تمار توفيق، مرجع سابق الذكر ، 2015-2016.ص134

- الإعانات المتعلقة بحماية مداخيل الفلاحين.

الفئة المستهدفة للاستفادة من دعم الصندوق في إطار تطوير الاستثمار الزراعي أو ضبط الإنتاج الزراعي، كل الفلاحين والمربين بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات؛ و كل المؤسسات الاقتصادية التي تتدخل في نشاطات الإنتاج الزراعي و تثمين ضبط المنتجات الزراعية و الصناعات الغذائية وتصديرها.

ب) الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين FSAEPEA:

أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008 تحت حساب تخصيص خاص رقم 302-126 ، يتكفل الصندوق بنفقات التغطية الإجمالية لتكاليف فوائد مربي المواشي و صغار المستغلين و بنفقات إعانات الدولة في تنمية تربية المواشي و الإنتاج الزراعي .

ت) الصندوق الوطني للتنمية الريفية:

كما فتح حساب تخصيص خاص آخر رقم 302-140 تحت مسمى ا لصندوق الوطني للتنمية الريفية،حيث في أجل أقصاه 31 ديسمبر2013 تم قفل حسابات التخصيص رقم 302-106 الخاص بصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب FLDDPS و رقم302-111 الخاص بالصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين FSAEPEA وتحول أرصدة كل منها إلى حساب التخصيص الخاص رقم302-104 بهدف تعزيز مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب ؛ دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين.

المسار التنموي الذي عرفته الجزائر كان له أثر على المستوى الاقتصادي و المستوى الاجتماعي، من هنا نتساءل، **كيف انعكست هذه السياسات على الزراعة كقطاع و على و اقع الأرياف بالجز ائر؟** هذا ما سوف نحاول الإجابة عليه في المحاور التالية من البحث.

II. أثر سياسات التنمية الزراعية و الريفية على القطاع الزراعي:

1. الموارد الأرضية و المائية:

الموارد الطبيعية، كالأراضي الزراعية المتاحة و المساحات المزروعة والمياه المتاحة...إلخ ، تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية للتنمية الزراعية و الريفية، سواء بمفهومها التقليدي أو المستدام، كما أن طرق الاستغلال المرتبط بالأنشطة الزراعية و الغير زراعية لهذين الموردين، ينعكس على مستوى الإنتاج والإنتاجية، بحيث أصبحت نادرة وتمثل عائقا أمام النمو و التنمية.

و في ما يلي سنتطرق إلى عرض للموارد الأرضية الطبيعية وأبرز المشاكل والمعوقات المتعلقة بهذا المورد و التي يعرفها القطاع الزراعي في الجزائر.

1.1 الموارد الأرضية:

للعوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي، فبدون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق إنتاج مهما كانت السياسات المنتهجة. وفي هذا الإطار ، فإن المساحة الكلية للأراضي المستعملة للزراعة S A T قدرت بحوالي 7,33 مليون هكتار سنة 2016 ، أي ما يعادل 17,58% من المساحة الكلية، هذه النسبة تراوحت مابين **16% و18% من المساحة الكلية**[1] **منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أي عبر مختلف السياسات الزراعية لم تتغير مساحة الأراضي المخصصة للزراعة، و هي جد ضئيلة**. كما يوضحه المنحنى التالي:

الشكل رقم(3-2) : الأراضي الزراعية (%من مساحة الأراضي)

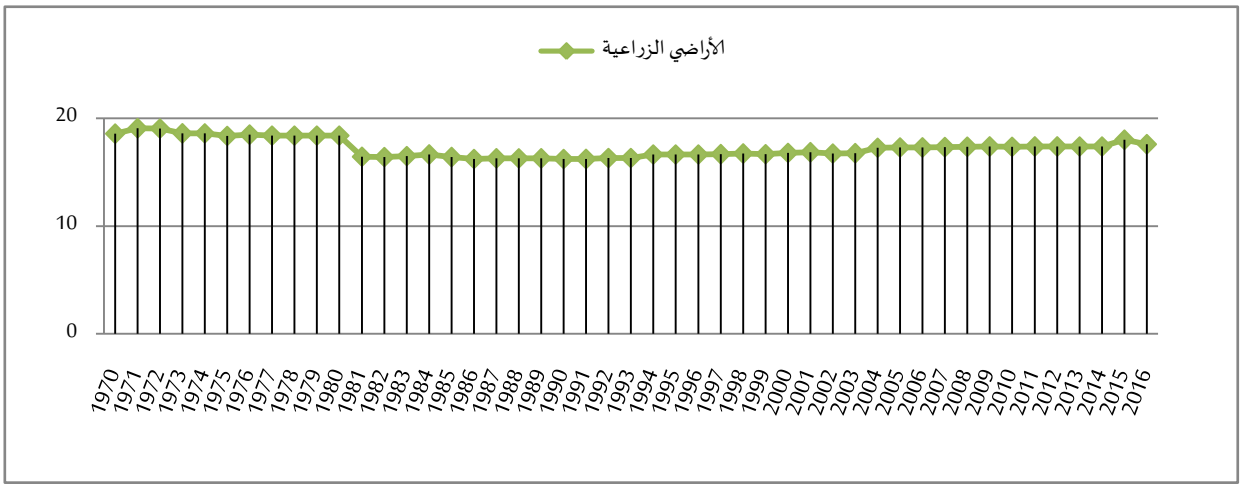

المصدر: إعداد الباحث بناءا على معطيات البنك الدولي 2017

استصلاح الأراضي و توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة و كذا مكافحة التصحر الذي أصبح يشكل تهديدا على الأراضي الصالحة للزراعة، بالإضافة لعوامل أخرى أثرت سلبا على التوسع في المساحات المستعملة للفلاحة، والتي سوف نتطرق إليها لاحقا ، هذه الأهداف تعتبر من أهم الأولويات السياسات الزراعية المتعاقبة ،إلا أن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة لم تعرف ارتفاع محسوس ، و هذا يعتبر من مؤشرات عدم جدوى و فاعلية السياسات في هذا الإطار.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام: نتائج 2013-2015، رقم 46، 2016 . ص16.

استغلال الأراضي الزراعية بدوره يعتبر أهم عامل لنجاع أو فشل أي سياسة زراعية ، بالجزائر يتم استغلال هذا المورد كما يوضح الجدول الرقم (3-2) لتوزيع استغلال الأراضي الزراعية للفترة 1970 - 2016 ، كما يلي:

الجدول رقم(3-2): تطور مساحة الأراضي الزراعية حسب الاستغلال

الوحدة: هكتار

	1970	1980	1990	2000	2010	2016
الأراضي المستعملة للفلاحة* (%من المساحة الكلية)	18,56	18,40	16,23	16,80	17,37	17,58
الأراضي المستعملة للفلاحة (هكتار)	44216000	43830000	38676000	40021000	41374000	433 95200
الأراضي الصالحة للزراعة (هكتار)	6248000	6875000	7081000	7662000	7502000	081 462 7
أراضي الزراعات النباتية** (هكتار)	2892824	3183125	3278503	3547506	3473426	345494350
الأراضي المستريحة أو غير المزروعة**	2836592	3121250	3214774	3478548	3405908	3387784,77
أراضي الزراعات الدائمة** (هكتار)	518584	570625	587723	635946	622666	619352,723
أراضي رعوية** (هكتار)	34355832	34055910	30051252	31096317	32147598	33718070,4
الاستغلال غير الإنتاجي** (هكتار)	442160	438300	386760	400210	413740	433952

المصدر: إعداد الباحث بناءا على * معطيات البنك الدولي 2017

**** الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الفلاحة ، 2012 . ص132-149 و الجزائر بالأرقام: نتائج 2013-2015 .**

1.1.1 توزيع الأراضي الصالحة للزراعة S A U :

و هي تلك الأراضي التي تزرع لمدة مستمرة على الأقل لمدة خمس سنوات، [1]والتي تمتد على مساحة قدرت بـ 6.24 مليون هكتار سنة 1970 و 7,46 مليون هكتار سنة 2015، بزيادة مقدرة بـ 1,22 مليون هكتار ، وهي تمثل حوالي 20.4% من الأراضي الزراعية المستعملة (S A T)[2] ، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالبرامج و السياسات التي كانت تهدف إلى توسيع استغلال الأراضي ، وهي تنقسم إلى:

[1] MADR, recensement général de l'agriculture - 2001, 2003. P19.

[2] الديوان الوطني للاحصائيات ، حوصلة الجزائر 1962-2011 ،الفصل(7)الفلاحة ، 2012 . ص132-149 الجزائر بالأرقام: نتائج 2013-2015، رقم 46، 2016 . ص11.

أ) أراضي الزراعات النباتية: هي تلك الأراضي التي تخضع للتناوب في زراعتها ، سواء تعلق الأمر بالأراضي ذات الزراعة من النوع النباتي الفصلي كزراعات البقوليات أو بأرض ذات الزراعات السنوية (الحبوب و الزراعات الصناعية) ، أو بزراعة متعددة السنوات كزراعة نباتات الكلأ ، [1]وتقدر مساحتها بحوالي 2.89 مليون هكتار سنة 1970 و3.45 مليون هكتار سنة 2015 ، بزيادة مقدرة ب 0.55 مليون هكتار ، و تمثل 46.29 % من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة S A U . [2]

ب) الأراضي المستريحة أو غير المزروعة: تعرف بأنها مستريحة أو بلا زرع، وذلك عندما لا تتجاوز مدة استراحتها خمس سنوات، إذ أنها تنتقل بعد ذلك من كونها مستريحة إلى نوع من أراضي الرعي، [3]وتقدر مساحتها بحوالي 2.83 مليون هكتار سنة 1970 و 3.38 مليون هكتار سنة 2016 ، بزيادة مقدرة ب 0.55 مليون هكتار، وهي تمثل 45.3 % من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة.[4]

ت) أراضي الزراعات الدائمة: وهي تلك الأراضي التي تزرع باستمرار، أي كل عام لتدوم زراعتها عدة أعوام قبل أن تحدد زراعتها: وتشمل أراضي الكروم والأشجار المثمرة بما في ذلك المروج الطبيعية، [5] وتقدر مساحتها بحوالي 0.519 مليون هكتار سنة 1970 و0.62 مليون هكتار سنة 2015بزيادة مقدرة ب 0.1مليون هكتار ، وهي تمثل 8.5 % من الأراضي الصالحة للزراعة (S A U).[6]

ث) الأراضي الرعوية: وتشمل هذه الأراضي كل المساحات التي لم تستغل بأي نشاط زراعي منذ خمس سنوات على الأقل، وتتميز بشكل عام بنباتاتها الصالحة لرعي الحيوانات، فهي تستعمل كمراع للمواشي [7]، وتتربع على مساحة تقدر بـ 4,33 مليون هكتار سنة 1970 و تقلصت بحوالي 3.4 مليون هكتار حيث قدرت ب 1,30 مليون هكتار سنة 1990 ثم عرفت توسع لتبلغ 3,71 مليون هكتار سنة 2015، بزيادة مقدرة ب 3.6 مليون هكتار، و تمثل حوالي 6,77 % من الأراضي الزراعية. [8]

ج) أراضي الاستغلال الزراعية غير المنتجة: وتضم هذه الأراضي المزارع المحصودة والعمارات والساحات ويبادر الدرس والطرق والقنوات والوديان والمحاجر...إلخ. [9]

---

[1] MADR, op.cit, 2003.P19

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، نفس المرجع، رقم 46، 2016 . ص11

[3] MADR, op.cit , 2003.P20

[4] الديوان الوطني للإحصائيات، نفس المرجع، رقم 46، 2016 . ص11

[5] MADR, op.cit , 2003.P20

[6] الديوان الوطني للإحصائيات، نفس المرجع، رقم 46، 2016 . ص11

[7] MADR, op.cit , 2003.P20

[8] الديوان الوطني للإحصائيات، نفس المرجع، رقم 46، 2016 . ص11.

[9] MADR, op.cit , 2003.P21

2.1.1 العوامل المؤثرة على الأراضي الزراعية:

تعرف الأراضي جملة من المشاكل و المعوقات الطبيعية البنائية التي تؤثر سلبا على الأراضي المستعملة للفلاحة و على نوعيتها ،مما يؤثر سلبا على إنتاجها. و هي المعوقات المتضمنة أصلا في مجال العمل الزراعي، فمثل هذه العوامل تتضمن خصائص الأرض والمحيط الطبيعي لمنطقة شمال إفريقيا عموما، حيث تتسم المنطقة بخصائص موجودة ضمن المكونات البنائية لمورد الأرض خصوصا، بحيث تؤدي هذه الخصائص دورها في التأثير على نوعية الأرض الزراعية، وفي المردودية بصورة مباشرة. وهذه الخصائص تنحصر في ما يلي:[1]

أ) ظروف مناخية: تتسم الجزائر بمناخ متذبذب غير مشجع ، فقد شهدت فترة التسعينات تحديدا موجات متتابعة من حالات الجفاف أحدثت ضررا بالغا في الزراعة في كثير من المناطق ، فقد تزامن مع موجة الجفاف تقلبات حا دة و تذبذب محسوس في الإنتاج الزراعي. كما ألحق الجفاف أضرارا بالغة بالأحوال الاقتصادية و المعيشية لفئات واسعة من المنتمين للقطاع الزراعي ، مما اضطرهم إلى ترك العمل الزراعي ، و أدت موجات الجفاف المتلاحقة أيضا إلى زيادة المساحات التي تأثرت بظاهرة التصحر أو التدهور النوعي من الموارد الأرضية الزراعية. وقد أربكت حالات الجفاف السياسات الزراعية الموضوعة، بحيث أجبرتها على مراجعة خططها ومتطلبات تنفيذها، مما كلف خزينة الدولة من الخسارة، نظرا إلى التعويضات التي تقدمها إلى المتضررين من الجفاف في إطار نظام التأمينات. وبالنسبة إلى المساحات المزروعة والمحصودة، فهي كذلك تتأثر بالتقلبات في الأحوال المناخية وكميات الأمطار والفيضانات ودرجات الحرارة، إلى جانب الإصابة بالأمراض والآفات الزراعية وغيرها من العوامل التي تؤثر في الإنتاج النباتي، وتعتبر المساحة الزراعية المطرية هي الأكثر تأثرا بالعوامل الطبيعية، والتقلبات المناخية، والأكثر تعرضا للمخاطر الزراعية.

ب) تملح التربة : تتميز الجزائر في أغلب مناطقها الجغرافية بمناخ تفوق فيه معدلات التبخر معدل هطول الأمطار السنوي، ومثل هذا المناخ يؤدي في العادة إلى تشكل نوع معين من التربة التي تترسب وتتراكم فيها الأملاح الذائبة في الماء (كالأملاح الأكثر ذوبانا من كبريتات الكالسيوم) .ويحدث هذا التراكم نتيجة لعدم توفر الكميات الكافية من المياه الجيدة النوعية اللازمة لغسل هذه الأملاح خارج قطاع التربة، كما يمكن أن تتكون الأملاح من الترسبات البحرية أو الترسبات التي تتكون أثناء تبخر المياه الجوفية ومياه الأودية والبحيرات، والترسيب الجوي للأملاح قرب سواحل البحر . وتعرف هذه الأنواع من التربة بالتربة المتأثرة بالأملاح ، وهي تتصف بضعف في إنتاجيتها.

ت) التعرية المائية: ربما تعتبر التعرية السبب الأكثر خطورة لتدهور التربة ، كما إن محاولة التغلب عليها هي الأكثر صعوبة، فالتعرية تحرم التربة من الطبقات العليا الثمينة المحتوية على الغذاء الملائم للنبات. وتنتشر ظاهرة التعرية المائية في الجزائر ، وبخاصة الجزء الشمالي منه، حيث تتساقط الأمطار وتحدث الفيضانات والسيول . قدرة التربة على مقاومة التعرية المائية تعتمد على الخصائص الكيميائية والفيزيائية ،

[1] فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، 2011. ص208 .

ومعدل ما تحتويه التربة من المادة العضوية ومقدار عمقها ، ومدى انتشار الغطاء النباتي وكثافته ، ومعدل الانحدار الأرضي.

ث) التعرية عن طريق الرياح: تعاني الجزائر تدهور الأراضي بسبب التعرية جراء الريح، فهي معرضة للرياح المتفلوتة القوة على مدار العام. وقد أوضحت خرائط برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن المسببات الرئيسية لتدهور الأراضي في المنطقة العربية عموما تعود في جزء منها إلى التعرية ، ومما يزيد من التأثير السلبي للرياح في الأرض الزراعية ما يقوم به الإنسان من ممارسات سلبية، كالرعي الجائر ، والأنشطة الزراعية غير المدروسة بعقلانية ، وإزالة الغابات، بحيث تترك الأرض عارية من الكساء النباتي و الغابي لتعريها الرياح بسهولة ، مما يؤثر سلبا في الإنتاج و الإنتاجية.

ج) التصحر: تغطي الصحاري مساحة معتبرة من أرض الجزائر، إذ يحذر الكثير من الدراسات من خطر التصحر. ومما يزيد من مخاطر التصحر ، المزارعين في المناطق الجافة والمحايدة للصحراء يقومون قبل موسم المطر بتمهيد الأرض لزراعتها ، فيزيلون الغطاء النباتي عنها ويحرثونها حرثا عميقا عدة مرات ، مما يهيئ ظروفا مناسبة للتعرية الهوائية وانجراف التربة بواسطة الرياح في حال أتى الموسم جافا، وبواسطة المياه الجارية من فيضانات وسيول عند سقوط الأمطار الإعصارية المفاجئة ، فتتعرى الأرض ، وتتحول إلى صحراء ، مع تكرار هذه العملية. أما في المناطق الزراعية المروية، فيؤدي إسراف المزارعين في ري أراضيهم واستعمالهم طريقة الغمر في الري مع عدم إتمام عملية الصرف إلى تملح التربة. أضف إلى كل ذلك، خطر زحف الرمال على الأراضي الزراعية ومصادر المياه بفعل الرياح التي تجمع الرمال على شكل كثبان رملية متحركة، حيث تتعرض لهذا الخطر بعض الواحات والقصور ، كما تتعرض له أغلب الطرق المعبدة وسكك الحديد في منطقة الجنوب.

الجدول الرقم(3-3) : المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحربالجز ائر

المساحة الكلية	المساحة المتصحرة		المساحة المهددة بالتصحر	
ألف كم2	ألف كم2	%	ألف كم2	%
2.382	1.970	82.7	280	10.2

المصدر: جامعة الدول العربية ، التقريرالاقتصادي العربي الموحد 2008

لمكافحة هذه الظاهرة ، كان هناك اهتمام بالغطاء الغابي من خلال مختلف البرامج الرامية إلى التشجير ، و المنحى الموالي يبين أن مساحة الغابات عرف تناقص خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي نظرا لعوامل عديدة أهمها الأزمة التي كانت تمر بها البلاد علا المستو ى الاقتصادي و الأمني ، و انطلاقا من سنة 2000 نلاحظ ارتفاع مستمر لمساحة الغابات كنتيجة للبرامج التي أعطت أهمية في ما يخص توسيع الغطاء الغابي من خلال التشجير.

الشكل الرقم(3-3) :تطور مساحة الغابات (%من الأراضي)

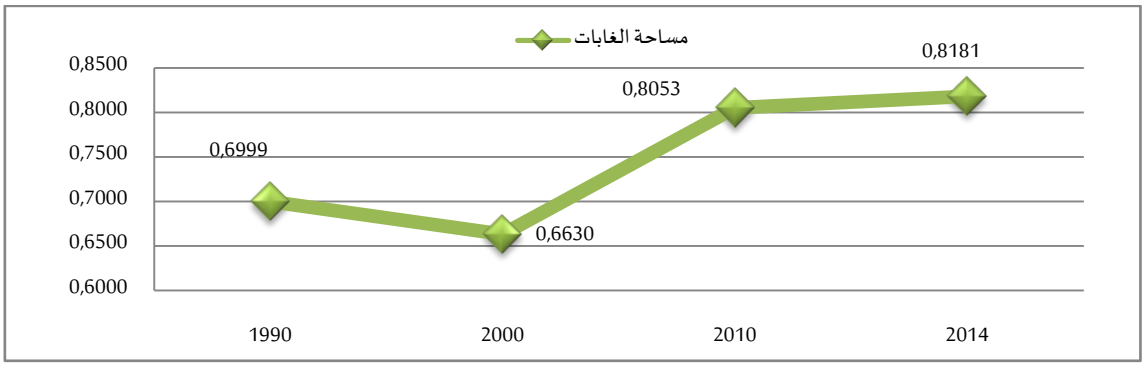

المصدر: إعداد الباحث بناءا على معطيات البنك الدولي 2017

تجدر الإشارة إلى أن مساحة الغابات هي مساحة الأراضي التي تغطيها أشجار طبيعية أو مزروعة بلغ ارتفاعها في موقعها خمسة أمتار سواء كانت مثمرة أم عقيمة والأشجار في المتنزهات الحضرية والحدائق ، مع استثناء أشجار أنظمة الإنتاج الزراعي ،على سبيل المثال مزارع الفاكهة.

3.1.1 الحيازات للأراضي الزراعية :

تعتبر تسوية قضية العقار الزراعي إحدى العقبات أمام التنمية الزراعية و الريفية، فقد كرس قانون التوجيه الزراعي رقم 16-08 المؤرخ في 3 أوت سنة 2008 الامتياز ، كنمط حصري لاستغلال الأراضي الزراعية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، كما تم تسهيل الحصول على أراضي الأملاك الخاصة للدولة أيضا لتشجيع إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية المواشي إلى جانب ذلك وضع تحفيزات لتقوية و عصرنة وإنشاء مستثمرات في أراضي الخواص سنة 2011. و تحسين الحصول على الملكية العقارية الزراعية في المناطق الصحراوية وتسوية الوضعيات العالقة في المجال العقاري. و تقنين إجراءات الشراكة المتعلقة بالمزارع النموذجية سنة 2011، وكذا حماية و تثمين الأراضي الغابية التابعة للأملاك العمومية للدولة.[1]

إن توزيع الحيازات في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة و المتنوعة ، أي المخصصة بالدرجة الأولى للاستهلاك العائلي أكثر مما هي للسوق ، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق لصعوبة حصر الحيازات و تحديدها ، و بما تفرضه حقوق الاستغلال العائلي على الأراضي و المياه من تعقيدات اجتماعية تحول دون التوصل إلى الطاقات الإنتاجية الواسعة .[2]

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية،مسار التجديد الفلاحي و الريفي،عرض و آفاق،2012 . ص 16.

[2] MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole, 2006. P14

الجدول رقم(3-4): توزيع الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة المشغولة حسب الفئة

الفئات	المستثمرين %	الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة المشغولة %
الصغيرة بين 0.1 و10 هكتار	70	25
المتوسطة بين10 و50 هكتار	5.22	52
الكبيرة أكثر من 50 هكتار	1.9	23
خارج التربة	5.5	0

المصدر: وزارة الزراعة و التنمية الريفية 2006

تعتبر اغلب المستثمرات ذات حجم صغير، مساحتها أقل من 10 هكتارات ، في فئة المستثمرات الكبيرة يمارس فقط 2% نشاطهم في مستثمرة تفوق مساحتها 50 هكتار. يعد صغر حجم المستثمرات مبررا غالبا ما يتخذ كصعوبة لترجمة المردودية الضئيلة للمستثمرة الزراعية . فالصندوق الخاص لدعم مربي المواشي وصغار المستغلين المزارعين والمستثمرات صغيرة الحجم ، كما يمكن أن تكون فرصة لتنويع الإنتاج و لدعم المنتجات الزراعية خاصة المتعلقة بتربية النحل وتربية الدواجن و التي تتميز بقيمة مضافة كبيرة ومع طلب متزايد في السوق و اكتفاء ذاتي مع إمكانية التصدير.

و من جهتها ، تعاني المزارع الجماعية و الكبيرة و ما تبقى من قطاع الدولة ، التي تشكل وحدات إنتاجية كبرى ، تبعات مشاكل الإدارة التي تنقصها الكفاءة ، و يغلب عليها الطابع البيروقراطي، مما يؤدي إلى ضعف إنتاجيتها ، حتى و إن كانت تتوفر على تجهيزات فنية و تقنية كافية . و بالرغم من الندرة النسبية لمورد الأراضي الزراعية ، فإن الإحصاءات تشير إلى وجود مساحات واسعة من الأراضي المتروكة سنويا [1]، التي تقدر مساحتها بحوالي 32,40 مليون هكتار للفترة 1970-2016[2] ، التي تترك بورا ، إما لعدم توفير المياه الكافية ، أو لعدم توفر الإمكانيات الاستثمارية و المدخلات الزراعية و القدرات التقنية اللازمة . هذا إلى جانب مساحات شاسعة قابلة للزراعة و لا تستغل ، مما يضعف من القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي. تتوزع الأراضي تبعا لنوعيتها إلى أربع مناطق و هي كما يلي: [3]

المنطقة الساحلية: و تضم 14 ولاية، و يقدر عدد المستثمرات فيها 296617 مزرعة ، أي ما يعادل 22 % من إجمالي الأراضي الزراعية، و يشتغل فيها 625.732 عاملا ، أي بنسبة 28 % من إجمالي اليد العاملة ، و أغلب هذه المستثمرات تابعة للخواص.

المنطقة الداخلية: و تضم كذلك 14 ولاية، و تشمل على 329030 مستثمرة زراعية، أي ما يعادل 31 % من مجموع المستثمرات الزراعية على المستوى الوطني ، و تشغل 762.399 عاملا ، بما نسبته 34 % من إجمالي

MADR, statistique agricole : superficies et productions, 2003. P32

[2] FAO , Algeria profil 2017 . http://www.fao.org/countryprofiles/index/en/?ixo3=DZA

[3] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، حجم اليد العاملة الفلاحية على مستوى المستثمرات الفلاحية، 2006. ص 20-21

اليد العاملة ن و تتربع على مساحة تقدر بنحو 3.824.678 هكتارا من أراضي زراعية صالحة ، و ذلك بما نسبته 46 % .

المنطقة السهبية : و تتكون من 12 ولاية ، و عدد مستثمراتها يساوي 288.496 مستثمرة بنسبة 27 % من مجموع المستثمرات وطنيا ، و تتربع على مساحة قدرها 2.508.026 هكتارا ، أي ما يعادل 30 % من إجمالي الأراضي الزراعية ، و يشتغل فيها 632.465 عاملا . بما يمثل 28 % من اليد العاملة. و الجدير بالذكر أنه يوجد في هذه المنطقة حوالي 38.705 مربي ماشية دون أرض .

منطقة الجنوب : و تضم 8 ولايات ، و تتشكل من 138.459 مستثمرة زراعية ، بما نسبته 13 % من إجمالي المستثمرات ، و يشتغل فيها حوالي 140.908 عمال ، بما يعادل 65 % من مجمل اليد العاملة في المنطقة ، و تتربع على مساحة قدرها 116.959 هكتارا ، و هي تمثل 45 % من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة في الجنوب.

إن تقسيم معطيات الإنتاج حسب المنطقة الطبيعية التي تنجم عن الأخذ بالحسبان للتنوع ، تسمح بإيضاح المناطق الجديدة للإنتاج الزراعي التي من شأنها المساهمة في التنمية الاقتصادية لهذه المناطق . وحسب جدول مؤشرات الإنتاج حسب المناطق الطبيعية فإن حصة قيمة الإنتاج الزراعي سنة 2011 كانت 18% بالنسبة للمناطق الجبلية 23 % للهضاب العليا، 44% للسهول والساحل و 16% للصحراء والواحات. [1] هناك القدرة الكامنة في الفضاء الريفي من أجل النمو الاقتصادي وإنشاء مناصب شغل دائمة في الإنتاج وفي النشاطات البعدية و القبلية و إدماج ما بين القطاعات و كذا الإدماج الاقتصادي، فالتنوع الكبير للاستثمارات المشجعة من طرف وزارة الزراعة و التنمية الريفية على مستوى المستثمرة. تتضمن هذه الاستثمارات الرئيسية عناصر أساسية ملائمة لتزايد مستدام للإنتاج الزراعي:

- الحصول على البذور و الشتائل والأسمدة واستعمالها؛
- ترشيد استعمال مياه السقي؛
- التجهيز الخاص و المكننة؛
- إنشاء وتوسيع المستثمرات عن طريق الامتياز للأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة ؛

كما يسمح تعدد الوضعيات القانونية سواء كانت فردية أو جماعية بممارسة النشاط الزراعي : حيازة الملكية العقارية الزراعية، الإمتياز ، خارج التربة ، الشركة المدنية أو العائلية ، الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، التعاونية ، التجمع ، ...إلخ و الجدول الرقم (3-5) يوضح ذلك . [2]

[1] MDRA, la politique de renouveau rural en Algérie, 2012.

[2] MADR , op.cit. ; 2006.

الجدول الرقم (3-5): توزيع الأراضي حسب طبيعة المستثمرات الزراعية

طبيعة المستثمرة	عدد	%	المساحة	%
مزارع جماعية	29835	3	1783023	21
مزارع فردية	49958	5	437617	5
مزارع عرش	64541	6	759084	9
مزارع خواص	718458	68	4711224	60
مزارع امتياز	19441	2	158344	2
مزارع استصلاح	68154	5	384150	5
مزارع غابية	4614	4	11828	1
مزارع نموذجية	170	0.05	140964	2
محطات تجارب	46	0.03	4869	0.1
مربون دون أرض	90471	6.02	0	0
مزارع أخرى	9915	1	33658	4
المجموع	1052602	100	8414761	100

المصدر: وزارة الزراعة و التنمية الريفية

بناء على ما سبق ، فإن **طبيعة الحيازات تؤكد خاصية تبعثر الحيازات الزراعية ، بحيث يشكل هذا العدد الكبير للحيازات الصغيرة عائقا أمام القطاع الزراعي ويزيد من ضعف الإنتاجية**. و في حالات كثيرة ، فإن صغر الحيازات يعوض بنشاطات ثانوية ، كتربية المواشي ، و غير ذلك ، بحيث تتكرس الحيازات الصغيرة ، مما يضعف من إنتاجية الزراعة ، و مثل هذا الاختلال يجب تسويته ، لكي تصبح **الأرض** ذات فائدة اقتصادية و القدرة على التحكم في توجيه نظم الإنتاج.

2.1 الموارد المائية :

نظرا لأهمية الموارد المائية وارتباطها بالأمن الغذائي والزراعة و الصحة و البيئة، سنحاول دارسة الوضع الحالي للموارد المائية بصفة عامة و الآفاق المستقبلية المدرجة ضمن السياسة الوطنية و تبعاتها و المعوقات التي تتعرض هذا القطاع سواء على المستوى المؤسساتي أو على مستوى الإمكانيات المتاحة و المتوفرة.

1.2.1 إشكالية محدودية الموارد المائية:

الجزائر كباقي الدول أعطت أهمية بالغة لهذا المورد ضمن أهداف التنمية باعتباره مورد ثمين و أساسي للنجاح و التقدم و الرقي الاقتصادي و الاجتماعي، كما أن الماء يعتبر عاملا من عوامل الأمن. حذر المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي من خلال تقريره لعام 2005 بأن المياه ستصبح مشكلا أساسيا في الجزائر بين العامين

2015 و 2025 ، بالنظر إلى التزود بالمياه الذي لا يلبي الحاجيات الضرورية في مجال الاستهلاك ، وسيكون لندرة المياه ، إلى جانب التسيير المنعدم الفعالية ، انعكاسات سلبية على القطاعات الاقتصادية ، كما قد يترتب عليه من جهة أخرى تأثيرات جد مضرة على جوانب أخرى بالأهمية نفسها ، مثل صحة السكان و الإطار المعيشي و النشاطات السياحية و الأنظمة البيئية و كذلك كمية الإنتاج الزراعي.[1] تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الزراعية الطبيعية، بالنسبة إلى الجزائر، و من ثم فإن ما يلحق بها من مظاهر التدهور الكمي و النوعي إنما يمثل خطرا إضافيا يتهدد أوضاع القطاع الزراعي و إمكانيات تطوره و نموه. و الجدير بالذكر أن كمية و نوعية المياه المستخدمة في الزراعة تتأثر بعدة عوامل، منها ما يمكن اعتباره ناتجا من مصادر طبيعة، و منها ما هو ناتج من الأنشطة الإنسانية المختلفة.

جاء في تقرير البنك العالمي أن نصيب الفرد الجزائري سنويا من المياه يقدر بحوالي 690 م 3 وهذا أقل من الحد الأدنى المحدد من طرف البنك والمقدر ب 1000 م.[2,3] و عليه ، انطلاقا من سنة 2000 اتخذت الجزائر من أولويات سياستها التنموية و أسست لخطة إستراتيجية لمواجهة النقائص و المشاكل التي يطرحها موضوع الطلب المتزايد على المياه في كل القطاعات، خاصة لاستهلاك الأسر و قطاع الزراعي، حيث عرفت إصلاحات قطاعية هامة من أجل مواجهة الوضع وطرح حلول على المدى القصير و المتوسط و البعيد بإنجاز السدود، و مد القنوات للماء الصالح للشرب و الصرف الصحي و إنجاز محطات التحلية لمياه البحر و صيانة الشبكات و التجهيزات بالإضافة إلى الاستثمارات المالية و تقنين القطاع لأن المياه هي في صلب الأمن الغذائي و الصحي . الإستراتيجية التي اعتمدتها الجزائر ابتداء من سنة 2000 في مجال تطوير هياكل الموارد المائية تطلبت ميزانية مالية قدرت ب 2297 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 23 مليار أورو. الجدول التالي يوضح تطور قيمة الاستثمار في هذا القطاع كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم(3-6) : تطور قيمة الاستثمار في قطاع المياه

الوحدة: مليار دج

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار في قطاع المياه	28,5	76	121,4	167,6	144,3	116,9	178	594	490,3	196	184
المجموع	2297 مليار دج										

المصدر: وزارة الموارد المائية الجزائر 2011

هذه الأرقام تترجم عمق و حجم مشكل الموارد المائية في الجزائر التي تواجه مشاكل جمة في توفير ما يلزمها من المياه ، إذ تعرف تحديا يتمثل في ندرة مواردها المائية ، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الأمطار ، و ذلك رغم ندرتها و تذبذب سقوطها و كذلك من حيث مدة الهطول ، إضافة إلى عدم انتظام توزيعها

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول عناصر من أجل عقد النمو ،2005. ص 53.

[2] عبد الرحمن ديدوح، الأمن المائي : الإستراتيجية المائية في الجزائر، المركز العربي الديمقراطي، 2017. ص88 .

من منطقة إلى أخرى ، و تؤثر كميات الهطول المطري بصورة مباشرة في مصادر المياه السطحية و الجوفية ، و كذلك في مخزون السدود .

بالنسبة للموارد المائية السطحية في الجزائر ، نلاحظ أن المناطق الشمالية الساحلية تتميز بنسبة أمطار تتراوح ما بين 800-1200 مم سنويا ، خاصة في المناطق الشمالية الشرقية ، أما في أقصى الجنوب ، فإن هذه النسبة لا تتجاوز 150 مم في العام ، و بالنسبة إلى المناطق الداخلية فإن الكمية تتراوح بين 250– 450 مم سنويا . و تعاني المناطق الشمالية الغربية في كثير من الأحيان ظاهرة الجفاف ، تليها بالدرجة الثانية منطقة الوسط ، إذ لم تحظ زراعات هذه المناطق بالأمطار الشتوية ، و بالخصوص منها زراعات الحبوب الشتوية ، التي تبدأ زراعتها بين شهري أكتوبر و ديسمبر، حيث إنها تعرف ابتداء من شهر أبريل فترات هبوب الرياح الجنوبية ، مما يؤثر سلبا في هذه المحاصيل .[1]

حجم المياه العذبة قدرت سنة 2011 بنحو 12707 مليون متر مكعب ، و تمثل المصادر الطبيعية من المياه المتجددة ، منها، 12400 مليون متر مكعب ، و تضم المياه السطحية و المياه الجوفية 307 مليون متر مكعب.[2] كما يوضحه الجدول رقم (3-6) بالنسبة للاستعمال للمياه العذبة قدر سنة 2011 بـ 3650 مليون متر مكعب مخصص لقطاع الزراعي، و 2115 مليون متر مكعب بالنسبة لقطاع الأسر كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (3 -7): مؤشرات وبيانات خاصة بالمياه

الوحدة: مليون متر مكعب

	السنة	2009	2010	2011
موارد متجددة من المياه العذبة	المياه السطحية و الجوفية	307	307	307
	حجم الموارد المتجددة	12707	12707	12707
	حجم إجمالي	12400	12400	12400
استعمال المياه العذبة	قطاع الأسر	1 980	2 100	2 115
	قطاع الزراعة	3 560	3 600	3 620
	نشاطات اقتصادية و أعوان اقتصادية أخرى	473	487	492
	حجم إجمالي للمياه العذبة	60 13	6 187	6 227

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(6)المياه ، 2012 . ص92-131

و الجزائر بالأرقام: نتائج 2013-2015

[1] بختاوي الزهرة بساعد، أطروحة دكتوراه :منهجية شرح التغيرات المناخية-حالة الجزائر. 2005. ص 56.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام: نتائج 2013-2015، رقم 46، 2016 . ص04.

2.2.1 الموارد المائية المتاحة:

فهي تعتبر من المحددات الرئيسية لإمكانيات تطوير الإنتاج الزراعي ، نظرا إلى ضرورة اعتماد الزراعة الجزائرية على مياه الري بسبب تدني و تذبذب كميات الهطول المطري. و تسعى الجزائر إلى تطوير كفاءة استخدام مياه الري من خلال عدة أساليب اشتملت على تطوير نظم الري التقليدية (و بخاصة في منطقة الواحات ،) و إدخال نظم الري الحديثة ، و تطوير الهياكل القاعدية للري كبناء السدود الكبيرة و المتوسطة و الصغيرة ، إلى جانب تجميع المياه ضمن بحيرات اصطناعية تساعد على توفير مياه ري إضافية تستفيد منها الزراعة لزيادة قدرتها الإنتاجية .

أ) مخزون السدود:

نظرا للندرة في الموارد المائية و ضرورة توفيرها انطلقت الدولة في برمجة و إنجاز العديد من المنشآت الكبرى بغية تخزين المياه لاستغلالها في المجالين الزراعي و الصناعي و كذلك الاستعمالات المنزلية . هذه العملية التي تتطلب استثمارات مالية ضخمة بالإضافة إلى الإمكانيات المادية التي تفرضها هذه العملية للتقليل من مخاطر الندرة ضمن خطة إستراتيجية لقطاع المياه لبلوغ احتياطي مائي يصل إلى5.8 مليار متر مكعب قبل 2020 .[1]

جدول رقم (3 -8): السدود المنجزة و المشتغلة

الوحدة : هكم مكعب

قبل 1950		ما بين1950-1970		1970-1990		بعد 1990	
السد	طاقة الاستيعاب	السد	طاقة الاستيعاب	السد	طاقة الاستيعاب	السد	طاقة الاستيعاب
واد الفضة	128	صارنو	/	بني عمران	14	عين زادة	122.6
بوغزول	16.6	الغرزة	24	عودة	221.2	دحموني	40.6
حميز	15.8	إغيل اورة	69.7	قنيطرة	219.1	حمام الدباغ	217.8
بقادة	44.9	المفروش	14.6	المرجة	50.8	قروز	43.8
بني بهدل	56.5	الرغر	192.4	حرازة	65.6	عبد الي	108
غريب	160.5	شافية	165.9	دردور	110	قرقار	444
قصوب	25	جرف التربة	299	سلي	275.7	صواني	13
بوحنيفية	50.6	فركوك	8	نوروسي	215.5	دالية	80.2
بوقرة	13	دزيوية	12.9	لكحل	100	لدرات	9.7

المصدر:وزارة الموارد المائية

[1] عبد الرحمن ديدوح، مرجع سابف الذكر، 2017. ص98 .

ونظرا لأهمية السدود في تجميع المياه فلقد تطور و ارتفع عدد المنشآت الكبرى من 44 سدا خلال سنة 1999 إلى 68 سدا خلال سنة 2010 مع برمجة حوالي 96 سدا خلال السنوات 2014-2016 .[1]

هذه الهياكل القاعدية التي مكنت من تجنيد طاقة مائية معتبرة حيث أنها ارتفعت من 3.3 مليار متر مكعب خلال 1999 إلى 7ملايير متر مكعب أواخر سنة 2010 وبذلك تم توفير نسبي لهذا المورد بالمقارنة مع السنوات السالفة، خاصة مع تهديد الجفاف للمواسم الفلاحية في ظل تذبذب المناخ كما أشرنا سابقا، لاستغلالها في القطاع الزراعي و الاستعمال المنزلي على حد السواء .

ب) تحلية المياه المالحة:

بمساهمتها المقدرة ب 33 % من الاحتياجات للماء الصالح للشرب ، قد أقيمت في هذا الصدد مشاريع معتبرة لتحلية مياه البحر، و بخاصة في منطقتي الغرب و الوسط، نظرا إلى أنهما تعرفان ندرة مطرية مقارنة بالمنطقة الشرقية من البلاد . [2] بحثا عن المزيد من الموارد المائية انتهجت الجزائر هذه الإستراتيجية، حيث لجأت إلى تحلية مياه البحر نظرا لموقعها الجغرافي المطل على البحر الأبيض المتوسط . هذا الحل تطلب اعتمادات مالية ضخمة، إدخال هذه التقنية الحديثة و المتضمنة تحلية مياه البحر من أهم العمليات الحديثة لضمان التزود بالماء الصالح للشرب خاصة في المناطق الشمالية المحا ذية للبحر من جهة ومن جهة أخرى فإنها تهدف إلى مد المناطق الصحراوية التي تحتاج إلى كميات إضافية، كما أن هذه العملية بإمكانها دعم ومساعدة السدود المتوفرة للقضاء على ندرة المياه في الاستعمالات المنزلية و كذا الاستغلال في المجالين الزراعي والصناعي.

لقد تم إنجاز 23 محطة خلال سنة 2000 لإنتاج كمية مائية 57500 متر مكعب يوميا ، و هذا برنامج استعجالي جاء للتخفيف من أزمة الطلب على المياه التي عرفتها مدن الشمال في سنة2000 ، و كذلك الأزمة المائية التي عرفتها مدن الغرب خلال سنة 2004 مما قضى بتحويل 10 محطات.[3] بالإضافة لما تعرفه الجزائر من حالة جفاف بين فترة و أخرى، حيث يؤدي الجفاف دورا كبيرا في تحديد إنتاجية المواسم الزراعية، فقد عرفت وتيرة الإنتاج توافقا مطردا مع حالة الجفاف، كما حصل في العامين 1993 و 1994، ارتفع الإنتاج تماشيا مع الظروف المناخية الجيدة، كما حدث في الموسم 2002/2003 .[4]

ت) تطوير أساليب الري الزراعي:

بالنسبة إلى نظم الري الحديثة ، فمن حوالي 10 % من المساحة المروية تستفيد منها، حيث تستخدم في ذلك نظم الري بالرش أو بالتنقيط أو الري المحوري.

---

[1] عبد الرحمن ديدوح، مرجع سابق الذكر، 2017. ص102.

[2] عبد الرحمن ديدوح، مرجع سابق الذكر، 2017. ص106.

[3] عبد الرحمن ديدوح، مرجع سابق الذكر، 2017. ص107.

[4] عبد الرحمن ديدوح، مرجع سابف الذكر، 2017. ص101 .

الري الزراعي و ضمن الإستراتجية المعتمدة من طرف قطاع الموارد المائية فإنها تتمحور حول اتجاهين:[1]

- بالنسبة للمساحات و المحيطات الكبرى فقد تم انجاز العمليات المبرمجة و الهادفة لسقي 95000 هكتار منها 26000 في طور التهيئة و الاستصلاح.

- بالنسبة للري المتوسط فلقد تم إنجاز 103 حاجزا مائيا قادر على تجميع 18 مليونا متر مكعب من المياه بغية سقي مساحات زراعية 3500 هكتار. و كنتيجة لهذه المجهودات المبذولة ، ارتفعت المساحة المروية بمعدل 0.54% للفترة 2002-2013.

الجدول الرقم (3-9) : تطور المساحة المروية

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأراضي الزراعية المروية (% من إجمالي الأراضي الزراعية)	1,81	1,93	2,00	2,03	2,19	2,07	2,14	2,38	2,38	2,52	2,63	2,77

المصدر: Data World Bank, 2017

فإن ندرة الموارد المتجددة للمياه تشكل عائقا أساسيا في مواصلة و متابعة التنمية الزراعية المستدامة ، و عدم الاستغلال الكامل للأراضي الزراعية ، إذ أن الاستمرار في الاستعمال غير المراقب للمياه الجوفية و استنزافها ، و انخفاض كفاية استخدام الري ، و ضعف التنسيق في ما بينها ، و ملوحة المياه ، و كلفة تطوير قسم كبير من مصادرها ، و بعد المواقع التي تتوافر فيها مواقع الاستغلال ، و في بعض الأحيان يتم هدر قسم مهم من المياه السطحية بتركها تصب في البحر ، من دون أية مبادرة للاستفادة منها ، كل هذه الممارسات و المواصفات تؤدي إلى نتائج سلبية في مجال التنمية الزراعية المستدامة.

2. تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر:

يضم الإنتاج الزراعي كل من **الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني.** يمكن قراءة أداء الزراعة الجزائرية من خلال مستويات الإنتاج والإنتاجية. سنحاول فيما يلي عرض لتطور إنتاج أهم المحاصيل الزراعية و الثروة الحيوانية خلال الفترة الممتدة من 1970-2016. النتائج عبارة عن مرآة عاكسة لمدى فعالية السياسات المتعاقبة في تنمية القطاع الزراعي.

1.2 تطور الإنتاج النباتي في الجزائر:

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء. ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا. هذا الفرع من الزراعة يضم مجموعة كبيرة من التراكيب

[1] عبد الرحمن ديدوح، مرجع سابق الذكر، 2017. ص112.

المحصولية ، لعل من أهمها، مجموعة الحبوب ، ومجموعة البقوليات ، ومجموعة الخضر والفواكه ، إلى جانب الزراعات الصناعية.

يبين تحليل تطور نسبة نمو الإنتاج الزراعي الكلي ، أنه بعد ارتفاع ضعيف جدا بين 1962 و 1980 زاد بمعدل سنوي بحوالي 3% بين 1981 و 1990 و بـ 3,2% ما بين 1991 و 2000 و ارتفاعه إلى 7,3% ما بين 2001 و 2011 ، هذا النمو يعكس الحيوية المدعمة للقطاع الزراعي (أنظر كما هو وارد في الملحق الإحصائي) . حجم إنتاج معظم المحاصيل الزراعية قد تضاعف مرتين أو ثلاث مرات (البطاطس ، الطماطم الصناعية ، البقول الجافة، العلف، إلخ...) غير أن هذ ه المعطيات يخفي معدلات النمو لبعض الفروع من المحاصيل الزراعية من سنة إلى أخرى، -7,4 % في 2008 ، + 31,5 % في 2009.[1]

الشكل رقم(3-4): تطور الإنتاج النباتي الإجمالي

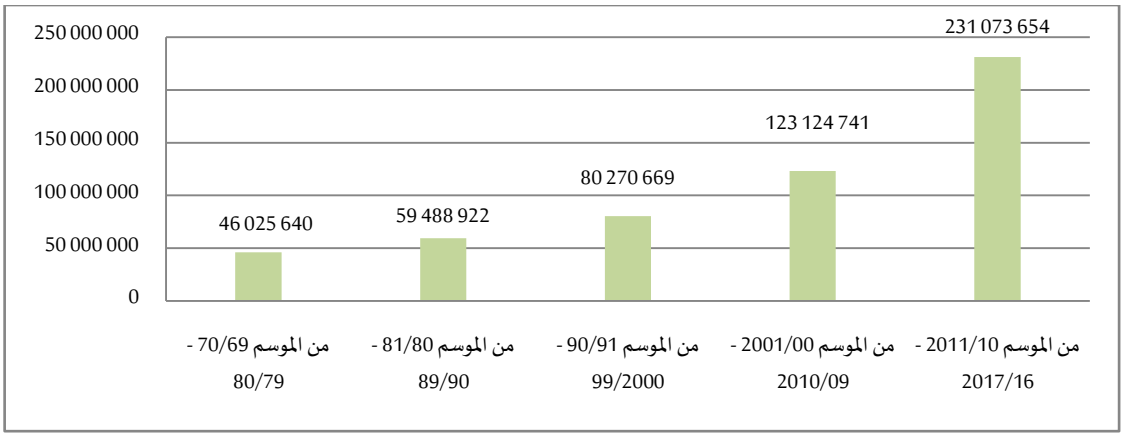

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائر بالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

نلاحظ أن هناك زيادة مطردة للإنتاج الزراعي في الجزائر حيث بلغ متوسط الإنتاج للفترة 1969-1979 حوالي 640 025 46 قنطار كمتوسط سنوي للإنتاج الزراعي ، و ارتفع في الفترة 1989-1999 إلى حوالي 80 669 270 قنطار كمتوسط سنوي للإنتاج الزراعي، ثم بلغ خلال خمس سنوات الأخيرة 231073654 قنطار كمتوسط سنوي للإنتاج الزراعي . هذه الزيادة في إجمالي الإنتاج ، لا تعكس تذبذب وتيرة النمو من سنة لأخرى لبعض المحاصيل ، كنتيجة لعوامل مناخية و نتيجة كذلك للسياسات الزراعية المتعاقبة التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال.

تتجلى المكانة المهمة التي يحتلها الإنتاج النباتي في مجموع الزراعة الجزائرية ، سواء كان ذلك من حيث المساحة الزراعية المستعملة، أو من حيث وزنه الاقتصاد ي . و تعتبر الحبوب والبقول الجافة من أهم مجاميع المحاصيل النباتية، وذلك نظرا إلى أهميتها الغذائية الأساسية للسكان. و نظرا إلى عدم كفاية الكميات المنتجة

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية،مسار التجديد الفلاحي و الريفي،عرض و آفاق، 2012 . ص 22 .

محليا من أهم تلك المحاصيل، تضطر الدولة إلى استيراد كميات كبيرة منها لسد العجز في الفجوة الغذائية المسجلة، و بخاصة منها في مادة القمح، مما يشكل عبئا اقتصاديا كبيرا على ميزانية الدولة.

1.1.2 تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية لمجموعة الحبوب :

أ) تطور المساحة الزراعية:

تعتبر مجموعة الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية التي تشكل النمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري، وهي تأتي في الصدارة. ولعل القمح أكثرها أهمية باعتبار أنه يمثل مصدر الغذاء الأساسي اليومي لكل الجزائريين، بحيث يمكن اعتباره كمؤشر حقيقي لقياس مدى كفاءة القطاع الزراعي بالجزائر، وقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي. وتضم مجموعة الحبوب كلا من القمح الصلب، والقمح اللين ، والشعير و الخرطال، والذرة بأنواعها. الجدول رقم (3- 10) الموالي يوضح تطور المساحة المخصصة لمجموعة محاصيل الحبوب.

جدول رقم(3-10): تطور المساحة المخصصة لمجموعة الحبوب

السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2014
الأراضي المنتجة للحبوب (ألف هكتار)	3228	3171	3181	3198	6236	2579	1058	2350	2856	2509
الأراضي القابلة للزراعة (ألف هكتار)	6248	6845	6875	6910	7081	7519	7662	7511	7502	7469
نسبة الأراضي المخصصة للحبوب لأراضي القابلة للزراعة %	51,66	46,32	46,272	46,29	33,41	30,34	13,81	31,29	38,07	33,59

المصدر: world data bank, décembre 2017

من بيانات الجدول ، نلاحظ أن المساحة تتغير من عام إلى آخر ، وذلك لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها التغيرات المناخية والمساحة المتروكة بورا. فمثلا ، انخفضت المساحة للموسم2000 بنسبة 44 % مقارنة بالموسم السابق ، لترتفع للموسوم 2001 بنسبة 127 %، و ذلك نتيجة للدعم الذي قدمته الدولة إلى منتجي الحبوب .

وتحتل المساحة المخصصة لهذه المجموعة نسبة كبيرة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة بصورة عامة، ومن مجموع المساحة المخصصة للإنتاج النباتي بصورة خاصة ، فقد بلغت المساحة لسنة 1970 بالنسبة إلى المساحة الصالحة للزراعة حوالي 51,66% و استمرت في الانخفاض بعدها ، حيث أقل نسبة سجلت سنة 2000 ب 13,81 % فقط كنسبة من الأراضي المخصصة للحبوب لأراضي القابلة للزراعة و استقرت في حدود 35% في باقي السنوات كما هو موضح في الجدول رقم (3-10). [1] الانخفاض كان لتعو يض المساحة المخصصة للإنتاج الحبوب بمحاصيل أخرى أكثر مردودية للمزارعين نظرا لضعف إنتاجية محصول الحبوب من جهة و كذا

[1] world data bank, décembre 2017

لارتباط هذا المحصول بالعوامل المناخية ، بحيث كانت تعرف الجزائر على فترات متقطعة موجة من الجفاف و تقلبات مناخية كانت تشكل عامل غير محفز للمزارعين للتوسع في زراعة هذا الفرع منالإنتاج النباتي .

ب) تطور الإنتاج :

لقد عرف إنتاج الحبوب تأرجحا كبيرا بين الارتفاع و الانخفاض من سنة لأخرى، و كذا عدم انتظام من حيث الكمية، و ذلك نظرا إلى تأثره المباشر بالعوامل المناخية ، و خاصة منها كمية الأمطار، من خلال مقارنة متوسط إنتاج الحبوب ، نلاحظ أن هناك زيادة معتبرة في حجم الإنتاج كما هو موضح في التمثيل البياني أدناه.

الشكل رقم(3-5): تطور متوسط إنتاج الحبوب . الوحدة: قنطار

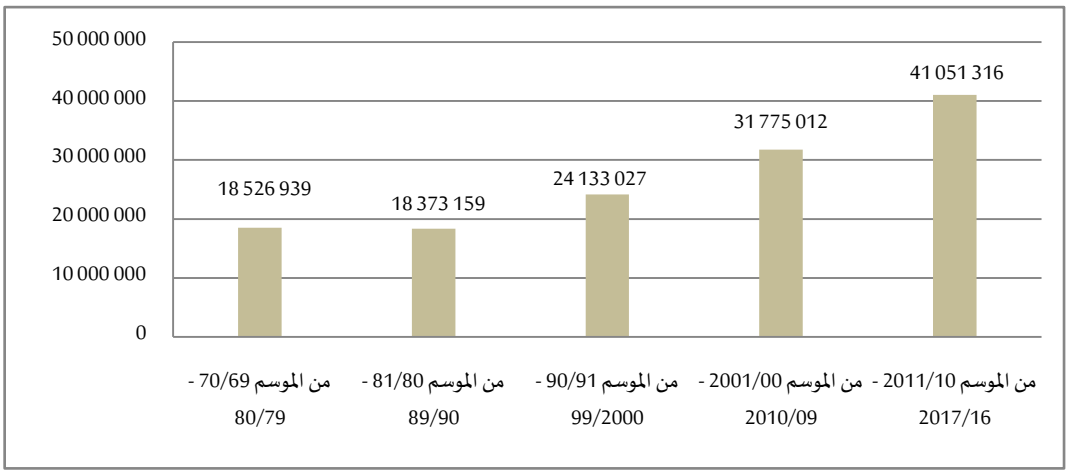

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائربالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

خلال فترة الممتدة من الموسم الزراعي 1969-1970 إلى غاية الموسم 1979-1980، سجلت متوسط لإنتاج الحبوب18,5 مليون قنطار، أعلى مستوى إنتاجيكان خلال موسم 1974- 1975 قدر ب 26مليون قنطار و أدنى مستوى إنتاج كان لموسم 1977-1978 حيث قدر ب 11 مليون قنطار (أنظر كما هو وارد في الملحق الإحصائي) ، تزامنت هذه الفترة مع الثورة الزراعية التي قامت على إعادة توزيع الأراضي الزراعية أشكال و انتهاج نظم تسيير اشتراكية، مما أثر سلبا على القطاع الزراعي بصفة عامة و زراعة الحبوب بصفة خاصة بما أنها الزراعة السائدة في الجزائر آنذاك.

خلال فترة الممتدة من الموسم الزراعي 1980-1981 إلى غاية الموسم 1989-1990، انخفض متوسط لإنتاج الحبوب حيث قدر بـ 18,3 مليون قنطار، مع تذبب و تغير في الحجم الإنتاج من سنة لأخرى ، فسجل 24,3 مليون قنطار للموسم 1980-1981 كأعلى مستوى إنتاجي له خلال الفترة و تراجع موسم 1988-1989 بـ 10,3 مليون قنطار (أنظر كما هو وارد في الملحق الإحصائي) ، وهذا يعود إلى الجفاف الذي عانت منه الزراعة في هذه

الفترة و إلى فشل السياسات المتبعة لتكثيف الري. بالإضافة إلى ما شهدهالقطاع الزراعي من إعادة هيكلة جراء انهيار سعر النفط و بداية الأزمة التي مست الاقتصاد الجزائري. حيث تم إعطاء أهمية للقطاع الخاص، وكذا لإعادة تنظيم التعاونيات بإحداث التنسيق بين الملكيات من جهة، ومن أجل دمج مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية في نظام موحد بضم5 ألف مزروعة اشتراكية من جهة ثانية .

وفي هذه المرحلة كثفت الدولة من مجهوداتها في توفير متطلبات الزراعة من أسمدة ومواد كيماوية وعتاد، حيث ارتفع استعمال الأسمدة في هذه الفترة، فبعد ما كان في عام 1980 يبلغ400ألف طن ارتفع حجمها ليصبح 606 ألف طن في عام 1986 ، كما ارتفع استعمال العتاد الزراعي فبعدما كان عدد الجرارات في عام 1973 25122 وحدة ارتفع في عام 1989 إلى 82120 وحدة . أما الحاصدات فبعدما كانت في بداية السبعينات تبلغ 4000 وحدة، أصبحت في عام 1989 تبلغ 7500 وحدة.[1]

خلال فترة الممتدة من الموسم الزراعي 1990-1991 إلى غاية الموسم 1999-2000، سجلت متوسط لإنتاج الحبوب24,14 مليون قنطار، انخفضت كمية الإنتاج من 20 مليون قنطارا في الموسم 1989-1990 إلى 16 مليون قنطارا في العام 9019-1991 ، لترتفع في العام 1991-1992 إلى 38 مليون قنطار ، و ذلك بمعدل نمو قارب 134.3%، ثم تتجه نحو الانخفاض المستمر في السنوات التالية، و ذلك إلى غاية العام 1994، مسجلة على التوالي: 33 مليون قنطار ، و 14 مليون قنطار ، و 9,8 مليون قنطار . قد سجل في عام 1996 أعلى مستوى إنتاجي له خلال الفترة ، قدر بحوالي 49 مليون قنطارا (أنظر كما هو وارد في الملحق الإحصائي) ، و لعل السبب يتمثل في تحسن الظروف المناخية ' بينما سجل العام 1997 انخفاضا محسوسا بمعدل نمو بلغ - 12,25% مقارنة بالعام الذي سبق، وذلك نتيجة للجفاف الذي عرفته البلاد خلال ذلك العام. وبالنسبة إلى العام 1998 ، فقد سجلت زيادة في الإنتاج بمعدل نمو قارب 248% مقارنة بالعام 1997 ، نظرا إلى تحسن الظروف المناخية إلى حد ما.

خلال فترة الممتدة من الموسم الزراعي 2000-2001 إلى غاية الموسم 2009-2010، سجلت متوسط لإنتاج الحبوب31,7 مليون قنطار (أنظر كما هو وارد في الملحق الإحصائي) ، بينما عرف العام 2000 انخفاضا في كمية الإنتاج بمعدل نمو سالب قدر بحوالي - 53,7 % مقارنة بما كان قد سجال في العام 1999، في حين عرف العام 2001 ارتفاعا معتبرا في كمية الإنتاج ببلوغه 26 مليون قنطار ، أي بمعدل نمو قدر بحوالي 184,6 %.

وهذا التحسن يرجع أساسا إلى الظروف الملائمة التي سادت خلال المو اسم الزراعية من جهة، وإلى الأثر الإيجابي لبداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الزراعية الذي شرع فيه ابتداء من العام 2000 ، وخاصة في مجال تكييف أنظمة الإنتاج الزراعية من جهة أخرى، وكذلك تكثيف الإنتاج في فروع الإنتاج ، خاصة مجال الحبوب ، بسبب ما يتلقاه المزارعون من دعم. فما تم صرفه من طرف الدولة في شكل د عم المزارعين في العام 2001 كان في حدود 53 مليار دينار جزائري لدعم مدخلات الإنتاج من طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الزراعية. في

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق الذكر، 1994. ص48.

مجال البذور، تم بيع ما مقداره 1 مليون قنطارا منها 710717 قنطارا عبر الصندوق. أما بالنسبة إلى مبيدات الحشائش ، فقد تم بيع ما يكفي 258280 هكتارا ، في حين إنه في المواسم الماضية كان الرقم لا يتجاوز ما يكفي 65000 هكتار فقط .هذا وقد سجل عام 2003 ارتفاعا في كمية الإنتاج بمعدل نمو قارب 118,4 % مقارنة بالعام السابق ،بينما سجل كل من العامين 2004، و2005 انخفاضا في الإنتاج قدر بنحو 5،5 % و 17،3 % على التوالي مقارنة بالعام 2003 .[1]

خلال فترة الممتدة من الموسم الزراعي 2010-2011 إلى غاية الموسم 2016-2017، سجلت متوسط لإنتاج 41,05 مليون قنطار،عرفت هذه الفترة أعلى مستوى إنتاجي موسم 2012-2013 بـ51 مليون قنطار ،بينما سجل 49 مليون قنطار و34 مليون قنطار للموسم 2013-2014 و 2014-2015على التوالي (أنظر كما هو وارد في الملحق الإحصائي)، بمعدل نمو يقدر بـ- 33,33 %. و كمقارنة بالفترات السابقة نجد هناك زيادة معتبرة نتيجة الدعم الموجه للقطاع الزراعي في إطار برنامج التجديد الزراعي و الريفي و تحسن الظروف المناخية المواتية.

إجمالا، إنتاج الحبوب بشتى أنواعها قد عرف تذبذبا كبيرا بين الزيادة والنقصان، أدت جملة من العوامل دورها في تحديد معدلات تطور الإنتاج. و هذا التذبذب الواضح في إنتاج الحبوب الذي لا يخضع لوتيرة نمو معينة، هو تارة في الارتفاع، وتارة أخرى في الانخفاض، وهو يبرز أكثر بالنسبة إلى مادة القمح التي لم تستقر على مستوى معين. وتعتبر الظروف المناخية من أكثر الأسباب في هذا التدهور ، كما أن التدابير والإجراءات المتخذة لتحسين الإنتاج لم تكن ذات فعالية، بحيث يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاج ، لابد للإشارة أن من الأطراف الفاعلة التي لها دور في توجيه السياسات الزراعية المتعلقة بالإرشاد الزراعي ، خاصة أن في الفترة الممتدة من الستينيات إلى أواخر التسعينيات كان التسيير من طرف طبقة من المزارعين من دون أي تأهيل علمي ، أي أن التسيير لم يكن يستند على أسس علمية بهدف رفع الإنتاجية.

ت) تطور الإنتاجية لفرع الحبوب:

من خلال البيانات، هناك تطور في إنتاجية الحبوب ، مع وجود اختلال من موسم إلى آخر ، وقد بلغت الإنتاجية أدنى مستوى لها في العامين 1973 و 1974 ، حيث بلغت على التوالي 4,11 قنطار في الهكتار و 4,24 قنطار في الهكتار ، بينما سجل العام 2006 أعلى مستوى لها ببلوغها 15,01 قنطارا في الهكتار ، وذلك بمعدل نمو قارب 39,8 % مقارنة بالعام 2002، و الشكل البياني التالي يبين ذلك.

[1] فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، 2011. ص159.

الشكل رقم(3-6): تطور إنتاجية الحبوب قنطار/هكتار

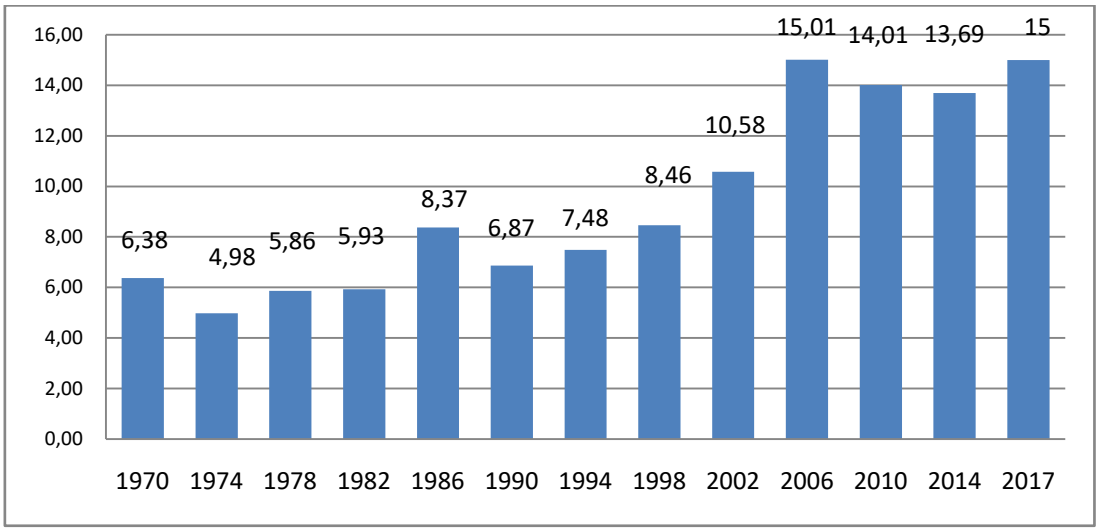

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائربالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

-بالنسبة لعام FAO 2017

هذا التذبذب الواضح لا يعود إلى الظروف المناخية، ففي الأعوام الملائمة من حيث المناخ الملائم ، وخصوصا في ما يتعلق بكمية الأمطار المتساقطة، نجد أن هناك مستثمرات زراعية تحقق حوالي 40 هكتارا من القمح ، في حين توجد أخرى مجاورة لها لم يتعد ما حققته الـ 8 هكتارات فقط، وحينما تكون الأعوام غير ملائمة من حيث سقوط الأمطار نجد أن هناك مستثمرات زراعية تسجل مردودية ضعيفة جدا لكن في المقابل توجد مستثمرات أخرى حققت مردودية تصل إلى 15 قنطارا في الهكتار . و السبب الرئيسي في ذلك هو نوعية العمليات الزراعية، وطرق استخدام الأسمدة الكيميائية لأن الاستعمال السيئ للأسمدة من حيث المعايير العلمية، وبالنوعية والكيفية اللازمتين ، يجعلها دون جدوى ولا فائدة في الرفع من الإنتاج وتحسين المردودية وبخاصة إذا كانت البذور المزروعة غير مختارة تبعا لخصائص وطبيعة التربة والظروف المناخية.[1]

ما يمكن ملاحظته من خلال تطور إنتاجية الهكتار من القمح في الجزائر ، أو من خلال مقارنتها ببعض الدول، فإننا نسجل ضعفا ملموسا في مستوياتها ، وتذبذبا وعدم استقرار في معدلاتها. و لعل ذلك يرجع إلى أسباب كثيرة منها: عدم فعالية السياسات الزراعية المطبقة، وعلى هذا يجب أن نولي الدولة المزيد من الاهتمام لزيادة الإنتاجية الزراعية، لأنها هي المفتاح الرئيسي لزيادة الإنتاج، ومن ثم تحقيق الاكتفاء.

والملاحظة التي يجب أخذها في الاعتبار ، أن مجموعة الحبوب على العموم قد سجلت ابتداء من الموسم 2001-2000 تحسن النسبي في الإنتاج والإنتاجية مقارنة بالفترات السابقة ، وذلك نتيجة للسياسات الزراعية

[1] شعابنة إيمان، مرجع سابق الذكر،2017.

المتعلقة بتحسين وضعية إنتاج الحبوب ، من خلال إتباع العديد من الإجراءات والتدابير كما أشرنا سابقا ، منها إدخال تغييرات على نظم الإنتاج ، وتوفير مستلزمات الإنتاج والبذور المحسنة والأسمدة ومبيدات الأعشاب الضارة. وتعتبر بذور الحبوب المحسنة من أهم عوامل الإنتاج التي تعاني البلاد ندرتها، بسبب قلة الإمكانيات المحلية وصعوبة اختيار الأصناف المستوردة التي تكون متلائمة مع ظروف الزراعة في الجزائر، ورغم هذه الإجراءات إلا أن الإنتاج والإنتاجية لم يرقيا إلى المستوى المطلوب أو المحافظة على نفس المستوى الإنتاجي، خاصة بالنسبة إلى مادة القمح، بحيث يبقى مستواهما الضعيف هو الطابع الغالب، ولعل الأسباب في ذلك متعددة، ولكنها تتركز في رفع الدعم على مستلزمات الإنتاج، وضعف الدعم المقدم إلى المزارعين، وعزوفهم عن زراعة هذا النوع من المحاصيل ، وتحولهم إلى إنتاج محاصيل أكثر ربحية.[1]

ولعل أهم سمات زراعة الحبوب في الجزائر تتلخص في ما يلي:[2]

-إن أهم ما يميز إنتاج الحبوب، هو ضعفه على الرغم من تكثيف زراعته، فرغم استقرار المساحات المزروعة بالحبوب منذ مدة، إلا أن مستويات الإنتاج تبقى تتميز بالتذبذب الكبير.

-تدني مردودية الحبوب ، حيث تبقى مردودية الهكتار الواحد في الجزائر دون المستويات الدنيا المنتظرة. المردودية الزراعية عموما ترتبط أساسا بكميات الأسمدة المستعملة ونوعيتها من جهة، والبذور المختارة من جهة أخرى، وهي التي تفسر مدى الزيادة والانخفاض في الإنتاج. ولهذا تبقى مردودية إنتاج الحبوب ضعيفة بصورة عامة. ويمكن أن نضيف إلى جملة أسباب هذا التدني في المردودية التي سبق ذكرها ، مجموعة عوامل ، منها ما يتعلق بالمحيط ، والمتمثلة في الظروف المناخية التي تعرفها المنطقة باستمرار ، منها ما يرتبط بالجانب التقني ، خاصة في مجال تهيئة التربة وانتقاء البذور واستعمال الأسمدة وتوقيت ذلك. ففي مجال تهيئة التربة ، فإنه نظرا إلى الاستغلال المكثف ، خاصة بعد البرنامج المتعلق بتكثيف الزراعات وعدم إتباع طريقة الدورات (أرض بور- أرض مزروعة) عرفت تناقصا نوعيا في قيمتها الإنتاجية.

وأمام هذا التذبذب في إنتاج الحبوب، وفي معدل الإنتاجية، فقد أصبح السعي من أجل زيادة إنتاج هذا المحصول الإستراتيجي ضرورة ملحة ، وذلك للتخفيف من العجز الذي تعرفه تلبية الاحتياجات الوطنية في هذا المجال، غير أن هذا لن يتأتى إلا إذا تم اتخاذ مجموعة الإجراءات و منها ما يتعلق خصوصا بتشجيع المزارعين على الاستمرار في زراعة الحبوب وعدم التخلي عنها، خاصة عندما صارت غير مربحة بسبب الفرق المسجل بين التكاليف التي يتحملونها والأسعار المطبقة، والتي تخضع لدعم من الدولة.

تقرر منذ العام 2003 رفع السعر عند الإنتاج بما يفوق 200 % بالنسبة إلى مختلف أنواع الحبوب . وموازاة مع ذلك، تم توسيع المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب في بعض الجهات الجبلية والصحراوية، التي أعطت التجارب فيها نتائج مشجعة، وإن كانت مثل هذه المبادرة تحتاج إلى استمرارية ومزيد من الدعم

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق الذكر، 2000. ص99.

[2] فوزية غربي ، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية العدد5، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2009. ص 277.

التحفيزي.كما بادرت الجهات المعنية إلى العمل على الرفع من المساحات المتبقية، وذلك بإضافة قرابة 250،000 هكتار كأراض جديدة مسقية، تدخل في إطار برنامج تثمين واستصلاح الأراضي، خاصة تلك الواقعة في مناطق السهوب ، التي تكون قد وصلت حسب بعض التقديرات إلى أكثر من مليون هكتار. وفي الجانب التقني والفني ، السعي لإيجاد أنواع جديدة من البذور ذات قابلية عالية على التكيف مع الظروف المناخية والتربة، مع توفيرها بالكميات الكافية، و حث المزارعين على استعمال التقنيات الحديثة في الزراعة. وكل هذه الإجراءات تستدعي الصرامة في التطبيق واستمرار الجهود وتعميمها.[1]

2.1.2 تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة البقول الجافة:

تعتبر محاصيل البقوليات من المجموعات الزراعية الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة بالجزائر، لكونها تشكل من الناحية التغذوية مصدرا رئيسيا للبروتين النباتي الذي يحتاج إليه الإنسان في تغذيته اليومية.

أ) المساحة المخصصة للبقوليات :

إنتاج البقول الجافة على درجة كبيرة من الأهمية، حيث إن زيادة إنتاج أي نوع منها يحقق مزيدا من الأمن الغذائي ، وتضم البقوليات الفول الجاف والحمص والعدس، التي ستطرق إلى بعضها ضمن هذه الفقرة. الجدول التالي يبين نسبة الأرض المخصصة لها .

جدول رقم (3-11): الأراضي المخصصة للبقول الجافة من الأراضي القابلة للزراعة %

السنة	1970	1974	1978	1982	1986	1990	1994	1997	2001	2005	2010	2016
الأراضي المخصصة%	1,44	1,48	1,58	1,42	2,23	1,29	1,48	1,04	0,77	0,91	0,98	1,15

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائر بالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

-قاعدة معطيات البنك الدولي

عرفت عدم استقرار خلال الفترة 1990-2001 ، إذ سجلت المساحة أعلى مستوى لها في العام 1984 ، حيث بلغت 157000 هكتارا ، بينما سجلت في العام 2001 أدنى مستوى لها ببلوغها 59000 هكتارا ، وبذلك تكون المساحة المزروعة قد عرفت انخفاضا قدر بـ 6,78 % ، مقارنة بعام 2000. وهذا الانخفاض المسجل يعود إلى انخفاض كمي ونوعي للبذور، وارتفاع في الأسعار، إذ شهدت ارتفاعا ملحوظا، وخاصة بالنسبة إلى مادة الحمص. ثم بدأ في الارتفاع في الأعوام التالية، حيث بلغت المساحة في العام 2004 حوالي 72000 هكتارا و بنسبة 1% من

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مرجع سابق الذكر، 2012. ص 22

الأراضي القابلة للزراعة . بالمقارنة من حيث نسبة الأراضي المخصصة للبقوليات، نجد أنها في تناقص مستمر ، هذا ما يترجم التخلي عن هذا الفرع من الإنتاج النباتي و إحلاله بفروع أخرى أكثر مردودية و ربحية .

ب) تطور الإنتاج لمجموعة البقول الجافة:

عرف الإنتاج كذلك تذبذبا ، من خلال قراءة سطحية للتمثيل البياني أدناه الذي يوضح متوسط إنتاج البقول الجافة على فترات ، نلاحظ أن هناك انخفاض في المستوى الإنتاجي من الموسم الزراعي 1969-1970 إلى غاية موسم 2009-2010 ، كما نلاحظ أن هناك زيادة معتبرة قدرت ب 84,40 % خلال المواسم للفترة 2010-2017 .

الشكل رقم (3-7) : تطور متوسط إنتاج لمجموعة البقول الجافة . الوحدة : قنطار

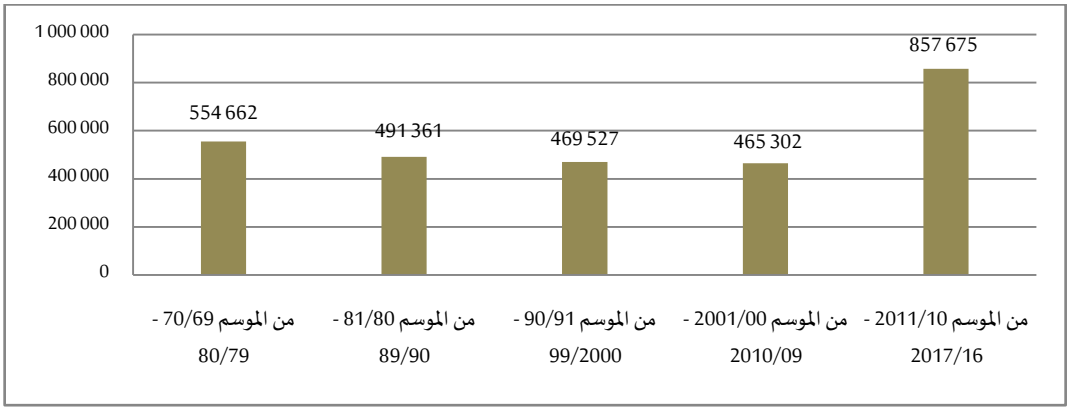

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

- **الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149**
- **الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائربالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42**
- **بالنسبة لعام FAO 2016**

خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970 و 1980، سجل الإنتاج أدنى مستوى له في العام 1972 إذ بلغ 280 392 قنطار (أنظر كما هو وارد في الملحق الإحصائي) ، بمعدل نمو سالب فدره - 19,46% مقارنة بالعام 1971.

خلال الفترة الممتدة بين عامي 1980 و 1990، حيث سجل الإنتاج أدنى مستوى له في العام 1983 إذ بلغ 570 331 قنطار (أنظر كما هو وارد في الملحق الإحصائي)، بمعدل نمو سالب بالنسبة لعام 1982 قدره – 34,66 %، و تحقق معدل نمو إيجابي عام 1984 قدره 8,9 %. أعلى مستوى إنتاجي سجل عام 1987 مقدرا بـ 678760 قنطار.

خلال الفترة الممتدة بين عامي 1990 و 2000، حيث سجل الإنتاج أدنى مستوى له في العام 1998 حيث فدر بـ 276360 قنطار (أنظر كما هو وارد في الملحق الإحصائي)، هذا الانخفاض يعود إلى ما عرفته الجزائر في هذه الفترة ، مما أثر بشكل مباشر على سكان الأرياف و اضطرهم للنزوح و الهجرة قسرا ، و باعتبار أن أغلب سكان

الأرياف من أصحاب الحيازات الصغيرة التي كانت مخصصة للاستهلاك العائلي ، وتأتي البقول الجافة من الفروع الشائعة لدى أصحاب الحيازات الصغيرة.

منذ عام 2001 بدأ الإنتاج يميل نحو الارتفاع، حيث بلغ 384 360 قنطارا لعام 2002 ، أي بمعدل نمو 75,8% مقارنة بالعام 2001 ، كما واصل الإنتاج اتجاهه التصاعدي بعد ذلك ، فقد قدر في العام 2003 بما يعادل 435340 قنطارا أي بمعدل نمو يساوي 13،3% مقارنة بالعام 2002 وفي العام 2010 بلغ 890 642 قنطارا بمعدل 60 % مقارنة بالعام 2009 الذي عرف تراجع في المستوى النتائج و الذي قدر بـ 401725 قنطار، و كنتائج أولية للبرامج التنموية في القطاع الزراعي و الفضاءات الريفية بصفة عامة ، عناك ارتفاع في المستوى الإنتاجي للبقول الجافة ، إذ بلغ 958000 قنطار ، 937000 قنطار ، 874000 قنطار ، 880102 قنطار ، للأعوام2013 و 2014و 2015 و2016 على التوالي (أنظر كما هو وارد في الملحق الإحصائي).

ج) تطور الإنتاجية لمجموعة البقول الجافة:

ومن جهتها عرفت الإنتاجية تذبذب ، فقد سجلت أدنى مستوى لها عام 1984 مقدرة بـ 2,5 ق/هكتار كما سجلت 3,45 قنطار/هكتار في العام 1994 و 1997 ، غير أنها بدأت تميل نحو الارتفاع النسبي ابتداء من العام 2001، حيث سجلت 6,6 قنطار /هكتار لعام 2006 و 9.93 قنطار/هكتار لعام 2015، كما هو موضح أدناه .

الشكل رقم(3-8): تطور إنتاجية البقول الجافة الوحدة: قنطار/هكتار

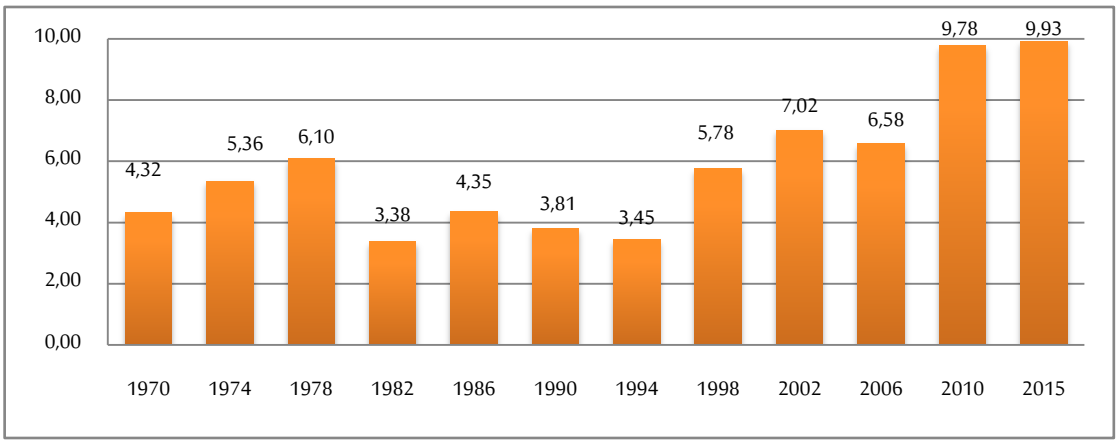

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائربالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

إنتاجية البقول الجافة في الجزائر تعتبر من بين أضعف المستويات مقارنة ببعض البلدان العربية. فعل سبيل المثال بلغت الإنتاجية في العام 1999 في لبنان معدل 41،1 قنطار/هكتار ، وفي مصر 22،6 قنطار/هكتار ،

وفي السودان 10،5 قنطار/هكتار وفي المغرب 6،3 قنطار / هكتار ، وفي تونس 8،4 قنطار/هكتار ، بينما لم تسجل في الجزائر سوى 5,48 قنطار/هكتار .[1]

3.1.2 تطور المساحة والإنتاج لمجموعة المحاصيل الصناعية:

تعتبر المحاصيل الزراعية الصناعية من المحاصيل المهمة من النواحي الزراعية والصناعية والاستهلاكية ، عرفت نوعا من الاهتمام في بداية السبعينات ، خاصة في ما يتعلق بالشمندر السكري ، ومحاصيل الزيوت النباتية والطماطم الصناعية، وزاد الاهتمام مع بداية التسعينات، وبخاصة في مجال الطماطم الصناعية ، نظرا للطلب المتزايد عليها.

أ) تطور المساحة لمجموعة المحاصيل الصناعية:

من خلال الجدول رقم (3-12) نلاحظ ارتفاع النسبة في التسعينيات كنتيجة للدعم الذي وجه للصناعات الغذائية مما انعكس إيجابا على الزيادة في الطلب على منتجات هذا الفرع و بالتالي كان محفزا للمزارعين للتوسيع الأراضي المخصصة له. هذه المجموعة الزراعية لم تنل العناية الكافية ، وذلك بالرغم من قيمتها الاقتصادية العالية، حيث إن توسعها دليل على انتعاش الاقتصاد الزراعي.

جدول رقم (3-12): الأراضي المخصصة لمحاصيل الزراعة الصناعية من الأراضي القابلة للزراعة %

السنة	1970	1974	1978	1982	1986	1990	1994	1997	2001	2005	2010	2016
الأراضي المخصصة %	0,32	0,29	0,36	0,32	0,34	0,28	0,48	0,50	0,47	0,41	0,33	0,36

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائربالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

-بالنسبة لعام FAO 2016

لقد عرفت المساحة الإجمالية للمحاصيل الصناعية اتجاها تصاعديا في الفترة 1990-1999، حيث سجلت المساحة المخصصة لهذا النشاط أعلى نسبة لها في العام 1999، إذ بلغت 48000 هكتار، غير أنها سجلت انخفاضا في الأعوام الثلاثة التالية كما يلي: 40000 هكتارا ، و 36000 هكتارا ، و 35000 هكتارا . ثم سجلت ارتفاعا طفيفا في العامين 2003و 2004 بلغ على التوالي : 38000 هكتار و 39000 هكتار ، ثم عادت لتسجل انخفاضا و بقيت تتراوح في حدود 26000 هكتار خلال الفترة الممتدة من 2005-2016 . نسبة الأراضي المخصصة لهذا الفرع تبقى جد ضئيلة بالنظر لأهميته ا على المستوى الاقتصادي، خاصة بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية الذي يعتمد عليه كمصدر لتوريد المادة الأولية الخام كالطماطم.

[1] فوزية غربي، مرجع سابق الذكر،2011 . ص177.

أ) تطور الإنتاج للزراعة الصناعية:

الصناعات الزراعية، وبخاصة الغذائية منها ، تكتسي أهمية كبيرة في تطوير قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية الاحتياجات الغذائية للمواطنين، كما توفر مناصب عمل من خلال المؤسسات التي تخلقها، وتخلق فرصا للتصدير، وبالتالي تغطية بعض أوجه النقص في مواد أخرى ، عبر توفير عملة أجنبية أو عن طريق التبادل.

تضاعف المستوى الإنتاجي كما هو موضح أدناه في التمثيل البياني الذي يبين متوسط إنتاج الزراعة الصناعية على فترات ، نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة في المستوى الإنتاجي من الموسم الزراعي 1969-1970 إلى غاية موسم 2009-2010 ، كما نلاحظ أن هناك زيادة معتبرة ما بين متوسط الإنتاج للمواسم 1969-1980 و الموسم 2010-2016 قدرت بـ 6,9 %. لكن هذا لا يخفي تذبذب الذي عرفه مستوى الإنتاج من موسم لأخر.

الشكل رقم (3-9): تطور الإنتاج للزراعة الصناعية

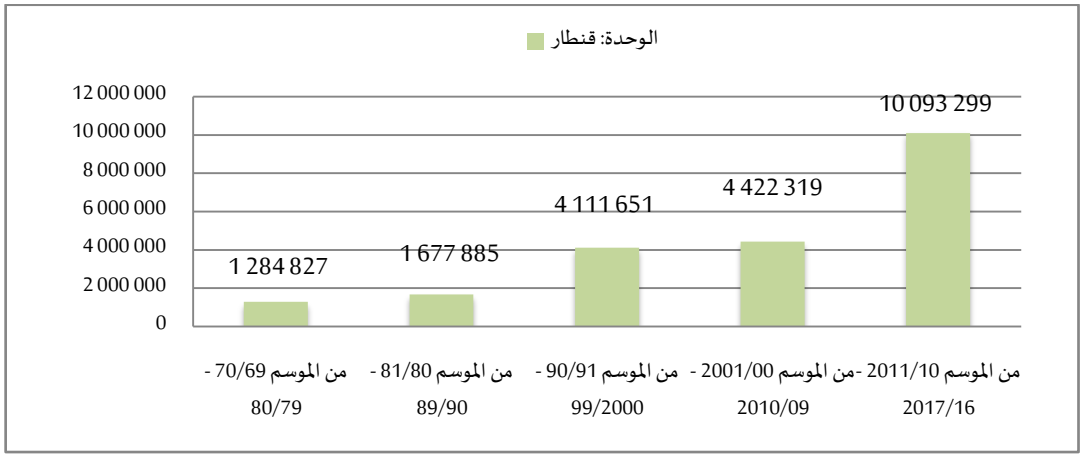

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائر بالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

-إحصاءات FAO

خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970 و 1980، سجل الإنتاج أدنى مستوى له في العام 1972 إذ بلغ 590 743 قنطار ، و ارتفع بعد ذلك و سجل أعلى مستوى إنتاج عام 1980 بـ 940 752 1 قنطار و بمعدل نمو قدره 17,33% مقارنة بالعام 1979الذي سجل 1493960 قنطار(أنظر كما هو وارد في الملحق الإحصائي).

خلال الفترة الممتدة بين عامي 1981 و 1990، حيث سجل الإنتاج أدنى مستوى له في العام 1983 إذ بلغ 935 200 قنطار، 590 951 1قنطار مستوى إنتاجي سجل عام 1984، أي زيادة بمعدل قدره 1,08%، أعلى مستوى إنتاجي سجل عام 1989 مقدرا بـ 560 118 2 قنطار(أنظر كما هو وارد في الملحق الإحصائي).

خلال الفترة الممتدة بين عامي1990 و 2000، بدوره ، عرف الإنتاج الإجمالي لهذه المحاصيل تذبذبا ، ولقد سجل العام 1990 أدنى مستوى من الإنتاج، فقد بلغ 140 150 1 قنطارا ، بينما سجل العام 1999 أعلى معدل إنتاجي قدره 970 075 6 قنطار (أنظر كما هو وارد في الملحق الإحصائي) . و كمقارنة بين هذه الفترة و التي سبقتها نلاحظ زيادة معتبر في الإنتاج لهذا الفرع من المحاصيل عموما .

منذ عام 2000 بدأ الإنتاج يميل نحو الارتفاع، حيث بلغ 5981590 قنطار، 7776900 قنطار، 13299000 قنطار، للأعوام 2005 و 2010 و 2015 (أنظر كما هو وارد في الملحق الإحصائي)، أي بمعدل نمو قارب 115% مقارنة بالعامي 2005 و2015 .

لا بد الإشارة إلى أن الطماطم الصناعية تحتل المكانة الأولى ضمن مجموع مساحة المحاصيل الصناعية، إذ تقدر مساهمتها ضمن هذه المجموعة بحوالي 70%. وقد عرفت المساحة المخصصة لها اتجاها تصاعديا ، كما عرف الإنتاج التغير نفسه الذي عرفته المساحة تقريبا ، فقد سجل اتجاها تصاعديا حيث انتقل من 1,1مليون قنطار إلى حوالي 6ملايين قنطار في العام 2004، وذلك بمعدل نمو بلغ 37،7 % مقارنة بالعام 2003 .

4.1.2 تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الخضر:

تعتبر محاصيل الخضر والفواكه من بين المحاصيل الغذائية الأساسية ضمن النمط الاستهلاكي العام، وهي من المجموعات التي يتزايد عليها الطلب بمعدلات عالية، حيث أنها تتأثر مباشرة بمعدل الزيادة السكانية وزيادة الدخول، وتحسن المستوى المعيشي للمستهلك . تشمل الخضر على مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية لعل أهمها: البطاطس، والطماطم، والبصل وما إلى ذلك من المحاصيل المهمة التي سنتطرق إلى بعضها ضمن هذا الموضوع.

أ) المساحة المخصصة لزراعة الخضر:

عرفت المساحة المخصصة لهذه المحاصيل تذبذب من سنة لأخرى متأثرة بمجموعة عوامل مناخية و أمنية جراء النزوح الريفي الذي عرفته الجزائر طيلة التسعينيات.

جدول رقم(3-13): الأراضي المخصصة للخضرمن الأراضي القابلة للزراعة %

السنة	1970	1974	1978	1982	1986	1990	1994	1998	2001	2010	2015
نسبة الأراضي المخصصة للخضر1000 هكتار	108	130	179	213	297	260	262	247	269	429	490
النسبة من الأراضي القابلة للزراعة %	1,73	1,99	2,6	3,1	4,26	3,67	3,5	3,22	3,55	5,72	6,57

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائر بالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

المساحة بدأت تعرف اتجاها تصاعديا ابتداء من العام 2000 نظرا لزيادة في الطلب على منتجات هذا الفرع نظرا للنمو السكاني الذي عرفته الجزائر ، فقد سجلت في العام 1970 حوالي 108000 هكتارا ، و في العام 1990 بما يعادل 260000 هكتار و 490000 هكتار في عام 2016 ، معدل الزيادة بين عام 1970 و 2016 يقدر بـ 3,6%. الأهمية النسبية لهذا الفرع تتجلى في نسبة الأرض المخصص له إذ بلغت 1,73% عام 1970 لترتفع إلى 4,26% عام 1990 و6,57 % لعام 2016.

ب) تطور الإنتاج للخضر:

تضاعف المستوى الإنتاجي كما هو موضح أدناه في التمثيل البياني الذي يبين متوسط إنتاج الخضر، حيث نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة في المستوى الإنتاجي من الموسم الزراعي 1969-1970 إلى غاية موسم 2016-2017 (أنظر كما هو وارد في الملحق الإحصائي) ، كما نلاحظ أن هناك زيادة معتبرة ما بين متوسط الإنتاج للمواسم 1969-1980 و الموسم 2010-2016 قدرت بـ 115,15 %.

الشكل رقم(3-10): تطور الإنتاج للخضر

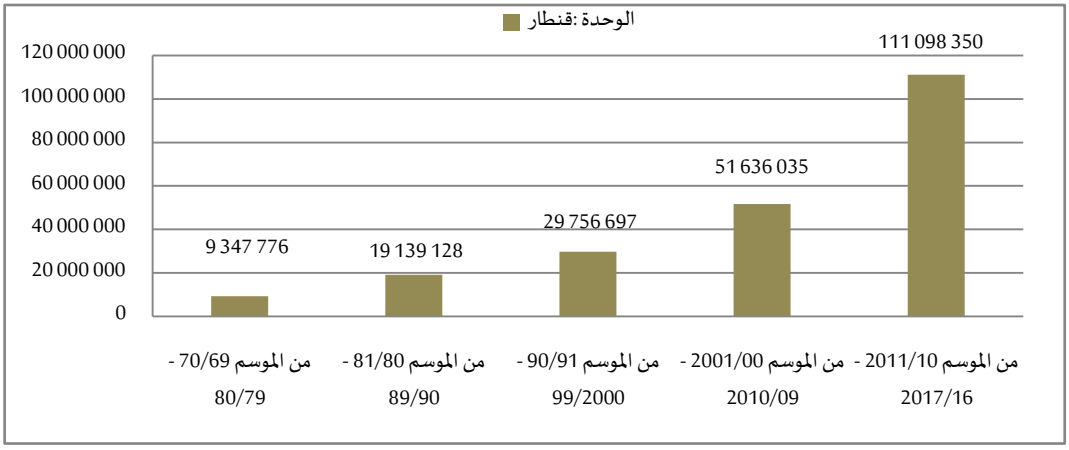

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائر بالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

-إحصاءات FAO

بخصوص الإنتاج السنوي ، فهو بدوره قد عرف تذبذبا مماثلا، وقد كان معتبرا خلال الفترة 1990-2000، وبعدها عرف منحى تصاعدي ، حيث قدر بـ 33081560 قنطار، 59265500 قنطار لعام 2000 و 2005 ، ثم استمر في الارتفاع ليسجل في العام 2010 ما يعادل 86404430 قنطار، أي بمعدل نمو قدر بحوالي 18,6% مقارنة بعام 2009 و بلغ سنة 2016 124693000 قنطار زيادة بمعدل 1,4% عن عام 2015 الذي بلغ فيه مستوى الإنتاج 122977000قنطار (أنظر كما هو وارد في الملحق الإحصائي).

ج) تطور الإنتاجية للخضر:

في نفس الاتجاه بالنسبة للإنتاج، إذ جاءت متذبذبة خلال الفترة 1975-2000 ، إلا أنها بدأت في التحسن منذ العام 2000 و إلى غاية العام 2015، فقد سجلت المعدلات التالية : 67,09 قنطار/هكتار لعام 1970، لتنخفض إلى 58,06 قنطار /هكتار لعام 1982، و ارتفعت إلى 86,9 قنطار/هكتار عام 1990 ، و 133,03 قنطار/هكتار لعام 2002 ، لتقفز إلى حوالي 254,5 قنطار /هكتار سنة 2015 .

الشكل رقم (3-11) : تطور الإنتاجية للخضر. (الوحدة : قنطار/هكتار)

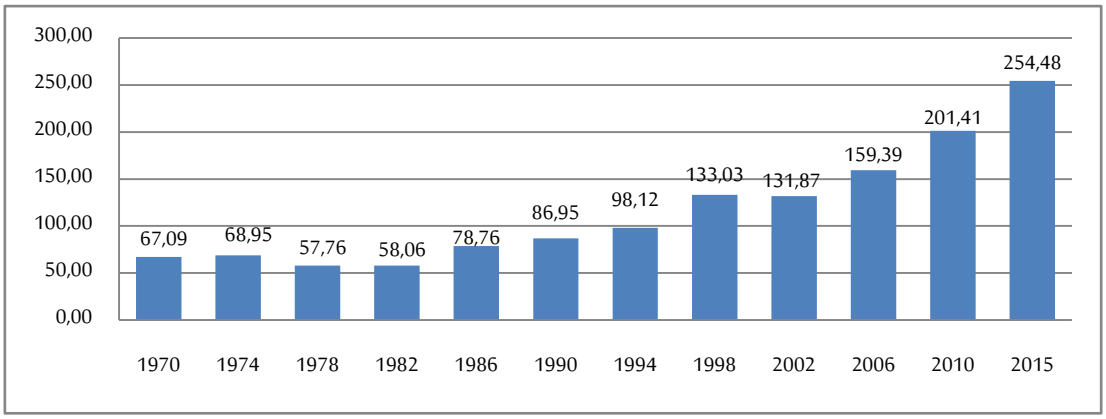

-المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

- الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائر بالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

5.1.2 تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الفواكه:

تعتبر ثمار الفواكه من بين المصادر الغذائية المهمة في الجزائر، وهي تشتمل على عدة أنواع ، منها الحمضيات، العنب (المائدة و القبو)، والتمور ، والتين ، والزيتون .

أ) تطور المساحة لمجموعة الفواكه:

فقد عرفت المساحة المخصصة لهذا النوع من الفواكه زيادة معتبرة ابتداء من المخططين الخماسيين الأول والثاني ، نتيجة لتجديد البساتين وتشجيع غرس هذا النوع من الأشجار عن طريق دعم غرس الأشجار المثمرة الذي قدمته الدولة، خاصة مع انطلاق من تطبيق المخطط الوطني للفلاحة عام 2000 ، مما تجدر الإشارة إليه هو عملية تقليص الأراضي المخصصة لكروم القبو و الذي كان منتشرا خلال فترة الاستعمار الذي كان يستغل مساحات معتبرة لهذه المنتجات بهدف توجيهها إلى أروبا ، بعد الاستقلال تم تعويض هذا الفرع بمنتجات أخرى و كروم المائدة.

ويمكن ملاحظة تطور المساحة والإنتاج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-14) : الأراضي المخصصة للفواكه من الأراضي القابلة للزراعة %

السنة	1970	1974	1978	1982	1986	1990	1994	1998	2001	2010	2015
الأراضي المخصصة للفواكه(1000 هكتار)	573	605	594	573	480	449	456	441	480	700	730
النسبة من الأراضي القابلة للزراعة %	9,17	9,25	8,62	8,32	7	6,34	6,10	5,76	6,33	9,33	9,78

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائر بالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

ب) تطور مستوى الإنتاج للفواكه :

إجمالا عرف مستوى الإنتاج زيادة مطردة لمختلف الأصناف التي تشملها مجموعة الفواكه ، و فيما يلي تطور الإنتاج و الإنتاجية لأهم الأصناف والفروع:

الفرع الأول: تطور إنتاج الحمضيات:

عرفت مساحة الحـ مضيات انخفاضا في بداية التسعينات،وهي الوضعية المروثة عن عقد الثمانيات ، حيث كانت البساتين تعاني الشيخوخة وعدم التجديد والصيانة، إلا أن المساحة بدأت ، بعد تشجيع غرس الأشجار المثمرة وتقديم الدعم، تتجه تدريجيا نحو الارتفاع ، مما انعكس بالإيجاب على مستوى الإنتاج للحمضيات .كان محصول البرتقال خلال الفترة 1989-2001 يحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة، وذلك باستحواذه على ثلثي المساحة المخصصة للحـ مضيات، وذلك بما يعادل 64%. بينما يحتل البرتقال من نوع الكليمونتي ربع السماحة أي بما يعادل 24%. وتتوزع المساحة المتبقية، والمقدرة بـ حوالي 12% بين المندرين والليمون . وبخصوص الإنتاج المحقق في الفترة نفسها، يحتل البرتقال الصدارة بما يعادل 68,4 %، متبوعا بالكليمونتين بما يعادل 20,4 %، ثم المندرين بنسبة 5% والليمون بحوالي 5,2 %[1].

[1] MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole, direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information, 2006. P136

الشكل رقم (3-12): تطور إنتاج الحمضيات

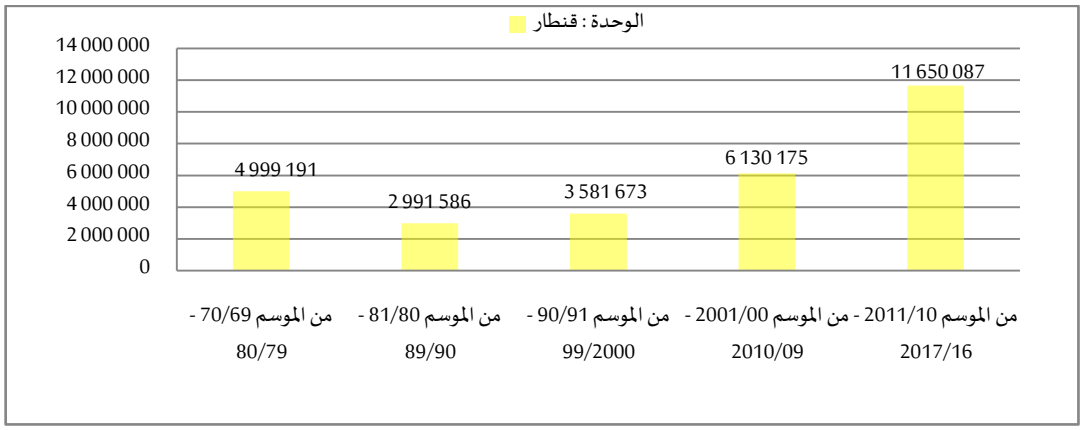

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائر بالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

-إحصاءات FAO

حسب الإحصائيات المتوفرة، عرفت وتيرة الإنتاج انخفاضا من حيث الكميات، تم تسجيلها للفترة 1980-1990 حيث بلغ متوسط إنتاج خلال هذه الفترة 2991586 قنطار أي معدل قدره -67,10% بالمقارنة مع متوسط الإنتاج للفترة 1970-1980 الذي بلغ 4999191 قنطار ، غير أنه منذ العام 1990 بدأ الإنتاج في يتحسن حيث بلغ 3581673 قنطار كمتوسط إنتاج للفترة 1990-2000 أي بزيادة قدره 19,73 % عن الفترة السابقة ، تلتها الزيادة المعتبرة في الإنتاج إلى أن بلغ 111650087 قنطار في الفترة 2010-2017 ، بمعدل نمو قدره 90 % عن الفترة 2000-2010 بتسجيل متوسط إنتاج قدره 6130175 قنطار (أنظر كما هو وارد في الملحق الإحصائي).

الفرع الثاني: تطور إنتاج الكروم

عرفت المساحة المخصصة للكروم انخفاضا محسوسا على طول الفترة 1990-1999 ، وذلك بسبب شيخوخة الأشجار من جهة، وقلع أشجار عنب القبو من جهة أخرى. غير أنه ابتداء من العام 2000 بدأت المساحة المخصصة لذلك تعرف ارتفاعا، حيث استفادت كغيرها من نشاطات القطاع بالدعم الموجه إلى تشجيع غرس الأشجار المثمرة، بصورة عامة.

الشكل رقم(3-13) : تطور إنتاج الكروم

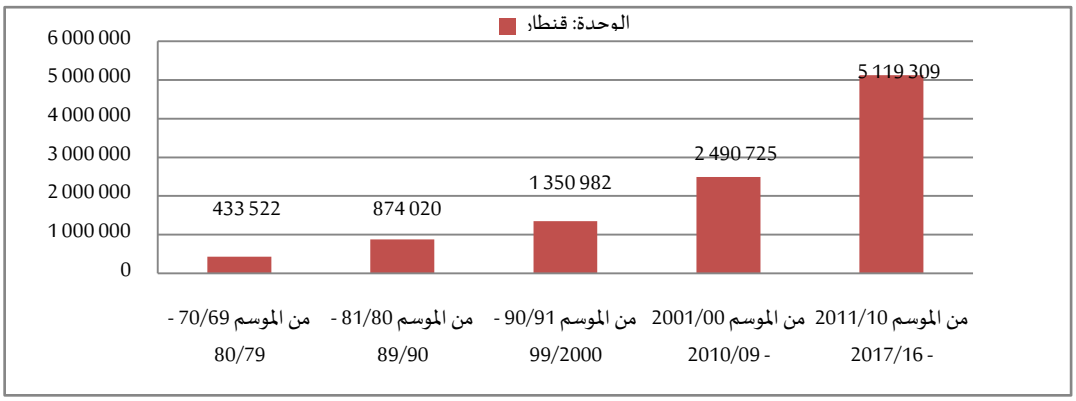

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائر بالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

-إحصاءات FAO

حسب الإحصائيات المتوفرة، عرفت وتيرة الإنتاج ارتفاعا مستمر من حيث الكميات، حيث بلغ متوسط إنتاج 433522 قنطار خلال الفترة 1980-1990، و ارتفع بمعدل نمو 101 % بالمقارنة مع متوسط الإنتاج للفترة 1970-1980 الذي بلغ 874020 قنطار ، منذ العام 1990 بدأ الإنتاج في تحسن ملحوظ حيث بلغ 1350982 قنطار كمتوسط إنتاج للفترة 1990-2000 أي بزيادة قدره 54,57 % عن الفترة السابقة ، استمر مستوى الإنتاج في الارتفاع إلى أن بلغ 5119309 قنطار في الفترة 2010-2017 ، بمعدل نمو قدره 105 % عن الفترة2000-2010 حيث سجل فيها 2490725 كمتوسط إنتاج إجمالي الكروم (أنظر كما هو وارد في الملحق الإحصائي).

الفرع الثالث : تطور إنتاج و انتاجية التمور و التين والفواكه ذات النواة:

تحتل الجزائر مكانة مرموقة في إنتاج التمور، وتعتبر التمور الجزائرية من بين الأجود عالميا، وبخاصة بالنسبة إلى دقلة نور. لقد عرفت كل من المساحة والإنتاج والإنتاجية اتجاها تصاعديا على العموم. وحسب الديوان الوطني للإحصائيات في حصيلته للعام 2005 ، بلغت إعداد النخيل في الفترة 1989-2001 في المتوسط ما يعادل 7،6 مليون نخلة، أي ما يقارب 75,2 % من إجمالي أشجار النخيل المغروسة. يأتي في المقدمة النخيل من نوعية دقلة نور بما يعادل 38,4 %. كما تقدر النوعية الأخرى والمعروفة باسم الدقلة البيضاء بما يعادل 23،1 %. ودائما في الفترة الزمنية نفسها ، احتل إنتاج دقلة نور المرتبة الأولى بما نسبته 48,2 % من إجمالي إنتاج التمور، تليه الدقلة البيضاء بنسبة 29,7 %، ويأتي في المرتبة الثالثة إنتاج الغرس بحوالي 21,9 %.[1] تشير البيانات المتوفرة لدى الديوان الوطني للإحصاء إلى أن مساحة المخصصة الفواكه قد عرفت اتجاها تصاعديا ، أي بمعدل نمو قدر بحوالي ، حيث توسعت المساحة كما هو موضح في الجدول الموالي :

[1] فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، 2011. ص188.

جدول رقم(3-15): تطور مساحة المخصصة لزراعة الفواكه ذات النواة

السنة	1970	1980	1990	2000	2010	2015
المساحة -هكتار	30000	158000	205000	213000	460000	490000

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائر بالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

ومن جهته، عرف الإنتاج تذبذبا من حيث الكمية لزراعة الفواكه ذات النواة ، فقد سجل انخفاضا للأعوام، 1990 و 1996 و 1997، وربما يرجع في ذلك بالدرجة الأولى إلى الظروف المناخية التي عرفتها البلاد خلال هذه الأعوام، بينما عرف الإنتاج اتجاها تصاعديا ابتداء من العام 2000، حيث تم تسجيل 3,9 مليون قناطير، ثم ترتفع الحصيلة لتقدر بما يعادل 6,2 مليون قنطار بالنسبة إلى العام 2004 ، وذلك بمعدل نمو إيجابي يقدر بـ 55,5 %.

الشكل رقم(3-14) : تطور إنتاج التمور و التين والفواكه ذات النواة

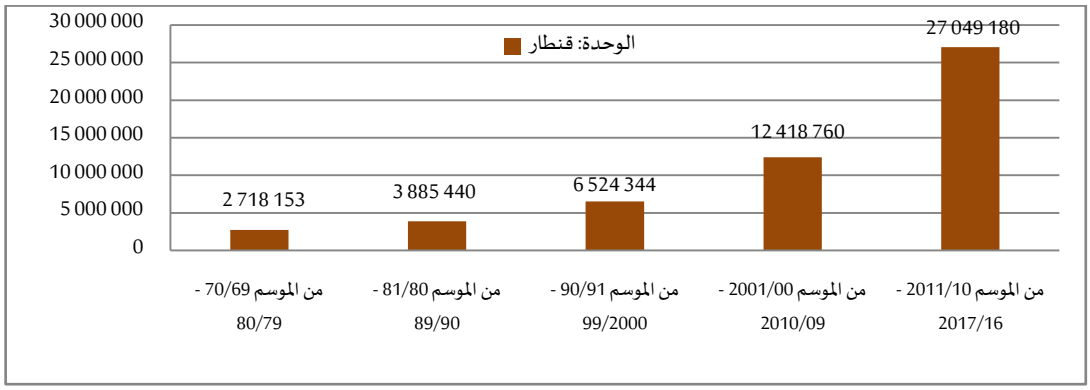

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائر بالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

-إحصاءات FAO

التمثيل البياني يوضح المنحى التصاعدي لمتوسط إنتاج هذه المجموعة المكونة من : التمور و التين و الفواكه ذات النواة كالخوخ و ما شابه. بلغ المتوسط الكلي للمستوى الإنتاجي لهذه الفترة بالنسبة للمجموعة بلغ 2718153 قنطار خلال الفترة 1970-1980 موزعا كما يلي :

- بالنسبة للتمور، 989 534 1 قنطار
- بالنسبة للتين 169 718قنطار
- بالنسبة للفواكه ذات النواة 941647 قنطار

في الفترة 1980-1990، سجلت زيادة قدرها 42,95% للمتوسط الكلي للمستوى الإنتاجي مقارنة بالفترة السابقة ، حيث ارتفع متوسط إنتاج التمور إلى 083 985 1 قنطار و انخفاض إلى 778 549 قنطار لمتوسط إنتاج زراعة التين وسجل متوسط الإنتاج للفواكه ذات النواة ارتفاع إلى606 737 1 قنطار.

في الفترة 1990-2000 واصل مستوى الإنتاجي في نفس الاتجاه بزيادة قدرها 67,90% ، حيث كانت الزيادة المعتبرة في إنتاج التمور و الفواكه ، إذ بلغ معدل نمو مقارنة بالفترة السابقة لإنتاج التمور 52% و لمجموعة الفواكه ذات النواة بلغ معدل نمو في متوسط إنتاجها 68,77% و كأقل معدل لمحصول التين لكن بتسجيله معدل إيجابي قدره 4,35% .

كما عرف المستوى الإنتاجي ابتدءا من عام 2000 زيادات معتبرة و هي بالدرجة الأولى نتيجة للدعم الذي استفاد منه القطاع في مجال تشجيع غرس الأشجار المثمرة والفواكه خاصة بالجنوب التي خصص له تخصيصات مالية معتبرة في إطار مخطط الوطني للفلاحة و برنامج التجديد الريفي و عليه سجل متوسط إنتاج لهذه المجموعة12418760 قنطار للفترة 2000-2010 و 27049180 قنطار للفترة 2010-2016 .

أما بالنسبة للإنتاجية، فمن خلال التمثيل البياني الموضح أدناه، نلاحظ أن هناك تذبذب من فترة لأخرى، وهذا كنتيجة لعدم توسع في عملية التشجير خاصة في فترة التسعينيات.

الشكل رقم (3-15) : تطور إنتاجية التمور و التين والفواكه ذات النواة (الوحدة: قنطار/هكتار)

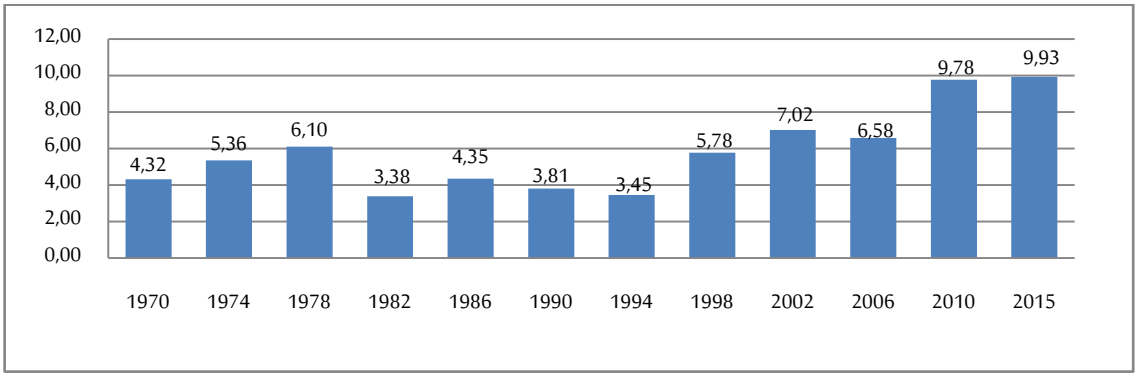

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149.

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائربالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42.

في الفترة الممتدة من الثمانينات إلى غاية منتصف التسعينيات ، أين عرفت انخفاض محسوس في الإنتاجية إذ لم تتعدى 4,4 قنطار/هكتار ، ومن عام 1995 عرفت ارتفاع حيث سجلت 7,02 قنطار/هكتار لتنخفض عام 2006 إلى 6,5 قنطار/الهكتار ثم عادت للإرتفاع لتصل إلى 10 قنطار/ هكتار في عام 2015. هذا التذبذب راجع بالدرجة الأولى إلى عملية التجديد التي عرفتها بعض الأنواع التي تميزت بالشيخوخة على غرار التين و الزيتون.

الفرع الرابع : تطور إنتاج الزيتون

الطبيعة الجبلية الوعرة التي يكثر فيها الزيتون ، حيث جرت العادة على غرس أشجار الزيتون في مثل هذه المناطق ، أثرت على مستوى النتاج لهذا المحصول ما يبينه التمثيل البياني رقم(3-16).

توضح الإحصاءات أن زراعة الزيتون عرفت تراجع في الفترة 1980- 1990 تراجعا بمعدل نمو سالب قدر بـ -6,7% مقارنة بالفترة 1970-1980، يعود ذلك إلى أسباب عديدة، منها ضعف الاستثمار في هذا المجال ، الأمر الذي لم يساعد على تطوير التجهيزات وتحديث وسائل الإنتاج في مجال عصر وتعليب وتخزين الزيتون ، انطلاقا من التسعينيات مع تطبيق سياسات التكييف الهيكلي و التشجيع على الاستثمار للقطاع الخاص و تلتها سياسات الدعم مرنة سنة 2000 ومع برامج التجديد الزراعي و الريفي مما انعكس إيجابا على مستوى الإنتاجي حيث بلغ 2765227 قنطار لمتوسط للفترة 2000-2010 و 580596 قنطار للفترة 2010-2016 أي بمعدل نمو قدره 110%، لابد للإشارة أن دول حوض البحر المتوسط تعتبر المناطق الأكثر ملائمة لزراعة الزيتون ، فالجزائر لها من المؤهلات ما يسمح لها بأن تكون من بين الدول المصدرة على غرار إسبانيا .

الشكل رقم(3-16) : تطور إنتاج الزيتون

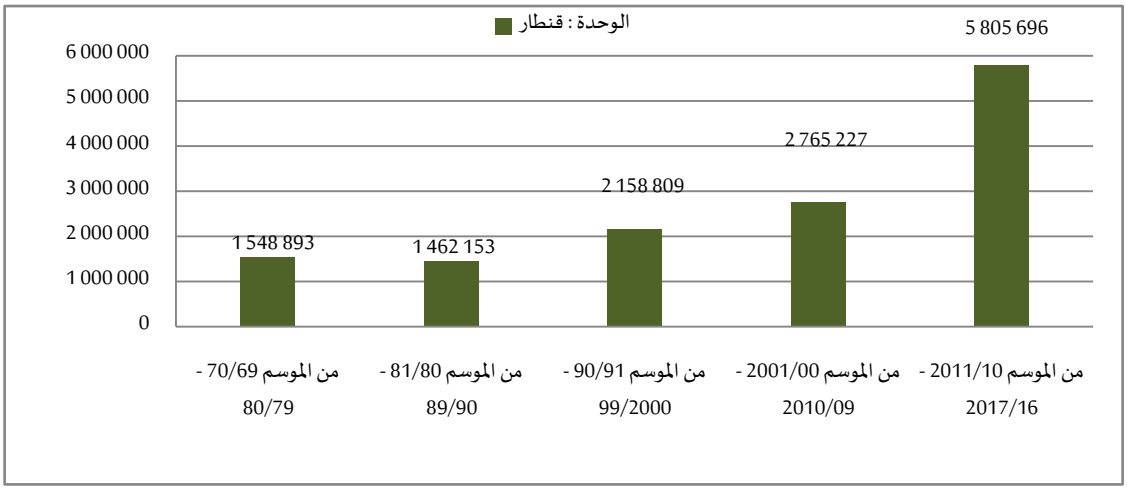

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائربالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

-إحصاءات FAO

2.2 تطور الإنتاج الحيواني :

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي ، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من المنتجات الحيوانية المختلفة، وتزداد أهميته أكثر نظرا إلى ثقله في تركيبة الإنتاج الزراعي، وأهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر، هي : الأبقار، والضان، و الماعز، و الخيول، و الجمال، بالإضافة إلى الدواجن والأسماك، التي سنتطرق إليها بالتفصيل من حيث تطورها العددي والإنتاجي.

1.2.2 تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء :

قبل أن نتعرف على واقع إنتاج اللحوم وتطوره خلال المرحلة التاريخية المحددة، ينبغي الوقوف عند تطور الماشية، باعتبارها مصدر اللحوم المتوفرة في السوق.

أ) تطور الثروة الحيوانية

الثروة الحيوانية في الجزائر، و تضم الأبقار والضان والماعز والجمال والخيول مجتمعة، واستنادا إلى إحصاءات، فقد بلغت ما يقارب 11,5 مليون رأس في عام 1970 و 17,7 مليون رأس في عام 1980 ، وذلك بمعدل نمو يقارب 2,9 % ،انخفضت معدلات النمو بالنسبة للثروة الحيوانية بالرغم من تكثيف الجهود وتشجيع تربية الماشية بصفة عامة، إلا أن الجزائر تبقى من بين الدول التي تعاني نقصا في عدد المواشي ، وبخاصة منها الأبقار ، وذلك لأسباب عديدة، ربما أهمها عدم تأهيل المراعي ، ونقص الأعلاف ، بسبب الظروف الطبيعية التي تؤثر بشكل مباشر في الثروة الحيوانية ،حيث يتم التخلص منها بالذبح ، إلى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين إلى آخر، والتي تتسبب في فقدان أعداد معتبرة من رِوس الماشية.

الجدول الرقم(3-16): تطور الثروة الحيوانية

الوحدة ألاف الرؤوس

السنة	1970	1980	معدل النمو	1990	2000	معدل النمو	2010	2011	2015	معدل النمو
الأبقار	885	1 363	**4,41%**	1 393	1 595	**1,36%**	1 748	1 790	1852	**1,16%**
الضان	7 786	13 370	**5,56%**	17 697	17 616	**-0,05%**	22 869	23 989	24680	**1,54%**
المعز	2 581	2 723	**0,54%**	2 472	3 027	**2,05%**	4 287	4 411	4836	**2,44%**
الخيل	143	175	**2,04%**	81	44	**-5,92%**	44	44	47	**1,33%**
الجمال	184	149	**-2,09%**	122	234	**6,73%**	314	319	328	**0,88%**
المجموع	**11579**	**17 780**	**2,09%**	**21 765**	**22 516**	**0,34%**	**29 262**	**30 553**	**31743**	**0,38%**

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائر بالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

من خلال الجدول الرقم(3-16) نلاحظ أنه بالنسبة إلى العام 2000 ، قدر عدد الماشية 22,5 مليون رأس بمعدل للنمو قدر بـ 0,34% مقارنة بالعام 1990 الذي سجل فيه قدر عدد الماشية 21,7 مليون رأس ، كما سجل العام 2015 معدلا ضعيف قدره0,38% مقارنة بما عرفه العام 2010.

عدد الأبقار قد سجل تذبذبا ، فقد سجل العام 1996 أدنى مستوى له ، حيث بلغ 1227000 رأسا لتبدأ هذه المستويات في الميل نحو الارتفاع في الأعوام التالية، حيث سجل العام 2000 رؤوس الأبقار ببلوغه 1 000 595 رأسا ، وذلك بزيادة تعادل 1,36 % وفي الفترة 2000-2010 بلغ معدل النمو 1,16% فقط ، كما أن الأبقار لا تمثل سوى 5,9% إجمالي الثروة الحيوانية، حسب إحصاءات 2015.

وفي مجال تربية الضان، فإن البيانات الرقمية تشير إلى أنها قد سجلت أدنى مستوى لها في العام 1991، حيث بلغت 16891180 رأسا بمعدل سالب بلغ -4.6 % مقارنة بالعام الذي سبقه، بينما سجل العام 1993 أعلى مستوى له ، وذلك بتسجيل 18664640 رأسا ، أي بمعدل نمو موجب يقدر بـ 10,5 % مقارنة بالعام 1991 ، وبمعدل نمو قدره 5,4 % مقارنة بالعام 1992. خلال الفترة 1990-2000 عرف معدل نمو سالب قدر بـ-0,05% ، بالنسبة إلى العام 2000 فقد بلغ ما يعادل 17616000 رأسا، بتناقص بحوالي 86000 رأسا عما كان عليه في العام 1990. حسب البيانات المتوفرة فإن خلال الفترة 2010-2015، عرف معدل نمو قدر بـ 1,54%، بالنسبة إلى العام 2010 فقد بلغ ما يعادل 22869000 رأسا، و24680000 رأس لعام 2015. الضان تبقى تحتل المرتبة الأولى من الثروة الحيوانية في الجزائر، حيث إنها تمثل حوالي 80 % من إجمالي الثروة الحيوانية.

وفي ما يخص الماعز، فإن أعدادها هي الأخرى قد عرفت تذبذبا، وقد سجلت أدنى مستوى لها في العام 1994، حيث وصل عددها إلى 2543000 رأسا ، وذلك بمعدل سلبي مقارنة بالعام السابق بلغ -5.2%، بينما سجل العام 1998 أعلى مستوى له، حيث بلغ عدد الرؤوس 3256000 رأس ، أي بمعدل نمو قدره 28 % مقارنة بالعام 1994 . أما بالنسبة إلى العام 200، فقد سجل انخفاضا في معدل النمو قدره 3.9 % مقارنة بالعام 1998. أما خلال الفترة 2010-2015 ، سجل نمو قدره 2,4% ، يحتل الماعز المرتبة الثانية بعد الضان، وقد بلغ في عام 2015 ما يعادل 4836000 رأس ، أي بما يمثل نسبته 15,23% من المجموع الكلي للثروة الحيوانية في الجزائر.

وبالنسبة للإبل ، فإن وتيرة تطورها هي الأخرى لم تشد عن قاعدة التذبذب التي تطبع القطاع الزراعي الجزائري عموما، فقد عرفت الأعوام من 1989 وإلى غاية 1994 تذبذبا واضحا في عدد الرؤوس ، غير أنه منذ العام 1995 بدأ يعرف اتجاها نحو الزيادة ، إذ كان تعداده 12.635 رأسا ، ليتجه نحو الارتفاع المطرد حتى بلغ 234000 رأسا في العام 2000 ، أي بمعدل نمو بلغ 6,73 % مقارنة مع تعداد 1990. وفي نفس الاتجاه خلال الفترة 2010-2015 حيث سجل معدل نمو قدره 0,88 %، كما يمثل نسبة 1,03 % من الثروة الحيوانية.

بينما عرفت الخيول اتجاها متناقصا مستمرا خلال الفترة 1980-1990 إذ سجلت معدل نمو سالب يقدر بـ- 5,92% ، و خلال الفترة 2010-2015 سجلت معدل نمو 1,33 % ، يمكن القول إن الخيول تمثل أهمية نسبية متدنية مقارنة بإجمالي الثروة الحيوانية ، إذ لا تتعدى نسبة 1 % في من الثروة الحيوانية.

ب) تطور إنتاج اللحوم:

يعتبر اللحم من السلع التي يزيد استهلاك الفرد منها بمعدلات عالية تعادل أو تفوق نمو الدخل لدى المستهلك ، وذلك بالرغم من انخفاض المستوى الغذائي من البروتين الحيواني للفرد. ولقد ركزت الجزائر جهودها على صناعة الدواجن لإنتاج اللحوم البيضاء ، وذلك لغرض تخفيف الضغط المترتب على استهلاك اللحوم الحمراء وتلبية أذواق المستهلكين ، بالإضافة إلى انخفاض الأهمية النسبية للمحددات الموردية والزراعية

والطبيعية في مجال إنتاج لحوم الدواجن ، كنتيجة لاعتماد تلك الصناعة على نقل وتوطين التقنيات الحديثة التي ترتبط بمدى توفر الاستثمارات المالية الكافية للقيام بها[1].

الإنتاج الحيواني يسهم بنحو 50 % من الناتج الإجمالي الزراعي في بداية التسعينات ، وهذه النسبة في المساهمة لم تتغير كثيرا مع الأعوام اللاحقة، وذلك بفضل الزيادة المهمة في إنتاج لحوم الدواجن ، وبدرجة أقل اللحوم الحمراء ، حيث أصبحت الثورة الحيوانية في الجزائر تعتبر من عناصر الثروة الزراعية الأساسية[2].

الفرع الأول: تطور إنتاج اللحوم الحمراء

يتأثر إنتاج اللحوم الحمراء بالظروف والعوامل المناخية، وانعكاساتها على حالة المراعي الطبيعية وما توفره من الأعلاف الضرورية للتغذية، وبخصوص مساحة المراعي ، وهي الأراضي التي لا تستغل في أي نشاط زراعي منذ أكثر من 5 أعوام، وتستعمل كمراع للمواشي ، فإنها تتربع على مساحة تقدر بـ 31.6 مليون هكتار ، فهي تبدو قليلة لا تفي بالاحتياجات. وهذا ما يفسر في جزء منه مستويات الإنتاج من اللحوم الحمراء التي مازالت أقل من حجم الاستهلاك المحلي. وكغيرها من المنتجات الزراعية الغذائية، عرفت اللحوم الحمراء تذبذبا محسوسا في الإنتاج ، ولم تسجل نموا مطردا بانتظام ، فهي تارة ترتفع ، وتارة أخرى تنخفض تماشيا مع الظروف المناخية وسياسات الدعم المتبعة. وهذا ما تعبر عنه الإحصائيات المسجلة خلال الفترة1990-2015 .

الشكل (3-17): تطور إنتاج اللحوم الحمراء الإجمالي

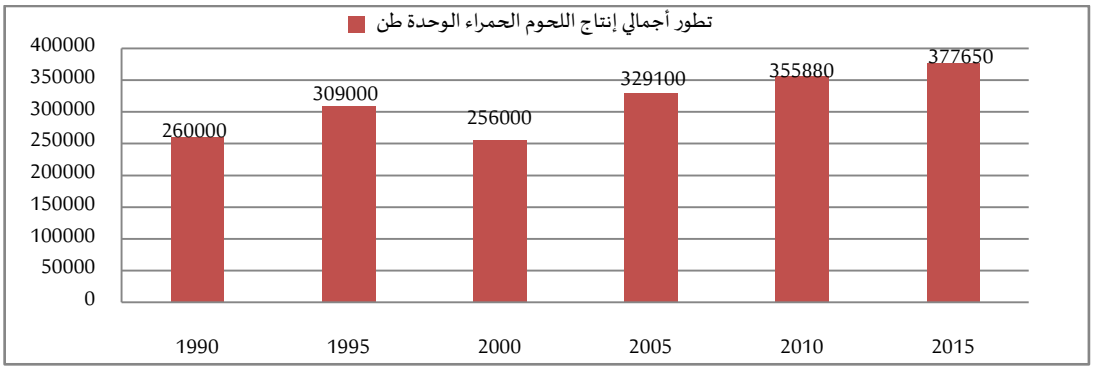

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائر بالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

إنتاج اللحوم عرف ارتفاعا معتبرا ومستمرا ابتداء من العام 1990 وإلى غاية العام 1995 . ففي هذا العام الأخير بلغ الإنتاج حوالي 309000 طن، وذلك بمعدل نمو يعادل 19 % مقارنة بما تم تسجيله في العام 1990 . أما بالنسبة إلى العام 2000، فقد سجل الإنتاج انخفاضا معتبرا مقارنة بالأعوام التي سبقته، حيث قدر على التوالي بـ

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق الذكر، 2000، ص 102.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية، السودان، الخرطوم، 2012. ص 35.

256.000 طن بمعدل سالب قدره 17,15 %، عادت لتعرف زيادة 8,13 % قدرها عام 2010 في تفس الوتيرة واصل الإنتاج استمرارية في الزيادة ،إذ بلغ 377650 طن عام 2015 بزيادة قدرها6,11 % .

لحوم الضان تمثل نسبة مهمة ضمن إجمالي اللحوم الحمراء وهذا راجع إلى الطلب الكبير على هذا النوع من اللحوم ، وبخاصة عيد الأضحى من كل عام، وكذلك طوال شهر رمضان ، حيث يكثر استهلاك اللحوم عموما. فخلال الفترة(1989-2003) ، قدر معدل استهلاك لحم الغنم بما قيمتع 54.11 % من إجمالي اللحوم الحمراء في المتوسط ، بينما يأتي لحم البقر في المرتبة الثانية بنسبة تقدر بـ 34.9 % ، ليله لحم الماعز بنسبة ضئيلة قدرها 8.6 %.[1] وتسعى الجزائر من خلال سياستها في مجال إنتاج اللحوم الحمراء إلى الرفع من قطعان الماشية، فقد شهدت إعداد الضان والماعز زيادة واضحة منذ مطلع التسعينات. نظرا إلى زيادة الطلب الداخلي. وقد نتج من التوسع في إعداد الضان والماعز ارتفاع الكمية المستوردة من الحبوب وزيادة المساحات المخصصة لزراعة الأعلاف. وتتركز تربية الضان في أسلوب التربية المفتوحة في المراعي الطبيعية التي أخذت تتدهور بسبب الزيادة في الحمولة الرعوية، كما ، برامج التسمين في المناطق الشمالية لم تحقق مستهدفاتها، وتميزت بتكاليفها العالية، مما جعل المربين يتراجعون ، ولتحسين المستوى الحالي للاستهلاك من لحوم الضان والماعز يجب مضاعفة الإنتاج، وهذا يتطلب العمل على عدة محاور منها:

- التحسين الوراثي الذي يؤدي إلى زيادة معدل وزن الحيوان؛

-زيادة إنتاج الأعلاف بإتباع البرامج الكفيلة بذلك، إلى جانب تنظيم المراعي الطبيعية وفقا لخطة علمية مدروسة؛

-تنظيم السوق ، وذلك بالعمل على المراقبة والتدخل عند الحاجة لتصحيح أية تشوهات تؤدي إلى تدهور الأسعار وعدم تمكن المنتج من تغطية التكاليف .[2] المنحنى البياني التالي يبين تطور إنتاج اللحوم الحمراء حسب كل نوع ، سنحاول مقارنة الأهداف التي كانت مسطرة مع مستويات الإنتاج .

الشكل الرقم(3-18): تطور إنتاج اللحوم الحمراء حسب الصنف(الوحدة : طن)

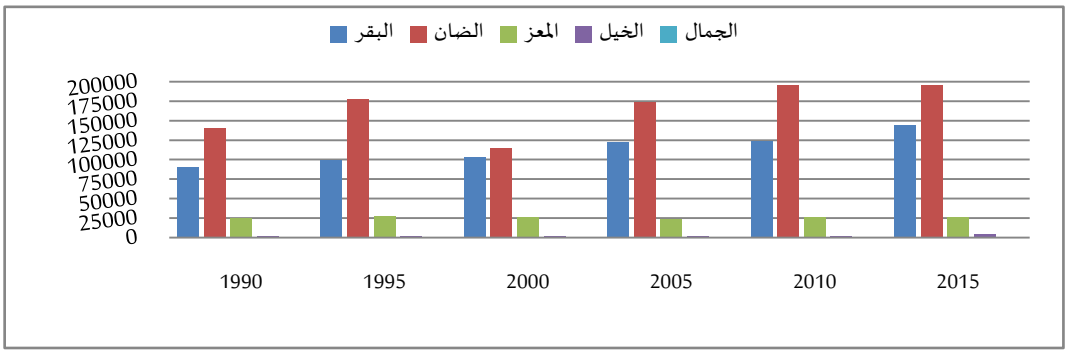

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائربالأرقام (2012،2013،2014،2015)، 2016 . ص37-42

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق الذكر، 2012. ص73.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق الذكر، 1994. ص58.

بالنسبة للحوم الحمراء المتأتية من الأبقار ، فقد سعت الدولة إلى زيادة وزن الأبقار حتى تتمكن من إنتاج 150 ألف طن إلى 169 ألف طن من لحوم الأبقار في العام، وذلك من خلال التحسين في الخواص الوراثية وبرامج التغذية. وقد تم وضع مخطط مستهدف لإنتاج اللحوم المتأتية من الأبقار يطمح إلى تحقيقه، بأن يبلغ الإنتاج نحو160 ألف طن عام 2000، ونحو 200 ألف طن في العام 2010، غير أن ذلك لم يتحقق بالنسبة لعام 2000 وذلك بفارق سلبي قدره 56000 طن، كما لم يتحقق الهدف لعام 2010 ب وذلك بفارق سلبي قدره -75700 طن.

وحسب الخطة ، فإنه المستهدف من لحوم الضان حدد الإنتاج نحو 125 ألف طن في العام 2000 ونحو 300000 طن في العام 2010 . ويبدو أن هذا الهدف لم يتحقق بالنسبة إلى العام 2000 ، حيث قدر ب 115000 طن، وذلك بفارق سلبي قدره - 10000 طن. أما بخصوص عام 2010 الإنتاج لم يحقق سوى 50% من الهدف حيف سجل فارق سلبي هن الهدف قدره-104800طن.[1]

الفرع الثاني: تطور إنتاج اللحوم البيضاء

تعتبر اللحوم البيضاء من النواتج الرئيسية للحوم الدواجن، التي بدأت تحتل مكانة اقتصادية متميزة ، وذلك لتزايد الطلب على المنتجات الحيوانية بصورة عامة ، وعلى لحوم الدواجن بصفة أخص، وكنتيجة زيادة معدلات النمو السكاني ، وخاصة في المناطق الحضرية، إلى جانب تغير الأنماط الاستهلاكية، ولهذا فقد أولت الجزائر أهمية لتطوير إنتاج اللحوم البيضاء ، من خلال منح الإعانات والقروض ، وتوفير البنى التحتية الأساسية، وتشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار في هذا المجال.

الشكل الرقم (3-19) : تطور إنتاج اللحوم بيضاء (الوحدة: طن)

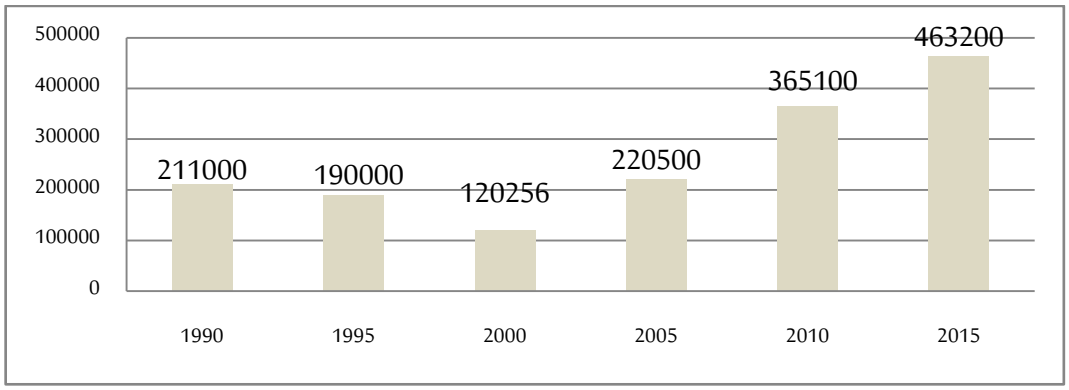

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائر بالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

نلاحظ أن الفترة الممتدة من 1990-2000 قد سجل انخفاضا في الإنتاج ، من خلال إحصاءات الديوان الوطني، ففي العام 1990 قد سجل انخفاضا في الإنتاج مقارنة بالعام الذي سبقه، وذلك بمعدل سالب يقدر

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق الذكر، 2012. ص 77.

بحوالي -8,6 % ، وسجل العام 1996 انخفاضا حادا بالنسبة إلى العام الذي سبقه يقدر بحوالي -96600 طن، أي بمعدل سالب بلغ -50،8 %.

وكذلك ، فقد عرف الأعوام 1997 و 1998 انخفاضا مقارنة بالعام 1995 ، وبمعدلات سالبة قدرت على التوالي بـ-44,7 % ، و- 15,9 %، و - 43,9 %، و - 36,7 %، و - 36,2 %، وذلك بسبب رفع الدعم عن تربية الدواجن، مما أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج[1]. بعد الدعم في إطار البرامج التنموية عرف الإنتاج قفزة نوعية ،إذ بلغ سنة 2005 و 2010 و 2015 ، 220500 طن و365000 طن و 463000 طن غلى التوالي.[2]

2.2.2 تطور إنتاج الأسماك و الحليب والبيض:

أ) تطور الإنتاج السمكي:

تساعد منتجات الصيد البحري على تأمين احتياجات البلاد من مادة غذائية مهمة، غير أن هذا القطاع لم يحقق النتائج المنتظرة منه، نظرا إلى هامشية تنميته ونقص التأطير به ، إذ بقي لمدة طويلة يغلب على نشاطه الطابع التقليدي القائم على الاستغلال البدائي للموارد البحرية. وقد بدأ هذا القطاع يعرف اهتماما منذ الثمانينات من القرن الماضي، حيث استفاد من إمكانيات مالية مهمة، بحيث لم يثبت تدخل الدولة على فعاليته بمشاركته الضئيلة في الإنتاج الإجمالي التي تتراوح بين 2 % و 6 % ، ونتائجه لا يمكن تحسينها إلا بتوسيع المؤسسات في هذا المجال، وبقي محافظا على طابعه التقليدي، مما جعله غير قادر على تحديد المناطق التي تتوفر فيها الطاقات الكامنة، ولهذا يتطلب الأمر تطوير قطاع الصيد البحري، والبدء بتحسين ظروف الصيادين ، خاصة من أجل تخفيف عزلتهم الاجتماعية و الاقتصادية، وتكوين العمال في الحصول على الكفاءات والتقنيات التي يتطلبها الصيد البحري ، كما أن نشاط القطاع ما زال محدودا في ما يتعلق بتربية الأسماك ، حيث يمكن إعطاؤه ديناميكية انطلاقا من الإمكانيات التي تتيحها البحيرات والأودية والسدود، علاوة على توفر الجزائر على ضفة مطلة على البحر الأبيض المتوسط تقدر بحوالي 1200 كيلومتر.

منذ الاستقلال، مر قطاع الصيد البحري مرحلتين، هما:[3]

- مرحلة الأولى وتمتد من 1963-1990، حيث عرف حالة من عدم الاستقرار المؤسسي وتبعية قطاع الصيد البحري لإدارات وزارية مختلفة، كما يلي:

- وزارة التهيئة العمرانية والأشغال العمومية والنقل في العامين 1963و 1964 ؛
- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بين العامين 1964و1968؛

[1] ONS, Collections statique no 119 , 2005. p61.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، رقم 35، السودان، 2016 . ص101-105 .

[3] فوزية غربي، المرجع السابق، 2011. ص210.

- وزارة النقل والصيد البحري بين العامين 1980 و1984؛
- وزارة الزراعة بين العامين 1984 و 1989؛
- وزارة الري في العامين 1989و1990.

- مرحلة استقلالية القطاع ، إذ أنه ابتداء من العام 1990، عرف القطاع مرحلة جديدة، بعد تلك التي مر بها من عدم الاستقرار ، حيث بدأ تسيير موارد خاصة به ، وإنشاء مناصب عمل جديدة ، وقد أصبح القطاع مسيرا من وزارة خاصة به تعرف باسم وزارة الصيد البحري ، وبموارده بحرية منذ كانون ديسمبر 1999، وتتحدد مهامها في تطوير وتنمية قطاع الصيد البحري من حيث هياكله التنظيمية والمهنية، ومحطات توزيع وتسويق المنتجات البحرية، سواء من الناحية القانونية أو من حيث متطلبات التأطير ويتشكل القطاع حاليا من:[1]

- واجهة بحرية تتجاوز 1200 كم على امتداد الساحل؛
- مساحة بحرية تقدر بحوالي 10 مليون هكتار لممارسة الصيد البحري؛.
- مساحة لمخططات مائية طبيعية واصطناعية موزعة على كامل التراب الوطني مخصصة لتربية الأسماك، تقدر بحوالي 150،000 هكتار؛
- كتلة إحيائية (Biomasse) تقد بحوالي 500،000 طن؛
- رصيد مهم من الأنواع السمكية (المهاجرة) وغيرها من الأنواع ذات القيمة التجارية العالية(كالسمك الأبيض ، وسمك القرش ، وغيرهما) ؛
- ما يفوق 600 نوع من الطحالب البحرية لاستعمالات مختلفة طبية وزراعية وصيدلانية ومنتجات التجميل؛
- رصيد مهم من المرجان (Corail) الأحمر والإسفتجيات.

الشكل الرقم (3- 20): تطور الإنتاج السمكي(الوحدة: طن)

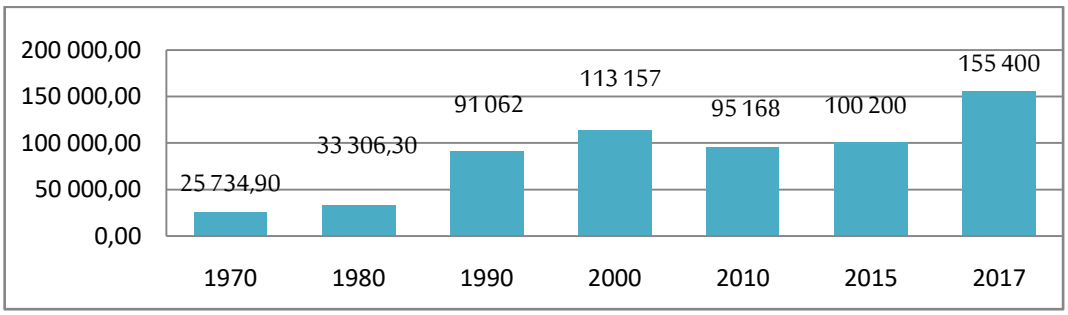

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر1962-2011 ،الفصل(7)الزراعة ، 2012 . ص132-149

-الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائر بالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص37-42

[1] فوزية غربي، المرجع السابق،2011 . ص213.

التمثيل البياني يبين لنا تطور الصيد البحري في الجزائر، كما يلي:

مرحلة الأولى وتمتد من 1963-1990، تميز القطاع بمستوى إنتاجي متواضع ، بلغ 25734,9 طن و 33306,30 طن للأعوام 1970 و 1980 على التوالي نظرا لعدم استقرار القطاع باعتباره قطاع ثانوي تابع لوصايات أخرى. عام 1990 ،عرف القطاع استقلالية و قفزة نوعية من حيث الإنتاج حيث بلغ 91060 طن ، أي بزيادة قدرها 175% مقارنة مع عام 1980، وذلك راجع لاستقلالية القطاع و إعطائه الدعم.

مرحلة استقلالية القطاع ، ابتداء من العام 1990، توالت الزيادة في المستوى الإنتاجي بمعدل نمو 24,6% قدره عام 2000 مقارنة بعام 1990، هذه الزيادة لا تخفي التذبذب الذي عرفة المستوى الإنتاجي خلال الفترة 1990-2000 ،حيث عرف مرحلة زيادة منتظمة في الإنتاج، وتنحصر في الفترة 1991-1994، حيث سجلت ارتفاعا في الإنتاج بمعدل نمو قدره 70% وذلك نتيجة للاهتمام الكبير الذي حظي به القطاع أثناء هذه الفترة. و تراجع في الفترة 1994-1999 ، حيث عرف الإنتاج الإجمالي انخفاضا بمعدل -34 %.

سجل معدل نمو سالب وقدر بـ- 16% عام 2010 مقارنة ب عام 2000، كما سجلت زيادة في الإنتاج عام 2017 قدرها مقارنة ب 45% عام 2015 ، وهي التي تتزامن مع تدعيم الذي عرفه القطاع و آليات تشجيع على الاستثمار الموجع للشباب في إطار الاستفادة من الفروض المدعمة و المصغرة. ومع ذلك ، يبقى متوسط الاستهلاك السنوي للفرد الجزائري بالنسبة إلى الأسماك لا يتعدى 5 كغ/العام للفرد، وهي نسبة تعتبر من المستويات الضعيفة مقارنة ببعض مناطق من العالم ، إذ بلغ متوسط استهلاك الفرد على مستوى العالم ما يعادل 18كغ/العام للفرد.[1]

ب) تطور إنتاج البيض والحليب والعسل:

الفرع الأول : إنتاج البيض

لقد انتشرت صناعة إنتاج البيض في الجزائر وذلك منذ عقد الثمانينات تحديدا ، حيث أصبح إنتاج البيض يتم بصفة رئيسية في القطاعات التجارية الحديثة التي لا تتأثر كثيرا بالعوامل الموردية والظروف البيئية والمناخية، مما يساعد على الاستثمار في إنتاج الدواجن وبيض المائدة لسد احتياجات السكان الاستهلاكية[2].

إنتاج البيض عرف انخفاضا مستمرا خلال الفترة 1989-1993 ، ليسجل تذبذبا في وتيرة الإنتاج في الفترة 1994-2001 وتجدر الإشارة إلى أن العام 2000 قد عرف أعلى مستوى إنتاجي من هذه المادة قدر بحوالي 283مليون وحدة، وذلك بمعدل نمو قدره 4,1 % مقارنة بالعام السابق ، ثم مال نحو تسجيل انخفاض محسوس في العام 2000 بمعدل سالب قدره-33 %. ولعل من بين الأسباب موجة أنفلونزا الطيور التي أثرت سلبا

[1] MADR, op.cit, 2003. P23.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق الذكر ، 2000. ص 166.

في هذا القطاع ، حيث أصابت كل مناطق العالم. وبعد ذلك ، بدأ معدل الإنتاج في الارتفاع ، الذي يجب توطيده والسعي من أجل تأمين هذه المادة محليا ، دون اللجوء إلى استيرادها من الخارج.[1]

وبخصوص دجاج التسمين أو المعد للذبح ، فقد تم إحصاء 32مليون وحدة كمتوسط للفترة 2000-2015 ، وذلك بما يمثل 50 % من تعداد العام 2000، إضافة إلى 13 مليون وحدة من الدجاج البياض ، وهو ما يمثل 77 % من تعداد العام 2000. ومن خلال الجدول الرقم (3-17) تتبين مدى تطور نصيب الفرد من إنتاج البيض في الجزائر.

الجدول الرقم (3-17) : تطور نصيب الفرد من إنتاج البيض

العام	1970	1980	1990	2000	2010	2015
نصيب الفرد من البيض سنويا	19	21	120	49	114	120

المصدر base de données DSASI-MADR

نلاحظ أن بعد تثمين صناعة إنتاج البيض في الجزائر، عرف هذا الأخير ارتفاع محسوس في معدلات الإنتاج، باستثناء عام 2000 الذي عرف انخفاض في الإنتاج كما أشرنا. وتعرف الجزائر في مجال إنتاج البيض اكتفاء نسبيا، كما هو الحال بالنسبة إلى إنتاج اللحوم البيضاء عموما.

الفرع الثاني : تطور إنتاج الحليب

يعتبر الحليب من المكونات الغذائية الأساسية، ونظرا إلى زيادة معدلات الدخول الفردية والزيادة السكانية ، وارتفاع مستوى الوعي الصحي ، وما ترتب عليه من تغيير مستمر في الأنماط الاستهلاكية الغذائية ، فقد ازداد الطلب على الحليب ومشتقاته، مما أدى إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية منها، حيث إن معدلات إنتاج الحليب ما زالت دون الطموحات المطلوبة ، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود لتطوير هذا القطاع، بحيث يرتفع الإنتاج، وتبتعد البلاد عن اللجوء إلى الاستيراد .

الجدول الرقم (3-18) : تطور إنتاج الحليب

الوحدة: طن

العام	1970	1980	1990	2000	2010	2015
إنتاج الحليب	509700	819050	977000	1513000	2634300	3323400

المصدر: Statistiques - Perspective Monde - Université de Sherbrooke

يتبين من الجدول الرقم(3-18) أن إنتاج الحليب قد عرف زيادة في الإنتاج ، إذ بلغ معدل الزيادة في العام 1980 ما يعادل 60,69 % مقارنة بالعام 1970 ، حيث بدأ يعرف زيادة مستمرة في الإنتاج ليسجل في العام 1990 ما يعادل 977000 طن، أي بمعدل زيادة قدره ا 19,28% مقارنة بالعام 1980. زيادة معتبرة سجلت في 2015 ب

[1] MADR , op.cit, 2006. P53.

323400 3 طن كنتيجة للدعم الذي خصص للمنتجين بهذا الفرع حيث سجل ما يعادل 1513000 طن و 2634300طن للأعوام 2000و 2010 على التوالي . ويمكن تفسير أزمة الحليب التي تعرفها الأسواق المحلية إلى زيادة الطلب نتيجة النمو الديموغرافي و كذا عجز الآليات التي وضعت لتوزيع هذه المادة ، إذ تعتبر من المواد الغذائية الأساسية.

أما في ما يتعلق بتربية أبقار الحليب ، فقد سعت الجزائر إلى ضرورة توفير المراعي والأعلاف الخضراء على مدار العام من أجل الرفع من القدرات الإنتاجية من الحليب ويتم تربية نوعين من الأبقار لغرض إنتاج الحليب ،وهما الأبقار المحلية، والأبقار المحسنة. ففي ما يتعلق بالأبقار المحلية، بلغ عددها في العام 1990 نحو 650 ألف رأس ، ويقدر معدل إنتاجها حوالي 50 ألف طن من الحليب سنويا. أما بالنسبة إلى الأبقار المحسنة، فتتم تربيتها عن طريق تكوين أصول القطعان باستيراد الأبقار الحوامل، وذلك بما مقداره، من 50 -70 ألف رأس. وقد قدر إنتاجها للعام 2000 بحوالي 2000 مليون لتر سنويا، [1] و سجل إنتاجها للعام 2010 حوالي 2450 مليون لتر سنويا، أي بتغطية تقدر بنحو 55 % من الاستهلاك. [2]

تبقى الجزائر في مجال الحليب رهينة السوق العالمية، حيث تستورد حوالي مليار ي لتر من حاجاتها مقابل إنتاج محلي يقدر بحوالي ملياري لتر، وذلك على أساس أن حاجيات السوق الجزائرية تقدر بحوالي 4 مليارات لتر من الحليب ، تبعا لتقديرات العام 2014. و تعتبر عملية تجميع والقدرات المسخرة للتجميع محدودة، مما يعيق تطور الإنتاج ، حيث إن الحليب المجمع يصل إلى 300 مليون لتر، أي أقل من 17 % من الإنتاج الوطني. ويوجد حاليا 30 ألف مجمع للحليب، وغرف للتبريد، والجدير بالذكر أن إنتاج الحليب الجزائري يتوزع على المناطق الأربع للبلاد، إلا أن المنطقة الشرقية تعد أهم منتج للحليب ، حيث تمثل 55 % مقابل 17 % لمنطقة الوسط 14 % لمنطقتي الغرب والجنوب، فيما يلاحظ أن حصة الفرد الجزائري من استهلاك الحليب سنويا تتراوح بين 100 و 120 لترا. سجل على مستوى الغرفة الوطنية للفلاحة أكثر من 116 طلبا لاستيراد الأبقار.[3] و للإشارة ، فإن الجزائر استوردت عام 2005 قرابة 210 ألاف طن من الحليب بقيمة إجمالية تقدر بـ 600 مليون دولار ، منها قرابة 80 ألف من الحليب المجفف . وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تعد ثاني مستورد للحليب في أفريقيا بعد نيجيريا ، بالرغم من وجود 110 مصانع للحليب ، تقوم أغلبها بتحويل المادة الأولية، وتشكل نوعية الأبقار المستوردة أحيانا إشكالا من حيث قدرتها الإنتاجية التي تتراوح بين15و25 بترا يوميا ، وهي غالبا ما تستورد من فرنسا أو هولندا.[4]

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق الذكر، 2000. ص154 .

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق الذكر، 2012. ص95

[3] قصوري ريم، الأمن الغذائي و التنمية المستدامة :حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ،تخصص اقتصاد التنمية، جامعة عنابة،2012. ص258

[4] فوزية غربي، مرجع سابق الذكر ،2011 . ص219.

الفرع الثالث: تطور إنتاج العسل

لم يعرف إنتاج العسل اهتماما كبيرا وواسعا ، وقد كان النشاط فيه مقتصرا على بعض التعاونيات لإنتاج العسل ، بالإضافة إلى استغلال صغير مقتصر على تربية محدودة بالنسبة إلى بعض الأسر من أجل الاستهلاك المحلي أو لتداوي، على اعتبار الأهمية التطبيبية لهذه المادة . غير أنه بدأ ينال بعض الاهتمام أكثر فأكثر ، ثم تدعم أكثر منذ مطلع التسعينات ، مع اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في هذا المجال ، يبقى إنتاج هذه المادة ، التي تتوفر شروط الجزائر علة مقومات إنتاجها ، دون المستوى المطلوب. [1] إنتاج العسل لا يغطي الحاجيات الاستهلاكية بالنظر إلى عدد السكان المتزايد، بحيث يتم تدارك العجز باللجوء إلى الاستيراد. وقد سعت الدولة من خلال أهداف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الزراعية، ضمن المخطط الوطني للتنمية الزراعية، إلى العمل على إعادة تشكيل خلايا النحل عن طريق مشاتل خاصة لملكات النحل، وذلك بإنتاج 600 ملكة و 900 سرب نحل في كل مشتلة في العام. وقد تم خلال عام 2001 تسجيل إنشاء 87 مشتلة على مستوى 25 ولاية، قدراتها الإنتاجية توازي 87300 سرب من النحل. كما كان هناك طلب من خلال الصندوق قدر بنحو 523776 خلية نحل قيمة الاستثمار فيها يساوي 3,4 مليار دينار جزائري ، منها 2,5 مليار دينار في شكل دعم من طرف الصندوق.[2]

3.2 الخلاصة: نمو غير مستقر للإنتاج الزراعي

فقد اتضح من خلال استعراضنا للإنتاج النباتي، أن الإنتاج لم يعرف نموا بوتيرة مستقرة، وإنما عرف تذبذبات. ومن خلال دراستنا للتركيب المحصولي ، يتضح أن بعض المحاصيل منها ، قد عرف تقلبات متف اوتة الشدة من موسم إلى آخر ، تتحدد تبعا للظروف المناخية التي تسود هذا الموسم أو ذاك ، بالإضافة لعوامل داخلية أثرت سلبا على وتيرة النشاطات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي ، و التي كان من الممكن تجاوزها بوجود إطار مؤسساتي بنوعية جيدة . وقد كانت الحبوب هي الأكثر تأثرا بهذه التقلبات ، فهي من أهم مجاميع المحاصيل النباتية في الجزائر، وقد بينت المعطيات المتاحة عدم كفاية الكميات المنتجة ، مما شكل مشكلة اقتصادية كبيرة تتعلق بالاستيراد لسد العجز من الحبوب،وبخاصة من القمح ودقيقه.

تعتبر البقوليات ذات درجة كبيرة من الأهمية، حيث إن زيادة إنتاج أي منها يحقق مزيدا من الأمن الغذائي تعتبر الجزائر في حاجة ماسة إليه ، كما أن نقص إنتاجها يمثل دون شك حالة حرجة، وتشترك هذه المحاصيل في كونها تمد كلا من الإنسان والحيوان بنوع مطلوب بشدة من أنواع الغذاء ، وهو البروتين النباتي(الحمص ،

[1] CNES, Problématique de Développement Agricole : Eléments pour un débat national, Commission Perspectives de Développement économique et social ,1990. P122.

[2] عبوش سعيد ،إشكالية الزراعة الجبلية والتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،رسالة ماجستير مقدمة لمعهد علم الاجتماع ، تخصص علم الاجتماع الريفي، بجامعة الجزائر.2009.ص114.

الفول، العدس) هذا وقد عرف إنتاج البقوليات التقلبات نفسها التي عرفتها الحبوب ، بحيث بقيت الجزائر تسد عجزها في توفير الغذاء للسكان بالاعتماد على الاستيراد.

وهذا التذبذب الحاصل على مستوى الإنتاج والإنتاجية، وكذا المساحة المزروعة يعكس الوضعية التي يعيشها قطاع الزراعة، وبخاصة منه مجال الإنتاج النباتي ، وعليه ، فإن ترقية الإنتاج النباتي أصبحت ضرورة ملحة، وذلك من أجل التخفيف من وطأة العجز الذي تعرفه البلاد في مجال الحبوب والبقول الجافة عامة، ومن مادة الحبوب بصورة خاصة .

بالنسبة إلى واقع الإنتاج الحيواني ، فإن وتيرة الإنتاج الحيواني تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض ، فتارة تعرف ارتفاعا نسبيا في هذا المجال، وتارة أخرى تتراجع. و الجدير بالذكر أن الارتفاع الحاصل يعود بالدرجة الأولى إلى توفر الأعلاف لتغذية الماشية، وكذلك إلى استيراد أبقار الحلوب. وبالرغم من هذا التحسن تبقى الجزائر في مجال الإنتاج الحيواني رهينة التبعية للخارج ليست بالحجم نفسه مما هي عليه بالنسبة إلى الإنتاج النباتي، وبخاصة منه مجموعتي الحبوب والبقول الجافة، إلا أن إمكانية تجاوز النقص المسجل بالنسبة إلى إنتاج اللحوم الحمراء والإنتاج السمكي أمر ممكن ، على اعتبار أن الإمكانيات متوفرة والظروف مواتية.

استنادا على عرض لتطور الإنتاج و الإنتاجية لأهم المخرجات الزراعية ، و التي عرفت نموا في السنوات الأخيرة خاصة بعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و برنامج التجديد الزراعي و الريفي ، **نتساءل عن مساهمة و مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني** و الذي سنحاول عرضه في الحور الموالي.

III. مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام :

1. مكانة القطاع الزراعي في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر:

منذ الاستقلال، أطلقت الجزائر المشاريع الاقتصادية الكبرى لبناء قاعدة صناعية و توسيع قطاع الخدمات و ترقية القطاع الزراعي من خلال عدة برامج متعاقبة . ومع ذلك، على الرغم من الإنجازات الهامة التي تحققت، مرت الجزائر بمراحل مختلفة من الاضطرابات و الاختلال الهيكلية ، متأثرة بعوامل داخلية و خارجية. يمكن أن نميز ثلاث مراحل مر بها الاقتصاد الجزائري، و هي كما يلي:

أ) الفترة 1962 - 1971 من الاقتصاد الجزائري تتميز أساسا بتأميم القطاعات الرئيسية للاقتصاد وإنشاء المؤسسات العامة، فضلا عن إنشاء عملية تخطيط مركزية ، وإنشاء هيكل الصناعية واستكمال المؤسسات العامة. قد شهد عام 1966 تأميم المناجم و شركات التأمين الأجنبية وتوقيع اتفاقيات تعاون مع فرنسا، في حين أن سنة 1971 تميزت تأميم النفط والغاز مع اكتساب دولة 51% من أصول شركات النفط الفرنسية الموجودة في الجزائر، أطلقت الحكومة "الثورة الزراعية ".

و في الثمانينات، واجه الاقتصاد الجزائري صعوبات كبيرة. والواقع أن صدمة النفط لعام 1986 وجهت ضربة إلى اقتصاد ، تفاقم الأزمة الاقتصادية في الجزائر ، بسبب الانخفاض المطرد في أسعار النفط الخام التي بدأت في منتصف عام 1985 تسارع بشكل حاد في عام 1986.مستوى الأسعار كشف عن الاختلال الهيكلي للاقتصاد الجزائري. إن انخفاض أسعار النفط بنسبة 40% يلغي أوهام القوى الصناعية الجزائرية ويكشف عن هشاشة واعتماد نظام بني فقط على أداء قطاع المحرقات، يعتمد كليا على الإيرادات النفطية[1] .

ب) في الفترة الممتدة ما بين 1988-1993، عانت الجزائر من أزمات و توترات على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، بسبب انهيار في أسعار النفط من عام 1985 إلى عام 1987 والآثار السلبية المترتبة عنها. وأدت الأزمة السياسية التي حدثت في عام 1988، ونتائج انتخابات عام 1991، وعمليات إلغائها إلى إغراق البلد في فترة صعبة للغاية من انعدام الأمن والفوضى الاقتصادية، وعززت ضرورة الحصول على الدعم المالي من صندوق النقد الدولي والتدابير المرتبطة به ، كأداة ملحة لمباشرة الإصلاحات.

ج) الانتقال لاقتصاد السوق : وفي أوائل التسعينيات، شرعت الجزائر في إجراء إصلاحات هيكلية وبالتالي تجسيد التحول إلى اقتصاد السوق . عام 1994، كان التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق مدعوما بتخفيض قيمة الدينار الجزائري وتحرير التجارة الخارجية وحرية الأسعار وإعادة جدولة الدين الخارجي . ومع الترسيخ لاقتصاد السوق، تم القضاء على الطبقة الوسطى في بضع سنوات، معظمها من موظفي الخدمة المدنية قبل عام 1994[2].

حققت الجزائر في السنوات الأخيرة معدلات نمو مقبولة، حسنت من المؤشرات الاقتصادية الكلية، دعمت الموازنة العامة بشكل جيد. لكن هذا الاستقرار المالي و الاقتصادي الكلي كان راجع إلى تحسن إيرادات صادرات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعارها.و هو الأمر الذي لا يمكن الاعتماد عليه في ظل تقلبات الأسعار . لذا فإعادة النظر في نموذج النمو الحالي أمر في غاية الأهمية.

شهد عام 2014 تراجعا حادا في أسعار النفط التي فقدت 40 %من قيمتها في أقل من ستة أشهر. و تدحرج متوسط سعر البرميل من 111 دولار في عام 2011 إلى أقل من 55 دولارا أواخر 2014. لكن النمو عرف انتعاشا مقارنة بعام 2013 حيث بلغ 3.8 %، ويعود الفضل في ذلك خصوصا إلى الزيادة الكبيرة في الطلب الداخلي المدفوعة بالنفقات العامة(الاستثمارات العامة، وسياسة إعادة التوزيع، والعمالة في القطاع العام، وزيادة الأجور في الخدمة العامة... إلخ)

على الرغم من تضرر الاقتصاد نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط والعوامل المناخية الغير مواتية، تمكنت الجزائر من الاحتفاظ بمعدل نمو اقتصادي جيد في عام 2015 وفي عام 2016 . ففي عام 2015 ارتفع

[1] Chavance Bernard et Dahmani Ahmed, Op.cit., 1999. P09.

[2] اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة ، موجز قطري الجزائر، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، 2016. ص08.

النمو إلى 3,3 % نتيجة الزيادة في إنتاج النفط منذ عشر سنوات واستقرار النمو للقطاعات الغير نفطية و خلال النصف الأول من عام 2016 ، واصلت الجزائر معدل نمو 3,6 % ، ساعد في تحقيقه التعافي المستمر في إنتاج النفط مما خفف من آثار بطء النمو في القطاعات غير النفطية. فقد نما إنتاج النفط بمعدل 2,3 % عام 2016 ، مقارنة بـ-8.0 % بعام 2015. و تباطأ ناتج القطاعات غير النفطية إلى 3،8 % مقارنة بـ 5،1 %في عام 2015. سبب هذا التباطؤ ضعف النمو في الزراعة ، نتيجة سوء الأحوال الجوية، وفي المياه والطاقة، وفي قطاعات أخرى . وعلى جانب الطلب، زاد الاستهلاك الحكومي مساهمته في النمو في عام 2015 وفي عام 2016 ، فيما تراجعت مساهمة استهلاك القطاع الخاص والاستثمار.[1]

سجل النمو الاقتصادي للجزائر بداية قوية في 2017. وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغ 3،7% ، وكان العامل الرئيسي لهذا النمو هو الإنتاج القوي لقطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 7،1%. وتراجع النمو في القطاعات الأخرى غير المحروقات إلى 2،8% من 4% خلال عام 2016. وكان التراجع واضحا في قطاع الصناعات التحويلية الذي انخفض فيه معدل النمو إلى 3،9% من 5،1% في عام 2016، وفي قطاع الزراعة انخفض النمو إلى 3% من 4،8%.[2]

بعد أكثر من 20 عاما من الانتقال إلى اقتصاد السوق، لا يزال اقتصاد الجزائر يتميز بضعف مسا همة القطاعات خارج قطاع المحروقات في الإنتاج الداخلي الخام ، كما أن الأهمية النسبية للقطاع الزراعي تعود للتركيب النسبي للنشاطات الاقتصادية. فلنخفاض مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي في الجزائر، يعود لارتفاع مساهمة النشاطات غير الزراعية كالصناعة و الخدمات . و التمثيل البياني التالي يبن مصادر الإنتاج الداخلي الخام حيث نلاحظ أن هناك اختلال في المساهمة القطاعية بالاقتصاد الجزائري في الجزائر للفترة 1994-2016 :

الشكل رقم (3- 21): مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام%

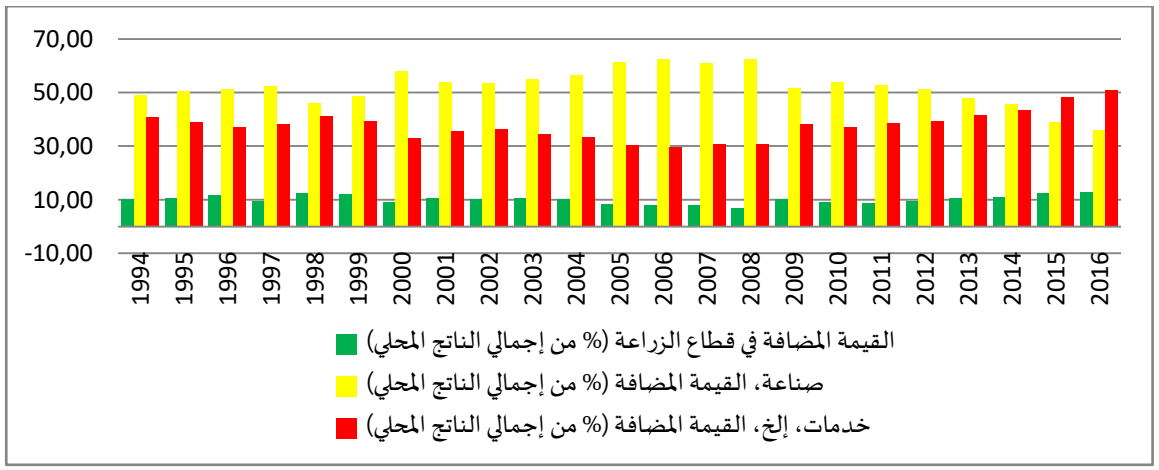

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي 2017/12

[1] البنك الدولي، أفاق اقتصادية للجزائر ، 2016. ص02.

[2] البنك الدولي، أفاق اقتصادية للجزائر ، 2017. ص 01.

القيمة المضافة للخدمات [*]: تتوافق مع القيمة المضافة في تجارة الجملة والتجزئة (بما في ذلك الفنادق والمطاعم)، والنقل، الخدمات العمومية، والخدمات المالية، والمهنية، والشخصية كالتعليم، والرعاية الصحية، والخدمات العقارية. ومن بين المتضمن أيضا رسوم محتسبة للخدمات المصرفية، ورسوم الاستيراد. فاقت نسبة 50% في عام 2016 ، دينامكية هذا القطاع تعود إلى الإنفاق الرأسمالي الحكومي بالإضافة لدينامكية قطاع البناء والأشغال العمومية ، حيث أدى إطلاق مشاريع جديدة وبرنامج إعادة بناء الهياكل الأساسية ، واستمرار تنفيذ العديد من برامج البنية التحتية والإسكان ، وتوسيع الأشغال العامة ، إلى نمو في القيمة المضافة.

القيمة المضافة لقطاع الصناعة[*]: ويشمل ذلك القيمة المضافة في التعدين والصناعة التحويلية التي ترد أيضا كمجموعة فرعية مستقلة، والإنشاءات، وإمدادات الكهرباء والمياه، والغاز. نلاحظ أن هذا القطاع يستحوذ على أكبر حصة في المساهمة بالناتج الداخلي، حيث سجل عام 2008 نسبة 62،5% وهذا راجع إلى قطاع المحروقات الذي عرف توسعا بفضل الزيادة في الإنتاج كما و ارتفاع الأسعار، تراجعت هذه النسبة للأعوام 2014و2015و2016 و لا تزال تتناقص كنتيجة لتدهور أسعار النفط. كما أن هذه النسبة لا تعكس ضعف مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات، فحسب إحصائيات الديوان الوطني لا تتعدى 10 % و الجدول يوضح ذلك كما يلي:

جدول رقم (3-19): نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات(%)

السنة	2001	2004	2007	2011	2013	2015
الصناعة خارج قطاع المحروقات %	9,13	7,61	5,98	5,85	5,84	6,00

المصدر: إعداد الباحث بناءا على إحصائيات ONS، الحسابات الاقتصادية 2015

تراجع هذا القطاع على مدى العقود الثلاثة الماضية ، بلغت نسبة الصناعات التحويلية غير النفطية 6% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 مقابل 35% في أواخر الثمانينيات ، ومن حيث القيمة المضافة، يهيمن القطاع الخاص على القطاعات التالية: الجلود والأحذية 90% ، النسيج 87%؛ والكيماويات 80 %، والمطاط والبلاستيك 78% بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية؛ ومواد البناء 52%.[1]

القيمة المضافة في قطاع الزراعة[*]: تشمل كل من: الغابات، والصيد، وصيد الأسماك، المحاصيل الزراعية وإنتاج الثروة الحيوانية. إن هذه الإحصائيات تظهر جيدا تأخر ترتيب مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام بعد القيمة المضافة الخامة لقطاع التجارة و بروز قطاعي البناء و الأشغال العمومية و النقل و الاتصالات و هذه النسبة تبرز جيدا أن الاقتصاد الجزائري إلى غاية اليوم ليس اقتصاد زراعي رغم ما تملكه الجزائر من مقومات زراعية و البرامج التنموية التي تم تجسيدها في إطار المخطط الوطني للتنمية الزراعية و برامج التجديد الريفي. كما أن هذه النسبة تتأثر بعدة عوامل أهمها الدعم الحكومي الزراعي الذي يرتبط بدوره بحجم الإيرادات

[1] اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة ، مرجع سابق الذكر ، 2016. ص18.

[*] التعريف حسب قاعدة المعطيات للبنك الدولي، 2017.

النفطية و العوامل المناخية التي تعتبر متحكمة في نجاح أو فشل أي موسم زراعي، باعتبار الزراعة المطرية التي تنتشر بشكل واسع في الجزائر.

بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي 10% ، 11,9% ، 8,7 % للسنوات 1994 ، 1997، 2000 على التوالي، هذه النسب تعكس محدودية و ضعف مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام ، و في نفس الاتجاه كانت مساهمتها خلال الفترة 2000- 2010 بالرغم من انتهاج سياسات تنمية زراعية و ريفية في إطار المخطط الوطني للتنمية الزراعية في عام 2000، ثم تم توسيعه في سنة 2002 ، بإدماج دعم العالم الريفي و نتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الزراعية و الريفية ، و في 2006 ، تم تبني سياسة الدعم للتجديد الريفي ، و تؤكد هذه السياسات الهدف الذي تتبعه السياسات الزراعية المتعاقبة أي ضرورة تحول الزراعة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل بفضل تكثيف الإنتاج و الذي كان يعول عليها لتفعيل قطاع الزراعة لتكون كمصدر بديل و فعال ومستدام للنمو الاقتصادي، لكن نسبة المساهمة القطاعية للزراعية ظلت ضئيلة أقل من 10 % بالرغم من النمو في الإنتاج الزراعي كما تم عرضه سابقا الذي ميز تلك الفترة . يفسر ذلك بهيمنة قطاع الصناعة و الخدمات خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط التي ميزت الفترة 2000-2014 . و ابتداء من سنة 2015 نلاحظ ارتفاع النسبة إلى 11,7% ، أي بعد انخفاض أسعار البترول أي بعد تراجع الإيرادات النفطية. هذا ما يدفعنا لتفسير ضعف الأداء الاقتصادي لقطاع الزراعي بخاصية الاقتصاد الجزائري ، ألا و هي الريعية. يعني اقتصاد الريع اعتماد بلد ما على استغلال موارد طبيعية، معتمدا على المبادلات التجارية وينتج مجتمع استهلاكي يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية و الزارعة أهمية، بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق التصدير أو الجباية، وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه دون استثمارات في قطاعات إنتاجية،[1] حيث تكون الدولة وسيطا بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم يجري تخصيصها إلى فروع النشاط الاقتصادي الأخرى من خلال برامج الأنفاق العام.[2]

تتميز الجزائر كغيرها من الدول المصدرة للنفط، با قتصاد ريعي نفطي يعتمد على الريع المتولد من إنتاج النفط المملوك كليا للدولة (الطاقات الإنتاجية والاحتياطات) . وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام الذي يشكل نسبة تزيد على 50% من مجموع الاستثمار الكلي وأكثر من 50% من الإنفاق الحكومي، و قيمة الصادرات النفطية تساهم بأكثر من 50% من

[1] F .Talahite, Le concept de rente appliqué aux économies de la région MENA. Pertinence et dérives, 2005.

[2] A. Mouhoubi, La rente pétrolière repensée: éléments d'une nouvelle perception d'un concept galvaudé. Les cahiers du CREAD, 2011. P96.

مجموع الصادرات .[1] هذا الواقع يخلق حالة يكون فيها النمو الاقتصادي مرهونا بتطور حجم الريع بدون ديناميكية من خلال العمل على تشجيع الاستثمار في قطاع الزراعي و الصناعي خارج قطاع المحروقات .

كمقارنة مع الدول المتقدمة نجد أن نسبة مساهمة الزراعة ضئيل كذلك و ذلك بتوسع في قطاعات إنتاجية ذات كفاءة اقتصادية مرتفعة. وجدير بالملاحظة كذلك أن انخفاض مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي في الجزائر، يعود لارتفاع مساهمة النشاطات غير الزراعية ، يبدو جليا الاعتماد على قطاع المحروقات و التوسع في قطاع الخدمات ، و ضعف مساهمة قطاع الزراعة، و بما أن موضوع بحثنا يتعلق بالزراعة ، سنحاول دراسة محددات نسبة مساهمة القطاع الزراعي في المحاور الاحقة.

2. اليد العاملة في قطاع الزراعة :

إعادة هيكلة القطاع الزراعي في الجزائر وتوزيع الأراضي و السياسات العمومية أثرت على العمالة بالمناطق ا لريفية، من خلال المعطيات، نجد بأن الزراعة هي النشاط الرئيسي لمعظم سكان الريف، لكن عرفت العمالة انخفاض فيها، [2] كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-22) : نسبة العاملون بالزراعة (% من إجمالي المشتغلين)

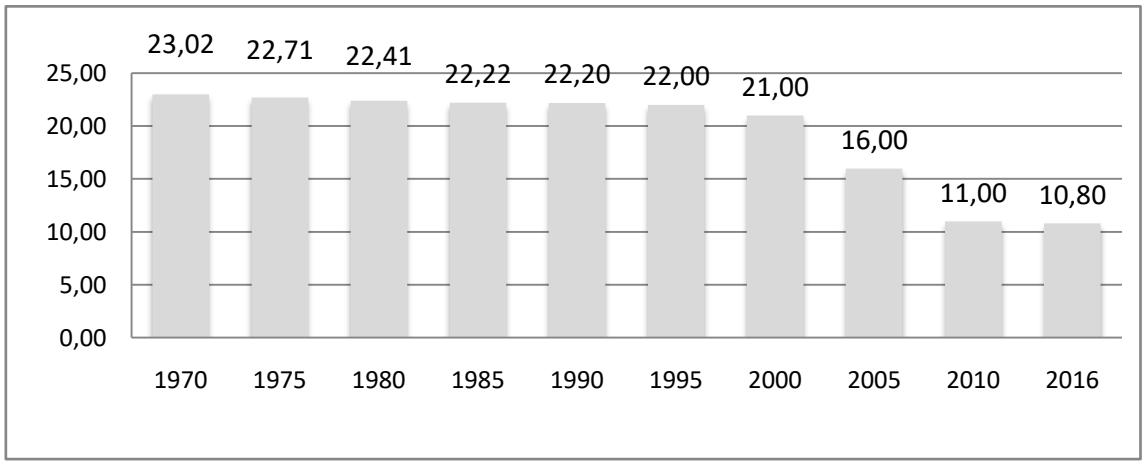

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي 2017/12

من خلال المعطيات، نلاحظ أن سكان الريف باعتبارهم المصدر الأساسي للعمالة الزراعية، يتجهون نحو أنشطة أخرى في مجال الخدمات أو التجهيز. حيث كانت نسبتهم في 1970 في حدود 23 % و قد ساهم قطاع الزراعة في تشغيل 939.3 ألف نسمة في فترة الثمانينات و التسعينيات، حيث يعتبر القطاع الأول من حيث التشغيل في حدود 22%، عرفت هذه النسبة تناقص نظرا لميل الأسر الريفية إلى الأنشطة الغير زراعية حيث تمثل 20% من الأسر الريفية التي يمكن أن تحصل على دخل في قطاعات أخرى ، التي تعتبر ذات أجر مضمون ،

[1] صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت،العراق، 2013 .

[2] الديوان الوطني للإحصاءات، حوصلة الجزائر 1962-2011، الفصل(5)التشغيل، 2012. ص12-19.

عكس القطاع الزراعي .[1] بالإضافة إلى ارتفاع المستوى التعليمي للساكنة بالمناطق الريفية مما سمح لهم بالالتحاق بفروع و قطاعات أخرى غير زراعية ، كنتيجة للسياسات المتخذة في السبعينيات ، ما كان يسمى بالقرى الاشتراكية التي عرفت في الأساس بعملية تجميع لسكان الريف و المناطق الريفية المعزولة في قرى شبه حضرية تتوفر على مختلف المرافق العمومية كالمدارس و المؤسسات التعليمية . هذا ما ساعد على نشوء جيل من الشباب ينتمون إلى المناطق الريفية بمؤهلات علمية مرتفعة . و نتيجة لذلك، انخفضت نسبة العاملين بالزراعة إلى 15% خلال الفترة 2000-2010 بالرغم من برنامج التشغيل الريفي الذي تزامن مع هذه الفترة و كان هدفه الأساسي توفير مناصب شغل للعمالة الزراعية و الريفية و ذلك من خلال ترقية الأنشطة الزراعية و الحرف التقليدية.

فيما يتعلق بالأنشطة بلمناطق الريفية، وزن الزراعة التي لا تزال مهمة بالرغم من ارتفاع نسبة النشاط لقطاعات الأخرى، فإن سكان الريف، الذين كانوا يمارسون الزراعة بشكل تاريخي، يمثلون على التوالي في القطاعين الأولي والثالث، 39.5 %و 39 %من المجموع، فإن القطاع الثاني يحتل حصة متجهة لارتفاع. سكان الريف العاملين في الصناعة يمثلون 8.8 %، ويمثل قطاع البناء والأشغال العامة 12,6 %.[2]

تتوزع القوى العاملة حوالي 60% في الحضر مقابل 40% في الريف، ارتفاع في إجمالي القوة العاملة (الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر) ، من 8,568 مليون في سنة 2001 إلى 10,10مليون في سنة2006،إلى 28,11 مليون لسنة 2014 ويتكون من 50.4 % من الرجال و 49.6 %من النساء. وبلغ عدد العاملين 10,23 مليون نسمة، أي بمعدل 26 %. وتمثل النساء 16.8 % من مجموع السكان العاملين، لسنة 2014. بينما كان 6,22 مليون سنة 2001 و 8,868 مليون سنة 2006.[3]

الجدول رقم(3-20) : توزيع العاملين حسب قطاع النشاط والإقليم

السنة	2001				2006				2014			
الإقليم	حضري		ريفي		حضري		ريفي		حضري		ريفي	
القطاع	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
زراعي	269	7.5	1044	39.6	303	1,72	1305	36,47	246	3.58	654	19,37
باقي القطاعات	3321	92.5	1595	60.4	4987	94.28	2229	62,23	6616	96.42	2723	80,63
المجموع	3590	100	2639	100	529	100	3579	100	6862	100	3377	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات 2015

نلاحظ من الجدول أن هناك انخفاض في نسبة معدل العمالة بالنسبة لقطاع الزراعة، حيث سجل انخفاض في نسبة العاملين بالزراعة في المناطق الريفية 39,6 % عام 2001 إلى 36,47 % عام 2006 ، 19,37 %

[1] ONS, Enquête emploi auprès des ménages, Collections Statistiques N°185 Série S : Statistiques Sociales, 2014. P 41

[2] ONS, op.cit, 2014.P 41

[3] ONS, op.cit, 2014.P 18

عام 2014 ، ويرجع هذا الانخفاض لعدة أسباب أهمها: الهجرة الريفية المستمرة نحو المدن، إضافة إلى وجود أنشطة ريفية غير زراعية، ولهذا يكون الانخفاض في العمالة الزراعية ، إضافة إلى أن طبيعة العمالة في القطاع الزراعي، حيث أن العمل يكون موسميا، أي فترات غير مستمرة، فمعظم العاملين هم في بطالة موسمية، كما أن أغلب المزارعين لا تتوفر لديهم الإمكانات اللازمة، حيث يملكون مستثمرات زراعية صغيرة الحجم نسبة % 65,04 من المستثمرات الزراعية أقل من 10 هكتار يمتلكها 70 %من المزارعين، والمستثمرات ذات الحجم أكبر من 50 هكتار لا تمثل سوى3% .

ولا يشمل هذا المؤشر العمل في القطاع غير الرسمي، الذي قد يكون في بعض الحالات مصدرا أكبر للدخل. وتقدر العمالة غير الزراعية غير الرسمية على النحو المحدد في تعريف منظمة العمل الدولية في 2014 بـ 3517000 عامل غير رسمي ، الذي يمثل 37,7 % من مجموع القوة العاملة و لا ينتمون إلى نظام الضمان الاجتماعي. و 40,6 % من مجموع العمالة غير الزراعية للذكور و 24,2 % من مجموع القوى العاملة النسائية غير الزراعية. ويظهر توزيع النتائج حسب الطبقة أن العمالة غير الزراعية غير الرسمية موجودة بشكل أكبر في المناطق الريفية لأنها تشكل 44,4 % من إجمالي القوى العاملة مقابل 34,9 % في المناطق الحضرية. 25 % من أفراد الأسر المعيشية عاطلون عن العمل أو باحثون عن عمل.[1]

حسب الديوان الوطني للإحصاء، بالرغم من التراجع المعتبر لمعدل البطالة من 29,5 % في عام 2000 و إلى % 12,6 سنة 2006 ثم 10 % بين 2010 و 2011 ، عاد إلى الارتفاع مسجلا نسبة 11,2 % في عام2015. كما انتقل معدل البطالة في أوساط الشباب من عمر 15 إلى 24 سنة من 22,4 % في عام 2011 إلى 29,8% في عام 2015. [2] والملاحظ أنه لا توجد فروق جوهرية في المعدل بين الريف والحضر، حيث يقدر المعدل في الحضر 12,3%، مقابل % 11,5 في المناطق الريفية ، بلغ معدل البطالة على المستوى الوطني يبلغ 10,6 % ، على النحو المحدد في تعريف منظمة العمل الدولية في 2014 ، 11,4% في المناطق الحضرية و 8,9% في المناطق الريفية إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل في المناطق الريفية 108046 عاطل، كما أن معدل مشاركة المرأة الحضرية في القوى العاملة أعلى بكثير من معدل مشاركة المرأة في المناطق الريفية17,1 % و 10,4 % على التوالي.[3]

من خلال ما سبق من معطيات، يبدو مصير الفئات الاجتماعية الريفية في إطار التغيرات الصناعية و العمرانية و الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الجزائري ، يتجه نحو الانخراط في القطاعات الغير زراعية ، خاصة مع توسع التعليم و كسب المؤهلات العلمية التي تسمح بالعمالة في الريف من التوجه للقطاعات الأخرى في ظل انخفاض مستوى الدخل و قلة الدعم في مجال الاستثمار الزراعي. كما أن الزراعة لم تتمتع بنفس درجة

[1] اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة، مرجع سابق الذكر ، 2016. ص39.

[2] CNES, Rapport de Conjoncture Economique & Sociale, 2015. P15.

[3] ONS, Op.cit, 2014.P23

الاهتمام الذي عرفته القطاعات الأخرى ، خاصة في السبعينيات و الثمانيات القرن الماضي، مما أثر على حركية اليد العاملة و توجهها لقطاع الخدمات و قطاع الصناعة.

3. التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية :

تعتبر الجزائر من بين أكبر مستوردي الغذاء في العالم، وبخاصة في مجال الحبوب ، والقمح بالتحديد ، والحبوب الجافة والحليب والسكر ، وهي تعتبر من المواد الرئيسية والأساسية في تشكيل الغذاء اليومي للمواطن. وإذا ما تفحصنا تركيبة المواد المستوردة ، نلاحظ أن مجموعة الحبوب تحتل الصدارة ، ثم تليها بقية المجموعات الأخرى. قبل معالجة وضعية الميزان التجاري، سوف نستعرض تطور التجارة الخارجية الزراعية، ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية، من خلال التمثيل البياني التالي :

الشكل رقم (3-23): تطور الواردات والصادرات الزراعية بالنسبة إلى إجمالي التجارة الخارجية

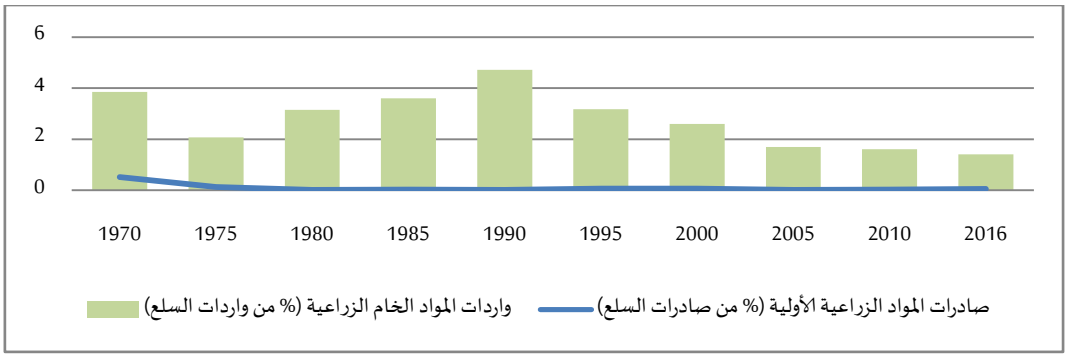

المصدر: إعداد الباحث بناءا على معطيات البنك الدولي2017/12

أن نسبة الواردات الزراعية إلى مجموع الواردات الكلية تتراوح بين مستواها الأعلى، أي 5,02 % و 4,9% و 4,7% للأعوام 1988 و 1989 و 1990 على التوالي، وقد سجلت ابتداءا من سنة 2000 تراجع مستمر نظرا لنمو الإنتاج الزراعي كنتيجة للسياسات التنموية و تحسن العوامل المناخية . و مع انخفاض أسعار البترول و استنزاف العملة الأجنبية من الخزينة العمومية ،اتخذت إجراءات للحد من الاستيراد خاصة من المواد التي تعرف اكتفاء ذاتي . بينما عرفت نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الإجمالية انخفاضا ، إذ سجلت أعلى نسبة في العام 1971 بنحو 0,89 % فقط ، ثم بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت في العام 2005 إلى 0,05%. مما يعني أن مساهمو القطاع الزراعي في الإيرادات العامة ضعيف، حيث إن نسبتها لا تصل في أحسن الأحوال إلى 1 % من إجمالي الصادرات. وهذا ما يعني أن الميزان التجاري يميل إلى العجز في سياقه العام، كما هو موضح من خلال الجدول الرقم (3-21).

الجدول الرقم (3-21) :الميزان التجاري الكلي والزراعي للفترة (1970-2015)

الوحدة : مليون دج

السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
الميزان الخارجي للسلع الزراعية	-242,47	-523,33	-1551,8	-2794,6	-6535,3	-18047,1	-21372,1	-30750,7	-59836,6	-86851,9

المصدر : قاعدة معطيات البنك الدولي 2017/12

تشير بيانات الجدول إلى أن السلع الزراعية سجلت عجزا مستمرا على طول الفترة ، وهذا الاستمرار في العجز كان نتيجة للزيادة المستمرة والارتفاع النسبي اللذين عرفتهما الواردات الزراعية للفترة نفسها، حيث بلغ معدل نمو الواردات الزراعية نحو 17،6 % في العام 2002 مقارنة بالفترة السابقة، ثم سجل ارتفاعا طفيفا في العام 2003 بلغ حوالي 0,9 % ، بينما سجل في العام 2004 ارتفاعا معتبرا في معدل نمو الواردات الزراعية قدر بحوالي 32 %. وفي المقابل ، لم تعرف الصادرات الزراعية نموا متوازيا تذبذبا بين الارتفاع النسبي والانخفاض . فقد سجلت الفترة انخفاضا في معدل نمو الصادرات قدر بنحو - 37 %، غير أن العام 2002 عرف معدلات مرتفعة نسبيا مقارنة بالعام الذي سبقه، وذلك بتسجيله نسبة 38,6 %. وسجل العام 2003 زيادة في معدل نمو الصادرات الزراعية بما قيمته 36 %، بينما لم يسجل العام 2004 سوى زيادة طفيفة مقارنة بالعام السابق قدرت بنحو 0,4 %.

كما تشير بيانات الجدول الرقم (3-21) كذلك إلى أن تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية تمثل نسبة ضئيلة ، مما يعني أن الواردات الزراعية تتم تغطيتها من العوائد المتأتية من قطاع المحروقات. في ظل الوضعية التي تميز الميزان التجاري لل سلع الزراعية ، بالرغم من معدلات النمو الإيجابية التي تحقق في قطاع الزراعي ، الجزائر تواجه إشكالية الأمن الغذائي.

بعد العرض الموجز لمساهمة مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني، يبدو جليا الاعتماد على قطاع المحروقات و التوسع في قطاع الخدمات ، و ضعف مساهمة قطاعي الصناعة خارج المحروقات و الزراعة ، بما أن موضوع بحثنا يتعلق بالزراعة ، نتساءل عن ما هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام بالجزائر؟

4. محددات نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام بالجزائر(دراسة قياسية):

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر السياسات الزراعية المنتهجة على مساهمة قطاع الزراعة في الاقتصاد الوطني ، و ذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات الممثلة و المعبرة عن أهداف السياسات الزراعية " زيادة الإنتاج الزراعي و تحسين الإنتاجية الزراعية " و كذا العوامل الأخرى المؤثرة على نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام. حيث تم الحصول على البيانات من قاعدة المعطيات للبنك ال دولي و الديوان الوطني للإحصاءات، للفترة الممتدة 1970-2016. و لتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ متضمنا تقدير آثار كل من المتغيرات التالية: الدعم الفلاحي ؛ إنتاجية العامل بالقطاع الزراعي (عامل/هكتار)؛ إنتاجية الأرض (قنطار/هكتار)؛ المكننة و المعبر عنها بالآلات الزراعية المستعملة لكل هكتار؛ الوردات من السلع الزراعية؛ نسبة مساهمة قطاعي الخدمات و الصناعة من الناتج الداخلي الخام؛ العوامل المناخية تم إدراجها كمتغير وهمي، لقياس أثارها في نسبة القيمة المضافة لق طاع الزراعة من الناتج الداخلي الخام في المدى القصير والطويل، بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 10، وعليه، يمكن صياغة النموذج التالي:

$$VAAG_t = \alpha_0 + \alpha_1 SUBAGR_t + \alpha_2 PRODEMP_t + \alpha_3 PRODTERRE_t + \alpha_4 TECH_t$$

$$+ \alpha_5 VAINDUS_t + \alpha_6 VASERV_t + \alpha_7 FACTCLIM_t + \alpha_8 IMPORT_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

1.4 تحديد المتغيرات وصياغة النموذج:

رغم اختلاف نماذج محددات القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن مستوى الدعم الموجه للقطاع الزراعي والإنتاجية والعوامل المناخية المواتية تعتبر من أهم المحددات ، و بقية العوامل الأخرى تندرج ضمنها و لو حتى نظريا. يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للقيمة المضافة للزراعة في إطار محدداتها. وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا انه من النادر أن تتحقق، ومن ثم فقد تأخذ القيمة المضافة للزراعة قيما مختلفة عن قيمتها التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن Equilibrium error . ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج، بنموذج تصحيح الخطأ وعلى ذلك يفترض نموذج تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي من الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع ومحدداتها كمتغيرات تفسيرية، وهي:

أ) علاقة طويلة المدى، أي علاقة توازنية على المدى البعيد بين المتغير التابع و المتغيرات التفسيرية، وتقاس العلاقة هنا بمقياس مستوى متغيرات النموذج.

ب) علاقة قصيرة المدى، العلاقة الآنية أو المباشرة التي تظهر في كل فترة زمنية، وتقاس من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة.

و عليه، اعتمدنا على المتغيرات التالية:

المتغير التابع:

$VAAG_t$ نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي من الناتج الداخلي الخام

المتغيرات المستقلة:

$SUBAGR_t$ تمثل الدعم الفلاحي

$PRODEMP_t$ يمثل إنتاجية العامل بالقطاع الزراعي (قنطار/عامل)،

$PRODTERRE_t$ يمثل إنتاجية الأراضي الزراعية (قنطار/هكتار)

$TECH_t$ يمثل مستوى المكننة و استعمال آلات زراعية المستعملة لكل هكتار من الأرض الصالحة للزراعة

$VAINDUS_t$ نسبة القيمة المضافة لقطاع الصناعة من الناتج الداخلي الخام

$VASERV_t$ نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات من الناتج الداخلي الخام

$FACTCLIM_t$ العوامل المناخية

IMPORTt يمثل واردات المواد الخام الزراعية كنسبة من واردات السلع والخدمات

و في ما يلي سوف نقوم بتعريف كل متغير و كيفية استخلاص السلسة الزمنية الخاص بفترة الدراسة:

- المتغير التابع:

$VAAG_t$: المتغير التابع يمثل نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي من الناتج الداخلي الخام وتشمل كل من: الغابات، والصيد، وصيد الأسماك، فضلا عن زراعة المحاصيل وإنتاج الثروة الحيوانية. والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية في الفترة t.[1]

- المتغيرات المستقلة التفسيرية:

- الدعم الفلاحي:

$SUBAGR_t$: تمثل الدعم الفلاحي ، تم التعبير عن الدعم الفلاحي بنسبة الإنفاق الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي من إجمالي الإنفاق الحكومي في الفترة t. تبدو الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي و الريفي بالنسبة للحكومة من خلال قراءة الميزانية الممنوحة لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية . و تم استخلاصه من قوانين المالية لكل سنة، و قمنا بالتعبير عنه كنسبة النفقات العمومية المخصصة للقطاع الفلاحي من إجمالي النفقات الحكومية .

- الإنتاجية الزراعية : عبر j.Kendrik ، عن أهمية الدور الذي تؤديه زيادة الإنتاجية في تقدم المجتمع وتحسين الأحوال المعيشية فيه ، بقوله: " إن الوسيلة الرئيسية التي يمكن للجنس البشري أن يخرج بها من حالة الفقر إلى حالة أفضل نسبيا من حيث توفر الغذاء والمواد هي زيادة الإنتاجية.[2] وعليه أدرجنا المتغيرين التاليين:

$PRODEMP_t$: يمثل إنتاجية العامل بالقطاع الزراعي (قنطار/عامل)، و هي حاصل قسمة الإنتاج الزراعي على عدد العاملين بالقطاع الزراعي في الفترة t. كدلالة على مستوى إنتاجية العامل بالزراعة.

$PRODTERRE_t$: يمثل إنتاجية الأراضي الزراعية (قنطار/هكتار) ، و هي حاصل قسمة الإنتاج الزراعي على عدد مساحة الأراضي القابلة للزراعة بالهكتار في الفترة t. كدلالة على مستوى إنتاجية الأرض.

بالنسبة للإنتاج الزراعي تم حسابه بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر 1962-2011 ،الفصل(7)الفلاحة ، 2012 . ص 132-149 و الجزائر بالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . و عدد العاملين بالزراعة و الأراضي الزراعية ، تم استخلاصه بناءا على البيانات من قاعدة المعطيات للبنك الدولي.

$TECH_t$: يمثل مستوى المكننة و استعمال آلات زراعية المستعملة لكل هكتار من الأرض الصالحة للزراعة ، حيث تشير الآلات الزراعية إلى عدد الجرارات (عدا جرارات الحدائق) المستخدمة في الأنشطة الزراعية في نهاية سنة التقويم المحددة أو في الربع الأول من السنة التالية. وتشمل الأراضي الصالحة للزراعة حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الأراضي التي تكون مزروعة بمحاصيل مؤقتة (المساحات ذات المحاصيل المزدوجة تحسب مرة واحدة)، والمروج المؤقتة للحصاد أو الرعي، والبساتين والخضراوات، والأراضي التي تمر بدورة

[1] قاعدة المعطيات للبنك الدولي

[2] Kendrick John et Vaccara Beatrice, new developments in productivity measurement and analysis, 1980.

الإراحة، في الفترة t، ويستبعد التعريف الأراضي المتروكة بسبب الزراعة المتنقلة . أدرجنا هذا المتغير لتأكيد العلاقة النظرية الايجابية بين التكنولوجيا و مستوى الإنتاج [1]، تم استخلاصه بناءا على البيانات من قاعدة المعطيات للبنك الدولي.

- مساهمة القطاعات الاقتصادية (الصناعة، الخدمات):

$VAINDUS_t$ يمثل نسبة القيمة المضافة لقطاع الصناعة من الناتج الداخلي الخام ، القيمة المضافة في الصناعة تشمل القيمة المضافة في التعدين والصناعة التحويلية (التي ترد أيضا كمجموعة فرعية مستقلة)، والإنشاءات، وإمدادات الكهرباء والمياه، والغاز. والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية ، في الفترة t. أدرجنا هذا المتغير لتحديد أثر التوسع في قطاع الصناعة (المحروقات) بالجزائر على القطاع الزراعي[2]، تم استخلاصه بناءا على البيانات من قاعدة المعطيات للبنك الدولي.

$VASERV_t$: يمثل نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات من الناتج الداخلي الخام ، القيمة المضافة للخدمات تشمل القيمة المضافة في تجارة الجملة والتجزئة ، والنقل، والحكومة، والخدمات المالية، والمهنية، والشخصية كالتعليم، والرعاية الصحية، والخدمات العقارية. ومن بين المتضمن أيضا رسوم محتسبة للخدمات المصرفية، ورسوم الاستيراد، وأي فروق إحصائية تلحظها الجهات الوطنية القائمة بتجميع البيانات بالإضافة إلى أية تضاربات ناشئة عن عمليات إعادة رفع أو خفض القيمة. والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية. في الفترة t. أدرجنا هذا المتغير لتحديد أثر التوسع في قطاع الخدمات (قطاع البناء و الأشغال العمومية) بالجزائر على القطاع الزراعي ، [3] تم استخلاصه بناءا على البيانات من قاعدة المعطيات للبنك الدولي.

- العوامل المناخية :

$FACTCLIM_t$: يعد المناخ من أكثر العوامل تأثيرا في النشاط الزراعي بالجزائر، خاصة بالأمطار حيث تأثيرها كبير على مستوى الإنتاج الزراعي، لأنها المصدر الرئيسي للمياه اللازمة للإ نتاج النباتي. تعتمد الزراعة على أمطارا موسمية التي لا يستفاد منها إلا خلال فترة زمنية محدودة ولزراعة محصول واحد فقط. وتعتبر الزراعة المطرية هي السائدة عالميا ولكن نظرا إلى وجود الجزائر ضمن منطقة مناخية لا تتوفر دائما على نسبة عالية من الأمطار، كما إن مياه الأمطار تكون متذبذبة لا يعول عليها دائما، إذ غالبا ما تهدد الزراعة بمواسم يسود فيها الجفاف أو الفيضانات. فمن المتعارف عليه أن نقص المتوسط السنوي للأمطار عن 25 سم يؤدي إلى عدم قيام الزراعة المطرية، فبالإضافة للمتوسط السنوي للمطر، ينبغي معرفة التوزيع الفصلي له، مما يساعد على قيام الزراعة المناسبة. بالإضافة إلى التقلبات السنوية للمطر، حيث تكون

[1] قاعدة المعطيات للبنك الدولي

[2] قاعدة المعطيات للبنك الدولي

[3] قاعدة المعطيات للبنك الدولي

الكمية المطرية متذبذبة بين عام وآخر، فنجد تفاوتا في معدل الأمطار كل عام، مما يجعل الزراعة المطرية غير مستقرة. وعليه، استنادا على النشرات الجوية (Bulletin Agro - Météo)، [1] فرضنا أنه متغير وهمي، يشار إلى الموسم الذي تميز بالجفاف بـ الصفر و الموسم الذي عرف سقوط كميات من الأمطار بالواحد ، في الفترة t. خلال فترة الدراسة عرفت المواسم : 1972/1971؛1973 / 1974؛ 1975/1974؛1975 / 1976؛1992 /1993؛1993/1994؛ 1995/1994؛ 1996/1995؛ 1997/1996؛ 1998/1997؛ جفاف ، متغير العوامل المناخية يأخذ قيمة الصفر، أما المواسم الأخرى عرفت عوامل مناخية مواتية ، فتأخذ قيمة الواحد.

- التجارة الخارجية :

IMPORTt : تمثل واردات المواد الخام الزراعية كنسبة من واردات السلع والخدمات و التي تمثل قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى الواردة من بقية بلدان العالم في الفترة t. أدرجنا هذا المتغير لمعرفة أثاره على نسبة مساهمة القطاع الزراعي ، في ظل السعي لتعزيز الأمن الغذائي من خلال السياسات الزراعية التي تهدف لزيادة الإنتاج الزراعي ، ومن ثم الحد من التبعية، تم استخلاصه بناءا على البيانات من قاعدة المعطيات للبنك الدولي.

ε_t: حد الخطأ العشوائي. α_1 ، α_2، α_3، α_4، α_5، α_6، α_7، α_8 تمثل معلمات النموذج.

2.4 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية، حيث تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور AugmentedDickey-Fuller Test المعروف اختصارا بـ ADF واختبار فليبس بيرون (Phillips-Perron) المعروف اختصارا بـ PP وذلك من أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وتم الاعتماد على النماذج الثالثة للاختبارين في ظل وجود الثابت (Constant) والاتجاه العام (Trend)، ثابت فقط وبدون ثابت واتجاه عام، ولغرض التوضيح فإن النموذج الذي يحتوي على القاطع والاتجاه العام هو النموذج الأمثل. الجدول رقم (3-22) يوضح نتائج اختبار ADF و PP لمتغيرات النموذج في مستواها الأصلي.

[1] http://www.minagri.dz/bulletin_agro_meteo.html

الجدول رقم (3-22): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF وPP عند المستوى لجميع المتغيرات

المتغيرات	اختبار ADF			اختبار PP		
	بدون ثابت و اتجاه عام	بوجود ثابت	بوجود ثابت و اتجاه عام	بدون ثابت و اتجاه عام	بوجود ثابت	بوجود ثابت و اتجاه عام
VAAG	-0.039888 (0)	-2.802458* (0)	-2.995815 (0)	0.059964 (1)	-2.798680* (3)	-3.020055 (3)
SUBAGR	-0.863952 (0)	-2.739935* (1)	-2.945739 (1)	-0.863952 (0)	-2.171994 (1)	-2.369201 (1)
PRODEMP	-1.580593 (0)	-3.255660** (0)	-3.394372* (0)	-1.590876 (28)	-3.179396** (8)	-3.035957 (10)
PRODTERRE	-3.971442 (2)	-2.006448 (2)	-2.198337 (0)	-3.153893 (3)	0.966993 (3)	-2.023535 (3)
TECH	1.771834 (0)	-0.874570 (0)	-1.524892 (0)	1.558743 (4)	-0.910243 (4)	-1.787021 (4)
FACTCLIM	-1.398757 (0)	-3.230014** (0)	-3.390059* (0)	-1.206599 (3)	-3.113065** (1)	-3.281371* (1)
VAINDUS	-0.480824 (0)	-1.870564 (0)	-1.784103 (0)	-0.481495 (2)	-1.929815 (1)	-1.784103 (0)
VASERV	0.124941 (0)	-1.766137 (0)	-1.607615 (0)	0.162441 (4)	-1.802491 (1)	-1.445372 (4)
IMPORT	-1.210721 (0)	2.048920 (0)	-2.734730 (0)	-1.221005 (2)	-1.803092 (2)	-2.662764 (3)

*****، **، * معنوية عند مستوى 1%، 5% و10% على التوالي حسب قيم t-statistic الجدولية لـ McKinnon (1996)**

القيم المبينة في الجدول تعبر عن احصائية ستودنت

- **قيم t-statistic الجدولية لـ McKinnon (1996) في المستوى:**

بدون ثابت و اتجاه عام: 1% (-2.612603)، 5% (-1.948140)، 10% (-1.612320)؛

بوجود ثابت : 1% (-3.581152)، 5% (-2.9266220)، 10% (-2.601424)؛

بوجود ثابت و اتجاه عام : 1% (-4.170583)، 5% (-3.510740)، 10% (-3.185512).

- **طول فترة الإبطاء المناسبة آليا وفق معيار (Schwartz Info Criterion) بحد أقصى 9 فترات لاختبار ADF**
- **العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار PP وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel)**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (3-22) بأن إحصائية ستودنت (t) المحسوبة أقل من القيم الجدولية لمتغيرات (TECH, IMPORT, VASERV, VAINDUS ,PRODTERRE) في مستواها الأصلي عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للنماذج الثلاثة أما المتغيرات VAAG، SUBAGR و PRODEMP ، أظهرت نتائج اختبار ADF بأن القيم المحسوبة لإحصائية (t) أكبر من القيم الجدولية عند مستوى 10% و 5% على التوالي بوجود ثابت، غير أن القيم المحسوبة لإحصائية (t) أقل من القيم الجدولية بالنسبة للنموذجين الآخرين (بدون وجود ثابت واتجاه عام و بوجود ثابت واتجاه عام)، كما أن اختبار PP أظهر أن القيم المحسوبة لإحصائية (t) أكبر من القيم الجدولية

للمتغيرين VAAG و PRODEMP عند مستوى معنوية 10% و 5% على التوالي بوجود ثابت، وأقل من القيم الجدولية بالنسبة للنموذجين الآخرين، أما بالنسبة للمتغير Factclim فقد أظهرت نتائج الاختبارين بأن القيم المحسوبة لإحصائية (t) أكبر من القيم الجدولية عند مستوى 5% و 10% بوجود ثابت وبوجود ثابت واتجاه عام على التوالي ، غير أن القيم المحسوبة لإحصائية (t) أقل من القيم الجدولية بالنسبة للنموذج الآخر.

هذه النتائج تدل على أن مستوى جميع المتغيرات غير ساكن عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي عدم رفض الفرضية العدمية بوجود جذر الوحدة.

الجدول رقم (3-23): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF وPP عند الفرق الأول لجميع المتغيرات

المتغيرات	اختبار ADF			اختبار PP		
	بدون ثابت و اتجاه عام	بوجود ثابت	بوجود ثابت و اتجاه عام	بدون ثابت و اتجاه عام	بوجود ثابت	بوجود ثابت و اتجاه عام
VAAG	-8.101830*** (0)	-8.037605*** (0)	-7.996303*** (0)	-8.335030*** (2)	-8.274773*** (3)	-8.289826*** (2)
SUBAGR	-5.089562*** (0)	-5.037018*** (0)	-5.007371*** (0)	-5.112668*** (2)	-5.058332*** (2)	-5.39454*** (2)
PRODEMP	-6.433125*** (2)	-6.358936*** (2)	-6.277605*** (2)	-13.11094*** (39)	-12.40611*** (38)	-12.92828*** (39)
PRODTERRE	-2.553507** (2)	-8.476506*** (0)	-7.76170*** (1)	-7.471631*** (4)	-8.669295*** (3)	-9.054415*** (1)
TECH	-5.921271*** (0)	-6.428910*** (0)	-6.380227*** (0)	-6.044108*** (4)	-6.452230*** (4)	-6.40555*** (4)
FACTCLIM	-9.380832*** (0)	-9.273618*** (0)	-9.195490*** (0)	-9.320400*** (2)	-9.215353*** (2)	-9.131038*** (2)
VAINDUS	-7.106960*** (0)	-7.028169*** (0)	-7.463562*** (0)	-7.106960*** (0)	-7.028169*** (0)	-7.463562*** (0)
VASERV	-7.84290*** (0)	-7.004708*** (0)	-7.759925*** (0)	-7.084290*** (0)	-7.004708*** (0)	-7.751212*** (2)
IMPORT	-6.878971*** (1)	-6.918299*** (1)	-6.840970*** (1)	-8.364860*** (3)	-8.513735*** (4)	-8.397506*** (4)

*****، **، * معنوية عند مستوى 1%، 5% و10% على التوالي حسب قيم t-statistic الجدولية لـ McKinnon (1996)**

القيم المبينة في الجدول تعبر عن إحصائية ستودنت

- **قيم t-statistic الجدولية لـ McKinnon (1996) في المستوى:**

بدون ثابت و اتجاه عام: 1% (-2.617364)، 5% (-1.948313)، 10% (-1.612229)؛

بوجود ثابت : 1% (-3.584743)، 5% (-2.928142)، 10% (-2.602225)؛

بوجود ثابت و اتجاه عام : 1% (-4.176540)، 5% (-3.513075)، 10% (-3.186854).

- **طول فترة الإبطاء المناسبة آليا وفق معيار (Schwartz Info Criterion) بحد أقصى 9 فترات لاختبار ADF**
- **العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار PP وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel)**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (3-23) بأن إحصائية ستودنت (t) المحسوبة أكبر من القيم الجدولية لجميع المتغيرات في الفرق الأول عند مستوى معنوية 1% و 5%، بالنسبة للنماذج الثلاثة، مما يدل على أن مستوى جميع المتغيرات أصبح ساكن بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 1% و 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية بوجود جذر الوحدة، وهذا يعني احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج، هذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى و لكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول.

3.4 اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون :Johansen Co integration test

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة اتضح أن هذه السلاسل متكاملة من نفس الدرجة (متكاملة من الدرجة الأولى)، أي أ نها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق الأول، وبالتالي فإن إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك واردة، وسنقوم باختبار التكامل المشترك لمعرفة رتبة التكامل المشترك، ثم تحديد علاقات التكامل المشترك باستخدام اختبار Johansen Co-integration، وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة (non-stationary)، حيث يشير كل من Engel and Granger (1987) إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة، وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن فإن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة (co integrated)، وبالتالي يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار زائفا في هذه الحالة، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى الطويل.

يقوم اختبار التكامل المشترك لـ Johansen على تحديد درجة التأخير في شعاع الانحدار الذاتي ثم اختبار رتبة التكامل المتزامن.

1.3.4 تحديد درجة تأخير شعاع الانحدار الذاتي VAR:

قبل القيام بعملية الاختبار والتقدير يجب تحديد درجة تأخير النموذج VAR، وهذا بالاعتماد على المعايير الإحصائية Akaike، Schwartz، Log-Likelihood و Hannan-Quinn بحيث تقبل درجة التأخير المثلى أصغر قيمة لمعياري Akaike، Schwartz وHannan-Quinn وأكبر قيمة لمعيار Log-Likelihood بالقيمة المطلقة.

الجدول رقم (3-24): نتائج اختبار تحديد درجة تأخير شعاع الانحدار الذاتي VAR

درجة التأخير	Schwartz	Akaike	Hannan-Quinn	EPE	Log-Likelihood
P=1	13.12716*	9.875167*	11.08748*	1.65e-07*	-141.1913*
P=2	16.62145	10.11747	12.54209	3.07e-07	-65.64297

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الاختبار المبينة في الجدول رقم (3-24) وبالاعتماد على المعايير السابقة وجد بأن درجة التأخير (p=1).

2.3.4 اختبار رتبة التكامل المشترك :

أوضحت نتائج المرحلة السابقة بأن درجة التأخير (p=1) وعليه سيتم إجراء الاختبار على النموذج VAR(1).

الجدول رقم (3-25): اختبار الأثر ودالة الإمكان الأعظم وفق طريقة Johansen

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيم الذاتية Eigen value	اختبار الإحصائية Test Statistic	القيمة الحرجة 5% Critical Value	الاحتمال Prob**
λ_{Trace} Value				
*r=0	0.779032	258.2028	197.3709	0.0000
*r≤1	0.726818	190.2647	159.5297	0.0004
*r≤2	0.701394	131.8719	125.6154	0.0196
r≤3	0.474540	77.48357	95.75366	0.4523
r≤4	0.390490	48.52687	69.81889	0.7003
r≤5	0.238886	26.24741	47.85613	0.8811
r≤6	0.205875	13.96369	29.79707	0.8427
r≤7	0.067565	3.590510	15.49471	0.9337
r≤8	0.009785	0.442490	3.841466	0.5059
$\lambda_{Max-Eigen}$ Value				
*r=0	0.779032	67.93814	58.43354	0.0045
*r=1	0.726818	58.39276	52.36261	0.0108
*r=2	0.701394	54.38836	46.23142	0.0055
r=3	0.474540	28.95669	40.07757	0.4944
r=4	0.390490	22.27946	33.87687	0.5860
r=5	0.238886	12.28373	27.58434	0.9207
r=6	0.205875	10.37318	21.13162	0.7090
r=7	0.067565	3.148021	14.26460	0.9364
r=8	0.009785	0.442490	3.841466	0.5059

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يبين الجدول رقم (**3-25**) نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك باستخدام إحصائية الأثر ودالة الإمكان الأعظم، تم استخدام اختبار التكامل المشترك بوجود الثابت، وقد أظهرت النتائج وجود ثلاثة علاقات للتكامل المشترك، حيث أن قيم إحصائية الأثر (Trace) 258.2028، 190.2647، 131.8719 على التوالي أكبر من القيم الحرجة 197.3709، 159.5297، 125.6154 عند مستوى المعنوية 5%، كما أن الاحتمال الحرج يساوي 0.0000، 0.0004 و 0.0196 على الترتيب وهو أقل من مستوى المعنوية 5%، كما أن قيم إحصائية الإمكانية العظمى (Maximum Eigen value) 67.93814، 58.39276، 54.38836 على التوالي أكبر من القيم الحرجة

58.43354، 52.36261، 46.23142 عند مستوى المعنوية 5%، كما أن الاحتمال الحرج يساوي 0.0045، 0.0108، 0.0055 على الترتيب وهو أقل من مستوى المعنوية 5% وهذا يعني وجود ثلاثة علاقات تكامل مشترك واحدة بين المتغيرات في النموذج أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وبالتالي فإن الطريقة المناسبة للتقدير هي طريقة نموذج تصحيح الخطأ (VECM).

4.4 نتائج الدراسة: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدارسة غير مستقرة في المستوى ومستقرة عند الفرق الأول، ومن ثم التحقق من أنها جميعا متكاملة تكاملا مشتركا، ولغرض الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين مساهمة قطاع الزراعة في الاقتصاد الجزائري ممثلا بالقيمة المضافة في قطاع الزراعة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ومحدداته ينبغي أن تحظى هذه المتغيرات بتمثيل نموذج تصحيح الخط (VECM) لتحديد العلاقة السببية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل وكذلك سرعة الوصول إلى التوازن في الأجل الطويل من أي اختلال يحدث في الأجل القصير، لذا يمكن تمثيل نموذج تصحيح الخطأ من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta VAAG_t = \beta_0 + \beta_1 \Delta VAAG_{t-1} + \beta_2 \Delta SUBAGR_{t-1} + \beta_3 \Delta PRODEMP_{t-1} + \beta_4 \Delta PRODTERRE_{t-1}$$
$$+ \beta_5 \Delta TECH_{t-1} + \beta_6 \Delta VAINDUS_{t-1} + \beta_7 \Delta VASERV_{t-1} + \beta_8 \Delta FACTCLIM_{t-1} + \beta_9 \Delta IMPORT_{t-1}$$
$$- (VAAG_{t-1} - \alpha_0 - \alpha_1 SUBAGR_{t-1} - \alpha_2 PRODEMP_{t-1} - \alpha_3 PRODTERRE_{t-1} - \alpha_4 TECH_{t-1} - \alpha_5 VAIDUS_{t-1} -$$
$$\alpha_6 VASERV_{t-1} - \alpha_7 FACTCLIM_{t-1} - \alpha_8 IMPORT_{t-1}) + \omega_t \ldots\ldots (02)$$

إن تقدير المعادلة رقم (02) من خلال نموذج تصحيح الخطأ بطريقة المربعات الصغرى العادية أعطى النتائج الموضحة في الملحق رقم (112) :

1.4.4 في المدى الطويل:

$$VAAG_t = -50.36031 + 9.73633129209*SUBAGR_t + 2.05150516235*PRODEMP_t$$
$$(4.54683) \qquad (6.91156)$$

$$+ 0.115067061354*PRODTERRE_t + 5.25078536045*TECH_t - 0.496884785508*VAINDUS_t$$
$$(6.42728) \qquad (11.1171) \qquad (-8.83484)$$

$$- 0.419760477695*VASERV_t + 0.316273595702*FACTCLIM_t$$
$$(-5.66426) \qquad (2.08155)$$

$$- 0.708248654443*IMPORT_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (03)$$
$$(-5.13402)$$

تمثل المعادلة رقم (03) الجزء الأول من نموذج تصحيح الخطأ المبين في الملحق رقم (12)، وقد أظهرت نتائج القياس معنوية معلمات جميع المتغيرات المستقلة في المدى الطويل، حيث تشير القيم بين قوسين إلى ا حصائية ستودنت (القيم المحسوبة لإحصائية ستودنت أكبر من القيم الجدولية) عند مستوى معنوية 5% خلال فترة الدراسة، أظهرت النتائج بأن المتغيرات التالية: الدعم الفلاحي؛ إنتاجية عامل الزراعة؛ إنتاجية الأرض ، التكنولوجيا والعوامل المناخية؛ لها دلالة إحصائية معنوية وتؤثر بشكل إيجابي على مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر، حيث أن:

- الزيادة في دعم الدولة لقطاع الفلاحة بـ 1% يؤدي إلى الزيادة في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام بـ 9.73%.
- الزيادة في إنتاجية عامل الزراعة بـ 1% تؤدي إلى الزيادة في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام بـ 2.05%.
- الزيادة في إنتاجية الأرض بـ 1% تؤدي إلى الزيادة في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام بـ 0.11% فقط.
- الزيادة في استعمال التكنولوجيا الجديدة والمكننة بـ 1% يؤدي إلى الزيادة في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام بـ 5.25%.
- العوامل المناخية المواتية تؤدي إلى الزيادة في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج ال داخلي الخام بـ 0.31% فقط.

أما مساهمة كل من قطاعي الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي؛ الواردات من السلع الزراعية كنسبة من إجمالي الواردات لها دلالة إحصائية معنوية وتؤثر بشكل سلبي على مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

حيث أن:

- الزيادة في نسبة مساهمة قطاع الصناعة بـ 1% يؤدي إلى انخفاض مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام بـ 0.49%.
- الزيادة في نسبة مساهمة قطاع الخدمات بـ 1% يؤدي إلى انخفاض مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام بـ 0.42%.
- الزيادة في نسبة الواردات من المواد الزراعية الخام بـ 1% يؤدي إلى انخفاض مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام بـ 0.70%.

ويمكن تفسير نتائج النموذج كما يلي:

- بالنسبة **للأثر الايجابي لدعم الدولة لقطاع الفلاحة** ، دعم القطاع الفلاحي ومساندته هو تدعيم للتنمية الاقتصادية ككل، فالجزائر اتسمت سياسة دعمها للقطاع الفلاحي بعدة مراحل تماشيا والتحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني، انطلاقا من تدخل الدولة المكثف في القطاع في ظل الاقتصاد المخطط، مرورا بتخلي الدولة عنه في إطار سياسة التعديل الهيكلي التي انتهجت في تسعينات القرن العشرين، وصولا إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبعدها سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال مطلع الألفية الثالثة . حيث تميزت سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة بمجموعة من الإصلاحات، تماشيا والتحولات الاقتصادية العالمية، مما جعل أكثر من أي وقت مضى عملية الدعم تحظى بأولوية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي. هذا ما دفع الجزائر إلى انتهاج سياسة فلاحية قائمة على دعم الدولة للقطاع لجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية ، بشكل يسمح بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الفلاحية . لقد انتقلت النفقات العمومية من 52 مليار دينار في سنة 2000 إلى 284 مليار دينار سنة 2011 ،[1] مما يفسر زيادة الاستثمارات الزراعية و بالتالي يكون هناك الأثر الايجابي للدعم. تستعمل صناديق الدعم لإعانة جزء من الاستثمارات المنجزة من طرف المتعاملين (عادة من 30 إلى 50%) مع التخفيض إلى غاية 100% من نسب الفوائد على القروض ، كعلاوات التحفيز على النوعية أو على تثمين المنتجات أو كتخصيص خاص لضبط الأسواق.

الميزانية الإجمالية المخصصة للقطاع الزراعي (التشغيل وتجهيزات والمعدات وجميع أشكال الدعم) طوال فترة البرنامج الوطني للتنمية الزراعية تقدر ب 399,7 مليار دينار. ما يعادل 49 أورو للهكتار في السنة ، بينما يبلغ متوسط الدعم المباشر للفلاحين في الاتحاد الأوروبي 288 أورو للهكتار سنويا .[2] بالمقارنة مع الجزائر يقدر بحوالي 5.8 أضعاف.[3] كما تجدر الإشارة إلى أنه في الاتحاد الأوروبي وغيره من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، توجه الإعانات إلى دخل المزارعين، بينما في الجزائر، الدعم أساسا موجه للاستثمارات في القطاع الزراعي. و الجدول التالي يعكس جزئيا الفجوة الهائلة بين الجزائر والبلدان المتقدمة فيما يتعلق بالدعم الزراعي.

الجدول رقم(3-26): تقدير دعم المنتجين (%من إيرادات الفلاحين)

الدول	الجزائر	المكسيك	الو. م .إ	كندا	تركيا	الاتحاد الأوربي	اليابان	كوريا	سويسرا	النرويج	أيسلندا
حصة الدعم الفلاحي %	5	14,17	14,34	21,81	24,13	33,71	54,71	63,03	65,78	66,22	66,23

Source : MADR ,soutiens et subventions agricoles,2012.

يبقى الدعم للفلاحين الجزائريين منخفض جدا في الحجم وبالنسبة للناتج الداخلي الخام الزراعي بالمقارنة مع بلدان منظمة التعاون والتنمية. بالرغم من ذلك، يساهم القطاع الزراعي في الجزائر بنسبة 10% من الناتج

[1] MADR, soutiens et subventions agricoles, 2012.

[2] MADR, ibid.

[3] MADR, ibid.

الداخلي الخام ويشغل 25% من السكان النشطين، مقابل 1.6% و 5.2% على التوالي للاتحاد الأوروبي.[1] بالإضافة إلى ذلك ، يبقى مرتبط بحجم الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات ، و التي هي بدورها مرتبطة بأسعار البترول.

-إنتاجية **عامل بالزراعة لها أثر إيجابي** ، يمكن تفسير ذلك بنظرية التغيير الهيكلي W. Arthur Lewis ، « Development with Unlimited Supplies of Labour (1954) »، التي مفادها أن الإنتاجي ة تكون صفرية أي منعدمة في القطاع الزراعي نظرا لفائض العمالة الذي غالبا ما يميز القطاع الزراعي التقليدي و في مرحلة التغيير الهيكلي والتوسع في القطاع الصناعي تكون هناك عملية لاستقطاب فائض العمالة الموجود في القطاع الزراعي ، مما يؤدي لارتفاع إنتاجية العمالة الزراعية . بالنسبة للجزائر ،كما عرضنا سابقا، نسبة العاملين في القطاع الزراعي في انخفاض و توجهها لقطاعي الصناعة و الخدمات . كما أن الأثر الايجابي لا يخفي من أن العمالة الزراعية تعاني نقصا في معرفتها لأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديثة و كيفية استخدامها ، و ذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم و التدريب الفني و الزراعي ، و غياب الإرشاد الزراعي الفعال و إتباع الطرق التقليدية ، مما يؤثر في مستوى الإنتاجية .

وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالإعداد المتزايدة من السكان، إلا أنه لاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم و التدريب، فإن المشروعات الاستثمارية الزراعية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة، و المهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج . كما تجدر الإشارة لوظيفة الإرشاد الزراعي، إذ يعتبر حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين المز ارعين. لذلك، تتحدد مؤسسات الإرشاد الزراعي على عاتقها مسؤولية تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية والنوعية. كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين المزارعين وتحديدها ونقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها. فمن بين الإصلاحات و الخطوات التي قامت بها الدولة على هذا الصعيد ، إقدامها على تأسيس معاهد للدراسة والبحث في الاقتصاد الزراعي ، وبنوك للمعلومات، وعلى وضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها. وتسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية، التي إن عممت سوف تحدث تغيرات شاسعة في مجال إنتاج الزراعي.

-بالنسبة **للأثر الايجابي لإنتاجية الأرض الضئيل** ،هذه الأخيرة تتوقف على المدخلات كما و نوعا حيث تتأثر بطرق الاستغلال و مستلزمات الإنتاج الزراعي، بح يث تؤثر مستلزمات الإنتاج الزراعي بمدى توفرها بكمياتها المطلوبة ، و في مواقيتها المناسبة و بمواصفاتها النوعية الجيدة ، تأثيرا مباشرا في مستوى الإنتاج و الإنتاجية. و من المستلزمات ذات التأثير الكبير في حجم و نوعية إنتاج السلع الزراعية ، نشير إلى الأصناف و البذور المحسنة ، و الأسمدة و المبيدات . تؤثر نوع يةّ البذور في الإنتاج والإنتاجية بصورة جلية، فالأصناف والبذور المحسنة هي من مدخلات الإنتاج الأساسية التي تساهم بدرجة كبيرة في رفع معدلات إنتاجية السلع الزراعية. وبصفة عامة يعاني الإنتاج الزراعي عدم توفر الأصناف المحسنة اللائمة لمختلف بيئات الإنتاج النباتي، كما إن المستورد منها يكون

[1] MADR, ibid.

أحيانا غير ملائم لمختلف بيئات الإنتاج النباتي ، إلى جانب التأخر في مواعيد توفر ما تم استيراده . بالنسبة لاستعمال الأسمدة ،يتميز القطاع الزراعي بانخفاض درجة خصوبة الأراضي الزراعية وفقا للمناطق ، حيث يعاني الكثير من المناطق نقص العناصر الغذائية الرئيسية التي تحتاج إليها. ولهذا يجب توسيع استعمالاتها الصائبة والسعي إلى إنتاجها محليا، فأسعارها ترتفع باستمرار عالميا، بحيث تثقل كاهل خزينة الدولة. كما أن الاستعمال غير الرشيد للأسمدة والمبيدات الزراعية من أجل زيادة لإنتاج ، بصرف النظر عن أثرها السلبي المباشر في التربة والمياه ونوعية وسلامة المنتجات ، سيؤدي إلى تدهور في الموارد الزراعية.

-**الأثر الايجابي ل لزيادة في استعمال التكنولوجيا الجديدة والمكننة** ، تأتي في مقدمتها الجرارات و الحاصدات ، على اعتبار أن مكنته العمل الزراعي تساهم بشكل كبير في تحسين الأداء الزراعي ، تؤدي التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دورا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية ، ويعود انخفاض الإنتاجية بالدرجة الأولى ، إلى الاعتماد في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة أو تقليدية، إذ غالبا ما تعتمد الزراعة في مثل هذه الحالة (إنتاجية متدنية) على العمل اليدوي أكثر من كونها تعتمد على الآلات والمعدات، كالجررات و الحاصدات والآلات المختلفة، أو على التكنولوجيا متطورة. منذ مطلع التسعينات تحديدا، توسعت استفادة القطاع الزراعي بالجزائر بالكثير من المدخلات الحديثة للإنتاج ، حيث تبين المعطيات الميدانية الاعتماد أكثر فأكثر على الآلات والمعدات الفلاحية في مختلف أعمال الزراعة من حرث وبذر وحصاد، كما بدأت تنتشر تقنيات الري الحديثة، كالرش المحوري ، وكذلك السقي بالتقسيط و الطرق والأساليب التكنولوجية الحديثة.

-**الأثر الايجابي للعوامل المناخية** ، تؤثر هذه الأخيرة على أداء القطاع الزراعي لاعتماد زراعة جل الفروع الزراعية على الأمطار خلال الموسم الفلاحي ، و نظرا لتقلب المناخ من موسم لآخر ، أصبح لزاما تعويضها بالمنشآت القاعدية للموارد المائية كالسدود و الأحواض المائية .

- **الأثر السلبي** لزيادة في **نسبة مساهمة قطاع الصناعة** و الزيادة في **نسبة مساهمة قطاع الخدمات** على حساب قطاع الزراعة ، يمكن تفسير ذلك للتوسع في قطاع الصناعة وهذا راجع إلى قطاع المحروقات الذي عرف توسعا بفضل الزيادة في الإنتاج كما و ارتفاع الأسعار ، بالإضافة إلى التوسع في قطاع الخدمات ،تعود دينامكية هذا القطاع إلى الإنفاق الرأسمالي الحكومي بالإضافة لدينامكية قطاع البناء والأشغال العمومية ، حيث أدى إطلاق مشاريع جديدة وبرنامج إعادة بناء الهياكل الأساسية واستمرار تنفيذ العديد من برامج البنية التحتية والإسكان وتوسيع الأشغال العامة . كما تجدر الإشارة إلى أن خاصية الريعية التي تميز الاقتصاد الجزائري ، يتجلى ذلك في ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام و اكتفاء الدولة بتوزيع العائدات الريعية على مختلف القطاعات مع غياب التكامل صناعي-زراعي و كذا غياب الخدمات التسويقية للمنتجات الزراعية.

فمن الضروري أن يتمتع القطاع الزراعي بعلاقة قوية مع مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تشكل الاقتصاد الوطني لأية دولة ، وبخاصة منه القطاع الصناعي، حيث إن استمرار عملية التصنيع يتوقف على توفر الموارد الزراعية الأولية، كالصناعات الغذائية وما إلى ذلك. فمثل هذه الصناعات تقوم بتصنيع مواد أولية زراعية، كما تقوم الزراعة بتوفير جزء كبير من العمل ورأس المال الذي يتطلبه معدل زيادة التصنيع ، وخصوصا في المراحل الأولى منه ، حيث يكون اعتماد الصناعة على المواد الأولية الزراعية كبيرا، وخاصة أنها تمثل

جزءا مهما من الصناعة في أول مراحل التصنيع. و من بين المجالات التي تسهم فيها الزراعة في تنمية الصناعات الأخرى، هو كونها سوقا لتصريف الكثير من المنتجات الصناعية، حيث إن زيادة الإنتاج الزراعي يساعد على زيادة الدخول الزراعية وتطوير الريف وتضييق الفرق بين الريف والمدينة. وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع السوق المنتجات الصناعية، وزيادة التبادل ، وتوسيع مجال التسويق ،وهذا الأمر يترتب عليه تشجيع تطوير عملية التصنيع ، وخاصة أنه يمكن التمييز بين نوعين من السلع التي يستهلكها النشاط الزراعي : أولهما السلع الإنتاجية التي يستخدمها كأحد عناصر الإنتاج، مثل الأسمدة والمبيدات الكيميائية والآلات الزراعية وغيرها من أنواع الصناعة الممكنة، وثانيهما السلع الاستهلاكية المعمرة التي يستهلكها الفلاحون.وكذلك فإن زيادة معدلات النشاط ومستويات الدخول في القطاع الصناعي لابد من أن تؤدي إلى زيادة في الطلب على إنتاج الزراعة، كما أن اتساع أسواق الحضر يؤدي إلى تنمية وسائل المواصلات ، مما يؤدي إلى نمو النشاط التجاري للمنتجات الزراعية ، ويعمل على دعم اقتصاديات الزراعة. وهنا يبرز دور الصناعة في تزويد الزراعة بالمستلزمات الضرورية لتطويرها. و لهذا فإنه من غير الممكن أن يتقدم القطاع الصناعي بنجاح إلا إذا كان هناك تطور مما يلي أو بمعدلات أكثر ارتفاعا للقطاع الزراعي.

الأثر السلبي لقطاع الخدمات يتجلى في ضعف التسويق الزراعي ، و هو انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك و تبادلها ، و هو عملية متكاملة و متداخلة مع الإنتاج الزراعي ، و له دور ديناميكي يتمثل في تشجيع المنتجين على زيادة إنتاجهم ، باغتنام فرص الإنتاج الجديدة استجابة لإشارة السعر و تشجيع المستهلكين على زيادة الاستهلاك ، من خلال إيجاد طلب جديد أو استعمال جديد لسلعة معروفة و بدوره ، يعاني التسويق الزراعي في الجزائر ، مثله مثل الإنتاج ، مشاكل و عيوبا كبيرة تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب . فهو يعرف تدنيا في نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق ، و عدم توافر الحد الأدنى من الشروط الفنية ، و نقصا كبيرا في الخدمات التسويقية المتوافرة في مجال البحوث التسويقية ، و دراسات الأسواق ، و العجز في الكفاءات التسويقية المدربة ، مما يؤدي إلى عدم بناء قرارات المزارعين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية أو أسواق التصدير ، و الأساليب المناسبة لعمليات ما بعد الحصاد من تدرج و تعبئة و نقل و تخزين ، و غياب الإرشاد التسويقي في هذا المجال . بالإضافة إلى ذلك ، انعدام تخطيط التصنيع الزراعي المبني على أساس متطلبات التصنيع الفعلية ، بحيث يتلاءم الإنتاج مع هذه المتطلبات ، و يمكن حصر المشاكل التي تعيق تقدم التسويق الزراعي بشكل عام في المجالات التالية :

أ) المشاكل المتعلقة بالصادرات : تتصف الصادرات الزراعية بشكل عام بالعشوائية ، فإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار ، مما يؤدي إلى التقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من عام إلى آخر ، تبقى الجزائر بعيدة عن اعتماد أسس و مبادئ تجعلها تحافظ على أسواقها الزراعية ، إذ تقتصر قرارات التصدير على فترات حصول الفائض الذي يدفع إلى البحث عن أسواق للتصدير ، الأمر الذي لا يؤدي إلى قيام أسواق تصريفية ثابتة على المدى البعيد . كما يتصف التصدير خارج المحروقات بالعشوائية و اللامبالاة ، حيث تعرف التمور ذات الشهرة العالمية غياب سياسة تصديرية واضحة تسهر

على تطبيقها الجهات الرسمية و المعنية بذلك ، و تأتي في مقدمتها وزارة الفلاحة و السفارات الجزائرية في الخارج ، و كذلك الخواص التزامهم بدفتر الشروط . و من بين أهم المشاكل التي يتعرض لها تصدير التمور ، تشير إلى إجراءات الحصول على العقد و احترام مواصفات النوعية و الجودة ، بما في ذلك إجراءات الجمركة و شهادة النوعية ، ثم عمليات الفرز و المعالجة و النقل و إجراءات الدفع. . . إلخ .

ب) المشاكل الفنية : ما زالت الجزائر بعيدة عن المستوى الفني المطلوب في الإعداد للتصدير ، خصوصا في ما يتعلق بالقطف و النقل و الفرز و التدريج و التغليف ، مما يؤثر سلبا في المنتجات المعروضة في الأسواق . و كذلك تفتقد الجزائر إلى أصول التقيد بالمواصفات الخاصة بالتصدير ، إذ لا يلتزم بعض المصدرين بمواصفات متفق عليها مسبقا ، مثل عدد الثمار في الصندوق ، و حالة النضج و غيرها ، مما يؤدي إلى عدم الثقة بنوعية المنتجات المصدرة .

ت) مشاكل الخدمات التجارية : إن الخدمات التجارية ، كالنقل و التخزين و الاتصالات و الإعلام و المعلومات التجارية عن الأسواق و احتياجاتها و الأسعار ، غير متوفرة بشكل كاف ، مما يشكل عائقا كبيرا في وجه الصادرات الزراعية التي هي في مجملها سريعة العطب ، و تستلزم سرعة في تداولها و نقلها من مصدرها الأصلي إلى وجهتها المستوردة لها ، و خصوصا أن الدولة بقطاعيها العام و الخاص ، لا تمتلك طاقة تخزينية تبريدية كبيرة . كما تنعدم مراقبة استعمالات غرف التبريد ، حيث يعتمد بعض الخواص إلى تخزين مواد غير زراعية في غرف التبريد ، أو أنهم يخزنون مواد زراعية محلية ليستغلونها في مضاربات احتكارية من أجل الربح و على حساب القدرة الشرائية للسكان ، في غياب مراقبة صارمة من طرف المعنيين .

- **الأثر السلبي للواردات من المواد الزراعية** لسد العجز من الاحتياجات، فللقطاع الزراعي في الجزائر ليس قادرا على توفير الطلب المتزايد بالرغم من معدلات النمو التي عرفها القطاع. في ما سبق ، عرضنا تطور الميزان التجاري للسلع الزراعية، و تبين البيانات أن الصادرات السلع الزراعية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الوردات للسلع الزراعية، ما جعل الجزائر أن تصبح كواحدة من الدول التي تعد من أكثر الدول اعتمادا على استيراد مما تحتاجه من الغذاء، وتعيش حالة من عدم الاكتفاء الذاتي.

2.4.4 في المدى القصير:

$$\Delta VAAG_t = 0.149043950819 + 0.503993912346*\Delta VAAG_{t-1} - 10.2453093956*\Delta SUBAGR_{t-1}$$
$$(0.79411) \qquad (1.31657) \qquad (-1.52571)$$
$$+ 0.854688490028*\Delta PRODEMP_{t-1} + 0.0614115931202*\Delta PRODTERRE_{t-1}$$
$$(1.09133) \qquad (0.74876)$$
$$- 5.55822584066*\Delta TECH_{t-1} + 0.469875110543*\Delta VAINDUS_{t-1} + 0.470640443349*\Delta VASERV_{t-1}$$
$$(-1.62219) \qquad (1.52524) \qquad (1.52884)$$
$$-1.03318790946*\Delta FACTCLIM_{t-1} + 0.346657727572*\Delta IMPORT_{t-1} - 1.67260331881*ECT_{t-1} \quad \text{.....(04)}$$
$$(-2.07040) \qquad (1.10833) \qquad (-5.23689)$$

تمثل المعادلة رقم (04) الجزء الثاني من نموذج تصحيح الخطأ المبين في الملحق رقم (112)، وتشير النتائج إلى أن حد تصحيح الخطأ معنوي مع الإشارة السالبة المتوقعة وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج، حيث أن القيمة المحسوبة بين قوسين لإحصائية ستودنت بالقيمة المطلقة (5.23-) أكبر من القيمة الجدولية (1.95) عند مستوى معنوية 5%، وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ (1.67) إلى أن القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام تعتدل نحو قيمتها التوازنية في كل مدة زمنية بنسبة تعادل (100%) من اختلال التوازن المتبقي في الفترة (t-1)، أي عندما تنحرف القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمتها التوازنية في المدى البعيد، فإنه يتم تصحيح ما يعادل (100%) من هذا الاختلال في الفترة t، تعكس هذه النسبة سرعة تعديل مرتفعة نحو التوازن، بمعنى أن القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام تستغرق ما يقارب 0.73 سنة، أي ما يعادل تسعة أشهر (موسم فلاحي) باتجاه قيمتها التوازنية بعد حدوث أي صدمة في (النظام) النموذج نتيجة للتغير في محدداته.

أظهرت النتائج عدم معنوية معلمات جميع المتغيرات في المدى القصير حيث أن القيمة المحسوبة بين قوسين لإحصائية ستودنت بالقيمة المطلقة أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، باستثناء متغير المعبر عنه بالعوامل المناخية التي لها دلالة إحصائية معنوية وتؤثر بشكل سلبي على مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر، ويمكن تفسير ذلك بأن العوامل المناخية غير مواتية تؤثر بشكل فوري و مباشر على مستوى الإنتاج الزراعي لاعتماد أغلبية المحاصيل الزراعية تعتمد على الأمطار، أي، حيثما كانت هناك أمطار يكون الموسم الفلاحي ناجح ذو مردودية عالية نسبيا و العكس صحيح. أما المتغيرات الأخرى التي ليست لها دلالة إحصائية معنوية في المدى القريب ، يرجع ذلك لكون المتغيرات تعبر عن أهداف لسياسات تنموية تم انتهاجها ، و عليه ، أي سياسة اقتصادية في السنة t لا يكون لها بالضرورة أثار في السنة نفسها ، أي t، بل تظهر نتائجها في السنة.....t+1, t+2 .

أظهرت نتائج القياس بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.5127 ، بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر 51.27% من المتغير التابع، أما النسبة الباقية 48.73% تعود لمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج، وتشير النتائج أيضا إلى أن قيمة إحصائية فيشر F بلغت 3.57 باحتمال قدره 0.002 وهو ما يدل على أن النموذج مقبول إحصائيا، بالإضافة إلى أن إحصائية ديربن واتسون (DW) بلغت 2.08 وهي تقع بين القيمتين 1.93 و 2.07 عند مستوى معنوية 5% ومنه فإن هذا الاختبار لا يعطي أي نتيجة محددة بشأن قبول أو رفض فرض العدم (أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء) وتسمى هذه المنطقة بمنطقة عدم اتخاذ القرار (منطقة اللاحسم). وبالتالي سنتوجه لإجراء اختبار آخر للكشف عن الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي من خلال الاختبارات التشخيصية.

5.4 الاختبارات التشخيصية :

لاختبار صلاحية النموذج وخلوه من المشاكل القياسية تم استخدام مجموعة من الاختبارات القياسية لفحص بواقي النموذج، والجدول رقم (3-27) يبين نتائج الاختبارات.

الجدول رقم (3-27): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة

Statistics	Estimated Value	Probability
Normality Jarque Bera	1.82	0.40
Breush-Godfrey Serrial Corelation LM test	1.095927	0.3219
	1.030639	0.4361
	1.174315	0.2110
	0.641802	0.9830
	0.661049	0.9762
	1.168965	0.2176
	0.953427	0.5871
	0.959984	0.5741
	1.054790	0.3919
	0.965301	0.5635
	1.554761	0.0141
	1.227294	0.1536
ARCH Test	0.539638	0.4667

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يشير الجدول رقم (3-27) إلى أن النموذج اجتاز كافة الاختبارات القياسية كافة لاسيما خلوه من الارتباط ذاتي بين البواقي باستخدام اختبار LM بقيم احتمالية أكبر من 0.05 إلى غاية التباطؤ العاشر (10) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% ، بمعنى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي إلى غاية التباطؤ العاشر، كذلك تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام اختبار Jarque Bera بقيمة بلغت 1.82 واحتمال قدره 0.40 وهو أكبر من مستوى معنوية 5%، فيما أظهرت نتائج اختبار Heteroskedasticity ARCH عدم وجود اختلاف التباين بقيمة بلغت 0.539638 واحتمال قدره 0.4667، كما نلاحظ من خلال الملحق رقم (16) بأن مربع جذر البواقي بين القيمتين 0.05- والواحد أي أن النموذج مستقر.

5. الخلاصة : الدعم الفلاحي أهم عامل لتعزيز مساهمة القطاع الزراعي

من خلال الدراسة القياسية يتبين أن ليست العوامل المناخية وحدها التي تؤثر بالسلب على إنتاجية القطاع الزراعي كما يتحجج فئة الفلاحين و الهيئات الرسمية في كل موسم فلاحي فاشل و لتبرير اللجوء إلى الاستيراد المواد الغذائية و السلع الزراعية كحل فوري لسد العجز، بل يمكن تحسين الإنتاجية من خلال الإرشاد الزراعي و تعزيز المنشآت القاعدية للموارد المائية لفض الارتباط الوثيق بالعوامل المناخية الغير متحكم فيها، كما

أن استيراد عوامل الإنتاج (تكنولوجيا و معدات) يسمح بتحقيق نمو إنتاجي من خلال تحسين الإنتاجية، بدلا من استيراد المواد الغذائية و السلع الزراعية .

و كذا زيادة الدعم و الإعانات الموجهة للقطاع الفلاحي نظرا لأهميته للتشجيع على الاستثمار في المجال الزراعي، ودعم الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية لتصريف المنتجات الزراعية و تحقيق التكامل الصناعي الزراعي الذي يبقى أحد العوامل التي تحول أمام تحقيق دفعة لقطاعي الزراعة و الصناعات الغذائية. كما يعاني قطاع الزراعة من نقص في الخدمات، خاصة التسويقية.

IV. أثر السياسات التنموية على و اقع الريف :

شهد العالم الريفي، خلال السنوات التي تلت الاستقلال، جملة من التغيرات الهيكلية مست بنيته الزراعية و إطار حياته الاجتماعية في إطار إستراتيجية إدماجه في نموذج تحديثي، يراد له أن يكون منسجما مع التغيرات الكبرى التي شهدها المجتمع الجزائري. بعد عرض تطور الإنتاج الزراعي و مدى مساهمة القطاع الزراعي في تعزيز الأمن الغذائي و دعم النمو الاقتصادي، سوف نقوم بسرد أهم التطورات التي طرأت على التوزيع السكاني في الجزائر بالتركيز على سكان الريف و كذا بتطور مساحة الأرض الزراعية المستغلة و على الموارد المالية المتاحة .

1. ديموغر افيا و تحولات:

كل السياسات المتعاقبة هدفت إلى تثبيت سكان الريف و الحد من النزوح باعتبار أن سكان الريف المصدر الأساسي لليد العاملة الزراعية ؛ توسيع الأراضي القابلة للزراعة في إطار تثمين الموارد الطبيعية واستصلاح الأراضي بالجنوب؛ تعزيز الموارد المائية من خلال البني القاعدية (السدود) باعتبار أن المردود الزراعي يتأثر مباشر بكميات الأمطار المتساقطة ، في ظل العوامل المناخية غير المستقرة التي تعرفها الجزائر ، أي فترات من الجفاف. هذه الموارد الثلاث (الساكنة ، الأرض، الماء) تعتبر اللبنة الأساسية لأي سياسة تنموية ، خاصة الزراعية، يراد بها تحقيق أهدافها ، ومن جهة أخرى ، التغيرات الطارئة على هذه الموارد ،تمدنا بفكرة عن مدى فعالية السياسات المتعاقبة في تحقيق أهدافها .

1.1 تطور تعداد سكان الريف:

منذ الستينات من القرن الماضي ، تواصلت عمليات التغيرات في المجتمع الريفي في بنياته الزراعية في ظل السياسية الاقتصادية و الاجتماعية ، التي عملت على إدماج القطاع الزراعي و معه المجتمع الريفي في منظور تنموي وصولا إلى نوع من التجانس في المجتمع الكلي بمختلف مكوناته يشمل كل الأقاليم . تدخلات الدولة في القطاع الزراعي، و إن كان مس غير بعض مظاهر الحياة الريفية عن طريق سياسة الإسكان الريفي و إدخال المرافق الاجتماعية و المدرسية و الصحية و شق الطرق و كهرباء في الريف، فمبررات تدخل الدولة في العالم الريفي و خاصة في المجال الزراعي ينبني على مسلمة مفادها أن المجتمع الريفي، بهياكله الزراعية و مجموع علاقاته الاجتماعية، عاجز عن التطور بقدراته الخاصة و ديناميكيته الداخلية ليندمج في النموذج المجتمعي

الحديث بدون تدخل الدولة في تغيير و تشكيل بناه الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية. [1] فالدولة تقدم هنا نفسها معامل مشكل و مهيكل لهذه البني ة ، و كقوة عمومية حريصة على إدماجه في المجتمع ، بهدف تقليص الفوارق بين المدينة و الريف و التوزيع العادل لعوامل الإنتاج و على رأسها الأرض و إدخال خدماتها إلى إطار الحياة الحضرية و الحياة الريفية. و في هذا السياق جاءت سياسة تجديد الريف و الزراعة لتدعيم التماسك الاجتماعي و التنمية المتوازنة بين الريف و الحضر. [2] ومن الناحية التاريخية، يجب أن نتذكر أن حركية السكان والهجرة الريفية قد ترجمت إلى التغيرات و التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري. والواقع أن استقلال الجزائر كان مصحوبا بحركة قوية جدا لإعمار المدن، لأن ه يعبر رمزيا عن إعادة استرجاع السيادة السياسية وإمكانية الوصول إلى السلع والخدمات العامة والخاصة، التي كانت محتكرة من المستعمر. فالهجرة الداخلية نقصد بها الحركة السكانية الداخلية بين المناطق داخل الوطن وهي تعتبر من الظواهر الواضحة الشائعة في المجتمع الجزائري وهي إحدى الجوانب العامة للتحضر في الجزائر.[3]

الجدول رقم(3-28): نتائج إحصاءات عدد السكان - نسمة

	1987	1998	2008	2016
الإقليم	عدد السكان - نسمة	عدد السكان - نسمة	عدد السكان - نسمة	عدد السكان - نسمة
حضري	11 539 094	16 966 937	22 471 179	28 573 794
ريفي	11 176 556	12 133 926	11 608 851	11 826 327
المجموع	22 715 650	29 100 863	34 080 030	40 400 121

المصدر: ONS ; Recensement RGPH,1987,1998, 2008, statistiques sociales,2016

تؤكد الإحصاءات المختلفة لتعداد السكان الاتجاه التنازلي لسكان الريف: 68.6 % في عام 1966، و 60 % في عام 1977، و 49,20 % في عام 1987 و 34,06 % في عام 2008.[4]

الشكل رقم (3 -24): نسبة سكان الريف من إجمالي عدد السكان بالجز ائر

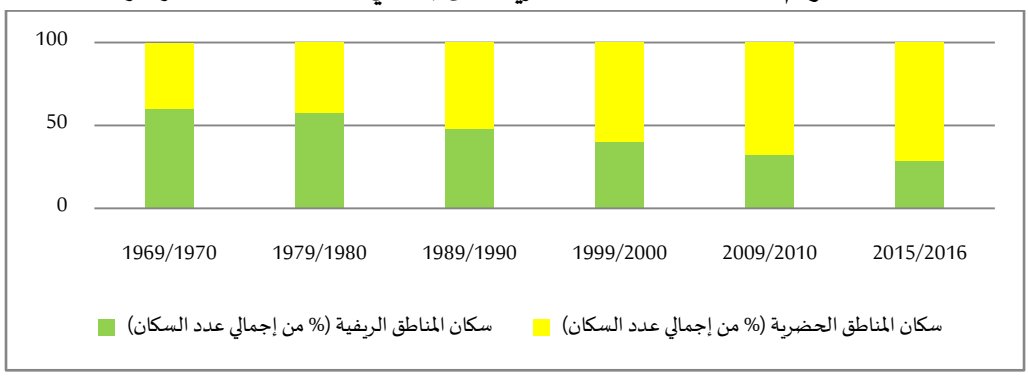

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر 1962-2011 ،الفصل(1) الديموغرافيا ، 2012 . ص02-50 و معطيات البنك الدولي 2017.

[1] مرضي مصطفى، المجتمع الريفي: من الاستقلالية إلى التبعية: معالم و دلالات، مجلة إنسانيات، رقم 7 ، 1999. ص 11-24.

[2] Bessaoud Omar, op.cit, 2006. vol 71.P 79-89.

[3] محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري:تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990. ص32

[4] ONS , Recensement RGPH,1987,1998 , 2008. & Statistiques sociales,2016.

بالرغم من أن نسبة الريف في انخفاض ولكن لا تزال معتبرة ، ففي إحصاء للتعداد بالجزائر سنة 2008، تم تصنيف 979 بلدية ريفية من أصل 1541 بلدية، و تتوزع البلديات الريفية من حيث الموقع الجغرافي عبر كافة الأقاليم بالجزائر، حيث أن 25 % المجتمعات الريفية تقع في الهضاب العليا، ما يقرب 64% تقع في الشمال وأخيرا 11% من البلديات الريفية في جنوب البلاد. توزيع سكان حسب الإقليم، سكان الريف الجزائريون ينخفضون باطراد منذ الاستقلال بسبب النمو الذي يعرفه سكان الحضر حيث يقدر بـ 4 % في المتوسط سنويا، مقابل 0.4 % لسكان الريف.[1] الريفية لا تزال غير متجانسة ، حيث بين حدود المناطق الريفية و المناطق الحضرية ، توجد مناطق وسيطة لا يمارس سكانها في الغالب الزراعة، ولكنهم يعملون جزئيا في الوحدات الحضرية . بالنسبة للتعدادين لعامي 1987 و 1998، تم تمييز فئة في المناطق الريفية عن فئة السكان الريفيين الذين يعيشون في تجمعات ذات خصائص قريبة من المدن الحضرية أي شبه ريفيين . وتعرف المناطق شبه الريفية بالمعايير التالية:[2]

- الحد الأدنى السكان عتبة في 3000،
- عدد العاملين يساوي 500، لا يقل عن 50% منهم يعملون في الأنشطة غير الزراعية.
- الربط الإلزامي بالشبكات الثلاث (إمدادات مياه الشرب ، الكهرباء، الصرف الصحي)
- ويشار إلى التجمعات المتبقية بأنها "ريفية مكتلة أو متجمعة "

ويتألف الإقليم الريفي من 649 تجمعا شبه ريفي يتوجه إلى التحضر. ويوضح الجدول السابق أن حوالي 66.9% منها تقع في شمال البلاد مقابل 23.3% في المرتفعات و 11,6 % فقط في الجنوب.

جدول رقم (3-29): توزيع التجمعات الريفية

	تصنيف البنية للتجمعات	
	شبه ريفي	ريفي
شمال	%66,9	%64,8
الهضاب العليا	%23,3	%23,2
الجنوب	%9,9	11,9
المجموع	%100	%100

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر 1962-2011 ،الفصل(1) الديموغرافيا ، 2012 . ص02-50

[1] ONS, L'armature urbaine, Collection Statistique, n° 163: Série S, 2008. P125

ONS , L'armature urbaine, 2008. P129. P126

على المستوى الوطني نجد 26 ولاية لديها معدل ريفي فوق المتوسط الوطني .[1] ومن بين الولايات ذات معدل الريفية مرتفع ، نجد أولا ولاية أدرار تليها مستغانم و بويرة و تيزي وزو و عين الدفلة و الشلف بمعدلات على التوالي 63.51% و 61.89% و 58.95% و 54.94% و 51.93 و 50.25%. وعلى العكس من ذلك نجد ولايات غرداية والجزائر و تندوف وهران و قسنطينة بأدنى معدلات ريفية بنسبة 3.8% على التوالي، 5.7%، 7.2%، 7.6%، 10.8%.

الفئات الاجتماعية المتواجدة في المجتمع الريفي تختلف بحسب طبيعة نشاطاتها و الطبيعة القانونية لها، و يمكن اختصارها في ما يلي[2] :

- فئة صغيرة و متوسطة، لها متوسط لملكية الأراضي يتراوح بين 5 إلى 10 هكتار تقوم بنفسها باستغلال أراضيها مع أعضاء عائلتها، فرغم تمنعها بنوع من الاستقلالية في إدارة مستثمراتها تجاه الدولة و أجهزتها، إلا أنها تدخل في علاقة تبعية من الناحية الاقتصادية في الحصول على مستلزمات العملية الإنتاجية و في تصريف منتجاتها و في التأليف و التنسيق بين النشاطات الزراعية و الأنشطة الغير الزراعية لتدعيم ميزانيتها العائلية و ترقيتها الاجتماعية و الاقتصادية.
- الفلاحون الميسورون الذين تقوم إستراتيجياتهم على تنويع مصادر دخولهم عن طريق الاحتفاظ بقاعدتهم الزراعية و تربية المواشي و الاستفادة من إمكانيات و فرص التشغيل خارج القطاع الزراعي.
- فئة ذات منحى رأسمالي في سلوكياتها و أهدافها اختارت لنفسها الاستثمار في المحاصيل ذات المر دودية العالية و الربح الوفير مثل المنتجات المبكرة، الخضر و الفواكه و الزراعات البلاستيكية و المائية. و يتكون معظمها من أعضاء المهن الحرة مثل التجار الكبار و كبار الشخصيات في النظام الربعي، مستعينة في نشاطاتها بيد عاملة مأجورة.
- هناك فئة اجتماعية جديدة مكونة أساسا من المهندسين و التقنيين في الإدارة المشرفة على القطاع الزراعي الحكومي في إطار إعادة هيكلية للقطاع العام إلى وحدات زراعية صغرى مثل المستثمرات الفردية و الجماعية. و تمثل هذه الفئة، بجانب العمال الدائمين و الموسمين السابقين في هذا القطاع، 5000 فردا أي نسبة 10 % من المساحة المعادة هيكلتها في القطاع الزراعي العام. و يشكلون، بفضل كفاءاتهم المهنية و خبرتهم التنظيمية، محركا لمجموع العاملين في القطاع الزراعي.

لابد هنا من الإشارة أن الاتجاه نحو تحضر سكان الريف في المدن أو المناطق الريفية أو شبه الريفية أو التجمعات السكانية يفسر بعدة عوامل، منها زيادة الدخل، وتحسين الظروف المعيشية، وإعمال الهياكل الأساسية والمرافق العامة الأساسية ، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطط الوطنية، وبرامج التنمية الخاصة والمشاريع الصناعية من 1970 إلى عام 1980، فضلا عن الإصلاحات الإدارية والتغيرات الاجتماعية التي رافقتها،

[1] ONS , L'armature urbaine, 2008. P129

[2] مرضي مصطفى، مرجع سابق الذكر، 1999. ص 11-24.

التي أسهمت في إنشاء العديد من التجمعات الحضرية الصغيرة والمتوسطة في المناطق الداخلية من البلد، مما أدى إلى تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية (الانفتاح والكهرباء الريفية والتعليم والصحة والعمالة). ومن الضروري أيضا الإشارة إلى نمو المدن الصغيرة أو المدن الريفية في المناطق الداخلية كالسهوب الجزائرية ، فعلى سبيل المثال ، قد ظهرت أنظمة إنتاج بالسهوب ثنائية " السهوب / المدن الصغيرة" ، التي تكشف عن استراتيجيات جديدة بين المزراعيين و مربوا المواشي ، مدركين لأهمية قيام بأنشطة في المدن التي تتوفر على الأسواق و التعاملات ، الخدمات الفنية والقروض ومجمل الخدمات التي تفتقر إليها المناطق الريفية، مما يدل على وجود علاقات وتفاعل بين المناطق الريفية والحضرية ساعدت على فتح هذه المناطق الداخلية وساهمت في تكثيف الأنشطة والتبادلات الاقتصادية بين هذه المدن الصغيرة والريف المجاور. [1] كما تم إعادة تجميع سكان المناطق المتفرقة في السنوات التسعينات لأسباب أمنية، بسبب الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر منذ 1991 و تدهور الوضع الأمني و انتشار ظاهرة اللاأمن، فكان لها انعكاسات سلبية على الأرياف مما أجبر الكثير من سكان الأرياف إلى الهجرة نحو المدن بسبب الوضع الأمني المتدهور في تلك الفترة ، و البحث عن العمل، و عن ظروف معيشة ملائمة المتوفرة نسبيا في المدن.

حركة النزوح الريفي التي لا تزال مستمرة تعبر بموضوعية عن حقيقة أن عملية إعادة احتواء التفاوت الإقليمي والاجتماعي والاقتصادي و تهميش فئات من المجتمع الريفي مثل البدو والزراعيين والرعاة و المزارعين و الأسر الريفية لا يزال قائم، ومن المؤكد أن هذا النزوح يسهم في تهميش جزء من الأراضي ذات قيمة اقتصادية كنتيجة للتخلي عنها و عدم استغلالها. حيث تدفقات الهجرة نحو المناطق الساحلية والمراكز الحضرية التي تتسم بجاذبية عالية على المستويين الصناعي والتجاري.

إن البرامج الوطنية للتنمية الزراعية والتنمية الريفية التي انطلقت منذ سنة 2000 جاءت من أجل هدف أساسي وهو تحقيق الأمن الغذائي للبلد وخلق نمط معيشي يشجع على الاستقرار في المناطق الريفية، وتقوية الحماية الاجتماعية لسكان الريف، وتقليص معدلات الفقر من خلال توفير مناصب شغل في الأقاليم الريفية. نتيجة لجهود التنمية المبذولة في إطار برامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، التي بلغ عددها 1229 مشروع، تستهدف 90 ألف أسرة ريفية، إضافة إلى برنامج التشغيل الريفي الذي تم بموجبه منح قرض من طرف البنك الدولي إلى الجزائر، قيمته 95 مليون دولار عام 2003 .

مس هذا البرنامج المناطق الجبلية لسبع ولايات من الغرب الجزائري تلمسان، سيدي بلعباس، وهران، معسكر، عين تموشنت، غليزان، ومستغانم ، وهذا من أجل تحسين مستوى معيشة تلك الأسر الريفية الفقيرة ، إضافة إلى برنامج المخطط الوطني ، والذي خصصت له مبالغ ضخمة تقدر أكثر من 15 مليار دج سنة 2004 ،للتنمية الزراعية والريفية للقضاء على البطالة، بزيادة قدرها 13 % مقارنة بسنة 2003 ، إضافة إلى رفع قيمة

[1] Bessaoud Omar, op.cit, 2006.

الاستثمارات إلى 10 مليون دينار دج، وتوسيع الدعم و منذ إنطلاق سياسة التجديد الزراعي والريفي سنة 2009 تم صياغة 6095مشروع ، من بينها 4165 مشروع تم الانطلاق فيها بـ 1241 بلدية، في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة للفترة ما بين2009-2014 تقرر برمجة 12148 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة منها 6095 للفترة ما بين 2009-2011.[1]

كانت الإحصاءات و المعطيات المتوفرة بالنسبة لـ2009-2011، على النحو الأتي:[2]

- 6095 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة موافق عليها، من بينها4165 تم الشروع فيه؛
- 1241 بلدية معينة؛
- 5187 قرية ريفية؛
- 3649456 سكان الريف،معظمهم في المناطق المعزولة والنائية؛
- مناصب الشغل المحدثة: 133880؛
- أسر ريفية مستفيدة: 681200.

تقارب نسبة إنجاز تعهدات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة حوالي 30%. تبدو هذه النسبة ضئيلة نسبيا فيما يتعلق بمشاريع جوارية صغيرة. و يفسر ذلك بإجراءات التنفيذ التي كان من الواجب بناؤها تدريجيا و التي كان عليها احترام مبادئ التنافس و الشفافية. تهدف هذه المشاريع الصغيرة إلى تنمية قدرة التكفل بالتنمية من خلال التنظيمات القاعدية و النمو الاقتصادي عبر تنمية النشاطات الاقتصادية الجوارية.

إن تنوع النشاطات و الديناميكية التي تدخلها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والتدريب و تراكم الخبرات، يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على نشاطات أخرى وعلى رفاهية السكان .لا توجد هناك معطيات كاملة متوفرة تسمح بمتابعة المداخيل التي تدرها المشاريع ومرافقة حاملي المشاريع في التسيير الدائم لنشاطهم.

2.1 السكن الريفي:

برنامج السكن الريفي، كسياسة تشجع سكان الريف على الاستقرار في قراهم وعدم الهجرة نحو المدن، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تشجع سكان الريف الذين هاجروا إلى المدن بالعودة إلى قراهم، وتخفيف الضغط على المدن بعدما تحسن الوضع نسبيا في بعض المناطق، حيث ارتفع عدد السكنات الريفية خلال الفترة الأولى 1990-1994 إلى 84013 سكن، ثم وصل إلى 215 ألف في الفترة 1995-2000 ، ورغم هذا الارتفاع يبقى التفاوت في انجاز السكنات بين الحضر والريف، والجدول التالي يبين نسبة السكن الريفي من الإجمالي لمختلف صيغ السكنات .

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية،مسار التجديد الفلاحي و الريفي،عرض و آفاق .ص 25.

[2] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية،مسار التجديد الفلاحي و الريفي،عرض و آفاق، 2012 .ص 25.

الجدول رقم (3-30) : نسبة السكن الريفي من الإجمالي السكنات

السنوات	1990	2000	2010	2015
السكن الريفي(الوحدة : ألف)	27	55	53	72
نسبة من الإجمالي لمختلف الصيغ %	31,76	51,88	27,89	20,22

المصدر: وزارة السكن و العمران والمدينة 2016.

و رغم هذه الانجازات على المستوى الوطني إلا أنه ازداد العجز تراكما ، مقارنة بالطلب من طرف السكان، ففي سنة 1990 بلغت عدد الأسر 3,5 مليون أسرة وعدد الوحدات السكنية المنجزة 3,2 مليون، أي عجز ب 200 ألف، و في سنة 1998 بلغ عدد الأسر 4,43 مليون مقابل 3,68 مليون وحدة سكنية، بعجز قدر 752 ألف و انطلاقا من سنة 2000 كان الاهتمام بالسكن الريفي للحد من النزوح نحو المدن وخاصة بعدما استتب الأمن، إذ بلغت حصة السكن الريفي 51,88%، فكان هدفها هو عودة سكان الريف إلى أراضيهم، إلا أن الحكومة كان اهتمامها أكثر للسكن الحضري في السنوات ما بعد 2000 نظرا للطلب المتزايد و المتراكم في كافة المدن على السكن، حيث تشير إحصائيات وزارة السكن والعمران أن عدد السكنات الحضرية الموزعة بلغت الضعف، أي 512 ألف سكن حضري، مقابل 240 ألف سكن ريفي موزع، ما يلاحظ من الجدول أن السكن الريفي لم يكن له الحظ الكافي من التوزيع، في حين أن السكنات الحضرية أخذت النصيب الأكبر من الإنجاز، و يرجع هذا إلى الزيادة السكانية السريعة من جهة، والنزوح الريفي نحو المدن بسبب الأزمة الأمنية التي مرت قبل هذه المرحلة، و الذي زاد من الضغط على المدن الكبرى، وبالتالي ازداد الطلب الكبير للسكان على السكنات.

2. الخدمات الأساسية:

من المتفق عليه أن هناك تفاوت كبير بين الريف و المدن الحضرية من حيث الخدمات الأساسية ، تعتبر هذه الأخيرة من أهم العوامل التي تساعد على تثبيت الساكنة في المناطق الريفية، حيث أصبحت إمكانية الحصول على مياه الشرب وشبكة الصرف الصحي، شبكة غاز المدينة و الكهرباء من المكونات الأساسية لرفاهية الإنسان وقياس الفقر سواء على المستوى الفردي أو من حيث التنمية الاجتماعية. ولهذا السبب، اختير الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي كأحد المؤشرات الرئيسية لرصد وتقييم هدف التنمية المستدامة في هذه الألفية. و مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تحسين ظروف النظافة العامة من خلال توسيع شبكة الصرف الصحي ومياه الشرب تلقى دائما اهتماما خاصا من السلطات العامة. حسب الإحصاءات المتوفرة ، نجد :[1]

- تعيش 78.2% من الأسر المعيشية في مساكن متصلة بنظام مياه الشرب، بالمقارنة على مستوى الأقاليم ، كانت متباينةحيث بلغت 89 % في المناطق الحضرية مقابل 45.4 %في المناطق الريفية؛
- الوصول إلى شبكة الكهرباء يكاد يكون شبه كلي ، بنسبة 96.3 % ، بما في ذلك 98.6 %في المناطق الحضرية و 93 % في المناطق الريفية؛

[1] Ministère de l'emploi et de la solidarité nationale , le niveau de vie et de pauvreté des ménages, Algérie ,2006.P18

- غاز المدينة، تعيش نسبة 35.7 %من الأسر في مساكن متصلة بالشبكة. ولا يزال هذا النوع من الوقود محدودا، خاصة في المناطق الريفية. وتستفيد الأسر الريفية بنسبة 2.5% فقط مقابل 58.8% في المناطق الحضرية.

3. الفقر و التفاوت بين الأقاليم:

منذ نهاية سنوات التسعينيات، كثفت الجزائر سياستها المتعلقة بالتنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر، وهو ما سمح لها بتحسن المؤشرات نسبيا الدالة على الظروف المعيشية للسكان بصفة عامة، كما سجلت الجزائر تراجعا معتبرا في معدل الفقر.

1.3 مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الوطني:

يقيس مؤشر الفقر متعدد الأبعاد أنواع الحرمان التي يعاني منها الأشخاص الأكثر عوزا . وهو يتجاوز الدخل النقدي بقياس كل ما يفتقده المعوزون في وقت واحد، في الأبعاد الثلاثة التي يشملها مؤشر التنمية البشرية . يبين مؤشر الفقر متعدد الأبعاد كلا من عدد الأشخاص الذين يعانون من الحرمان ، والافتقاد لعدة أشياء، بالمعدل (الشدة).[1]

يراعي مؤشر الفقر متعدد الأبعاد نمط حياة الأشخاص كبعد عوضا عن الدخل، وذلك من أجل احتواء المشاكل التي تطرحها مسألة تحديد الفقر من حيث الدخل، وعدم جدوى هذه الطريقة عندما يتعلق الأمر بالمعلومات المرتبطة بالتغذية أو التعليم أو الصحة . وعليه، يعتبر هذا المؤشر مكملا جيدا للقياس النقدي للفقر، ودليلا جيدا في مجال تحديد السياسات العمومية الرامية إلى الحد من الفقر . بالنسبة للجزائر ، استهدفت هذه البرامج المناطق الريفية التي عرفت بنسب متفاوتة معدلات مرتفعة للفقر بالمقارنة مع المناطق الريفية. **و هو ما أجاز بتعريف الفقر على أنه ظاهرة ريفية**.

يتبين من خلال التحقيق الوطني متعدد المؤشرات لسنة 2014 ، أن نسبة 1,65% من السكان يفتقدون لعدة أشياء في الجزائر ، من حيث الأقاليم كانت جد متباينة ، 1 % في الوسط الحضري، و 2,7 % في الوسط الريفي، [2]أي أكثر من الضعف و هذا ما يفسر كذلك ظاهرة النزوح الريفي كما أشرنا سابقا.

بلغت شدة الفقر التي تمثل النسبة المتوسطة للحرمان الذي يعاني منه الأشخاص في الفقر متعدد الأبعاد، نسبة36,07 %، 34,88%في الوسط الحضري مقابل % 38,42 في الوسط الريفي وبلغ مؤشر الفقر

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق الذكر ،2014. ص 56.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق الذكر ،2014 . ص61

متعدد الأبعاد الذي يمثل حصة السكان الفقراء متعددي الأبعاد، المعدل بشدّة الحرمان، 0,006 ،من حيث الأقاليم كانت متباينة ، 0,003 في الوسط الحضري مقابل 0,011 في الوسط الريفي.[1]

الشكل رقم (3-25): مؤشر الفقر بالجزائر لعام 2012

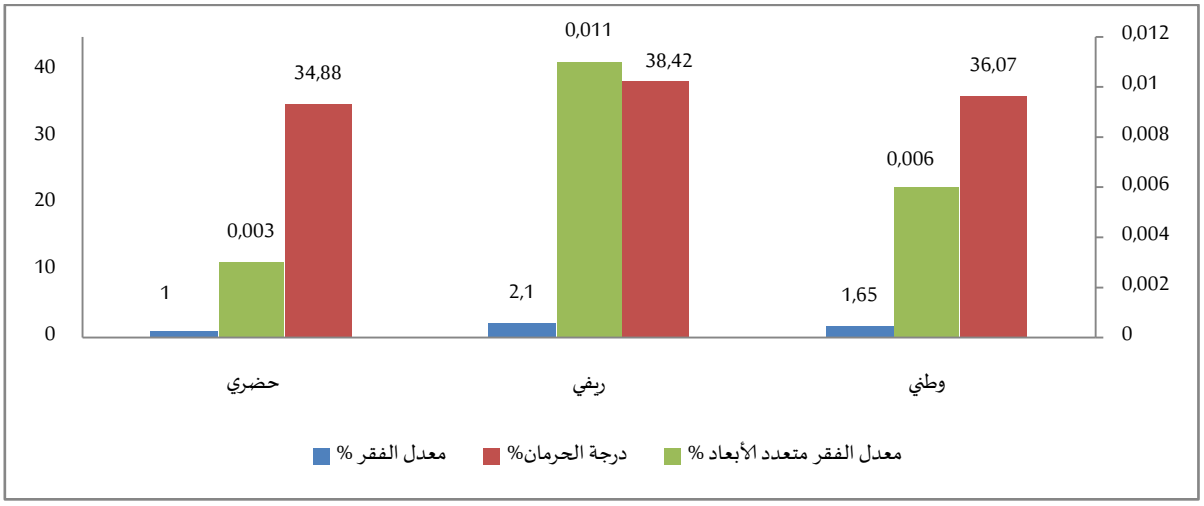

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر ،2014.

أظهرت مقارنة هذه النتائج بالنتائج التي نشرت في التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنتي 2009و 2010، والمستخلصة من المسح لسنة 2006 متعدد المؤشرات، تحسنا في مؤشر الفقر1,74% وفي شدته أيضا التي كانت تقدر ب42,09% ،من حيث الأقاليم كانت متباينة ، 36,53% في الوسط الحضري و 42,84% في الوسط الريفي.[2]

2.3 مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد للأقاليم:

بالإضافة إلى تقدير الفقر متعدد الأبعاد وانتشاره على المستوى الوطني، يسمح تقدير هذا الفقر على مستوى مختلف المناطق بتقييم مدى جدوى فعالية السياسات العمومية في الحد من التفاوت بين المناطق . تجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى نتيجتين أساسيتين هما: شدة الفقر قد انخفضت في جميع مناطق؛ و أن البنية الجغرافية للفقر لم تتغير، حيث لا تزال المناطق الواقعة في الهضاب العليا بالوسط وعمق الجنوب هي الأكثر حرمانا، بينما سجلت أربع مناطق ثلاث مناطق في الشمال ومنطقة واحدة في المرتفعات الشرقية أفضل قيم المؤشر[3]. كما أن هذه المناطق تتميز بمعدل الريفية أكبر من المعدل الوطني ، وعليه يمكن القول أن الفقر بالجزائر هو ظاهرة ريفية.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق الذكر، 2014. ص62

[2] CNES, op.cit , 2016 . p23.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،مرجع سابق الذكر ،2014.ص 33

الجدول رقم(3-31) : تطور مؤشرات الفقر حسب الأقاليم

	2006			2012		
	معدل الفقر%	درجة الحرمان %	معدل الفقر متعدد الأبعاد %	معدل الفقر%	درجة الحرمان %	معدل الفقر متعدد الأبعاد %
المناطق الشمالية الوسطى	0,38	38,39	0,001	0,83	36,08	0,003
المناطق الشمالية الشرقية	0,88	39,68	0,003	0,88	34,73	0,003
المناطق الشمالية الغربية	0,71	38,81	0,003	1,45	35,74	0,005
مناطق الهضاب الوسطى	4,75	45,76	0,022	4,98	36,07	0,018
مناطق الهضاب الشرقية	1,92	41,31	0,008	1,13	36,94	0,004
مناطق الهضاب الغربية	2,17	40,27	0,009	3,07	32,26	0,01
الجنوب	2,81	39,7	0,011	3,2	38,46	0,012
مستوى وطني	1,74	42,09	0,007	1,65	36,07	0,006

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر ،2014.

و على الرغم من اعتماد مقاربة مختلفة لحساب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بين التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2014 و التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة2010 و المنهجيتين لأخذ العينات لتحقيقي متعددي المؤشرات سنة 2006 ، و لسنة 2012 ، يبدو أن اتجاه بدأ في الظهور، بشكل واضح، فيما يخص تقدير الفقر متعدد الأبعاد حسب مناطق و الأقاليم.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن جميع المناطق عرفت تراجعا من حيث شدة الفقر، يبدو أن المنطقة الغربية من البلاد، سواء في المنطقة الشمالية أم في المرتفعات شهدت ارتفاعا طفيفا في مؤشر الفقر، و نفس الشأن بالنسبة لمنطقة الصحراء.

V. دروس مستفادة ، تحديات و أفاق :

بالرغم من النتائج الايجابية المحققة إجمالا في القطاع الزراعي وفي تحسين أوضاع الساكنة بالريف ، إلا أنه لا يزال التفاوت بيت الريف و المدينة ، ولعل العرض التاريخي لأهم المؤشرات يسمح باستخلاص الدروس من التجارب الفاشلة و كذا تحديد فعالية السياسات في تحقيق أهدافها . من خلال عرضنا في الفصل الثاني لأهمية الزراعة كأداة فعالة في السياسات التنموية ،نجد أن الأمن الغذائي و التنمية المستدامة من أبرز التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي بالجزائر.

1. الإطار المؤسساتي:

تهدف سياسات التنمية الزراعية و الريفية إلى تحقيق أمن غذائي و تعزيز مساهمة الزراعة كقطاع وازن و استراتيجي في النمو الاقتصادي، هناك نتائج إيجابية تحققت بفضل السياسات المتعاقبة، لكن دون بلوغ ما كان مرجوا من خلالها ، **السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لم تحقق السياسات التنموية الزراعية و الريفية أهدافها؟**

يرى كل من North and Thomas (1973) بأن المؤسسات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، هياكل الحوافز و تكاليف المعاملات، فالمجتمعات التي يشعر فيها المستثمرون بالأمان فيما يتعلق بحقوق الملكية، محدودية المخاطر القانونية و الاقتصادية تكون فيها العقبات البيروقراطية محدودة و الوصول إلى أسواق العمل فيها يكون مؤمنا، و بالتالي من المرجح أن تزدهر فيها الأعمال و تزيد الإنتاجية و ترتفع فيها مستويات دخل الفرد، أما المجتمعات التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادرة الملكية، محدودية اللجوء إلى القانون، الفساد الشديد أو المطالب البيروقراطية الخانقة، تجعلها أقل جاذبية لاستثمارات أصحاب المشاريع بسبب عدم اليقين وتعطيل نشاط السوق، وتشمل هذه التأثيرات أيضا انخفاضا في مستويات رأس المال البشري و المادي، انخفاضا في حجم التجارة و الاستثمار الأجنبي.

هناك العديد من الأعمال النظرية والتجريبية سعت لفهم كيف يمكن أن تتحول" نعمة" وفرة الموارد إلى نقمة بأثرها السلبي على معدل النمو سواء من حيث تجلياتها السياسية "الدولة الريعية" أو تجلياتها الاقتصادية"العلة الهولندية" . ولإثبات الدور الحيوي الذي تقوم به المؤسسات في النمو الاقتصادي، و تقديم أدلة مقنعة لدعم الرأي القائل بأن النوعية المؤسساتية تؤثر بشكل كبير على الأداء الاقتصادي للبلدان.

أثبت Sachs و Warner (1995) وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين حصة الصادرات من المواد الأولية من الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الصادرات ومعدل النمو. قدمت تفسيرات للعنة الموارد الطبيعية و هي :الآثار السلبية لسوء تقدير سعر الصرف الحقيقي على الاقتصاد، حيث يؤدي زيادة حصة الصادرات من المواد الأولية إلى ارتفاع في سعر الصرف، نتيجة تراكم العملات، بينما ارتفاع سعر الصرف يؤثر على تنافسية الصادرات بالإضافة لإهمال رأس المال البشري (التعليم) و رأس المال المادي(الاستثمار) و رأس المال الاجتماعي (المؤسسات)، وينظر إلى هذا الأخير على أنه البنية التحتية ومؤسسات المجتمع برمتها، أي ثقافته وتماسكه ونظامه القانوني وعدله وقواعده وتقاليده.[1]

بالنسبة لـ Subramanian وSala-I-Martin (2003)، و بالنسبة لـ Mehlum وMoene وTorvik(2006) ، في ظل وجود جودة للمؤسسات، لا يكون للموارد الطبيعية تأثير سلبي مباشر على النمو ،أي إذا كانت المؤسسات

[1] T. Gylfason, Nature ; power and growth, Scottish Journal of Political Economy, N°48, 2001. P558-588.

ذات نوعية جيدة أي محفزة للأنشطة الإنتاجية، فإن الموارد الطبيعية يكون لها أثر إيجابي و تعزز النمو، و في وجود نوعية للمؤسسات ذات جودة ، فإن التأثير السلبي لرأس المال الطبيعي يكون محايدا كما هو الحال بالولايات المتحدة و أستراليا و النرويج.[1]

لا تحتاج أهمية دور المؤسسات في النمو الاقتصادي إلى تأكيد، كذلك فإن اختلاف مستوى التقدم و النمو الاقتصاديين لا يرجع بالضرورة إلى توافر الموارد الطبيعية أو الإمكانات المالية بل إلى السياسات و المناهج المتبعة، خصوصا في الإدارة والمؤسسات المنوط بها تنفيذ هذه السياسات و المناهج. السياسات العمومية والإطار المؤسسي تشكل جزءا أساسيا في معادلة النمو، و بالنسبة للجزائر، نوعية الاطار المؤسسي يفسر إلى حد كبير عدم فعالية جل السياسات التنموية في تحقيق أهدافها.

هناك أثر سلبي لنوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي وعدم مساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى عدم قدرتها على كسر الحلقة المفرغة للاقتصاد الريعي في الجزائر، حيث اعتبرت العائدات النفطية كعامل كبح لخلق قطاعات الاقتصادية إنتاجية .[2] فبالرغم من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية إلا أن النمو يبقى عرضة للصدمات بفعل تأثره بتقلبات أسعار النفط، حيث أن ضعف و هشاشة المؤسسات تعتبر أهم عامل من عوامل كبح النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى عدم القدرة على استغلال الإيرادات النفطية في خلق اقتصاد إنتاجي متنوع مستقل نسبيا عن قطاع المحروقات و خلق بيئة مواتية للاستثمارات.

2. الأمن الغذائي:

حسب القانون التوجيهي الفلاحي 08-2016 ، جاء تعريفه، بحصول و وصول لكل شخص بسهولة و بصفة منتظمة إلى الغذاء سليم كافي يسمح له بالتمتع بحياة صحية . تعزيز الأمن الغذائي هو إجراء يسمح لهيئات وطنية و لا مركزية (الدولة ، أقاليم، عائلات) بالقدرة على تلبية ، بتوريد منتظم، الاحتياجات من الغذاء المتوازن (كمية ونوعية) و تستجيب للتطلعات و العادات في مجال التغذية.

في ما سبق ، عرضنا تطور الميزان التجاري للسلع الزراعية، و تبين البيانات أن الصادرات السلع الزراعية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الوردات للسلع الزراعية، وقد عرفت الجزائر الاختلال بين احتياجات السكان المتزايدة من السلع و المنتجات الزراعية،ومما زاد من حدة الاختلال العوامل المناخية التي تؤثر بشكل مباشر على الزراعة في الجزائر،إضافة إلى التقلبات في أسعار النفط و عوائده. هذه الظروف، فرضت على الجزائر أن تصبح كواحدة من الدول التي تعد من أكثر الدول اعتمادا على استيراد مما تحتاجه من الغذاء، وتعيش حالة من عدم الاكتفاء الذاتي، شملت سلعا عديدة أولها الحبوب، وبخاصة القمح واللحوم و الألبان و الزيوت النباتية و السكر

[1] Philippot L. M , op.cit , 2011.

[2] كرار محمد عبد الغزيو لعوج بن عمر، الإطار المؤسساتي للاقتصاديات الريعية :دراسة قياسية لحالة الجزائر1995-2015، جامعة معسكر، 2018.

وغيرها. ولكل من هذه السلع سماتها الاقتصادية و تعتبر من السلع الغذائية الإستراتيجية التي تحتاج إلى موارد مالية كبيرة من العملة الصعبة لتوفيرها.

و للتخفيف من حدة الأزمة ، فقد تميزت السياسيات الزراعية ابتداء من سنة 1994 ، من خلال مختلف البرامج، بقدر كبير من التوجهات نحو تحرير الأسواق ، وإتاحة المجال الأكبر للقطاع الخاص، مع تقليص الدور المباشر للدولة في ذلك، كما تم تحويل ملكية النشاط الزراعي و إدارته كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص، إذ أنه مع نهاية التسعينات بدأت السياسات الزراعية تعرف اتجاها نحو تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي.[1] تضمنت التوجهات العامة لإستراتيجية التنمية الزراعية، المزيد من دعم الاستثمار لتطوير قطاع الإنتاج الزراعي،و استصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية . و نظرا إلى المحدودية النسبية للأراضي الصالحة للزراعة ، وندرة مياه الري، فقد ارتكزت سياسات التوسع الزراعي، بصفة رئيسية، على التوسع الرأسي في الزراعة باستخدام تقنيات و مدخلات الإنتاج الحديثة، و الزراعة المحمية، واستخدام الأصناف المحسنة ذات الإنتاجية العالية من البذور، وتحسين وتوفير الخدمات الزراعية المدعمة للإنتاج الزراعي وبخاصة خدمات الإرشاد الزراعي ووقاية المحاصيل. كما بدأ الاهتمام يتنامى أكثر فأكثر بسياسات المحافظة على البيئة،و الاهتمام بقطاعات الغابات و المراعي و الري.

ومن خلال المعطيات الإحصائية ، تأتي الحبوب في الدرجة الأولى، ضمن الواردات الزراعية بحيث تسجل عجزا كبيرا، وبذلك ترهن استقلالية القرار الاقتصادي ، وكذلك السياسي للبلاد من أجل الحصول على الغذاء اليومي للمواطنين. فالجدول أدناه يبرز معدلات التبعية لأهم المحاصيل التي تعبر كسلع غذائية أساسية في الجزائر :

جدول رقم (3-32) : معدل التبعية للأغذية الأساسية

السنة	1990	2000	2005	2010	2015
معدلات تبعية للحبوب%	61,98	53,51	75,12	64,83	43,22
معدلات تبعية للقمح%	63,65	65,21	70,23	66,61	40,68
معدلات تبعية للبقوليات%	74,61	73,04	80,67	78,61	79,21
الإنتاج الحيواني%	33,53	54,81	59,14	59,56	38,92

المصدر: إعداد الباحث بناءا على إحصاءات الفاو و المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الاكتفاء الذاتي الغذائي هو حصة الأمن الغذائي التي يمكن أن يغطيها الإنتاج الوطني و الباقي يتشكل من الواردات الزراعية أو الأغذية (المشتريات من السوق العالمية و المساعدات الغذائية). يعود مستواه إلى الموارد المتاحة بالنسبة للزراعة و لقدرات استغلالها و لإنتاجية أنظمة الزراعة و النتاج الحيواني. كما يتوقف الاكتفاء

[1] د فوزية غربي ، مرجع سبق ذكره ،2010 ص 106

الذاتي على ما يتوفر من عملة صعبة لضمان الاستيراد و كذا السيول النقدية عند الأسر لاقتناء المواد المنتجة محليا أو مستوردة.[1]

القطاع الزراعي في الجزائر ليس قادرا على توفير الطلب المتزايد بالنسبة إلى مجموعة الحبوب، القمح تحديدا، باعتباره المادة الغذائية الأساسية في الاستهلاك اليومي. بالاستناد إلى الإحصاءات، هي نسب تعكس مدى الاعتماد على الاستيراد لسد العجز. وبالنسبة لمجموعة الخضر و الفواكه من ضمن هذه المجموعة النباتية في القطاع الزراعي قد سجلت اكتفاء و فائض، غير أن الاستفادة من وفرتها لم تستغل كما يجب، وبقي معدل التصدير متدنيا للغاية.

الإنتاج الحيواني قيمته ضمن حجم الواردات في التجارة الخارجية تأتي في مستويات أقل عن قيمة واردات الحبوب، بتسجيل عجزا نسبي في مجالات اللحوم الحمراء. و نقصا كبيرا في إنتاج الحليب وعدم استقرار ، بالرغم من دعم الدولة له ، فقد فشلت سياسة إنتاج الحليب و لم تستطع تغطية العجز المسجل. ومما زاد في تدهور نسبة الاكتفاء ما تعرفه مادة الحليب من ارتفاع في الأسعار عالميا، أما في مجال اللحوم البيضاء و البيض، فإن الجزائر مكتفية ذاتيا، وهي قادرة بامتياز على زيادة كميات الإنتاج و تصدير الفائض . تبقى الجزائر في مجال الإنتاج الحيواني غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وإن كانت حدة التبعية للخارج ليست بالحجم نفسه مما هي عليه بالنسبة إلى الإنتاج النباتي، غير أن إمكانية تجاوز النقص المسجل بالنسبة إلى إنتاج اللحوم الحمراء و الإنتاج أمر ممكن،على اعتبار أن الإمكانيات متوفرة و الظروف مواتية.

يقدر مستوى الأمن الغذائي في الجزائر بحجم الإنتاج ووفرة المواد الغذائية، حيث انتقلت قيمة الإنتاج الزراعي الكلي من 500 مليار دينار سنة 2001 إلى 1600 مليار دينار سنة 2011، وبقيت الحصة المتعلقة بالواردات الخاصة بتوفير المواد الغذائية نسبيا ثابتة حول نسبة 30% .[2] يظهر تحليل المعطيات المفصلة حول تركيبة هذه الواردات (القمح الصلب ، القمح اللين ، الشعير) تبين انخفاض محسوس بالنسبة للقمح الصلب و الشعير وزيادة محسوسة بالنسبة للقمح اللين . مما يؤكد التغيرات الملاحظة في نفس الوقت في مجال الإنتاج الحيواني أكبر مستهلك للحبوب و كذا الحصة الغذائية للأسر. و أخيرا تجب الإشارة إلى أن حصة الواردات الغذائية ضمن الواردات الإجمالية بقيت بدون تغيير تتراوح بين 16 و 20% أثناء هذه الفترة.[3]

يبين تحليل تطور نسبة نمو الإنتاج ال زراعي الكلي أنه بعد ارتفاع ضعيف جدا بين 1962 و 1980 زاد بمعدل سنوي بحوالي 3% بين 1981 و 1990 و بـ 3،2% ما بين 1991 و 2000 و بـ 7،3% ما بين 2001 و 2011 .

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، مرجع سابق الذكر ،2012. ص 77.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مرجع سابق الذكر . ص 31.

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مرجع سابق الذكر . ص 31.

وحسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن الحد الأدنى للمتوسط اليومي للاستهلاك هو 2250 حريرة إلى 2700 حريرة، نصيب الفرد الجزائري اليومي في الحصة الغذائية في تزايد مستمر،بفعل ارتفاع القدرة الشرائية و كنتيجة لارتفاع الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات التي انعكست بالإيجاب على سياسات الدعم للمواد الاستهلاكية الأساسية، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-33): تطور الحريرات المتوفرة لكل فرد

الوحدة: حريرة متوفرة

الفترة	1969-1963	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2004-2000	2011
نصيب الفردااليومي حريرة متوفرة	1758	2160	2732	2944	3100	3500

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، 2012.

أخيرا من المهم الإشارة إلى النمو الديموغرافي الذي يعد عاملا يتماشى عادة مع تزايد الحاجيات الغذائية . حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ، تطورت نسبة النمو الطبيعي بـ 3.5% في سنوات 70-80 و التي عرفت ضغط ديموغرافي قوي، لينخفض إلى 1،78 % سنة 2006 ليعود تدريجيا للارتفاع منذ ذلك الحين ليبلغ 2.03% .[1]

حتما هناك أثر إيجابي لحجم الإنتاج الزراعي في توفير وإتاحة الغذاء في الجزائر. و يمكن تفسير ذلك بتحسن في مستوى الإنتاج الزراعي على العموم قد سجلت ابتداء من عام 2001 بعض التحسن النسبي في ما يخص الإنتاج و الإنتاجية مقارنة بالفترات السابقة، وذلك نتيجة لبعض السياسات الزراعية المتعلقة بتحسين وضعية إنتاج ، من خلال إتباع العديد من الإجراءات و التدابير، منها إدخال تغييرات على نظم الإنتاج، وتوفير مستلزمات الإنتاج و البذور المحسنة و الأسمدة و مبيدات الأعشاب الضارة، إضافة إلى تحسن الظروف الأمنية التي ساعدت على الاستقرار في الريف. ورغم هذه الإجراءات، إلا أن الإنتاج و الإنتاجية لم يرقيا إلى المستوى المطلوب ، خاصة بالنسبة إلى مادة القمح ، بحيث يبقى مستوياهما الضعيفان هما الطابع الغالب، أسباب ذلك متعددة، ولكنها تتركز في رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج، وضعف الدعم المقدم إلى الفلاحين ، وعزوفهم عن زراعة هذا النوع من المحاصيل ، وتحولهم إلى إنتاج محاصيل أكثر ربحية، وعليه فإن إحداث تغييرات وتعديلات في السياسات الزراعية والغذائية أمر لابد منه. بصفة عامة سياسات التنمية الزراعية في الفترة الممتدة من 1990-2016 في الجزائر انعكست إيجابا في مجال تحقيق الأمن الغذائي، مع الاستمرار اللجوء للاستيراد لتغطية العجز في إتاحة وتوفير الغذاء، [2] حيث لا يمكن تحقيق اكتفاء ذاتي مطلق، بل السعي لتقليص التبعية ، يتحدد حجم الفجوة تبعا لكفاءة الزراعة ، فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعا تقلصت الفجوة، والعكس صحيح ، إذ كلما انخفض الإنتاج اتسعت الفجوة. وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستيراد ، وتقليص هذه الفجوة يتطلب أموالا طائلة بالعملة الصعبة. ونظرا إلى المعطيات الواقعية من موارد مادية وبشرية وطبيعية ، فإن القطاع

[1] الديوان الوطني للإحصاءات ، الجزائر بالأرقام (2015،2014،2013،2012)، 2016 . ص02-07.

[2] كرار محمد عبد الغني و لعوج بن عمر، دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة البحوث الاقتصادية المعمقة،الجزائر، 2018.

الزراعي الجزائري بوسعه تجاوز هذه الوضعية، أو التقليل من حدتها إلى أبعد حدود ، بالسعي إلى خلق الشروط والظروف الأساسية لتجاوز عملية تقسيم الزراعة إلى قطاعين ، حديث وتقليدي ، والعمل على إزالة مظاهر الاقتصاد المعيشي ، للقضاء على الاستغلال الخاطئ للموارد ، سواء كانت بشرية أو طبيعية أو مادية، و السعي لترقية الصادرات من الخضر و الفواكه التي تعرف اكتفاء لتغطية الواردات.

بالرغم من تحسن في النتائج تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض الفروع المحصولية، إلا أن نسبة صادرات السلع الزراعية لا تتجاوز 1 % من أجمالي الصادرات بالإضافة إلى ضآلتها بالمقارنة مع نسبة الواردات من السلع الزراعية .ما يهدد الأمن الغذائي بالجزائر هو اعتمادها على الريع من البترول، فالإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات و في حال ارتفاع أسعار البترول ، هي الأداة الأساسية لسد و تغطي العجز عن طريق الاستيراد. في حالة انخفاض أسعار البترول من جهة كما هو الحال منذ سنة 2014 و تقلبات الأسعار الخاصة بالمواد الغذائية من جهة أخرى، تشكلان تهديد حقيقي في المدى الطويل على الأمن الغذائي. و عليه ، الحد من التبعية لقطاع المحروقات عن طريق الاهتمام بالقطاعات الأخرى الاقتصادية ، يمثل السبيل الوحيد للخروج من الحلقة المفرغة للاقتصاد الريعي.

3. التنمية البشرية:

عكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام2000 ، في إطار نظام الأمم المتحدة، على وضع مؤشر مركب ومؤشرات أخرى ترتبط بقياس التنمية البشرية و مدى توسع ظاهرة الفقر في المجتمعات. بالنسبة للجزائر، عرفت هذه مؤشرات تحسنا ملحوظ، و ذلك بسبب مختلف البرامج التنموية المتبعة، خاصة منذ 2000. في مجال التنمية البشرية، حققت الجزائر تقدما كبيرا في تحسين مستويات المعيشة للسكان .

عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي زيادة تقدر بـ بنسبة 2 % سنويا؛ زيادة في استهلاك الأسر نظرا لخلق فرص العمل وزيادات في الأجور ، فقد زاد الدخل الوطني المضمون الأدنى بنسبة 200 % بين عامي 2000 و 2014.[1]

إذا كان قياس أثر سياسة التنمية الريفية على المستوى الوطني يساعد على توجيه الإستراتيجية ، فهو مهم أيضا للمستثمرين الفلاحين والأسر و المتعاملين الخواص والبلديات الريفية. و يمكن إدراجه في نظام تشاركي للمتابعة والتقييم وبتقوية قدراتهم التسيرية مثلا: قياس الأمن الغذائي للأسر على مستوى البلدي ، قياس دخل المستثمرين ، القياس النوعي لتطور ظروف المعيشة في الفضاءات الريفية.

[1] CNES, Rapport national 2000 – 2015 : développement humain , 2016 . p20.

1.3 مؤشر التنمية البشرية :

الجزائر من بين البلدان العشرة التي زاد مؤشر التنمية البشرية فيها أكثر بين عامي1970 و 2010.[1] وفيما يتعلق بالتنمية البشرية، صنفت الجزائر ضمن البلدان العشرين التي خفضت بصفة كبيرة عجزها في مؤشر التنمية البشرية بين عامي 1990 و 2015 . ومع ذلك، لا تزال الفوارق الاجتماعية والإقليمية تشكل تحديا رئيسا. تشير الإحصاءات في الجزائر إلى وجود فوراق لصالح الرجال في أهم المجالات كالتعليم العالي والعمالة في القطاع غير الزراعي والحصول على القروض (اقتراض الرجال والنساء من الهيئات المالية)[2].

وقد زاد مؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باطراد، مما سمح للجزائر منذ عام 2010 بأن تندرج ضمن فئة البلدان التي تتميز بارتفاع مؤشر التنمية البشرية، وتحسن ترتيبها بتقدم قدره 24 رتبة، بين 2000 و 2014، من رتبة 107 إلى رتبة 83.

2.3 تطور مؤشر التنمية البشرية ومكوناته :

تمت دراسة مؤشرات التنمية البشرية وفق المنهج الجديد للحساب المعتمد في التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2014 خلال الفترة الممتدة بين 1995 و 2014 بحوالي 27 %. يبين تطور مؤشر التنمية البشرية ومكوناته أن مؤشر العمر المتوقع عند الولادة كان العامل الذي دفع مؤشر التنمية البشرية إلى أعلى المستويات، وهذا ما كانت تؤكده دوما التقارير الوطنية السابقة حول التنمية البشرية[3].

وعادة، تمثل القطاعات الاجتماعية على غرار التعليم والصحة والعمالة جزءا من أكبر خمسة مخصصات للميزانية العامة، إذ نص قانون المالية لعام 2016على تخصيص 15,9 %من ميزانية الدولة للتعليم و8 % للصحة و 4,7 %للمساعدة في مجال العمالة. ومن بين الوزارات التي تتمتع بالنصيب الأوفر توجد وزارة الأسرة والتضامن التي تضطلع بتنفيذ سياسات التحويلات والمساعدات الاجتماعية وتستهلك 2,5 %من الميزانية[4].

نسجل ارتفاع نسبة مؤشر العمر المتوقع عند الولادة التي تفوق بكثير مؤشر التنمية البشرية، والمؤشرين القياسيين الآخرين : مؤشر التعليم والدخل .بالنسبة لهذين المؤشرين، سجل تداخل في منحنيهما، ولكن بقيم أدنى من قيم مؤشر التنمية البشرية.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى وجود فارق بين مستويات تطور التنمية البشرية مع الوقت، حيث شهدت الفترة الممتدة بين 1995 و 2000 ، التي مرت خلالها الجزائر بأزمة متعددة الأوجه أثرت سلبا على مكتسبات

[1] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، موجز قطري الجزائر،الأمم المتحدة، 2016. ص 20

[2] Banque centrale d'Algerie , rapport annuel , 2015. P 14

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية البشرية ،2015. ص

[4] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مرجع سابق الذكر، 2016. ص18

المواطنين الاقتصادية والاجتماعية، تطورا بطيئا لمؤشر التنمية البشرية، بمتوسط سنوي قدره % 1,1 .بينما صادفت الفترة الممتدة من 2000 و 2005 بداية تطور أسرع وتيرة، مع استئناف الجزائر لبرامج الاستثمار في القطاع الاقتصادي والاجتماعي 1,5% . سجل ابتداء من سنة 2008 ، معدل نمو أبطأ 1,3% لكنه يفوق المعدل المسجل خلال الفترة الممتدة بين 1995 و 2000 .

الشكل رقم (3-26): تطور مؤشر التنمية البشرية و مكوناته

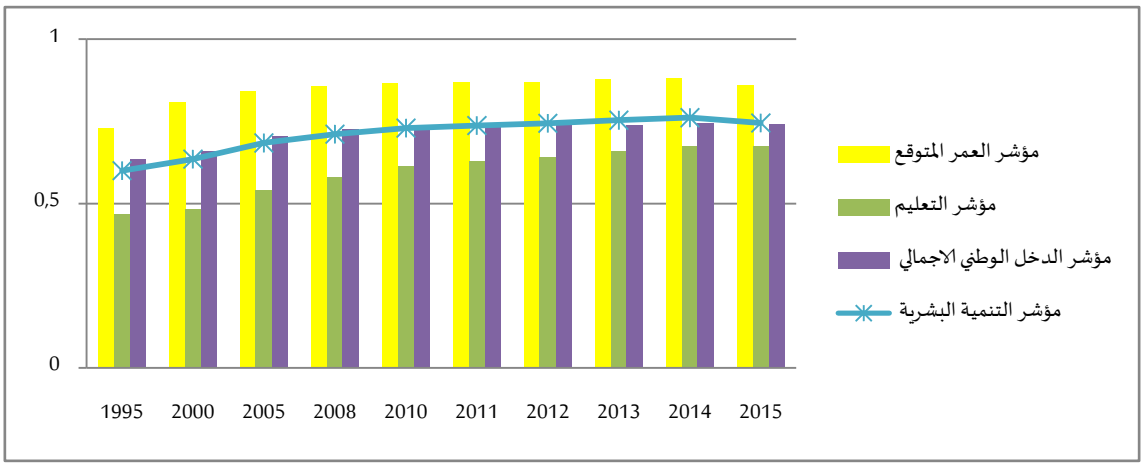

المصدر:إعداد الباحث بناءا على معطيات: للفترة 1995-2014 ، CNES: تقرير التنمية البشرية 2015 و بالنسبة لسنة 2015 تقرير التنمية البشرية PNUD 2016

أ) مؤشر العمر المتوقع عند الولادة

منذ سنوات الستينيات والسبعينيات، بذل البلد جهوداً معتبرة لتحسين التكفل الطبي بالسكان، لاسيما من خلال تعميم التطعيم والنهوض بتغطية الخدمات الصحية ونوعيتها ، خاصة في المناطق الريفية ومراعاة الاحتياجات الخاصة المرتبطة بحماية الأم والطفل عند وضع البرامج الإستراتيجية. و قد سمحت هذه الجهود بتحسين ملموس للظروف المعيشية للسكان وكذا مؤشرات الصحة.

الجدول رقم (3 -34): تطور مؤشر العمر المتوقع

السنوات	1995	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر العمر المتوقع	0,728	0,808	0,84	0,855	0,866	0,869	0,868	0,877	0,88	0,86
العمر المتوقع	67,3	72,5	74,5	75,6	76,3	76,5	76,4	77	77	77

المصدر: للفترة 1995-2014، CNES : تقرير التنمية البشرية 2015 و بالنسبة لسنة 2015 تقرير التنمية البشرية PNUD 2016

وفيات الأطفال التي انخفضت من 46,8 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 1990 إلى 23 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2012 ،21 حالة وفاة لكل 1000مولود حي في عام 2015 . وبلغت التغطية بالتطعيم نسبة 90 %حيث كانت 83,1 %في المناطق الحضرية و 81,8 %في الأوساط الريفية. وانخفضت وفيات حديثي

الوالدة من 16 حالة وفاة لكل 1000 مولود في عام 2011 إلى 13 حالة وفاة في عام 2015[1]. ولقد سجل تراجعا ملحوظا في بعض الأمراض المعدية على غرار شلل الأطفال . كما أن الأطفال منخفضي الوزن عند الولادة أكثر في المناطق الحضرية من المناطق الريفية ، قد يكون هذا الوضع بسبب عادات الأكل على وجه الخصوص، والإجهاد والإرهاق، ومع ذلك، يظل هناك مؤشران يثيران القلق :وفيات الأطفال دون سن الخامسة التي لاتزال عند مستوى مرتفع نسبيا وهو 25.7 حالة وفاة لكل1000مولود حي، والوفيات النفاسية البالغة أكثر من 60 حالة وفاة لكل 100ألف مولود حي عام 2015.[2]

وفقا لإحصاءات منظمة الصحة العالمية، وفيما يتعلق بالحصول على خدمات الرعاية الصحية، يوجد 12 طبيبا و 20 ممرضا لكل 10 آلاف نسمة. و يبلغ إجمالي ميزانية قطاع الصحة حوالي 6 % من الناتج المحلي الإجمالي و7 % من نفقات الميزانية، إلا أن المشكلة الأساسية تكمن في أن هذه المعدلات و المؤشرات الوطنية تخفي أوجه تفاوت بين المناطق. فحسب التقرير الخاص بالصحة في العالم الصادر عن منظمة الصحة العالمية 2015 ، تتوزع المستشفيات العمومية يعكس التقاوت بين الأقاليم حيث يوجد 61 %من المستشفيات في الشمال و 4.28 % في منطقة الوسط-الشمال مقابل 7.16 %في الشمال الغربي ، في حين يوجد 3.27 %من مجموع المستشفيات بمنطقة الهضاب العليا، قي الجنوب سوى بنسبة 7.11% إذ يقع 4.1 %منها في الجنوب الكبير(أقصى الجنوب). ويبلغ متوسط عدد الأسرة على الصعيد الوطني في القطاع العام في عام 2014 نسبة 1,8 سرير لكل 1000 نسمة. حيث يبلغ معدل الأسرة في مناطق الشمال سريرين لكل 1000 نسمة وهو أفضل من المعدل الوطني، في حين تحوز مناطق الهضاب العليا على معدل أدنى من المعدل الوطني سرير واحد لكل1000 نسمة.[3]

وهذا يعكس في حد ذاته اختلال التوازن في توفير الرعاية الصحية التي تحتاج إلى مزيد من الوصول إليها في الهياكل الخفيفة القريبة مثل العيادات والمراكز الصحية . و فيما يتعلق بالوصول إلى الطاقم الطبي، يكشف المسح أن 11.04% من الأسر تستخدم الممارسين العامين و 13.06% المتخصصين. وترتبط صعوبات الوصول أساسا بالبعد. هنا، أيضا، يمكننا أن نرى هشاشة تنظيم الرعاية في أن استخدام طبيب عام يجب أن يكون أكثر انتشارا من طبيب متخصص[4].

لقد حاز مؤشر العمر المتوقع عند الولادة خلال العقدين الماضيين 1995- 2015 ، على10 سنوات تقريبا، منتقلا من 7,3عاما سنة1995إلى 77,2 عاما سنة 2014، 10,5بالنسبة للرجال و 9,62 عاما بالنسبة للنساء.[5]

[1] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مرجع سابق الذكر، 2016. ص21

[2] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مرجع سابق الذكر، 2016 ص22.

[3] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مرجع سابق الذكر، 2016 ص22.

[4] Ministère de l'emploi et de la solidarité nationale , le niveau de vie et de pauvreté des ménages, Algérie ,2006. P19

[5] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق الذكر ، 2016.ص42.

ب) مؤشر التعليم:

حققت الجزائر تقدما في توسيع مجال إتاحة التعليم. ففي الفترة 2014 – 2013 ، أصبح 98.5 %من الأطفال في سن السادسة ملتحقين بالمدارس، في حين لم تتعد نسبتهم 43 % في عام 1966. ومع ذلك لا تزال فعالية نظام التعليم تشكل تحدي، حيث تظل مستويات الرسوب والتسرب الدراسي مرتفعة[1].

الجدول رقم (3-35): تطور مؤشر التعليم

السنوات	1995	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر التعليم	0,468	0,481	0,54	0,58	0,612	0,627	0,641	0,659	0,673	0,674

المصدر: للفترة 1995-2014 ،CNES : تقرير التنمية البشرية 2015 و بالنسبة لسنة 2015 تقرير التنمية البشرية PNUD 2016

يعكس تطور مؤشر التعليم الجهود التي بذلتها الدولة لتعميم الاستفادة من التعليم على مدى خمسين عاما .بلغ مستوى المؤشر 0,659 سنة 2013 ، بزيادة سنوية قدرها % 2,8 مقارنة بسنة2012 و % 2,45 مقارنة بسنة2000 . وقدرت القيمة ب 0,673 خلال سنة 2014.

أصبحت فئة البالغة 25 سنة فما فوق أكثر تعليما سنة 2013 ، حيث قدر هذا المكون ب 8,0 سنوات، أي بزيادة 0,3 سنة مقارنة بعام 2012 .[2] وهذا المستوى يشمل السنة الثالثة من التعليم المتوسط، وهو يعكس كلا من التطور والعجز المسجلين لدى الأجيال التي مرت بمراحل مختلفة من التاريخ الحديث للجزائر .يتراوح متوسط فترة التمدرس بين 10,8 سنة لدى فئة الشباب البالغين المتراوحة أعمارهم بين 25 و 29 سنة، و 0,5 سنة لدى الأشخاص البالغين 80 سنة فما فوق.

فيما يخص عدم المساواة بين الجنسين، فقد ساهم التقدم الملحوظ المحرز في مجال تمدرس البنات منذ الاستقلال، في الحد من الفوارق بين الجنسين، على الرغم من أن الرجال يقضون فترة أطول 8,7 من النساء في المدرسة 7,2 سنة[3]. ومن اللافت للنظر التناقض ما بين مستوى التعليم العالي حيث يفوق عدد الفتيات عدد الفتيان .وبين مشاركة حاملات شهادات التعليم العالي في سوق العمل، حيث يبرز بوضوح قلة نسبة النساء مقارنة بالرجال 35 في المائة، حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، مقابل 60 %للرجال . و هذا بين بأن الاستثمار في الرأس المال البشري لم يتم تثمينه بصفة مباشرة.

يعتبر التسرب المدرسي أحد أخطر المشاكل التي يعاني منها النظام التعليمي سواء تعلق الأمر بالرسوب أو التحلي عن الدراسة. فعلى مستوى جميع المراحل، طال الرسوب 1 مليون تلميذ، أي حوالي 13 %في عام 2014 ، فيما استأثر التسرب الدراسي بحوالي 6 %من الأطفال الملتحقين بالمدارس. ومن أجل التصدي لهذه المشكلة

[1] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مرجع سابق الذكر، 2016. ص24.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق الذكر، 2016. ص42.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق الذكر، 2016. ص 44.

اتخذت الحكومة إجراءات عديدة، من بينها : إنشاء مطاعم مدرسية لنحو 89 % من إجمالي عدد التلاميذ. وفي ولايات الجنوب، بلغت هذه النسبة 100 % .توفير نظام الإقامة نصف الكاملة في المرحلتين المتوسطة والثانوية لحوالي مليون تلميذ أي بنسبة تغطية تبلغ 27 %، وهي أكثر بأربعة أضعاف من تلك المسجلة في عام 2000 . منح لتوفير دعم إضافي للتلاميذ المحرومين في المرحلتين المتوسطة والثانوية . وارتفع عدد التلاميذ المستفيدين من هذا الإجراء بأربعة أضعاف خلال أربعة عشر عاما إذ انتقل من 166 ألف تلميذ في عام 2000 إلى 733ألف في عام 2013 .

ج) مؤشر الدخل الوطني الإجمالي:

قدر الدخل الوطني الإجمالي للفرد في الجزائر ب 13771,2 دولار بتكافؤ القدرة الشرائية، خلال سنة 2014، مقابل 6685,6 دولار بتكافؤ القدرة الشرائية خلال سنة 1995 وبذلك، يكون مؤشر الدخل قد ارتفع إلى 0,744 سنة 2014 مقابل 0,635 سنة 1996 .انتقل الدخل الوطني الإجمالي للفرد بتكافؤ القدرة الشرائية، خلال الفترة الممتدة بين 2012 و 2014 ، من13438 دولار إلى 13771,9 دولار، أي بزيادة قدرها 2,5%بينما ارتفع مؤشر الدخل بدوره بنسبة% 0,5 ، منتقلا من 0,740 إلى0,744 .[1]

الجدول رقم (3-36) : تطور مؤشر الدخل الوطني الإجمالي

السنوات	1995	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر الدخل الوطني الإجمالي	0,635	0,659	0,704	0,725	0,731	0,734	0,74	0,739	0,744	0,742

المصدر: CNES، تقرير التنمية البشرية 2015 للفترة 1995-2014 و بالنسبة لسنة 2015 تقرير التنمية البشرية 2016 PNUD

متوسط الدخل السنوي أكبر في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية، مع 268059.74دج مقابل 213561.22دج، على التوالي، أي فارق بـ 25.52%. و تجدر الإشارة إلى أن متوسط الدخل السنوي في المناطق الحضرية أعلى بنسبة 9.2% من متوسط الدخل السنوي. [2] من الصعب فهم مسار التنمية الاقتصادية للدول العربية من دون استيعاب دور الريعية؛ إذ التعريف التقليدي للدولة الريعية أنها تعتمد في جزء كبير من إيراداتها على النفط وموارد طبيعية أخرى، وتضع الأهمية النسبية لهذه الموارد، وللمساعدات والتحويلات الخارجية، الجزائر من اقتصاد ريعي إلى شبه ريعي.

فالدخل و الثروة لا يأتيان من عمل أو ابتكار أو استثمار و مخاطرة، بل من حيث وضع الفرد في الترتيب الاجتماعي التسلسلي لقنوات (وظائف القطاع العام ، المحسوبية في القطاع الخاص ، و ما شابه ذلك) ، كما يتحدد مستوى الخل حسب الانتماء الجغرافي أو الإقليمي (حضري/ريفي) . بهذه الطريقة، يلقي النظام الريعي

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق الذكر، 2016.ص50

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر ،2014.

بظلاله على القطاع الخاص، لأن المنافسة لا تبرز من إنتاج السلع والخدمات أو من الابتكار ، ولكن نوعية العلاقات مع رعاة الدولة . فالإشكالية لا تنصب حول مصادر الدخل بل حول الإطار المؤسساتي و نوعيته، و تحديدا حول القوانين و اللوائح حول استغلال الموارد و توزيع الثروات الناجمة، بهذا المعنى، يمكن تعريف دولة الريعية بالسعي لاستغلال وفرة الموارد لتحقيق أقصى قدر ممكن من المكاسب السياسية و الاقتصادية على المدى القصير ، على حساب التنمية المستدامة التي تعنى تحقيق تراكم للثرات أ نمو اقتصادي (مفهوم كمي) و تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد داخل مجتمع (مفهوم كيفي) على المدى الطويل، مع تقليص الفوارق بين الأقاليم .

خاتمة الفصل :

بعد استتباب الأمن في المناطق الريفية و السياسات المتتالية التي ساهمت في تحسين واقع الريف نسبيا بالجزائر، مع استمرار وجود تفاوت بين الريف و المناطق الحضرية و في ما بين المناطق الريفية. من خلال عرض لمسار السياسات الزراعية و انعكاساتها على القطاع الزراعي و واقع الريف بالجزائر، نستخلص ما يلي :

-بالرغم من النمو في الإنتاج الزراعي المحقق خلال فترة الدراسة ، اتضح من خلال استعراضنا للمعطيات أن الإنتاج الزراعي لم يعرف نموا بوتيرة مستقرة، وإنما عرف تذبذبات. ومن خلال دراستنا للتركيب المحصولي ، يتضح أن بعض المحاصيل منها ، قد عرف تقلبات متف اوتة الشدة من موسم إلى آخر ، تتحدد تبعا للظروف المناخية التي تسود هذا الموسم أو ذاك ، بالإضافة لعوامل داخلية أثرت سلبا على وتيرة النشاطات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي ، و التي كان من الممكن تجاوزها بوجود إطار مؤسساتي بنوعية جيدة . وقد كانت الحبوب هي الأكثر تأثرا بهذه التقلبات ، فهي من أهم مجاميع المحاصيل ، وقد بينت المعطيات المتاحة عدم كفاية الكميات المنتجة ، مما شكل مشكلة اقتصادية كبيرة تتعلق بالاستيراد لسد العجز من الحبوب، وبخاصة من مادة القمح . و عليه يبقى الأمن الغذائي مرهون بمدى القدرة على بلوغ معدلات إنتاج التي تسمح بتخفيف نسبيا من درجة التبعية .

- تحسين الإنتاجية الزراعية وحسن استغلال الموارد الأرضية و المائية تؤثر إيجابا في مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد كقطاع بديل و مستدام و مصدر للنمو الاقتصادي بالجزائر. وعليه، يجب العمل على الرفع من الدعم الفلاحي و التشجيع على استخدام التكنولوجيات الحديثة في المجال الزراعي أكثر للرفع من الإنتاجية، و التي بدورها تسمح بتحقيق نمو زراعي مستدام.

-النمو المسجل في الإنتاج الزراعي لا يعكس مكانة قطاع الزراعة، تتراوح نسبة مساهمة القطاع الزراعي في حدود 10% ، هذه النسبة تعكس محدودية و ضعف مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام ، و في نفس الاتجاه كانت مساهمتها خلال الفترة 2000- 2010 بالرغم من انتهاج سياسات تنمية زراعية و ريفية ، و تؤكد هذه السياسات الهدف الذي تتبعه السياسات الزراعية المتعاقبة أي ضرورة تحول الزراعة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل بفضل تكثيف الإنتاج و الذي كان يعول عليها لتفعيل قطاع الزراعة لتكون كمصدر بديل و فعال ومستدام للنمو الاقتصادي، لكن نسبة المساهمة القطاعية للزراعية ظلت ضئيلة أقل من10 % .

-الموارد الثلاث المتمثلة في الساكنة، الأرض، الماء، تعتبر اللبنة الأساسية لأي سياسة تنموية، خاصة الزراعية، التي يراد بها تحقيق أهدافها، التغيرات و التحولات التي عرفتها هذه الموارد، تمدنا بفكرة عن مدى فعالية السياسات المتعاقبة في تحقيق أهدافها. فاستمرار **النزوح الريفي يعتبر مؤشر عن التفاوت الذي تعرفه الأقاليم** في مجال الخدمات الأساسية، بالنسبة للأرض و الموارد المائية ، لا يزال التحدي قائما لتعزيز الموارد المائية من خلال البني القاعدية بهدف توفير المياه الموجهة للري.

-بالرغم من التحسن في مؤشر التنمية البشرية و مكوناته ، إلا هذا لاينفي وجود فوارق ، حيث لاتزال المعدلات المسجلة للمؤشر الصحة ، التعليم ، الدخل و مؤشرات الفقر أقل من المعدلات المسجلة على مستوى الحضر.

سياسات تثمين الأقاليم الريفية ، من خلال تنمية قطاع الزراعة و تحسين الخدمات الأساسية و تعزيز التعليم و التدريب في المجتمعات الريفية، من شأنها أن تكون أداة للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات و تفعيل محرك للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك تعزيز الأمن الغذائي الذي يبقى التحدي الراهن و تحقيق اكتفاء نسبي، فالجزائر لها من المقومات ما يسمح لها بتحقيق تنمية زراعية . فمن منظور تاريخي لتجارب الدول ، كان لنمو قطاع الزراعة دوما الفضل في تحقيق نهضة صناعية، و التجربة الصينية في الوقت المعاصر خير دليل على ذلك.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة حول أهمية تثمين الأرياف كتوجه لتحقيق نمو القطاع الزراعي و من ثم دعم النمو الاقتصادي الكلي. ركزنا في دراستنا على القطاع الزراعي، باعتباره محركا للنمو الاقتصادي الكلي و العامل الأساسي لتنمية المناطق الريفية . توصلنا إلى مجموعة من النتائج ،والتي سنتطرق إليها ضمن المحاور التالية:

❖ **أولا:مقارنة نتائج البحث مع سياق الفرضيات :**

من تتبعنا لتطورات القطاع الزراعي، واستنادا لما تم التوصل إليه من خلال عرضنا لواقع الزراعة كقطاع و واقع الريف من خلال بعض المؤشرات، فقد تشكلت إجابات عن التساؤلات التي انطلق منها البحث، وقد كنا وضعنا فرضيات كإجابة مسبقة على الإشكالية و جاءت كما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى، جاءت على النحو التالي: **الإمكانات الطبيعية و البنية الاجتماعية التي تتمتع بها الجزائر، يمكن للزراعة الجزائرية أن تدعم النمو و تعزز الأمن الغذائي.** المعطيات التي اعتمدنا عليها في التحليل أظهرت أن الموارد الطبيعية من أرض زراعية متاحة نسبيا و تعرف تهديدات تؤثر على نوعيتها كالتصحر و سوء استخدام الأسمدة ، كما لاحظنا أن المساحات المزروعة لم تعرف توسعا ملحوظا بالرغم البرامج المتعاقبة و التي نصت و خصصت ميزانيات في إطار استصلاح الأراضي . أما الموارد المائية هي أخرى تعرف تهديدا ، فالجزائر مهددة في أمنها المائي، هذا ما ينعكس سلبا على القطاع الزراعي الذي يعتبر أكبر مستهلك للماء، ففي ظل الاعتماد على الأمطار كعامل مناخي غير متحكم فيه ، لا يمكن رفع من معدلات الإنتاج و الإنتاجية ، لهذا كان لابد من توسيع القاعدة الأساسية للموارد المائية كالسدود لتوسيع الأراضي المروية و عدم الاعتماد على الأمطار. أما الموارد البشرية هي متوفرة نسبيا بالنظر لبنية المجتمع الجزائر، 75 % منه شباب، بالإضافة إلى عدد من الجامعات و المعاهد التي تقدم تكوين في المجال الزراعي. والموارد المالية ترتبط بالدعم الذي يتلقاه القطاع الزراعي ، كان الدعم الفلاحي دائما أحد مفاتيح تنمية القطاع الزراعي خاصة في ظل ارتفاع عوائد قطاع المحروقات كما لاحظناه خلال العشرية الأخيرة مما انعكس بالإيجاب على القطاع الزراعي و كان له الأثر السلبي خلال مرحلة التكييف الهيكلي الذي تم فيه رفع الدعم.

إجمالا يمكن القول بالرغم من ذلك أن هناك وفرة نسبية للموارد الطبيعية و البشرية و المالية غير أن واقع الإنتاج الزراعي غير كافي؛ حيث تبين بأن الزراعة الجزائرية لم تساهم بشكل ملموس في دعم الاقتصاد الوطني و هذا راجع إلى إعطاء الأولوية للقطاعات الأخرى على حساب قطاع الزراعة وكذا الاعتماد المتزايد على قطاع المحروقات الذي يعتبر اللبنة الأساسية لاقتصاد الجزائر و في مجال الأمن الغذائي لا زالت الجزائر تستورد السلع الزراعية و الغذائية لسد العجز الذي تعرفه .

بالنسبة للفرضية الثانية، السياسات التنموية المنتهجة من شأنها تحقيق **تنمية ريفية مستدامة**، التي تأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

–الجانب الاقتصادي: رفع قدرات الإنتاج وتحسين الإنتاجية، لتحقيق نمو زراعي؛

–الجانب الاجتماعي: مشاركة واستفادة كل فئات المجتمع من التنمية ، و العمل على تحسين مستوى الخدمات الأساسية و التعليم و الصحة في المناطق الريفية التي تعرف تأخر بالمقارنة مع المدن؛

–الجانب البيئي: من خلال سياسات تقوم عل التضامن بين الأجيال والمحافظة على البيئة.

بالرغم من التفاوت الذي سجلناه، من خلال المعطيات التي كانت متوفرة لدينا، كمقارنة بين الأرياف و المدن، لعل استمرار ظاهرة النزوح الريفي تعكس مدى التفاوت بين الأقاليم ، إلا أنه هناك تحسن ملحوظ في جميع المؤشرات الخاصة بالتعليم والصحة و الخدمات الأساسية و السكن في المناطق الريفية . هذا ما يؤكد أن السياسات التنموية التي تستهدف الأرياف يجب أن تحضي بالأولوية ، للعمل على تحسين الإطار المعيشي للسكان بالمناطق الريفية .

بالنسبة **لتحقيق تنمية ريفية مستدامة**، التي تأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

–الجانب الاقتصادي: **رفع قدرات الإنتاج وتحسين الإنتاجية، لتحقيق نمو زراعي** . هذا الأخير كان و لا يزال الهدف الرئيسي لأي سياسة زراعية بالجزائر، حيث تضاعف الإنتاج الزراعي كنتيجة للسياسات المنتهجة، و ما تبين لنا أن النمو الزراعي لم يكن كاف لتحقيق أهدافه، ويتجلى ذلك في الاستيراد لسد العجز.

–الجانب الاجتماعي: مشاركة واستفادة كل فئات المجتمع من التنمية، **والعمل على تحسين مستوى الخدمات الأساسية و التعليم و الصحة في المناطق الريفية** التي تعرف تأخر بالمقارنة مع المدن . ساهمت التنمية الزراعية في تحسين الإطار المعيشي لسكان الريف و الحد من ظاهرة الفقر نسبيا .

–الجانب البيئي: من **خلال سياسات تقوم عل التضامن بين الأجيال والمحافظة على البيئة**. يتوقف تحقيق هذا الأخير على مدى وعي المزارعين بضرورة الاستغلال الأمثل للموارد الأرضية و المائية ، كما لا يمكن إغفال دور الإرشاد الفلاحي في هذا الجانب.

و هذا ما يؤكد أن لا يمكن تحقيق تنمية ريفية إلا إذا تم استهداف العنصر البشري كجانب اجتماعي لسكان الريف و الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة كجانب بيئ يبالموازاة مع استهداف تنمية القطاع الزراعي كجانب اقتصادي.

❖ **ثانيا : مقارنة نتائج البحث مع نتائج الدراسات السابقة**

اتفقت نتائج دراستنا مع نتائج الدراسات السابقة في الإطار النظري و التطبيقي وبخاصة منها ما تعلق بالجزائر، إذ أنها كلها أجمعت على تحسين الإنتاجية كسبيل لتحقيق النمو و خاصية عدم استقرار في مستويات الإنتاج وإنتاجية الزراعة في الجزائر، وعدم استغلال كافة الموارد المتاحة لتحقيق أهداف السياسات التنموية.

كما توصلت جميع الدراسات المتعلقة بالمجال الزراعي إلى الاعتماد على الاستيراد من الخارج لسد العجز المسجل محليا. ولعل أهم إضافات الدراسة الراهنة يتجلى في أهمية الزراعة في دعم النمو بالجزائر و دورها كمحرك لتنمية المناطق الريفية التي تعرف تأخر بالمقارنة مع المدن ، و تأكد ذلك من خلال الآثار الايجابية لسياسة التجديد الزراعي و الريفي .

❖ **ثالثا: النتائج العامة:**

من خلال مناقشة وتحليل المعطيات والبيانات الإحصائية المختلفة ضمن محتويات البحث الحالي، يمكننا عرض النتائج المتوصل إليها ، كما يلي:

أ) على مستوي القطاع الزراعي:

بناءا على ما سبق ، يمكننا القول إن معدل تطور الإنتاج بالنسبة إلى أي منتج يرجع إلى ثلاثة عوامل هي: معدل التوسع في المساحة المحصولية باعتبارها تؤثر في زيادة كمية الإنتاج، وتطور الإنتاجية من مختلف المنتجات الزراعية باعتبارها كذلك تؤثر في زيادة كمية الإنتاج، والتغيرات في التركيب المحصولي وفي الهيكل الإنتاجي ،حيث إن تغير التركيب المحصولي أو الهيكل الإنتاجي قد يتجه نحو إنتاج منتجات مرتفعة القيمة تزيد من قيمة الإنتاج الزراعي، أو يتجه نحو إنتاج منتجات منخفضة القيمة، فيؤثر سلبا في قيمة الإنتاج الزراعي . وهذه العوامل الثلاثة تتداخل في ما بينها لتشكل في المحصلة النهائية مدى الاهتمام و السعي لترقية القطاع الزراعي. حيث عرف هذا قطاع نمو ، لكن بصورة غير مستمرة "متذبذب" ، متأثرا بعدة عوامل ، لعل أهمه:

- ندرة نسبية في الموارد المائية، نظرا لاعتماد الزراعة مطرية "عامل غير متحكم فيه" و نقص في البنى التحتية للموارد المائية خاصة الفترة 1980-2000 ؛
- عدم فاعلية السياسة الزراعية يعزى إلى العوامل المؤسساتية و التنظيمية، وهنا الجدير بالذكر أن تدابير : التسيير الذاتي و الثورة الزراعية خلال فترات بعد الاستقلال و التعديل الهيكلي في التسعينيات ، تم انتهاجها بدون تحضير مسبق كمرحلة مسبقة.

ب) على مستوى الاقتصاد الوطني:

عرف القطاع الزراعي تحقيق معدلات نمو ايجابية، لكن يبقى غير كافي بالمقارنة مع الأهداف المسطرة في دعم نمو الاقتصاد الوطني ، و تحقيق أمن غذائي و لتعزيز حصة الزراعة في الناتج الداخلي الخام.

ت) على مستوى المناطق الريفية :

النزوح الريفي يعتبر مؤشر عن التفاوت الذي تعرفه الأقاليم، لأن سياسات التنمية الريفية لا يمكن أن تقتصر أهدافها على مجرد تحقيق النمو الزراعي والاقتصادي، بل ينبغي أن ننظر إليها بمعيار التنمية الاقتصادية الاجتماعية المتوازنة، مع التركيز على تحقيق العدالة في توزيع الدخل وفي توسيع وانتشار وتحسين الصحة والتعليم والغذاء والإسكان، وبشكل يلبي طموحات أهل الريف، **للحد من التفاوت بين المدن والأرياف. فالجزائر تمتلك من المؤهلات ما يسمح لها بالتوجه إلى** استغلال أحسن للموارد الطبيعية في المناطق الريفية لتحقيق أولا تنمية زراعية لتحقق أمن غذائي و نمو اقتصادي، ثانيا لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

❖ **رابعا : الخلاصة العامة**

تعتبر الزراعة بالنسبة لجميع الدول ركيزة أساسية للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ ونظرا لمحدودية النسبية للموارد الزراعية في الجزائر فإنه ينبغي الحرص أكثر على دور الزراعة التنموي بأبعاده الثلاثة، والتعامل مع قطاع الزراعة على هذا الأساس المتعدد الجوانب، الذي لا يكتفي بمقياس العائد الاقتصادي وحده بل يتعداه إلى العوائد الاجتماعية ، و عليه ، وجب الأخذ بعين الاعتبار سياسات إجرائية تهدف للاستدامة و التي يمكن التطرق إلى أهمها في ما يلي:

1) دعم الزراعة:

القطاع الزراعي كان دوما القطاع الأقل جذبا لاستثمارات القطاع الخاص، بالرغم من حجم وأهمية استثمارات القطاع العام، والإجراءات التشجيعية لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في الزراعة. وقد يرجع تدني الاستثمار في القطاع الزراعي إلى انخفاض ربحية المشروعات الزراعية مقارنة بالمشروعات ال صناعية أو الخدماتية. ومن مجالات الاستثمار الزراعي ذات الأهمية ، نشير إلى ضرورة الاستثمار في التصنيع الزراعي، وفي مدخلات الإنتاج الزراعي ، كالبذور و تهجين الأصناف العالية الإنتاج من الخضر والمحاصيل ، وإنتاج المبيدات والمواد الكيميائية الزراعية التي لا تترك تأثيرات سلبية ، كما تعتبر المياه من بين أهم مجالات الاستثمار ، باعتبارها أحد الموارد الطبيعية ، وهي تواجه في يومنا الحاضر مشاكل جمة تتمثل في نقص كمياتها أو سوء توزعها أو حتى تلوثها، ولهذا وجب إعطاء المياه خصوصية عند وضع برامج الاستثمار الزراعي.

و عليه، الدعم الموجه ل لاستثمار الزراعي يعتبر الأداة المحركة والدافعة إلى نجاح السياسة الزراعية في تحقيق هدفها، إذ تعتبر زيادة حجم الاستثمار الزراعي أحد الأسس المهمة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي. فرفع حجم وكفاءة الاستثمار الزراعي يؤدي بالتأكيد إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي ، وبالتالي الحد من الواردات من السلع الزراعية و الغذائية التي تتوجه نحو الزيادة باطراد نظرا لارتفاع الطلب الذي يتوافق بدوره مع الزيادة السكانية التي تعرفها الجزائر منذ الاستقلال.

الاهتمام بدعم الاستثمار الزراعي يؤدي إلى تحقيق التنمية الزراعية ، ومن ثم الأمن الغذائي ، ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة، وبالتالي تنمية القدرة الإنتاجية في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى ذات صلة، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات نمو الدخل الفردي و تحقيق الرفاهية الاقتصادية .

2) البحث العلمي الزراعي كأداة لتحسين الإنتاجية:

أي إستراتيجية تستهدف تحقيق تنمية زراعية لابد من أن تعطي أولوية لوضع البرامج المكثفة في مجال البحوث التطبيقية، وعلوم التربة والبيئة والأمراض النباتية. وفي هذا الصدد ، فقد بدأت الجزائر تولي اهتماما خاصا بالبحث العلمي وتسخيره لخدمة الزراعة ، حيث نلاحظ التحول نحو التكفل أكثر بالانشغالات الحقيقية لتطوير الزراعة عن طريق البحوث، وفتح المجال لمزيد من التدريب والتكوين في هذا المجال، وأيضا تعزيز الإرشاد ال زراعي بالوسائل الضرورية والتقنيات الحديثة، لضمان تعميم المعرفة، وكذلك تطوير البحوث الزراعية للتكفل بالانشغالات ،حيث بدأ الاتجاه نحو تثمين القدرات العلمية من خلال المؤسسات والمعاهد القائمة. و هذا حتما سيؤدي إلى تحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي.

3) سياسات الأراضي الزراعية كمورد رئيسي:

يتطلب استخدام الأراضي الزراعية بصورة مستدامة تواجد مجموعة عوامل الإدارية والتنظيمية والمؤسسية والتكنولوجية ، هذا ويمكن تحديد أهم المتطلبات اللازمة للمحافظة على الأراضي الزراعية في مايلي:

أ) العمل على تحسين وضمان حقوق الملكية للأراضي: يعتبر عدم ضمان حقوق الملكية للأراضي الزراعية سببا رئيسيا في زيادة التعدي على تلك الأراضي ، وعدم الاهتمام بالمحافظة على نوعية التربة، حيث إن عدم وجود عقود مسجلة للأراضي الزراعية يجعل الفلاحين غير قادرين على الحصول على الدعم الفلاحي، و من ثم يضطرون إلى التوجه للزراعات موجهة للاستهلاك الأسري ، و مما يعيق كذلك عملية الاستثمار الزراعي .

ب) حماية الأراضي : إن تعميق وتكثيف حرث الأرض يؤديان إلى القضاء على التربة وفقدها لخصوبتها ، ولهذا ينبغي التقليل من عمق الحرث ، وكذلك تقليل استخدام الأسمدة الكيمائية والمبيدات الحشرية ، والاعتماد بدلا من

ذلك على التسميد العضوي وطرق المقاومة البيولوجية، حيث إن الاعتماد المكثف على الأسمدة الكيميائية له أثار خطيرة في نوعية التربة، وفي النباتات والمياه ، وبالتالي على مستوى الصحي لإنسان .

4) إدارة الموارد المائية المتاحة لمواجهة العوامل المناخية الغير مواتية :

تؤدي الموارد المائية الدور الرئيسي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة ، وبالتالي الإنتاج الزراعي ، ولعل اختلال التوازن بين الموارد المائية والطلب المتزايد عليها، يمثل تحديا كبيرا ويزيد من خطورة هذا الاختلال في الاستخدام غير الرشيد للموارد المائية ، واعتماد سياسات تنموية طموحة لا تراعي واقع الموارد المائية المتاحة، وبالتالي يتطلب الاستخدام المستدام للمياه في إطار السياسة الزراعية، تطبيق إدارة مائية متكاملة تأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للمياه ، وتنمية التقنيات غير التقليدية ، وتعزيز الوعي العام بأهمية المياه، وتعريف الأسس الرشيدة لاستخدامها في مختلف المجالات ، وبالتالي يجب اتخاذ عدد من التدابير ، أهمها:

أ) ترشيد استهلاك المياه، خاصة في القطاع الزراعي الذي يستهلك أكثر من 70 % من المياه المتاحة. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تطبيق أنظمة الري حديثة .

ب) استخدام آبار المياه على أسس مستدامة، بحيث تستطيع تجديد نفسها، حيث إن الا ستغلال المكثف من الآبار يؤدي إلى نضوبها.

5) البيئة المؤسساتية كعامل للتنمية :

فعالية السياسات التنموية تعزى **إلى** الإطار المؤسساتي، الذي له دور بالغ الأهمية في نجاح أو فشل أي سياسة تنموية وفقا لما خلصت إليه عديد الدراسات. بالنسبة للجزائر من دون أدنى شك، أن هذا الأخير كان من بين أسباب عدم فاعلية السياسات الزراعية. إذ يعتبر الإطار المؤسساتي من المصادر الرئيسية للنمو ، بالنسبة لقطاع الزراعة بالجزائر تأثر بالإطار المؤسساتي ، حيث توصلنا من خلال الدراسة إلى ما يلي :

–المؤسسات التي من شأنها تحسين عمل الأسواق، مثل اللوائح المنظمة للأسواق وأنظمة المعلومات، و من خلال عرضنا لتطور واقع الزراعة ، لاحظنا تسجيل فائض في بعض المحاصيل الزراعية ، لم يستغل هذا الفائض في عملية التصدير لتغطية و لو جزء بسيط من قيمة الواردات من السلع الزراعية و الغذائية أو للصناعات الغذائية، هذا ما يؤثر سلبا على القطاع الزراعي و مساهمته في الاقتصاد.

–حقوق ملكية الأراضي من أجل تحفيز الاستثمار الخاص في قطاع الزراعة، منذ مرحلة التسيير الذاتي إلى يومنا هذا ، تعرف الجزائر إشكالية في العقار الفلاحي مرده إلى القرارات و التدابير التي اتخذت وفق كل مرحلة، هذا ما أثر على المردودية و الإنتاج الزراعي و نفور المستثمرين.

فعالية السياسات التنموية بالرغم من توفر كل المقومات اللازمة يعود في الأساس إلى ضعف الكفاءة المؤسساتية، لأن تحقيق النمو و التنمية لا يعتمد فقط على زيادة الإنتاجية أو المحافظة على الموارد من التدهور ، بل تعتمد إلى حد بعيد على توفير البيئ ة المناسبة من إجراءات تنظيمية ومالية وإدارية وسياسات حكومية، التي تعتبر عوامل في غاية الأهمية لتحقق المشاريع و البرامج التنموية النتائج المرجوة و تساهم في التنمية.

ختاما ، يمكن القول، لتفعيل دور الزراعة في الاقتصاد الوطني كقطاع بديل للنمو المستدام و تعزيز الأمن الغذائي والمحافظة على ديمومة الموارد الزراعية ، لن يتحقق إلا في إطار خطة متكاملة للتنمية الريفية تستهدف تعزيز القدرات و تسحين الأحوال المادية والصحية و التعليمية للمزارعين و سكان الريف ، بما يتو افق مع أهداف التنمية البشرية المستدامة .

المراجع باللغة العربية:

❖ **كتب:**

- . إسماعيل شعباني، مقدمة في إقتصاد التنمية : نظريات التنمية و النمو - إستراتيجية التنمية، دار هومه، الجزائر،1997 .
- اسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو و التنمية، مركز البحوث العربية للدراسات العربية و الافريقية للتوثيق،دار الأمين للنشر ، القاهرة 1999.
- جامع، محمد نبيل، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، الإسكندرية: دار المعرفة الجديدة، 2010.
- رفعت لقوشة، التنمية الزراعية (قراءة في مفهوم متطور)، المكتبة الأكاديمية، القاهرة1998.
- سالم توفيق النجفي، إشكالية الزراعة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1993.
- سالم توفيق النجفي، السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر مع اشارة خاصة الى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010 .
- ستهم الحافظ ، ترجمة لـ القنواتي مروان، التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلالالديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،1981.
- سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة للدكتورة فهيمة شرف الدين، دار النشر الفرابي،لبنان . 2002.
- السيد رشاد غنيم، دراسات في علم الاجتماع الريفي، مطبوعات جامعة الأسكندرية،2000 .
- شوقي جلال ، ترجمة التنمية حرية - A. SEN ، دار النشر عالم المعرفة الكويت ،2014 .
- عبد الرحمن ديدوح، الأمن المائي : الإستراتيجية المائية في الجزائر، المركز العربي الديمقراطي، 2017.
- عبد اللطيف مصطيفى و د بن سانية عبد الرحمان ، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان ، 2014.
- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي،حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010 .
- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري:تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
- محمد السيد عبدالسلام، التكنولوجيا الحديثة و والتنمية الزراعية في الوطن العربي،عالم المعرفة ، الكويت 1999 .
- محمد منصور عبدالفتاح و دنصر محمد القزاز و دباسم سليمان الفياض ، الزراعة و الغذاء في مصر، دار الشروق، مصر 2001.
- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: النظرية و المفهوم، الناشر دار القاهرة، 2001 .

- نادر ادريس التل ، محددات النمو الاقتصادي(ترجمة لـ Robert J Barro : Determinants of Economic Growth: A Cross-country Empirical Study)، دارالكتاب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن ، 2009.
- يوحنا قمير،فلاسفة العرب"ج3": ابن خلدون، دار الشروق، بيروت، 1983 .

❖ **مجلات علمية:**

- احمد جاسم محمد; محمد حسن عوده. دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بمتوسط وعدالة توزيع الدخل في العراق للمدة 1975-2011. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية*.2016 .
- إدريس خضير، التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقاته ببعض النظريات الاجتماعية، 2001 .
- بدر عثمان مال الله، التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، جسر التنمية :سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية رقم 121، المركز العربي للتخطيط الكويت ، 2015.
- بكدي فاطمة ، التنمية الزراعية والريفية و الأمن الغذائي، مجلة الأبحاث الاقتصادية والادارية، العدد 13، 2013 .
- بيرتلزمان ستيفتانج، التنمية الاقتصادية المحلية: دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلى وخطط العمل بها، البنك الدولى ،2004 .
- ربيع نصر، قياس التحول الهيكلي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2008.
- رواينية كمال، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر،مجلة الباحث ،2010.
- زبيري وهيبة، التهديدات البيئية و إشكالية بناء الأمن الغذائي،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان و الأمن الإنساني، جامعة سطيف، 2014 .
- زينب توفيق السيد، عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجاً، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 69-70 ، مركز دراسات الوحدة العربية،2015.
- علي عبد القادر علي ، أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط،2003 .
- علي محمد دياب،مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم،مجلة جامعة دمشق، المجلد28 ، العدد الثاني2012 .
- عمر بسعود, الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963-2002، مجلة إنسانيات،2003 .
- فوزية غربي ، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية العدد 5، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2009
- قرين بوزيد ، دراسة حول الفلاحة الجزائرية مع بحث ميداني إنتاج الحبوب الشتوية بولاية البويرة.2013.
- محمد أمين لزعر ، التنمية الزراعية والأمن الغذائي: التمويل والتنويع والإنتاجية- حالات دراسية، المعهد العربي للتخطيط ،2015

- محمد عمر باطويح، اللامركزية وإدارة المحليات: تجارب عربية ودولية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد 109 ،المركز العربي للتخطيط، الكويت ،2014 .
- محمد عيسى الغزالي، سياسات زراعية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 21،المعهد العربي للتخطيط الكويت ،2003 .
- مخبي أحلام، نشأة وتطور اتفاقية الزراعة في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية، مجلة ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ،2015.
- مرضي مصطفى، المجتمع الريفي: من الاستقلالية إلى التبعية: معالم و دلالات، مجلة إنسانيات، رقم 7 ، 1999.
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2012، دور النمو الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر والجوع2012 .
- وليد عبد مولاه، سياسات العدالة الجتماعية،مجلة مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2012 .

❖ **تقارير:**

- الأمم المتحدة ، تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة، لجنة وضع المرأة ،2013 .
- الأمم المتحدة ، موجز قطري الجزائر، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، 2016.
- الأمم المتحدة، دليل تنمية المجتمع المحلي، 1999.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم التنوع، 2013 .
- البنك الدولي، أفاق اقتصادية للجزائر ، 2016.
- البنك الدولي، أفاق اقتصادية للجزائر ، 2017.
- البنك الدولي، ترجمة قسم الترجمة بالدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، الزراعة من أجل التنمية، تقرير التنمية لعام2008 .
- البنك الدولي، تغير سياق التنمية والتنمية الريفية، 2011.
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم،الزراعة من أجل التنمية ،2008.
- تقرير إيفاد ،حالة الفقر الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، 2007 .
- تقرير خاص بمنظمة الصحة العالمية، 2013.
- الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام: نتائج 2013-2015، رقم 46، 2016 .
- الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة الجزائر 1962-2011 ، الجزائر، 2012 .

- شعابنة إيمان. مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، مجلة دفاتر السياسة و القانون , عدد16، جامعة قسنطينة، الجزائر،2017 .
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(IFAD)، تقرير الفقر الريفي، 2011.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) ،استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في دول جنوب شرق أسيا، 2009 .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(اسكوا)، التنمية الريفية في المنطقة العربية،2007.
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع تقرير حول عناصر من أجل عقد النمو ،2005.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية البشرية، 2015.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، الهجرة والزراعة و التنمية الريفية، 2016.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، مكانة الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة،2001.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، منتدى حول إطعام العالم في عام 2050، تحديات التنمية الزراعية ، 2013.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، ورقة أعدت لمؤتمر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وهولندا، ماسترخيت، الطابع متعدد الوظائف للزراعة والأراضي،1999.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ،تقرير عن حالة الأغذية و الزراعة لعام 1980.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، الحماية الاجتماعية والزراعة: كسر حلقة الفقر في الريف ،2015.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، حيازة الأراضي و التنمية الريفية، 2003 .
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، دور النمو الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر والجوع ،2012.
- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OCDE)، مبادئ للحكم المشترك، 2004.
- المنظمة العالمية للزراعة و الأغذية(الفاو)، الاستثمار في زراعة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، تقرير لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي ،2013 .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية العربية، السودان، الخرطوم، 2012.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات العربية : الخاص بالجزائر ، السودان، الخرطوم، 2000.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية في عقد الثمانينات العربية: الجزء الخاص بالجزائر، السودان الخرطوم، 1994.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، رقم35، السودان، 2016 .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2016.
- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ،مسار التجديد الفلاحي و الريفي، 2014.
- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، حجم اليد العاملة الفلاحية على مستوى المستثمرات الفلاحية،2006.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ،مسار التجديد الفلاحي و الريفي،2012.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، 2000 .

❖ **مذكرات الماجستير و الدكتوراه:**

- أسعد معتوق،مؤشرات التنمية الإقليمية كمدخل لصياغة الأقاليم التنموية ، رسالة ماجستر قسم تخطيط و بيئة ، جامعة دمشق، 2009.
- بختاوي الزهرة بساعد، أطروحة دكتوراه :منهجية شرح التغيرات المناخية-حالة الجزائر.2005.
- بن حركات عائشة، القرض الرفيق وآفاق تطويره في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفي، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه،جامعة ورقلة،2015 .
- تمار توفيق،التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000-2014،أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه ،جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2015-2016.
- جرمولي مليكة، السياسة الفلاحية في الجزائر:دراسة حالة ولاية البويرة، رسالة ماجستير مقدمة لقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر2006.
- عبد الغاني قتالي ،ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الريفي ، جامعة باتنة ،2010.
- عبوش سعيد ،إشكالية الزراعة الجبلية والتنمية المستدامة في المناطق الجبلية، رسالة ماجستير مقدمة لمعهد علم الاجتماع ، تخصص علم الاجتماع الريفي، بجامعة الجزائر.2009.
- فوزية غربي ، الزراعة بين الاكتفاء و التبعية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2007
- قصوري ريم، الأمن الغذائي و التنمية المستدامة :حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ،تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة عنابة ،2012.
- هاشمي الطيب، التوجه الجديد لتوجه سياسات التنمية الريفية بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان ،2014.

المراجع باللغة الأجنبية:

❖ **Les livres :**

- Abdel Hakim Tahani, Economie de développement rural .Cours publ. dans le cadre du projet FORMder, (Formation multipôle et pluridisciplinaire en développement durable), Institut agronomique méditerranéen, CIHEAM,2011 .
- Ahmed Benbitour , L'expérience algérienne de développement. 1962-1991. Alger, ISGP éditions, 1992.
- Chavance Bernard et Dahmani Ahmed, L'Algérie à l'épreuve: économie politique des réformes 1980 -1997. Editions L'Harmattan, 1999.
- Gina E. Castillo, Le droit à des Moyens d'existence ruraux durables Stratégies, expériences acquises et Actions(2008—2010) ,Ed Valerie Jones/Contactivity, Pays-Bas. 2010.
- Hamid M.Temmar, stratégie du développement indépendant le cas de l'Algérie, Paris, Office des publications Universitaires, 1987.
- Jacques Bichot, Économie de la protection sociale, Armand Colin Éditeurs, Paris 1992.
- Jean-marc Boussard, introduction a l'économie rurale, edition CUJAS, 2011.
- OCDE, **V**ers une croissance pro-pauvres (Agriculture),2006.
- OCDE/FAO, Perspectives agricoles, Éditions OCDE, 2014.
- Paul Houee,les politique de développement rural,INRA-Ed Economica,1996 .
- Petit Michel. Economie rurale et développement, Perssé, 1990.
- Philippe Aghion et Peter Houitt, théorie de la croissance endogène , Dunod, France, 2000.
- Pierre Maillet et Philippe Rollet, croissance économique, presses universitaires de France, 1998.

❖ **Articles et rapports :**

- Abaab Ali et ELloumi Mohamed, Agricultures familiales et politiques agricoles en Méditerranée: enjeux et perspectives. CIHEAM, 1997.
- Bédrani Slimane et al, Choix technologiques, risques et sécurité dans les agricultures méditerranéennes, CIHEAM, 1991.
- Bédrani Slimane, L'intervention de l'État dans l'agriculture en Algérie: constat et propositions pour un débat. Options Méditerranéennes, vol14, 1995.

- Bertrand Hervieu, Agriculture, pêche, alimentation et développement rural durable dans la région méditerranéenne, CIHEAM , AgriMed, 2006.
- Bertrand Nathalie et Moquay Patrick, La gouvernance locale, un retour à la proximité. Économie rurale, 2004, vol. 280, no 1.
- Bessaoud Omar, L'agriculture en Algérie: de l'autogestion à l'ajustement, options méditerranéennes, série, no 8, CIHEAM, 1994.
- BESSAOUD Omar, La stratégie de développement rural en Algérie, Options méditerranéennes, série A, vol 71, 2006.
- Boukella, Mourad, Les restructurations agricoles dans l'Algérie des années 1990: Quels objectifs? Quels moyens ? , Cahiers du CREAD, N°51 ,2000.
- CNES, Problématique de Développement Agricole : Eléments pour un débat national, Commission Perspectives de Développement économique et social ,1990.
- CNES, Rapport de Conjoncture Economique & Sociale, 2015.
- CNES, Rapport national 2000 – 2015 : développement humain , 2016 .
- Cromartie, J. B., and Robert Gibbs, Rural definitions in the US: Concept and practice, Paper presented at the Meeting of the Wye City Group on Statistics on Rural Development and Agriculture Household Income Conference, 2008.
- David Atchoarena et Lavinia Gasperini, Éducation pour le développement rural: vers de nouvelles réponses politiques, FAO&UNISCO, 2005.
- Diaz Jorge et Pesche Denis, Le renforcement des capacités des organisations paysannes et rurales : enseignements de l'expérience de la Banque Mondiale, Montpellier : CIRAD-TERA, 2004.
- Djennane. A, Les Projets de Proximité de Développement Rural Intégré: objectifs, contenu et méthodes, 2011.
- Edison Hali, Qualité des institutions et résultats économiques, Finances& Développement, 2003.
- FAO , Rapport du Sommet mondial de l'alimentation, alimentaire, 1996 .
- FAO, FAO, Notes d'orientation : sécurité alimentaire, 2006 .
- FAO, Introduction aux concepts de la sécurité alimentaire ,2008.
- FAO, Notes d'orientation : sécurité alimentaire, 2006.

- Fao, Principes pour l'investissement responsable dans l'agriculture et les systèmes alimentaires, 2014.
- Gylfason, Nature ; power and growth, Scottish Journal of Political Economy, N°48, 2001.
- http://www.ipc-undp.org/pressroom/files/ipc263.pdf, Publication de IPC-IG (international policy centre for inclusive growth) Agricultural Productivity and Economic Growth: Empirical Analys is on the Contemporary Developing Countries.
- K. Matsuy Ama, Agricultural Productivity, Comparative Advantage, and Economic Growth, journal of economic theory 58,1992.
- Kaufmann, Kraay, Mastruzzi, Governance matters: aggregate and individual governance indicators for 1996-2005 . World Bank Publications, Vol. 4012, 2006.
- MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole, 2006.
- MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole, direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information, 2006.
- MADR, stratégie du développement rural, Ministre délégué chargé du développement rural, Algérie, 2004.
- MADR, statistique agricole : superficies et productions, 2003.
- MADR, recensement général de l'agriculture - 2001, 2003.
- Martin BRUEGEL, Pour une histoire de la « sécurité alimentaire », Revue d'histoire moderne et contemporaine(no 51-3),2004.
- Maucourant Jérôme, Nouvelle économie institutionnelle ou socio-économie des institutions?. Revue d'histoire des facultés de droit et de la culture juridique, du monde des juristes et du livre juridique, 2012.
- Ministère de l'emploi et de la solidarité nationale, le niveau de vie et de pauvreté des ménages, Algérie ,2006.
- North Douglass, Five propositions about institutional change, Economics Working Paper Archive at WUSTL, 1993.
- Ocde&Fao, perspectives agricoles de l'ocde et de la fao 2014-2023, éd ocde, 2014.
- OCDE, Le nouveau paradigme rural : Politiques et gouvernance, 2006.

- Omar Bessaoud et al, Améliorer la gouvernance rurale, MediTERRA, Presses de Sciences (P.F.N.S.P.) 2009.
- ONS , Recensement RGPH,1987,1998 .
- ONS, Collections stastique no 119 , 2005.
- ONS, Enquête emploi auprès des ménages, Collections Statistiques N°184 Série S : Statistiques Sociales, 2013.
- ONS, Enquête emploi auprès des ménages, Collections Statistiques N°185 Série S : Statistiques Sociales, 2014.
- ONS, L'armature urbaine RGPH, Collection Statistique, n° 163: Série S, 2008.
- Pecqueur Bernard, Djenane Abdelmadjid, Chenoune Ouarda, La territorialisation de la politique rurale en Algérie, adaptation ou rupture, Mondes en développement, no 1, 2017.
- Perroux François, Les Blocages de la croissance et du développement: la croissance, le développement les progrès, le progrès (définitions) , Revue tiers monde, 1966.
- Philippot Louis-Marie, Rente naturelle et institutions,Les Ressources Naturelles: Une «Malédiction Institutionnelle»?. 2011.
- Raphaël Toupane , La gouvernance : evolution, approches theoriques et critiques du concept, Séminaire géographique ,D. CANTEMIR N 29,2009.
- Roger D. Norton , Politiques de développement agricole: concepts et expériences, fao, 2005 .
- Todaro, Michael P. Income expections, rural-urban migration and employment in Africa. Int'l Lab. Rev., 1971.
- Ulrich Hoffmann, Assuring food security in developing countries under the challenges of climate change: Key trade and development issues of a fundamental transformation of agriculture, N°201,United Nations, 2011.
- UNISCO& FAO, L'éducation pour le développement rurale , 2005 .
- Zine Barka ey Tarik Sahli, la protection sociale et système de retraite en Algérir, 33eme conférence mondiale du CIAS tours (France), 2008.

WEB-GRAPHIE

- FAO , Algeria profil 2017 . http://www.fao.org/countryprofiles/index/en/?iso3=DZA
- world data bank, décembre 2017
- ons.dz
- cnes.dz

فهرس البحث:

المقدمة العامة

.1	توطئة	i
.2	طرح الإشكالية	**iii**
3	الفرضيات	**v**
.4	أسباب اختيار الموضوع	**vi**
5	أهداف الدراسة	**vii**
6	حدود الدراسة	**vii**
.7	منهجية الدراسة	**viii**
.8	تقسيمات الدراسة	**viii**
. 9	دراسات سابقة	**ix**
الفصل الأول : التنمية الريفية: المساحات الريفية والمجتمعات الريفية		01
مقدمة الفصل		01
I.	**مفاهيم حول الريف و المجتمع الريفي**	02
.1	تعريف الريف (الريفية)	02
.2	الحيز الريفي	06
1.2	الحيز الريفي ليس متجانسا ولا طبيعيا	06
2.2	عملية الاستقطاب في المساحة الريفية	07
3.2	نماذج المجالات الريفية	10
.3	تعريف المجتمع الريفي	11
II.	**التنمية الريفية والتنمية الزراعية**	13
.1	مفهوم التنمية الزراعية	14
1.1	تعريف التنمية الزراعية	14
2.1	أهداف التنمية الزراعية	15
3.1	السياسات الزراعية، مضمونها و أدواتها	17
1.3.1	تعريف السياسة الزراعية	17
2.3.1	أداوات السياسات الزراعية	19
.2	مفهوم التنمية الريفية	24
1.2	تعريف التنمية الريفية	24
2.2	التطور التاريخي لمفهوم التنمية الريفية	26
1.2.2	من التنمية الزراعية إلى التنمية الريفية	26
2.2.2	من تنمية المجتمع المحلي إلى التنمية الريفية المستدامة	30
III.	**نماذج التنمية الريفية**	32
.1	خلال الفترة الممتدة من الخمسينات الى السبعينات	33
1.1	السياق العام المميز لفترة الخمسينات الى السبعينات	33

2.1	المحتوى و التوجه النظري	33
1.2.1	نظرية التحديث	34
2.2.1	نظرية الازدواجية	35
3.2.1	نظريات الشعبية و الإنعاش الريفي و المشاركة	37
4.2.1	نظرية الإنشقاق	37
5.2.1	نظرية الأقطاب:التصنيع الغائب للعالم الريفي	38
.2	مناهج التنمية الريفية خلال الفترة الممتدة من الثمانينات الى التسعينات	40
1.2	السياق العام المميز لفترة الثمانينات الى التسعينات	40
2.2	المحتوى و التوجه النظري	41
1.2.2	منهج المنتظم للتنمية الريفية	41
2.2.2	منهج التنمية المحلية	44
.3	التوجهات الجديدة للتنمية الريفية مع مطلع القرن 21	46
1.3	السياق العام المميز للفترة	46
1.1.3	خصائص المساحات الريفية	47
2.1.3	المحددات الخارجية لعمليات تحول المساحات الريفية	47
2.3	المحتوى و التوجه النظري	48
1.2.3	الحكم الراشد	49
2.2.3	اللامركزية	54
3.2.3	تعدد الوظائف: المهام الجديدة للحيز الريفي	58
4.2.3	اقتصاد الأقاليم	62
5.2.3	تنمية القدرات (AMARTAYA SEN)	64
6.2.3	الاقتصاد المؤسسي	66
خاتمة الفصل		72
الفصل الثاني : القطاع الزراعي، النمو و التنمية الريفية المستدامة		74
مقدمة الفصل		74
I.	**الإنتاجية الزراعية و النمو**	75
.1	مفهوم النمو الاقتصادي	75
1.1	تعريف النمو	75
2.1	توزيع الدخل و النمو	77
.2	الإنتاجية الزراعية و النمو	79
1.2	مميزات الانتاج الزراعي	79
2.2	أثر الإنتاجية الزراعية علىالنمو	81
II.	**الزراعة : قطاع متعدد الوظائف**	86
.1	مفهوم تعدد الوظائف للقطاع الزراعي	86
.2	الأمن الغذائي	91

1.2	الخلفية النظرية لمفهوم الأمن الغذائي	92
1.1.2	تعريف الأمن الغذائي	93
2.1.2	أبعاد الأمن الغذائي	94
2.2	القطاع الزراعي ركيزة أساسية لتحقيق أمن غذائي	95
.3	الوظيفة البيئية	97
1.3	تغير المناخ	98
2.3	التصحر	99
3.3	التنوع البيولوجي	99
4.3	نوعية المياه	99
5.3	التلوث	100
.4	الوظيفة الاقتصادية	101
1.4	المساهمة في تأمين النقد الأجنبي	101
2.4	استيعاب القوة العاملة	102
3.4	مساهمة الزراعة في تكوين رأس المال	103
4.4	تكامل الزراعة- الصناعة	103
5.4	ترقية الصناعات الغذائية	104
.5	الوظيفة الاجتماعية (النزوح والهجرة)	104
1.5	ظاهرة النزوح والهجرة	105
2.5	الأسباب الموضوعية للهجرة من الريف	106
3.5	التنمية الزراعية والريفية للحد من النزوح	108
III.	**مقومات التنمية الريفية المستدامة**	110
.1	تعزيز القدرات	112
1.1	الرعاية الصحية في المناطق الريفية	113
2.1	التعليم في المناطق الريفية	114
3.1	الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية	116
1.3.1	تعريف الحماية الاجتماعية	116
2.3.1	الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية	118
.2	تعبئة الاستثمارات	120
1.2	الاستثمارات الزراعية	121
2.2	الاستثمار لتعزيز سبل العيش المستدامة	121
3.2	الاستثمارات الزراعية ، الحيازات الصغيرة و الإنتاجية	123
4.2	استثمارات القطاع العام	125
.3	التكنولوجيات الحديثة	127
1.3	تحديات التكنولوجيا في القطاع الزراعي	128
2.3	مجالات استعمال التكنولوجيات الجديدة لمواجهة التحديات	129

	خاتمة الفصل	133
	الفصل الثالث: أثار سياسات التنمية الزراعية و الريفية بالجزائر خلال الفترة 1970-2016	135
	مقدمة الفصل	135
I.	**تطور السياسات الزراعية و الريفية 1962 - 2014**	136
.1	التسيير الذاتي والثورة الزراعية 1962-1979	136
1.1	مرحلة التسيير الذاتي	137
2.1	مرحلة الثورة الزراعية	140
.2	السياسات الزراعية و الريفية 1990-2000	145
1.2	خوصصة القطاع الزراعي	145
2.2	برنامج التكيف الهيكلي	148
.3	السياسات الزراعية و الريفية خلال الفترة 2000-2014	149
1.3	التنمية الزراعية و الريفية للفترة 2000-2006	149
1.1.3	المخطط الوطني للفلاحة	150
2.1.3	المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية	152
3.1.3	الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة	153
4.1.3	المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة	164
5.1.3	آليات الدعم و التمويل خلال الفترة 2000- 2006	157
2.3	التنمية الريفية للفترة 2006- 2014	162
1.2.3	أسس برامج سياسة التجديد الزراعي والريفي	163
2.2.3	آليات الدعم و التمويل خلال الفترة 2006- 2014	167
II.	**أثر سياسات التنمية الزراعية و الريفية على القطاع الزراعي**	168
.1	الموارد الأرضية و المائية	168
1.1	الموارد الأرضية	169
1.1.1	توزيع الأراضي الصالحة للزراعة	170
2.1.1	العوامل المؤثرة على الأراضي الزراعية	172
3.1.1	الحيازات للأراضي الزراعية	174
2.1	الموارد المائية	177
1.2.1	إشكالية محدودية الموارد المائية	177
2.2.1	الموارد المائية المتاحة	180
.2	تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر	182
1.2	تطور الإنتاج النباتي	182
1.1.2	تطور المساحة و الإنتاج والإنتاجية لمجموعة الحبوب	184
2.1.2	تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة البقول الجافة	190
3.1.2	تطور المساحة والإنتاج لمجموعة المحاصيل الصناعية	193
4.1.2	تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الخضر	195

5.1.2	تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الفواكه	197
2.2	تطور الإنتاج الحيواني	203
1.2.2	تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء	204
2.2.2	تطور إنتاج الأسماك والحليب والبيض	209
3.2	الخلاصة: الخلاصة: نمو غير مستقر للإنتاج الزراعي	214
III.	**مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام**	215
.1	مكانة القطاع الزراعي في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر	215
.2	اليد العاملة في قطاع الزراعة	220
.3	التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية	223
.4	محددات نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي للجزائر (دراسة قياسية)	224
1.4	تحديد المتغيرات وصياغة النموذج	225
2.4	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	228
3.4	اختبار التكامل المشترك	231
4.4	نتائج الدراسة: تقدير نموذج تصحيح الخطأ	233
5.4	الاختبارات التشخيصية	241
.5	الخلاصة : محدودية الدعم الفلاحي	241
IV.	**أثر السياسات التنموية على واقع الريف**	242
.1	ديموغرافيا و تحولات	242
1.1	تطور تعداد سكان الريف	242
2.1	السكن الريفي	247
.2	الخدمات الأساسية	248
.3	الفقر و التفاوت بين الأقاليم	249
1.3	مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الوطني	249
2.3	مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد للأقاليم	250
V.	**دروس مستفادة ، تحديات و أفاق**	251
.1	الإطار المؤسساتي	252
.2	الأمن الغذائي	253
.3	التنمية البشرية	257
1.3	مؤشر التنمية البشرية	258
2.3	تطور المؤشر البشرية ومكوناته	258
خاتمة الفصل		264
الخاتمة العامة		266
المراجع		273
الفهرس		283
الملاحق		288

- **الملاحق:**

I. تطور الإنتاج النباتي للفترة 1970- 2016 / الوحدة قنطار

II. تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1970 -2016

III. السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

IV. ملاحق الدراسة القياسية

ا. تطور الإنتاج النباتي للفترة 1970- 2016 الوحدة قنطار

الموسم الإنتاج	69/70	70/71	71/72	72/73	73/74	75/74	75/76	77/78	78/79	79/80	متوسط
الحبوب	20 580 920	17 354 480	23 626 250	15 959 940	14 802 750	26 804 520	23 131 860	11 425 090	15 385 500	16 198 080	**18 526 939**
البقول الجافة	389 090	487 120	392 280	415 700	519 610	745 430	754 570	646 640	664 530	531 650	**554 662**
زراعات البقول و الخضر	7 246 150	7 681 230	7 130 320	7 613 500	8 963 600	12 474 700	10 045 220	10 344 530	10 339 860	11 638 650	**9 347 776**
الزراعات الصناعية	993 620	1 424 240	743 590	1 096 900	1 089 950	1 630 990	1 227 680	1 394 400	1 493 960	1 752 940	**1 284 827**
صناعي	2 386 390	2 463 880	3 169 070	3 368 230	5 391 460	5 869 420	3 193 890	4 264 350	5 098 700	6 261 310	
طبيعي	1 979 040	2 325 210	2 723 960	2 227 880	3 069 630	2 880 910	2 410 290	1 390 030	1 437 180	1 130 420	
الكلأ طبيعي و صناعي	4 365 430	4 789 090	5 893 030	5 596 110	8 461 090	8 750 330	6 436 310	5 654 380	8 828 910	7 391 730	**6 616 641**
الكروم القبو	8 693	9 247 300	5 753 380	5 909 840	6 281 720	4 318 700	2 338 480	2 548 760	1 840 000	2 709 760	
الكروم للمائدة	338 340	368 970	323 390	398 390	471 240	514 860	489 370	526 700	373 470	480 850	
إجمالي كروم	347 033	378 217	329 143	404 300	477 522	519 179	491 708	529 249	375 310	483 560	**433 522**
الحميضات	5 081 680	5 089 410	5 330 760	5 071 820	5 174 770	5 000 570	5 208 630	5 019 080	4 475 060	4 540 130	**4 999 191**
التمور	792 650	1 439 860	1 600 750	1 437 980	1 675 660	1 815 490	1 370 290	1 175 720	1 961 180	2 080 310	**1 534 989**
التين	504 110	511 360	623 600	715 710	749 020	953 850	796 300	768 400	693 380	865 960	**718 169**
الفواكه	853 240	873 610	742 440	812 530	965 980	1 356 000	1 054 830	1 117 410	934 980	1 005 450	**971 647**
التمور وزراعات الفواكه	2 150 000	2 824 830	2 966 790	2 966 220	3 390 660	3 171 490	2 166 590	1 944 120	2 654 560	2 946 270	**2 718 153**
الزيتون	1 375 710	1 678 360	1 715 500	1 190 610	1 728 960	1 972 670	2 210 150	1 163 630	884 140	1 569 200	**1 548 893**
المجموع لأهم المحاصيل	42 520 940	41 697 730	48 121 910	40 309 190	44 602 630	61 065 560	51 670 380	38 118 570	45 099 990	47 049 500	**46 025 640**
القوى العاملة، إجمالي	1960473	2352473	2968473	3192473	3304473	3979473	4219473	4379473	4499473	4739473	
العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين)	23,02110086	22,98179614	22,94249142	22,88353435	22,82457727	22,70666312	22,56909661	22,5297919	22,49048718	22,45118246	
العاملون في الزراعة	451322,4666	540640,5491	681041,6634	730550,6555	754231,9934	903605,5282	952296,938	986686,1531	1011953,398	1064067,731	
إنتاجية العامل = إجمالي الإنتاج / العاملون في الزراعة	94,2141	77,12653087	70,65927473	55,17644765	59,13648638	67,57988757	54,25868544	38,63292282	44,56725979	44,21664019	**60,55682354**
لأراضي المخصصة وحدة 1000 هكتار	4 214	4106	4712	4480	4357	4596	4784	4184	4102	4436	
الإنتاجية قنطار/هكتار	10	10	10	9	10	13	11	9	11	11	**10**

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على معطيات DATA WORLD BANK و على معطيات ONS

الموسم الإنتاج	80/ 81	81/82	82/83	83/84	84/85	85/86	86/87	87/88	88/89	89/90	متوسط
الحبوب	**24 208 770**	**18 316 560**	**15 231 980**	**12 979 620**	**14 603 680**	**29 175 790**	**24 024 090**	**20 650 500**	**10 345 020**	**20 031 190**	**18 373 159**
البقول الجافة	**518 200**	**507 460**	**331 570**	**361 020**	**449 340**	**573 200**	**678 760**	**670 610**	**344 480**	**478 970**	**491 361**
زراعات البقول و الخضر	**14 270 510**	**12 897 760**	**12 366 040**	**13 660 610**	**15 462 174**	**21 820 380**	**23 391 070**	**25 666 270**	**24 205 000**	**27 651 470**	**19 139 128**
الزراعات الصناعية	**1 486 030**	**2 389 770**	**935 200**	**1 951 590**	**1 320 890**	**1 393 610**	**1 781 950**	**1 746 740**	**1 654 510**	**2 118 560**	**1 677 885**
صناعي	7 499 620	7 209 050	6 073 060	6 247 300	7 454 390	10 840 870	11 197 400	9 565 400	6 322 190	9 511 010	
طبيعي	1 913 700	1 334 960	1 589 120	1 118 460	1 723 700	3 087 340	1 532 190	2 505 820	1 744 010	1 636 700	
الكلآء طبيعي و صناعي	**9 413 320**	**8 544 010**	**7 662 180**	**7 365 760**	**9 178 090**	**13 928 210**	**12 729 590**	**12 071 220**	**8 066 200**	**11 147 710**	**10 010 629**
الكروم قبو	2 837	2 669	1 514	1 876	1 394	938	906	918	621	504	
الكروم للمائدة	617 340	660 560	620 860	771 270	787 120	816 180	909 370	1 121 870	1 228 760	1 192 690	
إجمالي كروم	**620 177**	**663 229**	**622 374**	**773 146**	**788 514**	**817 118**	**910 276**	**1 122 788**	**1 229 381**	**1 193 194**	**874 020**
الحميضات	**4 216 850**	**3 553 270**	**3 193 890**	**2 554 250**	**2 854 060**	**2 440 760**	**2 531 310**	**2 772 380**	**3 118 140**	**2 680 950**	**2 991 586**
التمور	2 007 560	1 953 060	2 065 000	1 815 390	1 827 170	1 988 370	1 888 280	2 244 010	1 960 620	2 101 370	**1 985 083**
التين	694 100	705 890	253 720	385 620	381 510	591 640	717 080	583 040	481 970	703 210	**549 778**
الفواكه	1 070 990	1 437 600	1 361 680	1 671 500	1 825 950	1 831 640	1 842 440	2 038 190	1 888 280	2 407 790	**1 737 606**
التمور وزراعات الفواكه	**2 701 660**	**2 658 950**	**2 318 720**	**3 872 510**	**4 034 630**	**4 411 650**	**4 447 800**	**4 865 240**	**4 330 870**	**5 212 370**	**3 885 440**
الزيتون	**1 034 310**	**2 138 120**	**1 432 650**	**1 353 170**	**1 020 310**	**1 591 550**	**2 016 250**	**1 681 720**	**1 428 920**	**924 530**	**1 462 153**
المجموع لأهم المحاصيل	**58 469 827**	**51 669 129**	**44 094 604**	**44 871 676**	**49 711 688**	**76 152 268**	**72 511 096**	**71 247 468**	**54 722 521**	**71 438 944**	**59 488 922**
القوى العاملة، إجمالي	4819473	5279473	5759473	6179473	6299473	6379473	6399473	6478223	6481373	6484523	
العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين)	22,41187775	22,37257303	22,33326831	22,31361596	22,23500652	22,21535416	22,21023636	22,20511856	22,20204788	22,20000076	
العاملون في الزراعة	1080134,4	1181153,953	1286278,6	1378863,9	1400688,2	1417222,5	1421338,1	1438497,1	1438997,54	1439564,155	
إنتاجية العامل = إجمالي الإنتاج / العاملون في الزراعة	54,131992	43,74461836	34,280758	32,542499	35,490901	53,733459	51,016079	49,529101	38,0282243	49,6253977	**44,21230294**
لأراضي المخصصة وحدة هكتار	4886000	4435000	4167000	3994000	4516000	5291000	4898000	4716000	3690000	4500000	
الإنتاجية قنطار/هكتار	11,97	11,65	10,58	11,23	11,01	14,39	14,80	15,11	14,83	15,88	**13,15**

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على معطيات DATA WORLD BANK و على معطيات ONS

الموسم الإنتاج	90/91	91/92	92/93	93/94	94/95	95/96	96/97	97/98	98/99	99/2000	متوسط
الحبوب	16 254 120	38 083 030	33 289 140	14 520 970	9 634 200	21 384 570	49 005 050	8 697 170	30 256 050	20 205 970	**24 133 027**
البقول الجافة	350 890	630 190	633 860	481 470	382 970	414 380	680 000	276 360	450 500	394 650	**469 527**
زراعات البقول و الخضر	22 607 550	29 371 790	30 665 210	29 638 050	25 706 200	32 000 000	31 467 000	30 093 740	32 859 130	33 158 300	**29 756 697**
الزراعات الصناعية	1 150 140	2 289 380	3 272 170	5 368 100	4 590 930	5 640 610	4 480 830	3 734 120	4 514 260	6 075 970	**4 111 651**
صناعي	4 257 760	11 016 650	8 315 070	4 749 280	3 915 340	5 257 030	9 349 000	2 240 240	6 240 030	6 292 230	
طبيعي	930 190	2 360 760	2 403 250	1 700 230	1 551 190	2 071 180	3 251 000	999 480	2 411 440	2 528 240	
الكلأ طبيعي و صناعي	5 187 950	13 377 410	10 718 320	6 449 510	5 466 530	7 328 210	12 600 000	3 239 720	8 651 470	8 820 470	**8 183 959**
الكروم قبو	289	362	410	444	134	269	312	244	163	263	
الكروم للمائدة	812 810	1 462 080	1 689 040	1 459 520	1 194 940	1 583 730	1 321 420	1 457 500	1 182 930	1 342 960	
إجمالي كروم	813 099	1 462 442	1 689 450	1 459 964	1 195 074	1 583 999	1 321 732	1 457 744	1 183 093	1 343 223	**1 350 982**
الحميضات	2 809 530	3 235 700	3 618 890	3 608 330	3 759 900	3 227 480	3 337 440	3 504 040	4 179 860	4 535 560	**3 581 673**
التمور	2 059 070	2 090 920	2 605 150	2 616 120	3 171 840	2 851 550	3 606 370	3 029 930	3 873 130	4 275 830	**3 017 991**
التين	583 900	414 140	864 240	852 150	457 320	600 080	570 000	467 470	422 090	506 090	**573 748**
الفواكه	1 721 940	2 505 970	2 581 430	3 146 560	2 505 400	2 859 340	3 730 000	2 901 890	3 278 570	4 094 950	**2 932 605**
التمور وزراعات الفواكه	4 364 910	5 011 030	6 050 820	6 614 830	6 134 560	6 310 970	7 906 370	6 399 290	7 573 790	8 876 870	**6 524 344**
الزيتون	1 779 070	877 360	2 655 200	2 060 730	1 703 600	1 309 640	3 133 340	3 194 740	1 240 600	3 633 810	**2 158 809**
المجموع لأهم المحاصيل	55 317 259	94 338 332	92 593 060	70 201 954	58 573 964	79 199 859	113 931 762	60 596 924	90 908 753	87 044 823	**80 270 669**
القوى العاملة، إجمالي	6754968	7003986	7300192	7594096	7847454	8095036	8298341	8507810	8719346	8930754	
العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين)	22,20000076	21,5	21,20000076	22,10000038	22,20000076	22	21,60000038	21	21,20000076	21,89999962	
العاملون في الزراعة	1499602,95	1505856,99	1547640,8	1678295,2	1742134,8	1780907,9	1792441,7	1786640,1	1848501,42	1955835,092	
إنتاجية العامل = إجمالي الإنتاج / العاملون في الزراعة	36,8879367	62,64760355	59,828522	41,829323	33,621946	44,471619	63,562326	33,916693	49,1797042	44,50519553	**47,04508693**
لأراضي المخصصة وحدة 1000 هكتار	3990	5143	5285	3718	2962	4236	5367	2 684	5 174	3 582	
لأراضي المخصصة وحدة هكتار	3990000	5143000	5285000	3718000	2962000	4236000	5367000	2684000	5174000	3582000	
الإنتاجية قنطار/هكتار	13,86	18,34	17,52	18,88	19,78	18,70	21,23	22,58	17,57	24,30	**19,28**

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على معطيات DATA WORLD BANK و على معطيات ONS

الموسم الإنتاج	2000/2001	2001/2002	2002/2003	2003/2004	2004/2005	2005/2006	2006/2007	2007/2008	2008/2009	2009/20010	متوسط
الحبوب	9 342 190	26 591 760	19 529 250	42 659 620	40 328 280	35 274 335	40 117 450	36 019 070	15 356 665	52 531 502	**31 775 012**
البقول الجافة	218 640	384 360	435 340	577 480	580 000	471 060	440 690	500 830	401 725	642 890	**465 302**
زراعات البقول و الخضر	33 081 560	33 622 030	38 374 160	49 088 610	54 800 000	59 265 500	59 291 430	55 242 790	60 681 320	72 912 950	**51 636 035**
الزراعات الصناعية	4 910 340	4 749 210	4 290 500	4 440 490	5 981 590	5 246 015	2 627 900	2 688 920	5 288 360	3 999 863	**4 422 319**
صناعي	2 802 130	5 544 460	4 901 790	7 916 690	7 975 700	8 623 650	8 203 430	10 167 350	7 447 675	11 585 391	
طبيعي	1 769 170	2 535 540	1 433 260	4 930 880	3 498 750	2 855 980	2 888 780	4 992 330	3 487 865	6 651 050	
الكلأ طبيعي و صناعي	4 571 300	8 080 000	6 335 050	12 847 570	11 474 450	11 479 630	11 092 210	15 159 680	10 935 540	18 236 441	**11 021 187**
الكروم هكتولتر	243 400	178 950	245 470	240 790	138 230	222 610	120 040	48 485	94 362	141 410	
الكروم قبو	243	179	245	241	138	223	120	48	94	141	
الكروم للمائدة	1 621 540	1 612 580	1 881 390	2 157 440	2 220 550	2 610 280	3 170 600	2 040 470	3 396 188	4 194 537	
اجمالي كروم	1 621 783	1 612 759	1 881 635	2 157 681	2 220 688	2 610 503	3 170 720	2 040 518	3 396 282	4 194 678	**2 490 725**
الحميضات	4 326 350	4 699 600	5 194 590	5 599 300	6 091 110	6 274 060	6 803 450	6 894 670	6 973 665	8 444 950	**6 130 175**
التمور	3 656 160	4 373 320	4 184 270	4 922 170	4 426 000	5 162 934	4 921 880	5 269 210	5 527 650	6 006 960	
التين	543 260	408 640	606 940	632 660	649 400	697 990	919 270	638 830	787 350	838 006	
الفواكه	3 980 110	4 275 840	5 031 490	5 706 590	6 190 600	7 732 440	9 809 810	6 907 420	9 226 510	10 153 894	
التمور و زراعات الفواكه	8 179 530	9 057 800	9 822 700	11 261 420	11 266 000	13 593 364	15 650 960	12 815 460	15 541 510	16 998 860	**12 418 760**
الزيتون	2 171 120	2 003 390	1 919 260	1 676 270	4 688 000	3 164 890	2 647 330	2 089 520	2 540 670	4 751 820	**2 765 227**
المجموع لأهم المحاصيل	68 422 813	90 800 909	87 782 485	130 308 441	137 430 118	137 379 357	141 842 140	133 451 458	121 115 737	182 713 954	**123 124 741**
القوى العاملة، إجمالي	9157765	9379039	9598546	9819757	10042271	10254779	10460143	10661074	10861407	11136940	
العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين)	21	20,79	21,10	20,7	17,20	16	15	14,19	13,5	12,5	
العاملون في الزراعة	1923130,65	1950840,04	2025293,2	2032689,8	1727270,7	1640764,6	1569021,5	1513872,5	1466289,95	1392117,5	
إنتاجية العامل = إجمالي الإنتاج / العاملون في الزراعة	35,578869	46,5448	43,343099	64,106408	79,564899	83,728862	90,401658	88,152377	82,6001281	131,248945	**68,2245354**
لأراضي المخصصة وحدة هكتار	2674000	3960000	3507000	4799000	5063000	4479000	5017000	5231000	3819000	5487000	
الإنتاجية قنطار/هكتار	25,588	22,930	25,031	27,153	27,144	30,672	28,272	25,512	31,714	33,299	**27,731**

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على معطيات DATA WORLD BANK و على معطيات ONS

الموسم الإنتاج	2010/2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017				متوسط
الحبوب	40 016 470	37 264 740	51 371 000	49 123 000	34 352 000	37 610 000	37622000				**41 051 316**
البقول الجافة	723 450	788 170	843000	958000	937000	874000	880102				**857 675**
زراعات البقول و الخضر	86 404 430	95 692 325	104 023 000	118 683 000	122 977 000	124 693 000	125215697				**111 098 350**
الزراعات الصناعية	7 776 900	7 237 140	8 759 000	9 323 000	11 147 000	13 299 000	13111054				**10 093 299**
الكلأ طبيعي و صناعي	18 344 830	16 346 765	19546231	16725123	16897425	17120569	18364259				**17 620 743**
الكروم قبو	860,715	90,74	107	148	120	250	250				
الكروم للمائدة	4 743 285	3 499 150	5432000	5508900	5179900	5680700	5789400				
إجمالي كروم	4 744 146	3 499 241	5 432 107	5 509 048	5 180 020	5 680 950	5 789 650				**5 119 309**
الحمضيات	7 881 110	11 067 500	10 878 000	12 049 000	12 710 000	13 420 000	13545000				**11 650 087**
التمور	6 447 410	7 248 940	7 894 000	8 482 000	9 344 000	9 904 000	8536000				
النيين	1 237 630	1 201 870	1 101 000	1 171 000	1 286 000	1 391 000	1525000				
الفواكه بالنواة	12 330 600	13 821 630	17 526 000	21 188 000	18 794 000	21 926 000	22086000				
التمور و زراعات الفواكه	20 015 640	22 272 440	26 521 000	30 841 000	29 424 000	33 221 000	32147000				**27 049 180**
الزيتون	3 112 520	6 107 755	7002123	6452369	6522489	5241136	6201478				**5 805 696**
المجموع لأهم المحاصيل	189 018 635	200 275 985	234 375 354	249 663 392	240 146 814	251 159 405	252 875 990				**231 073 654**
القوى العاملة، إجمالي	11358923	11597819	12064459	11642569	11798754	11937038	12106096				
العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين)	11	11,5	11,5	11,39999962	11,39999962	11	10,80000019				
العاملون في الزراعة	1249481,53	1333749,185	1387412,8	1327252,8	1345057,9	1313074,2	1307458,4				
إنتاجية العامل = إجمالي الإنتاج / العاملون في الزراعة	151,277654	150,1601555	168,92979	188,10538	178,54013	191,27587	193,41035				**174,528476**
لأراضي المخصصة وحدة هكتار	5437000	5111000	5321000	5423000	5396000	5223000	5311000				
الإنتاجية قنطار/هكتار	34,765	39,185	44,047	46,038	44,505	48,087	47,614				**43,46**

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على معطيات DATA WORLD BANK و على معطيات ONS

II. تطور الميزان التجاري خلال الفترة1970-2016

السنة	صادرات المواد الزراعية الأولية (% من صادرات السلع)	صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	صادرات المواد الزراعية الأولية(بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	واردات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	واردات المواد الخام الزراعية (% من واردات السلع)	واردات المواد الخام الزراعي(بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	الميزان الخارجي المواد الزراعية الأولية (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)
1970	0,508932205	5299999700	2697340533	7000000000	3,849312076	26945184534,73	-24247844001,32
1971	0,891612013	4600000000	4101415261	6899999700	3,987829063	27516019340,33	-23414604079,05
1972	0,765935214	6200000000	4748798330	7800000000	3,215698741	25082450181,77	-20333651852,18
1973	0,291639598	8800000000	2566428460	10899999700	3,138970517	34214777690,69	-31648349230,55
1974	0,17346621	21400000500	3712176971	19599999000	4,309295041	84462178492,00	-80750001521,36
1975	0,120952188	20700000300	2503710318	26400000000	2,077152323	54836821330,02	-52333111011,61
1976	0,090137869	24399999000	2199363909	27399999500	1,961246491	53738152875,34	-51538788966,67
1977	0,051015842	26599999500	1357021360	36300001300	2,658423384	96500772309,45	-95143750949,68
1978	0,044534807	26699999200	1189079321	41999999000	1,953384473	82042145904,06	-80853066582,92
1979	0,028898866	39900000300	1153064766	42099998700	2,221278681	93515829581,05	-92362764814,99
1980	0,005131709	55800000500	286349360,9	49300000800	3,153492204	155467168199,41	-155180818838,49
1981	0,005627105	66199998500	372514321,3	59100000300	2,901040583	171451499332,01	-171078985010,67
1982	0,001489391	64199999500	95618894,34	60200001500	3,031983537	182525413471,96	-182429794577,62
1983	0,001986152	65300000800	129695696,4	60300001300	3,740440029	225548538596,44	-225418842900,03
1984	0,006031998	68800004100	415001512,2	73500000300	3,924000059	288414005504,83	-287999003992,65
1985	0,016356047	68700000300	1123660444	77899997200	3,601915375	280589197598,34	-279465537154,46
1986	0,01143477	38499999700	440238656,6	69400002600	3,35298484	232697156593,10	-232256917936,54
1987	0,014451042	46200000500	667638149,1	59599999000	3,661594012	218230999443,61	-217563361294,51
1988	0,018370759	54200000500	995695156,4	79000002600	5,024442415	396930963819,44	-395935268663,05
1989	0,009687937	78900002800	764378231,2	1,207E+11	4,906415616	592204376171,77	-591439997940,53
1990	0,003266991	1,303E+11	425688896,6	1,386E+11	4,718360236	653964755089,52	-653539066192,96
1991	0,009865364	2,459E+11	2425893117	1,993E+11	3,177506502	633277064610,18	-630851171493,32
1992	0,008557924	2,654E+11	2271272884	2,502E+11	2,907251774	727394389399,52	-725123116515,38
1993	0,002329677	2,54E+11	591738021,2	2,698E+11	3,699578651	998146310464,48	-997554572443,28
1994	0,022568416	3,36046E+11	7584020843	3,88591E+11	3,337242195	1296822697100,34	-1289238676257,07
1995	0,055603771	5,21433E+11	28993653155	5,77199E+11	3,176902983	1833705060910,81	-1804711407755,55
1996	0,067380795	7,64844E+11	51535764476	6,15379E+11	2,981385244	1834681214597,23	-1783145450121,53
1997	0,049757259	8,59257E+11	42754284959	5,93228E+11	3,123718215	1853076921351,87	-1810322636392,43
1998	0,109522445	6,3908E+11	69993640486	6,37318E+11	2,625145231	1673052665053,33	-1603059024567,36

1999	0,038464867	9,11556E+11	35062895704	7,37629E+11	2,589095392	1909791844950,92	-1874728949246,50
2000	0,04992616	1,73475E+12	86609440446	8,57222E+11	2,594219362	2223821571791,81	-2137212131345,53
2001	0,054960796	1,5509E+12	85238612069	9,30677E+11	2,357540721	2194110062866,59	-2108871450797,27
2002	0,015641668	1,60579E+12	25117227753	1,15917E+12	2,115481881	2452203454929,28	-2427086227176,22
2003	0,024027455	2,00895E+12	48269987184	1,25404E+12	2,411889688	3024609023439,87	-2976339036255,40
2004	0,010063207	2,46292E+12	24784870515	1,57714E+12	1,909735858	3011916469316,90	-2987131598801,64
2005	0,004355799	3,56965E+12	15548673916	1,82043E+12	1,697748057	3090626521137,69	-3075077847221,97
2006	0,006965353	4,14971E+12	28904173834	1,8635E+12	2,080700842	3877388627812,75	-3848484453978,68
2007	0,0055703	4,40223E+12	24521752032	2,32606E+12	2,257159462	5250287010612,88	-5225765258581,24
2008	0,006596428	5,29803E+12	34948100469	3,17078E+12	1,609352017	5102896755613,36	-5067948655144,32
2009	0,007355956	3,52586E+12	25936035325	3,58377E+12	1,462727208	5242080826689,10	-5216144791363,91
2010	0,015787863	4,6101E+12	72783667746	3,768E+12	1,607337354	6056451753210,71	-5983668085464,96
2011	0,024537508	5,65862E+12	1,38848E+11	4,18489E+12	1,515366751	6341647644567,06	-6202799282077,88
2012	0,009785631	5,97981E+12	58516208734	4,62207E+12	1,480853114	6844613704154,59	-6786097495420,23
2013	0,012085987	5,52876E+12	66820481056	5,06112E+12	1,44271417	7301751707713,24	-7234931226657,34
2014	0,018389768	5,20633E+12	95743204824	5,50052E+12	1,56270789	8595699330162,00	-8499956125338,49
2015	0,028116734	3,87263E+12	1,08886E+11	6,10403E+12	1,440700305	8794082012944,17	-8685196405136,75
2016	**0,035066586**	**3,65574E+12**	**1,28194E+11**	**6,13944E+12**	**1,40353134**	**8616892239058,03**	**-8488697932653,67**

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على DATA WORLD BANK

III. السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

FACTCLIM	IMPORT	SUBAGR	TECH	VAAG	VAINDUS	VASEV	PRODTERRE	PRODEMP	السنة
1	3,85	0,10	0,64	9,21	45,53	45,26	10,09	0,94	1970
1	3,99	0,11	0,63	9,57	41,32	49,12	10,16	0,77	1971
0	3,56	0,17	0,63	8,42	48,13	43,45	10,21	0,71	1972
1	3,14	0,20	0,63	7,04	52,99	39,97	9,00	0,55	1973
0	4,31	0,20	0,63	7,37	57,70	34,94	10,24	0,59	1974
0	2,08	0,20	0,61	10,42	50,21	39,37	13,29	0,68	1975
0	1,96	0,15	0,59	9,93	54,10	35,97	10,80	0,54	1976
1	2,66	0,13	0,61	8,47	55,23	36,30	9,11	0,39	1977
1	1,95	0,12	0,61	8,81	53,69	37,51	10,99	0,45	1978
1	2,22	0,10	0,67	9,02	54,52	36,46	10,61	0,44	1979
1	3,15	0,13	0,68	8,51	57,65	33,84	11,65	0,54	1980
1	2,90	0,13	0,70	9,24	57,05	33,71	10,58	0,44	1981
1	3,03	0,12	0,72	8,39	56,12	35,49	11,23	0,34	1982
1	3,74	0,12	0,76	7,75	55,81	36,44	11,01	0,33	1983
1	3,92	0,10	0,89	7,53	55,80	36,67	14,39	0,35	1984
1	3,60	0,12	1,09	9,00	53,56	37,44	14,80	0,54	1985
1	3,35	0,13	1,19	10,18	48,11	41,71	15,11	0,51	1986
1	3,66	0,11	1,26	12,87	46,42	40,70	14,83	0,50	1987
1	5,02	0,11	1,29	12,17	45,29	42,54	15,88	0,38	1988
1	4,91	0,10	1,12	13,04	45,53	41,43	13,86	0,50	1989
1	4,72	0,10	1,29	11,36	48,17	40,47	18,34	0,37	1990
1	3,18	0,08	1,35	10,17	53,16	36,67	17,52	0,63	1991
1	2,91	0,07	1,21	12,13	49,72	38,16	18,88	0,60	1992
0	3,70	0,09	1,28	12,10	48,64	39,26	19,78	0,42	1993
0	3,34	0,08	1,21	10,06	48,96	40,98	18,70	0,34	1994
0	3,18	0,07	1,21	10,50	50,40	39,10	21,23	0,44	1995
0	2,98	0,07	1,22	11,77	51,23	37,00	22,58	0,64	1996
0	3,12	0,06	1,21	9,48	52,31	38,21	17,57	0,34	1997
0	2,63	0,07	1,21	12,53	46,15	41,32	24,30	0,49	1998
1	2,59	0,08	1,23	11,94	48,77	39,80	25,59	0,45	1999
1	2,59	0,08	1,25	8,98	58,15	32,51	22,93	0,36	2000
1	2,36	0,09	1,28	10,50	53,97	37,40	25,03	0,47	2001
1	2,12	0,11	1,29	10,07	53,66	38,17	27,15	0,43	2002
1	2,41	0,12	1,30	10,63	55,05	36,23	27,14	0,64	2003

1	1,91	0,10	1,31	10,18	56,39	35,23	30,67	0,80	2004
1	1,70	0,11	1,33	8,23	61,34	32,26	28,27	0,84	2005
1	2,08	0,12	1,37	8,01	62,50	31,79	25,51	0,90	2006
1	2,26	0,18	1,39	8,03	61,16	33,74	31,71	0,88	2007
1	1,61	0,21	1,40	7,00	62,31	33,86	33,30	0,83	2008
1	1,46	0,24	1,42	10,07	51,60	38,33	34,77	1,31	2009
1	1,61	0,16	1,43	9,03	53,85	37,12	39,19	1,51	2010
1	1,52	0,13	1,44	8,62	52,71	38,67	44,05	1,50	2011
1	1,48	0,09	1,45	9,40	51,26	39,34	46,04	0,16	2012
1	1,44	0,04	1,47	10,64	47,81	41,56	44,50	0,19	2013
1	1,56	0,06	1,48	11,07	45,60	43,26	48,09	0,15	2014
1	1,44	0,06	1,49	12,67	38,81	47,92	47,61	0,56	2015
1	1,50	0,06	1,50	12,95	37,78	50,86	46,74	0,56	2016

الملحق رقم (01): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ VAAG بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: VAAG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.039888	0.6643
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (02): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ VAAG بوجود ثابت

Null Hypothesis: VAAG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.802458	0.0658
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (03): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ VAAG بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: VAAG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.995815	0.1444
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (04): نتائج اختبار PP في المستوى لـ VAAG بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: VAAG has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.059964	0.6969
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (05): نتائج اختبار PP في المستوى لـ VAAG بوجود ثابت

Null Hypothesis: VAAG has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.798680	0.0663
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (06): نتائج اختبار PP في المستوى لـ VAAG بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: VAAG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.020055	0.1380
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (07): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ SUBAGR بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: SUBAGR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.863952	0.3363
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (08): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ SUBAGR بوجود ثابت

Null Hypothesis: SUBAGR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.739935	0.0753
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (09): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ SUBAGR بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: SUBAGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.945739	0.1586
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

في المستوى لـ SUBAGR بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: SUBAGR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.863952	0.3363
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (11): نتائج اختبار PP في المستوى لـ SUBAGR بوجود ثابت

Null Hypothesis: SUBAGR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.171994	0.2189
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (12): نتائج اختبار PP في المستوى لـ SUBAGR بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: SUBAGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.369201	0.3901
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (13): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ PRODEMP بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: PRODEMP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.580593	0.1063
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (14): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ PRODEMP بوجود ثابت

Null Hypothesis: PRODEMP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.255660	0.0230
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (15): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ PRODEMP بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: PRODEMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.394372	0.0646
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (16): نتائج اختبار PP في المستوى لـ PRODEMP بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: PRODEMP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 28 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.590876	0.1042
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (17): نتائج اختبار PP في المستوى لـ PRODEMP بوجود ثابت

Null Hypothesis: PRODEMP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.179396	0.0277
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (18): نتائج اختبار PP في المستوى لـ PRODEMP بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: PRODEMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.035957	0.1339
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (19): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ PRODTERRE بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: PRODTERRE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.133482	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (20): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ PRODTERRE بوجود ثابت

Null Hypothesis: PRODTERRE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.173551	0.9999
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (21): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ PRODEMP بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: PRODTERRE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.103309	0.5303
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (22): نتائج اختبار PP في المستوى لـ PRODTERRE بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: PRODTERRE has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		3.422419	0.9997
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (23): نتائج اختبار PP في المستوى لـ PRODTERRE بوجود ثابت

Null Hypothesis: PRODTERRE has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.189155	0.9976
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (24): نتائج اختبار PP في المستوى لـ PRODTERRE بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: PRODTERRE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.893904	0.6415
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (25): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ TECH بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: TECH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.771834	0.9801
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (26): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ TECH بوجود ثابت

Null Hypothesis: TECH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.874570	0.7875
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (27): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ TECH بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: TECH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.524892	0.8064
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (28): نتائج اختبار PP في المستوى لـ TECH بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: TECH has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.558743	0.9690
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (29): نتائج اختبار PP في المستوى لـ TECH بوجود ثابت

Null Hypothesis: TECH has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.910243	0.7762
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (30): نتائج اختبار PP في المستوى لـ TECH بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: TECH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.787021	0.6948
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (31): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ VAINDUS بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: VAINDUS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.480824	0.5021
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (32): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ VAINDUS بوجود ثابت

Null Hypothesis: VAINDUS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.870564	0.3429
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (33): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ VAINDUS بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: VAINDUS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.784103	0.6962
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (34): نتائج اختبار PP في المستوى لـ VAINDUS بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: VAINDUS has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.481495	0.5018
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (35): نتائج اختبار PP في المستوى لـ VAINDUS بوجود ثابت

Null Hypothesis: VAINDUS has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.929815	0.3162
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (36): نتائج اختبار PP في المستوى لـ VAINDUS بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: VAINDUS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.784103	0.6962
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (37): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ VASERV بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: VASEV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.124941	0.7172
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (38): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ VASERV بوجود ثابت

Null Hypothesis: VASEV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.766137	0.3922
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (39): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ VASERV بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: VASEV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.607615	0.7746
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (40): نتائج اختبار PP في المستوى لـ VASERV بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: VASEV has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.162441	0.7286
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (41): نتائج اختبار PP في المستوى لـ VASERV بوجود ثابت

Null Hypothesis: VASEV has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.802491	0.3748
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (42): نتائج اختبار PP في المستوى لـ VASERV بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: VASEV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.445372	0.8337
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (43): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ FACTCLIM بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: FACTCLIM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.398757	0.1485
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (44): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ FACTCLIM بوجود ثابت

Null Hypothesis: FACTCLIM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.230014	0.0245
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (45): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ FACTCLIM بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: FACTCLIM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.390059	0.0652
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (46): نتائج اختبار PP في المستوى لـ FACTCLIM بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: FACTCLIM has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.206599	0.2052
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (47): نتائج اختبار PP في المستوى لـ FACTCLIM بوجود ثابت

Null Hypothesis: FACTCLIM has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.113065	0.0325
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (48): نتائج اختبار PP في المستوى لـ FACTCLIM بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: FACTCLIM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.281371	0.0822
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (49): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ IMPORT بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: IMPORT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.210721	0.2039
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (50): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ IMPORT بوجود ثابت

Null Hypothesis: IMPORT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.048920	0.2657
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (51): نتائج اختبار ADF في المستوى لـ IMPORT بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: IMPORT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.734730	0.2282
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (52): نتائج اختبار PP في المستوى لـ IMPORT بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: IMPORT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.221005	0.2005
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (53): نتائج اختبار PP في المستوى لـ IMPORT بوجود ثابت

Null Hypothesis: IMPORT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.803092	0.3745
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (54): نتائج اختبار PP في المستوى لـ IMPORT بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: IMPORT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.662764	0.2562
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (55): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ VAAG بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(VAAG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.101830	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (56): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ VAAG بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(VAAG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.037605	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (57): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ VAAG بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(VAAG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.996303	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (58): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ VAAG بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(VAAG) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.335030	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (59): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ VAAG بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(VAAG) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.274773	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (60): نتائج اختبار PP في المستوى لـ VAAG بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(VAAG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.229826	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (61): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ SUBAGR بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(SUBAGR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.089562	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (62): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ SUBAGR بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(SUBAGR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.037018	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (63): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ SUBAGR بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(SUBAGR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.007371	0.0010
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (64): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ SUBAGR بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(SUBAGR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.112668	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (65): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ SUBAGR بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(SUBAGR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.058332	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (66): نتائج اختبار PP في المستوى لـ SUBAGR بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(SUBAGR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.039454	0.0009
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (67): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ PRODEMP بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(PRODEMP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.433125	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (68): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ PRODEMP بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(PRODEMP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.358936	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (69): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ PRODEMP بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(PRODEMP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.277605	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (71): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ PRODEMP بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(PRODEMP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 39 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-13.11094	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (72): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ PRODEMP بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(PRODEMP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 38 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-12.40611	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (73): نتائج اختبار PP في المستوى لـ PRODEMP بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(PRODEMP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 39 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-12.92828	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (74): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ PRODTERRE بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(PRODTERRE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.553507	0.0119
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (75): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ PRODTERRE بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(PRODTERRE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.476506	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (76): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ PRODTERRE بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(PRODTERRE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.761170	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (77): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ PRODTERRE بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(PRODTERRE) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.471631	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (78): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ PRODTERRE بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(PRODTERRE) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.669295	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (79): نتائج اختبار PP في المستوى لـ PRODTERRE بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(PRODTERRE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.054415	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (78): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ TECH بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(TECH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.921271	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (80): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ TECH بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(TECH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.428910	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (81): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ TECH بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(TECH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.380227	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (82): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ TECH بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(TECH) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.044108	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (83): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ TECH بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(TECH) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.452230	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (84): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ TECH بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(TECH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.400555	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (85): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ VAINDUS بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(VAINDUS) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.106960	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (86): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ VAINDUS بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(VAINDUS) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.028169	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (87): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ VAINDUS بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(VAINDUS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.463562	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (88): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ VAINDUS بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(VAINDUS) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.106960	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (89): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ VAINDUS بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(VAINDUS) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.028169	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (90): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ VAINDUS بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(VAINDUS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.463562	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (91): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ VASERV بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(VASEV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.084290	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (92): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ VASERV بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(VASEV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.004708	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (93): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ VASERV بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(VASEV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.759925	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (94): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ VASERV بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(VASEV) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.084290	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (95): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ VASERV بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(VASEV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.004708	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (96): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ VASERV بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(VASEV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.751212	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (97): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ FACTCLIM بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(FACTCLIM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.380832	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (98): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ FACTCLIM بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(FACTCLIM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.273618	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (100): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ FACTCLIM بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(FACTCLIM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.195490	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (101): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ FACTCLIM بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(FACTCLIM) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.320400	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (102): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ FACTCLIM بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(FACTCLIM) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.215353	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (103): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ FACTCLIM بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(FACTCLIM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.131038	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (104): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ IMPORT بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(IMPORT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.878971	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (105): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ IMPORT بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(IMPORT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.918299	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (106): نتائج اختبار ADF في الفرق الأول لـ IMPORT بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(IMPORT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.840970	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (107): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ IMPORT بدون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(IMPORT) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.364860	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (108): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ IMPORT بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(IMPORT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.513735	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (109): نتائج اختبار PP في الفرق الأول لـ IMPORT بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(IMPORT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.397506	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (110): نتائج اختبار تحديد درجة التأخير

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: VAAG SUBAGR PRODEMP IMPORT VAINDUS VASEV TECH ...
Exogenous variables:
Date: 02/18/18 Time: 19:10
Sample: 1970 2016
Included observations: 45

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-141.1913	NA	1.65e-07*	9.875167*	13.12716*	11.08748*
2	-65.64297	90.65794	3.07e-07	10.11747	16.62145	12.54209

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (111): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

Date: 02/18/18 Time: 19:11
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: VAAG SUBAGR PRODEMP IMPORT VAINDUS VASEV TECH FACTCLIM ...
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.779032	258.2028	197.3709	0.0000
At most 1 *	0.726818	190.2647	159.5297	0.0004
At most 2 *	0.701394	131.8719	125.6154	0.0196
At most 3	0.474540	77.48357	95.75366	0.4523
At most 4	0.390490	48.52687	69.81889	0.7003
At most 5	0.238886	26.24741	47.85613	0.8811
At most 6	0.205875	13.96369	29.79707	0.8427
At most 7	0.067565	3.590510	15.49471	0.9337
At most 8	0.009785	0.442490	3.841466	0.5059

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.779032	67.93814	58.43354	0.0045
At most 1 *	0.726818	58.39276	52.36261	0.0108
At most 2 *	0.701394	54.38836	46.23142	0.0055
At most 3	0.474540	28.95669	40.07757	0.4944
At most 4	0.390490	22.27946	33.87687	0.5860
At most 5	0.238886	12.28373	27.58434	0.9207
At most 6	0.205875	10.37318	21.13162	0.7090
At most 7	0.067565	3.148021	14.26460	0.9364
At most 8	0.009785	0.442490	3.841466	0.5059

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (112): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates
Date: 02/18/18 Time: 20:07
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
VAAG(-1)	1.000000
SUBAGR(-1)	9.736331 (2.14134) [4.54683]
PRODEMP(-1)	2.051505 (0.29682) [6.91156]
PRODTERRE(-1)	0.115067 (0.01790) [6.42728]
TECH(-1)	5.250785 (0.47232) [11.1171]
VAINDUS(-1)	-0.496885 (0.05624) [-8.83484]
VASEV(-1)	-0.419760 (0.07411) [-5.66426]
FACTCLIM(-1)	0.316274 (0.15194) [2.08155]
IMPORT(-1)	-0.708249 (0.13795) [-5.13402]
C	-50.36031

Error Correction:	D(VAAG)	D(SUBAGR)	D(PRODEMP)	D(PRODTERRE)	D(TECH)	D(VAINDUS)	D(VASEV)	D(FACTCLIM)	D(IMPORT)
CointEq1	-1.672603 (0.31939) [-5.23689]	0.000674 (0.00658) [0.10245]	-0.138803 (0.07180) [-1.93317]	-2.078660 (0.60806) [-3.41849]	-0.005632 (0.01894) [-0.29742]	4.155286 (0.86293) [4.81535]	-2.295720 (0.67944) [-3.37883]	0.074723 (0.10619) [0.70365]	-0.192867 (0.15761) [-1.22369]
D(VAAG(-1))	0.503994 (0.38281) [1.31657]	0.019787 (0.00789) [2.50832]	-0.007522 (0.08606) [-0.08741]	0.609386 (0.72880) [0.83615]	0.011417 (0.02270) [0.50299]	-2.126000 (1.03427) [-2.05555]	1.387524 (0.81435) [1.70383]	-0.012315 (0.12728) [-0.09676]	0.217018 (0.18891) [1.14880]
D(SUBAGR(-1))	-10.24531 (6.71510) [-1.52571]	0.263801 (0.13838) [1.90633]	1.418783 (1.50961) [0.93984]	-20.71373 (12.7845) [-1.62023]	-0.019047 (0.39816) [-0.04784]	40.32910 (18.1429) [2.22286]	-32.09391 (14.2852) [-2.24665]	-0.877839 (2.23269) [-0.39318]	-2.938952 (3.31376) [-0.88689]
D(PRODEMP(-1))	0.854688 (0.78316) [1.09133]	0.019305 (0.01614) [1.19617]	0.078112 (0.17606) [0.44366]	4.179408 (1.49101) [2.80307]	0.004809 (0.04644) [0.10356]	-2.725548 (2.11595) [-1.28810]	2.069102 (1.66604) [1.24193]	0.013305 (0.26039) [0.05110]	0.042485 (0.38647) [0.10993]
D(PRODTERRE(-1))	0.061412 (0.08202) [0.74876]	-0.002500 (0.00169) [-1.47906]	-0.000310 (0.01844) [-0.01682]	-0.057026 (0.15615) [-0.36520]	0.000457 (0.00486) [0.09391]	-0.076416 (0.22160) [-0.34484]	-0.054703 (0.17448) [-0.31352]	0.005813 (0.02727) [0.21315]	-0.055034 (0.04047) [-1.35972]
D(TECH(-1))	-5.558226 (3.42638) [-1.62219]	-0.007085 (0.07061) [-0.10034]	-0.166443 (0.77028) [-0.21608]	-18.07537 (6.52327) [-2.77091]	0.001708 (0.20316) [0.00841]	13.47713 (9.25740) [1.45582]	-6.380751 (7.28901) [-0.87539]	1.211889 (1.13923) [1.06378]	-1.612828 (1.69085) [-0.95386]
D(VAINDUS(-1))	0.469875 (0.30807) [1.52524]	0.022066 (0.00635) [3.47576]	-0.005653 (0.06926) [-0.08162]	0.530813 (0.58651) [0.90504]	0.003435 (0.01827) [0.18806]	-1.560662 (0.83234) [-1.87504]	0.859986 (0.65536) [1.31224]	-0.012020 (0.10243) [-0.11735]	0.040916 (0.15202) [0.26914]
D(VASEV(-1))	0.470640 (0.30784) [1.52884]	0.021969 (0.00634) [3.46311]	-0.006907 (0.06921) [-0.09981]	0.625040 (0.58608) [1.06648]	0.001973 (0.01825) [0.10810]	-1.463641 (0.83173) [-1.75976]	0.765606 (0.65488) [1.16908]	-0.034640 (0.10235) [-0.33843]	0.025848 (0.15191) [0.17015]
D(FACTCLIM(-1))	-1.033188 (0.49903) [-2.07040]	-0.003811 (0.01028) [-0.37061]	-0.000195 (0.11219) [-0.00174]	-0.929324 (0.95007) [-0.97817]	0.021566 (0.02959) [0.72885]	4.019812 (1.34827) [2.98145]	-3.087453 (1.06159) [-2.90832]	-0.302244 (0.16592) [-1.82162]	0.497627 (0.24626) [2.02074]
D(IMPORT(-1))	0.346658 (0.31277) [1.10833]	0.006121 (0.00645) [0.94962]	0.046387 (0.07031) [0.65971]	1.426636 (0.59547) [2.39581]	0.004453 (0.01855) [0.24009]	-1.658467 (0.84505) [-1.96256]	1.355243 (0.66537) [2.03682]	-0.083174 (0.10399) [-0.79980]	-0.066516 (0.15435) [-0.43095]

C	0.149044 (0.18769) [0.79411]	0.002454 (0.00387) [0.63446]	0.003257 (0.04219) [0.07720]	1.290713 (0.35733) [3.61215]	0.018700 (0.01113) [1.68039]	-0.327734 (0.50709) [-0.64630]	0.242256 (0.39927) [0.60675]	-0.031691 (0.06240) [-0.50784]	0.003089 (0.09262) [0.03335]
R-squared	0.512759	0.415291	0.206673	0.405574	0.034735	0.495798	0.414193	0.190227	0.331922
Adj. R-squared	0.369453	0.243318	-0.026658	0.230743	-0.249167	0.347504	0.241897	-0.047942	0.135429
Sum sq. resids	43.95055	0.018664	2.221194	159.3032	0.154520	320.8279	198.8983	4.858639	10.70291
S.E. equation	1.136953	0.023430	0.255596	2.164576	0.067414	3.071826	2.418667	0.378023	0.561063
F-statistic	3.578068	2.414860	0.885750	2.319808	0.122347	3.343333	2.403958	0.798707	1.689228
Log likelihood	-63.32129	111.3732	3.841665	-92.29553	63.81493	-108.0477	-97.29019	-13.76939	-31.53892
Akaike AIC	3.303169	-4.461033	0.318148	4.590913	-2.347330	5.291008	4.812897	1.100862	1.890619
Schwarz SC	3.744797	-4.019404	0.759777	5.032541	-1.905702	5.732637	5.254526	1.542490	2.332247
Mean dependent	0.075114	-0.000981	-0.004748	0.812942	0.019333	-0.078528	0.038768	0.000000	-0.055247
S.D. dependent	1.431805	0.026935	0.252256	2.467954	0.060317	3.802836	2.777870	0.369274	0.603408

Determinant resid covariance (dof adj.)	4.67E-08
Determinant resid covariance	3.75E-09
Log likelihood	-138.1157
Akaike information criterion	10.93847
Schwarz criterion	15.27446
Number of coefficients	108

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (113): نتائج اختبار LM للارتباط الذاتي بين البواقي

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 02/18/18 Time: 21:07
Sample: 1970 2016
Included observations: 45

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	88.33541	81	0.2703	1.095927	(81, 118.8)	0.3219
2	84.24990	81	0.3805	1.030639	(81, 118.8)	0.4361
3	93.10537	81	0.1687	1.174315	(81, 118.8)	0.2110
4	57.45672	81	0.9780	0.641802	(81, 118.8)	0.9830
5	58.89527	81	0.9694	0.661049	(81, 118.8)	0.9762
6	92.78433	81	0.1746	1.168965	(81, 118.8)	0.2176
7	79.27806	81	0.5334	0.953427	(81, 118.8)	0.5871
8	79.70643	81	0.5198	0.959984	(81, 118.8)	0.5741
9	85.77348	81	0.3372	1.054790	(81, 118.8)	0.3919
10	80.05288	81	0.5089	0.965301	(81, 118.8)	0.5635
11	114.4105	81	0.0086	1.554761	(81, 118.8)	0.0141
12	96.24963	81	0.1186	1.227294	(81, 118.8)	0.1536

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (114): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

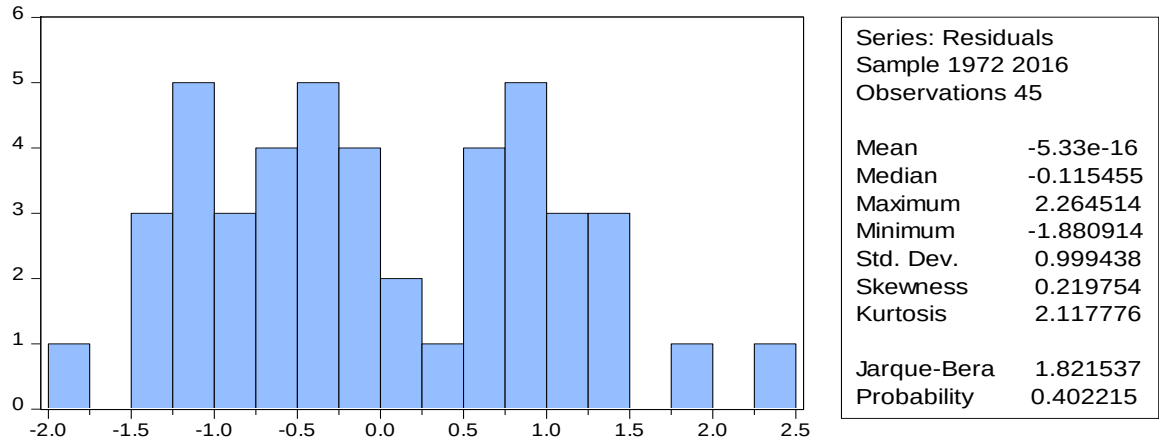

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (115): نتائج اختبار ARCH لعدم وجود ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.539638	Prob. F(1,42)	0.4667
Obs*R-squared	0.558163	Prob. Chi-Square(1)	0.4550

الملحق رقم (116): مربع جذر البواقي

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial

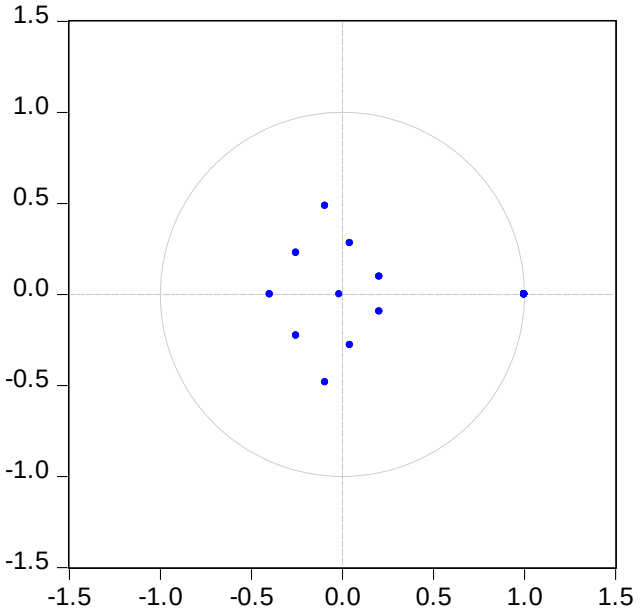

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10